

● تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك

د. البيومي إسماعيل

الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة
١٩٩٨

الإشراف الفني

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن « النظم المالية في مصر والشام في عصر سلاطين المماليك » الذي أعده الدكتور البيومي اسماعيل الشرييني . والكتاب في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي، تحت عنوان : « ديوان النظر في العصر المملوكي » والمقصود به « ديوان المالية العامة » . وتتوافر فيه - بالتالي - المقاييس العلمية المطلوبة للدراسات التاريخية .

وأهمية الكتاب تنبع من معالجته لموضوع ينفر منه الكثير من الباحثين وهو الناحية الاقتصادية والمالية ، لقلة المعلومات الواردة عنه في المراجع المختلفة ، ومن هنا فهو يغطي جانباً مهماً من تاريخ عصر سلاطين المماليك .

وقد كانت هذه الرسالة مقدمة أتاحت للباحث كتابة رسالته الدكتوراه التي نشرناها في هذه السلسلة ، وهي « مصادرة الأملاك في الدولة الاسلامية في عصر سلاطين المماليك » ، في جزئين . وها نحن ننشر رسالته للماجستير للاستفادة من بحثه وتنقيبه في عصر سلاطين المماليك .

ويتناول الكتاب في الفصل الأول أصل نشأة ديوان المالية في العصر العباسي ، متبعاً أخباره في الدويلات التي قامت بمصر حتى

عصر الماليك ، ثم منتبعا بدفة أخباره في العصر المملوكي من ناحية مقره ، والدواوين والفروع التابعة له ، وموظفوه وغير ذلك .

وفي الفصل الثاني تناول الكاتب علاقة ديوان المالية بغيره من الدواوين الأخرى في الدولة المملوكية . مثل ديوان الانشاء والمكاتب ، وديوان الأوقاف ، ونظام الحسبة وغيرها .

أما الفصل الثالث فقد خصصه للكلام عن موارد ديوان المالية ، مثل الخراج ، والزكاة ، والمواريث ، وتكلم أيضا عن الموارد غير الشرعية التي لم ينص عليها الشرع ، مثل الضرائب الصاعدة والمصادرات .

أما الفصل الرابع ، فقد تناول فيه نفقات ديوان المالية من خلال دواوين الجيش والخزانة وبيت المال والبيوت السلطانية وغيرها .

وقد اختتم البحث بالفصل الخامس الذي تحدث فيه عن علاقة ديوان المالية بالنظام الاقطاعي السائد في العصر المملوكي ، وأصحاب الاقطاعات والتزاماتهم وعوامل تدهور النظام الاقطاعي . ثم زيل البحث ببعض الجداول والوثائق الهامة .

والكتاب على هذا النحو يسد فراغا في المكتبة العربية ، نأمل أن يفيد منه الباحث الأكاديمي والمنقف العادي .

والله الموفق

رئيس التحرير

أ . د . عبد العظيم رمضان

أهداء

الى والدى ووالدتى

نبح لا ينضب

اطال الله فى عمريهما

واليهما اهدى باكورة اعمالى

البيومى

تقديم :

الحمد لله الذى علم الانسان ما لم يعلم ، واسبغ على عباده نعمًا باطنة وظاهرة واستخلفهم فى ماله فهم به ينعمون . وصلى اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سبب البشر وعلى آله وصحبه والتابعين .

وبعد

فان المعيار الحقيقى لقياس قوة الدول فى الوقت الحالى يرجع فى الدرجة الأولى الى ثراء هذه الدول وخصامة اقتصادها وثبات سوق نقدها ، ومن ثم فقد عنيت الدول منذ القدم بمراعاة ذلك ، وجدت فى البحث عن موارد تكفل نفقاتها وتدعم اقتصادها لمواجهة ما يقابلها من عوارض طارئة . لذلك كان الاهتمام ينصب على ايجاد وحدات تنظيمية تابعة للدولة لتقوم بالادارة المالية ، وتعيين عاملين بهذه الوحدات يتولون الشؤون الادارية .

وقد ظلت هذه الوحدات الادارية بمصر — التى اصطلح على تسميتها بالدواوين — فى تطور دائم منذ عصر الخلفاء الراشدين حتى بلغت أوج ازدهارها فى عصر المماليك ، وأصبح لها قواعد ثابتة وأماكن محددة ، واختص كل منها بناحية معينة من نواحي نشاطات الدولة .

وقد تناولت العديد من الدراسات عصر سلاطين المماليك ، وألقى الضوء على العديد من جوانبه كالنواحي السياسية والاجتماعية والمعمارية وغيرها ، إلا أن هذه الدراسات لم تف النواحي الاقتصادية والمالية حقها حيث تحدثت عن بعض جوانبها بصفة عامة وعابرة . ولعل عزوف الباحثين عن الخوض فى النواحي المالية يرجع الى عدة عوامل منها :

أولاً : قلة المعلومات الواردة عنها فى بطون المصادر والمراجع التى اهتم غالبها بالحدث عن سير السلاطين الذاتية وأعمالهم الحربية وجهودهم فى النواحي المعمارية مع تطرق بعضها للحدث عن النواحي الاجتماعية ، ولم تورد هذه المصادر عن النواحي المالية سوى معلومات مقتضبة تحتاج الى بحث دقيق ومقارنات حتى يمكن الخروج منها بنتائج صحيحة .

ثانياً : لم يقبل الكتاب فى عصر سلاطين المماليك على كتابة كتب متخصصة عن النظام المالى ، ويستثنى منهم النويزرى صاحب موسوعة نهاية الأرب الذى اختص ما يقرب من نصف السفر الثامن للحدث عن النظام المالى المملوكى ، ومع ذلك آثر النويزرى الابتعاد عن لغة الأرقام واتصفت كتاباته بالعمومية .

ثالثاً : مبدأ التعددية والاندماج الذى كانت عليه موارد ونفقات سلاطين المماليك مما يسبب صعوبة لدى الباحثين تتمثل فى عدم القدرة على حصر هذه الموارد وتلك النفقات ، وأيضاً عدم القدرة على فصل موارد الدولة العامة ونفقاتها عن موارد ونفقات السلاطين الخاصة .

رابعاً : رغم تخصيص ديوان للمالية العامة فى عصر المماليك وهو ديوان النظر — فإن ذلك لم يجنب أى دارس من الخوض فى تفصيلات الدواوين الأخرى بسبب ارتباطها المالى بديوان النظر ،

حيث كان هذا الديوان بمثابة هيئة مالية عليا مهمتها الاشراف على النواحي المالية الموزعة فى الدواوين الأخرى ، التى يعتبر كثير منها بمثابة مصدر ايراد ونفقات للمالبة العامة فى الدولة .

خامسا : مازال كثير من المصادر التى تهتم بالنواحي الاقتصادية والمالية فى عصر سلاطين المماليك مخطوطة لم تحقق بعد ، ولم تلق حقا من العناية والاهتمام .

ولأهمية هذه الدراسة وارتباط ديوان النظر فى عصر المماليك بالنظام المالى فى مصر خلال العصور الوسطى ، ولخلو المكتبة العربية الاسلامية من الدراسات المتخصصة لهذا الموضوع المهم . . من أجل هذا وغيره تقدمت بهذا البحث لاطهار أحد الجوانب المضيئة فى عصر سلاطين المماليك . وقد أسميته « ديوان النظر فى العصر المملوكى » . وأبنت الواقع مدى نجاح سياسة المماليك المالية الحكيمة فى تجنب البلاد ويلات الدمار على يد المغول والصليبيين ، وأيضا مدى استفادتهم من مواردهم فى اعداد الجيوش والانفاق على العمائر ، ومعالجة الأوبئة والمجاعات التى انتشرت فى تلك الحقبة من الزمان .

والمعروف أن عمر أمة دولة مرتبط بالدرجة الأولى بمدى نجاح ديوان ماله فى تنفيذ سياستها ، وأن الانسجام والتوافق بين نظم الدولة جدير بأن يجنبها ويلات كثيرة أبسطها مشكلة الديون ، وأن نجاح المسؤولين عن أموال الدولة فى عملهم كفيل بتجنب البلاد موجات الغلاء ، وضمان توزيع عادل للأموال بين الناس ، وأخيرا الحد من الفجوة العميقة بين الفقراء والأغنياء .

وقد جاء اختيارى لعصر سلاطين المماليك بالذات لما يتميز به هذا العصر من رقى وازدهار فى شتى نواحي الدولة ، وأيضا لما كانت تتمتع به المملكة المصرية من مكان مرموق بين الدول

المعاصرة حيث أصبحت زعيمة العالم الاسلامى بعد احيائها للخلافة العباسية بها ، فضلا عن تحكمها فى الطرق التجارية عبر الشرق والغرب ، واخيرا لابين كيفية حصر الأموال بدقة ، وكيفية عمل الميرانيات والموازنات العامة فى ذلك العصر .

ولا يسعنا سوى الوقوف أمام تاريخ هذه الدولة وقفة اجلال واحترام لما أدته للبلاد من خدمات جليلة ، ومازال بعضها حتى الآن شاهدا على ذلك .

— وقد قسمت البحث الى : مقدمة وخمسة فصول وخاتمة أتبعتها بعدة ملاحق ثم فهرس المصادر والمراجع التى أستندت عليها فى دراسته .

المقدمة :

تناولت بالحديث فيها نشأة الديوان مع اعطاء نبذة عن التطورات التى لحقت به .

— أما أول فصول هذه الرسالة فقد تناولت فيه بالدراسة نساه وأصل ديوان النظر فى العصر المملوكى بدءا من ظهوره فى عند العباسيين ، متتبعا أخباره فى الدويلات التى قامت بمصر حتى عهد المماليك ، وفى هذا العصر محل البحث تمت مناقشة كل ما يتصل بالديوان من خلال اثنتى عشرة نقطة هى : حتمية وجود الديوان ، مقر ديوان النظر المملوكى ، الدواوين والفروع التابعة لديوان النظر فى عصر المماليك ، عمال ديوان النظر المملوكى ومباشروه ، الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال ، أزياء موظفى ديوان النظر وأرزاقهم ، سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر ، الوصايا التى يوصى بها كتاب دواوين الأموال ، أنواع الورق المستخدم فى

ديوان النظر ، الدفانر المستعملة فى دواوين المال الملوكية ، ثم تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر الملوكى ، وأخيرا التقارير المالية السنوية .

— أما الفصل الثانى فقد تناولت فيه ديوان النظر وعلاقته بالدواوين الأخرى حيث عالجت فيه علاقة ديوان النظر بكل من الدواوين والنظم التالية :

ديوان الانشاء والمكاتب ، ديوان الأوقاف ، نظام الحسبة ، ديوان الخاص ، ديوان الفرد ، ديوان النظر فى المظالم ، نظام الولاية والشرطة .

— أما الفصل الثالث فقد دار حول موارد ديوان النظر الملوكى . . وفيه تناولت الموارد الشرعية وغير الشرعية حسبما قسمها كتاب وفقهاء العصر آنذاك . فالموارد الشرعية اشتملت على سبعة أنواع هى : الخراج ، الزكاة ، الجوالى ، المواريث الحشرية ، ما يتحصل من المعادن ، آدر الضرب ، وأخيرا الثغور . أما الموارد غير الشرعية فقد اشتملت على جميع الضرائب التى لم ينص عليها الشرع وتمثلت فى العديد من المكوس والمقررات المالية ، والمصادرات ، وما يتحصل من بيع أملاك بيت المال . وأتبعته ذلك بذكر مميزات وعيوب هذه الموارد .

— وفى الفصل الرابع تحدثت عن نفقات ديوان النظر الملوكى من خلال الفروع التى قامت بالصرف كل فى مجاله وهى دواوين : الجيش والخزانة وبيت المال والأمراء والبيسوت السلطانية والصندوق والخراج والأوقاف والجوالى ثم المواريث الحشرية وأخيرا الزكاة . وأعقبت ذلك بتعليق على سمات النفقات العامة فى عصر المماليك والقائمين عليها .

— وأخيرا الفصل الخامس وقد دار حول علاقة ديوان النظر بالنظام الاقطاعى المملوكى وفيه تحدثت عن أصحاب الاقطاعات وسلطة منحها ، تم ملئ التوزيع الاقطاعى ، ثم العملة التى بحاسب بها المقطعون ، ثم التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة ، ثم الموارد الاقطاعية وديوان النظر ، وأتبع ذلك بذكر عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر ، واختمت هذا الفصل بعمل جداول الموازنة العامة لما كانت عليه مالية سلاطين المماليك .

— وقد اختتمت الرسالة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التى توصلت اليها من خلال دراسة موضوع « ديوان النظر فى العصر المملوكى » ، كما ذيلت الرسالة ببعض الملاحق التى وجدتها ضرورية لاستكمال موضوع البحث وهى :

الملحق الأول : واشتمل على جدول لسلاطين المماليك أعقبته بتعليق .

الملحق الثانى : واشتمل على نسخة توقيع بنظر الدواوين أعقبته بتعليق عليه .

الملحق الثالث : جدول بأسماء نظار الدولة فى العصر المملوكى .

الملحق الرابع : كتشاف بالمصطلحات التى وردت بالرسالة .

تم أعقب ذلك بفهرس للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى هذا البحث ، وقد تنوعت ما بين : وثائق ومخطوطات ومصادر مطبوعة ومراجع حديثة : عربية وأجنبية ، وتناولت النواحي المالية والتاريخية والفقهية والدينية واللغوية .

وفى الختام أرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع
وما يتصل به من نقاط ، وأن أكون قد أمطت اللثام عن منخرة من
مفاخر النظام المالى الاسلامى فى عصر المماليك .

ولا يسعنى فى هذا المقام الا أن أتوجه بأسمى آيات الشكر
والعرفان الى أستاذى وسعلمى الجليل الأستاذ الدكتور / حسين
عبد الرحيم عليوه أستاذ التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية
وعميد كلية الآداب جامعة المنصورة لتفضل سيادته بالاشراف على
هذه الرسالة ومنحى من وقته وعلمه الكثير فجزاه الله عنى خير
الجزاء .

وكذلك أتوجه بالشكر الى أساتذتى بقسم التاريخ بكلية
الآداب جامعة المنصورة وجامعة القاهرة ، وكذلك زملائى بقسم
التاريخ والأقسام الأخرى بكلية لمدهم يد العون والمساعدة لى
اثناء فترة البحث والدراسة ، والى موظفى الدراسات العليا
والعاملين بكلية .

والله ولى التوفيق ،،،،

واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

البيومى اسماعيل الشربيني

مقدمة

استطاع الرسول عليه الصلاة والسلام بعد هجرته الى المدينة أن يضع النواة الأولى لتكوين الدولة العربية الاسلامية وكان الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس هذه الدولة الفتية الناشئة ، ومن الرسول وخلفائه الذين تولوا ادارة الدولة من بعده تم تكوين أول جهاز ادارى للدولة . لكن بعد ذلك طرأت على هذه الدولة تغيرات كبيرة تمثلت فى اتساع حدودها وكثرة جندها وأيضا كثرة مواردها المالية الأمر الذى استدعى الخلفاء بعد الرسول صلى الله عليه وسلم الى التفكير فى وضع تقسيم ادارى منظم لدولة وهذا ما تم فى عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

وقد تمثلت التقسيمات الادارية فى الدولة الاسلامية فى
اطارين :

(أ) تقسيمات ادارية اقليمية وهى تقسيم الدولة الى ولايات
تقسيمها جغرافيا .

(ب) تقسيمات ادارية مصلحة وهى المصالح العامة التى
تتولى مباشرة مختلف أنشطة الدولة سواء كانت مصالح مركزية
تتبع وتخدم الاجهزة المركزية للحكم ، أو مصالح اقليمية تتبع وتخدم

حكّام الأقاليم وهذه المصالح العامة هي ما يطلق عليها في الإدارة الإسلامية اسم الدواوين (١) .

وقد أنشأ عمر بن الخطاب الدواوين نتيجة لاتساع الدولة الإسلامية ، واتصال المسلمين الفاتحين عن قرب بالنظم الإدارية الفارسية والبيزنطية في الأقاليم المفتوحة (٢) والدين الإسلامي دين يتميز بالمرونة حيث قبل أنظمة خضارية جديدة رأى أنها صالحة للمجتمع . فاقنّبس الحكّام المسلمون العديد من النظم وطبقوها في دولتهم نظرا لأنها لا تتعارض مع العقيدة الإسلامية وهذا لا يعيبهم فالإقتباس ظاهرة مشروعة ومعترف بها .

ومن الجدير بالذكر أن الفرس والرومان أنفسهم أخذوا كثيرا من نظم الشعوب التي احتلّوها ، كاليونانيين والكلدانيين والبابليين وغيرهم (٣) .

والديوان : جريدة الحساب ، ثم أطلق على الحساب وأيضا على موضع الحساب ، وهو معرب والأصل دوان (٤) . وقد ذكر عبد التعميم حسنين في قاموسه الفارسي (٥) أن الديوان مكان السجلات ، دفتر الحساب ، ديوان الشعر ، وأنه يتكون من شقين — ديو : تعنى شيطان ، وكلمة ديوانه تعنى مجنون ، عديم العقل ، فاقد الإدراك والتمييز . ومما يؤيد أن لفظة ديوان هذه فارسية عدة أمور :

١ — أن لفظة ديوان أو ديوانه تعنى الجن بالحقيقة ، والافرنج يكتبونها ديفا أو ديفاس .

٢ — ليس في لغة العرب مادة يرجع اليها معنى هذه اللفظة كذلك ليس في لغتهم اسم على وزن فعال أو ففعال ، فما ورد منه مثل ديوان ودينار وقيثار ونيشسار وغيرها فلا بد أن يكون معربا (٦) .

خلاصة القول ان كلمة الديوان اعجمية وليست بعربية
واطلقت على الكتاب وعلى مكان جلوسهم وايضا على مجموعة من
القوانين المسجلة التى يسير الكتاب عليها فى أعمالهم والتى
وضعها سياسة البلاد وأن الديوان هو ما يقابل فى الاصطلاح
الحديث لفظة الوزارة .

وثمة اتفاق بين العديد من الكتاب (٧) أن عمر بن الخطاب
هو أول من وضع الدواوين التى سارت عليها الدولة الاسلامية
وان كان بعضها قد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم أسسه
من قبل لكنها لم تأخذ طابع الرسمية التى نالتها فى عهد عمر بن
الخطاب . ويذكر الماوردى (٨) أن تدوين الدواوين كان فى المحرم
سنة ١٠ هـ ، وبالطبع هذا غير صحيح لأن عمر تولى الحكم من
(١٣ - ٢٣ هـ / ٦٣٤ - ٦٤٤ م) وقد تباينت الروايات حول
تاريخ وضع الديوان حيث ذكر كل من ابن الأثير (٩) والطبرى (١٠)
أن عمر دون الدواوين سنة ١٥ هـ . بينما ذكر البلاذرى (١١)
والنويرى (١٢) وابن خلدون (١٣) أن سنة وضع الديوان هى ٢٠ هـ
والمرجح أن رأى البلاذرى وروايته هى الأقرب الى الصحيح
اما باقى الروايات التى تشير الى سنة ١٥ هـ فيمكن القول بأن
عمر بدأ التفكير فى التدوين منذ ذلك التاريخ ثم أجرى بعد ذلك
المشاورات وما استغرق وقتا هذا عدا الوقت الذى استغرقه
الكتاب فى القيام باجراءات التدوين حتى اذا كان عام ٢٠ هـ أصبح
الديوان قائما .

وأول ديوان أنشئ فى الاسلام هو ديوان الجند ويطلق عليه
أيضا ديوان العطاء بينما يرى البعض أن أول ديوان أقيم فى
الاسلام هو ديوان الانشاء وقد أقامه الرسول صلى الله عليه
وسلم (١٤) .

وظلت الدواوين فى تطور حتى عهد الأمويين فإزداد عددها واتسعت مجالاتها واستعان معاوية بأهل الذمة فى إدارتها(١٥) حيث عهد الى سرجون بن منصور ثم الى ابنه منصور بن سرجون من نصارى الشام بإدارة دواوين المال وقد سادت اللغة العربية فى دواوين مقر الخلافة بينما كانت اللغة الفارسية سائدة فى دواوين البلاد التى أخذها المسلمون من الفرس وأيضا كانت اللغة الرومية بدواوين البلاد التى أخذت من الروم أما مصر فكانت الدواوين تكتب فيها باللغة اليونانية والقبطية .

وفى العصر الأموى إزداد عدد الدواوين حتى بلغت خمسة دواوين هى : دواوين الخراج ، ديوان الجند ، ديوان الرسائل ، ديوان الخاتم ، ديوان البريد . أشرف كل منها على مجالات معينة وظل هذا الوضع سائرا حتى عهد عبد الملك بن مروان الذى قام بخطوة كبيرة فى سبيل نصره اللغة العربية اذا أقدم على تعريب الدواوين وجعل اللغة العربية هى اللغة السائدة فيها وذلك بمساعدة مجموعة من المسلمين الذين لهم دراية باللغات الفارسية والرومية والقبطية(١٦) .

ومنذ ذلك الحين غدت الدواوين فى ازدهار واستجد العديد منها ليواكب حركة التقدم واللاتساع التى ظهرت فى الدولة فيما بعد ، ومن هذه الدواوين الجديدة ، « ديوان النظر » وهو ما يدور عنه الفصل الأول .

هوامش المقدمة

- (١) عمر شريف : نظام الحكم والادارة فى الدولة الاسلاميه (معهد للدراسات - الاسلاميه ، القاهرة ١٩٨٦) ص ٢٤٤ .
- (٢) فتحية النبراوى : تاريخ النظم والحضارة الاسلاميه (ط ١ ، القاهرة ١٩٧٩) ص ٧٢ .
- (٣) حسان على حلاق : تعريب النقود والدواوين فى العصر الاموى (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٦) ص ٨٣ .
- (٤) احمد بن محمد المقرئ : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى (ج ١ ، ط ٢ : مصر ١٩٠٩) ص ٣١٣ .
- (٥) (ط ١ ، دار الكتاب المصرى بالقاهرة ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ١٩٨٣) ص ٢٧٥ .
- (٦) بطرس البستاني : دائرة المعارف (ج ٨ ، مطبعة المعارف ، بيروت ١٨٨٤) ، ص ٢٥٦ .
- (٧) محمد بن جرير الطبرى : تاريخ الامم والملوك (ج ٤ ، ط ١ ، المطبعة الحسينية المصرية) ، ص ١٦٢ ، على بن محمد بن حبيب البصرى الموردي : الاحكام السلطانية ، (ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣) ص ١٧٢ ، ابو العباس احمد بن على المقرئ ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ج ١ (دار صادر بيروت ، ب ت) ص ٩٢ ، عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة (ط ٥ ، بيروت ١٩٨٤) ص ٢٤٤ ، محمد بن على بن طباطبا : الفخرى فى الاداب السلطانية والدول الاسلاميه ، (مكتبة صبيح ، القاهرة ١٩٦٢) ص ٦٨ ، محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد بن الاثير : الكامل فى التاريخ ، (ج ١ ، ط ١ ، المطبعة الازهرية المصرية ، القاهرة ١٣٠١) ص ٢٤٧ .

- (٨) المرجع السابق ، ص ١٧٣ .
- (٩) المرجع السابق .
- (١٠) المرجع السابق ص ١٦٣ .
- (١١) أبو الحسن البلاذرى : فتوح البلدان (راجعه رضوان محمد رضوان « بيروت ١٩٨٢) ، ص ٤٣٦ .
- (١٢) أحمد بن عبد الوهاب النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب (ج ٨ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٣) ، ص ١٩٨ .
- (١٣) المرجع السابق .
- (١٤) حلاق : المرجع السابق ، ص ٨٩ .
- (١٥) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، عصر سلاطين المماليك (ط ٢ ، دار المعارف ١٩٨٣ ص ٧٢ .
- (١٦) أنظر عن ذلك : حلاق : المرجع السابق ، ص ١٠٣ - ١٢٠ وما استشهد اليه من مراجع .

* * *

الفصل الاول

ديوان النظر في عصر الماليك

ان المعيار الحقيقي لقياس قوة أى دولة من الدول .عبر العصور ، يرجع فى الدرجة الأولى الى مدى قوة هذه الدولة واتساع نفوذها و ثرائها المادى . لذلك عنيت الدول دائما بوضع نظام مالى دقيق يضمن لها التحكم فى شتى أنحاءها و ضمان موارد دائمة تساعد على الحفاظ على قوتها . ومن ثم فقد كانت من أهم الوظائف الضرورية فى أى دولة هو أن يكون بها ديوان يقوم بأعمال الجبايات وذلك حفاظا على حقوق الدولة فى الإيرادات والمصروفات ، وذلك حسب قوانين مقررة (١) وقد كان الديوان القائم بذلك فى مصر المملوكية يسمى « ديوان النظر » ، أو « ديوان نظر الدولة » وكلمة النظر تعنى : حس العين وأيضا : الفكر فى الشئ ، تقدره وتقيسه منك (٢) . وربما سُمى ديوان النظر بهذا الاسم لعدة أسباب :

١ — أن معظم الحسابات والأعمال التى كانت متداولة فى هذا الديوان تعتبر نظرية . أى تعتمد فى بحثها على التفكير والتأمل لا الى تجربة عملية .

٢ — نظر على كذا : أقامه عليه ناظرا (٣) . فكان الديوان هو المشرف على عدة دواوين مالية تعتبر فروعا له — سواء كانت هذه الدواوين جهة موارد أو نفقات — أى كان بمثابة الناظر على عدة دواوين .

٣ — النظر هو : رأى العين ، فسمى بذلك لأن ناظر الديوان يدر نظرته فى أمور ما ينظر فيه (٤) .

٤ - شاع فى العصر المملوكى اطلاق كلمة « نظر » على المسئول الأول عن أى ديوان - أى الناظر - فمثلا كان هناك : نظر بيت المال ، نظر الخزانة .. الخ .

نشأة وأصل الديوان :

من الملاحظ أن أول إشارة وردت بالكتب التاريخية عن «ديوان النظر» ترجع إلى عصر الفاطميين حيث كان يعتبر من أجل دواوين المال وله الاشراف عليها(٥) .

الا أن البعض(٦) يرى أن تاريخ نشأة هذا الديوان ترجع إلى العباسيين حيث كان فى عهدهم ديوان يسمى « ديوان النظر أو بالمكاتبات والمراجعات » وكان ينقسم إلى أربعة أقسام :

- (أ) ديوان الجيش ؛ وفيه الإثبات والعطاء .
- (ب) ديوان الأعمال ، ويتولى الرسوم والحقوق .
- (ج) ديوان العمال ، وكان مختصا بالتولية والعزل .
- (د) ديوان بيت المال وكان عليه النظر فى الإيرادات والمصروفات .

والحقيقة أنه اذا ما نظرنا إلى الرأى السابق واضعين فى الاعتبار أقسام ديوان النظر فى عصر المالِك وجدنا أن هذا الرأى على جانب كبير من الصواب . الأمر الذى يرجح أن ديوان النظر ترجع نشأته إلى عصر العباسيين ومن الأسباب الأخرى التى تؤيد هذا ما يلى :

١ - أن المؤرخين أمثال المقرئى والقلقشندى الذين عاصروا المالِك قد نقلوا عن مؤرخ سابق لهم يدعى ابن الطوير الذى يبدو أن كتاباته قد فقدت ولم تصل إلينا وعند حديثهم عن « ديوان المجلس » أحد فروع ديوان النظر فى عهد الفاطميين

نقلوا عن المؤرخ آنف الذكر أن ديوان المجلس هو أصل الدواوين المالية قديما (٧) فان كان ديوان المجلس التابع لديوان النظر موجودا منذ القدم فان ذلك يوحي بأن ديوان النظر أيضا كان موجودا في الفترة السابقة على الفاطميين وليسوا هم مستحدثيه .

٢ — بالنظر الى اختصاصات وأقسام ديوان النظر في عهد العباسيين يتضح أنها كانت على جانب كبير جدا من التشابه باختصاصات وأقسام ديوان النظر في العصر المملوكي كما سيتضح فيما بعد .

٣ — يبدو أن الديوان كان موجودا لكنه لم يصل الى الشهرة التي يجعله بارزا على غيره من الدواوين خاصة أنه كان يوجد في عهد العباسيين دواوين كثيرة جدا . أما بعد ذلك فقد تقلص عدد الدواوين مما أتاح له مجال الشهرة في عهد الفاطميين ومن تلاهم .

وفيما يلي عرض لديوان النظر منذ عهد العباسيين حتى قيام دولة المماليك .

أولا : ديوان النظر في عهد العباسيين : سبق القول بأن ديوان النظر في عهد العباسيين كان ينقسم الى أربعة أقسام وتفصيلها كما يلي :

١ — ديوان الجيش :

اجمع المؤرخين على أن أول ديوان وضع في الاسلام هو ديوان الجيش وأن أول من قرر قواعده هو عمر بن الخطاب وذلك بعد أن رسم له الرسول صلى الله عليه وسلم الطريق الي ذلك (٨) . وفي هذا الديوان كان يثبت أسماء الجند ومقدار الأعبية المقررة لكل منهم .

أما فيما يختص بإثبات الجند فى الديوان فقد كان يراعى
فيهم عدة أوصاف منها : البلوغ ، والحرية ، والاسلام ، والسلامة
من الآفات ، وعند ترتيبهم فى الديوان كان يراعى ترتيب القبائل
حسب الأنساب وقربهم من النبى صلى الله عليه وسلم فى حالة
ما إذا كان الذى يراد ترتيبهم عربيا . أما إذا كانوا عجماء فكانوا يثبتون
أما بالأجناس وأما بالبلاد وهذا يعتبر ترتيبا عاما أما الترتيب الخاص
فكان يراعى فيه : السابقة فى الاسلام ثم الدين ، ثم السن ، ثم
الشجاعة ، ثم القرعة (٩) .

أما بالنسبة لعطاء الجند فكان يرجع الى ديوان العطاء إلا
أنه كان يثبت مقدار عطاء كل جندي أمام اسمه فى ديوان الجيش
وأتبع فى تقدير العطاء المرتب أو الأجر أو الاعتبار بالكفاية (١٠) .
أى ما يكفى الشخص ونفقاته ليستغنى عن العمل فى أى ناحية
أخرى ويتفرغ للجهاد .

٢ — ديوان الأعمال وما يتعلق به من رسوم وحقوق :

يعتبر ديوان الأعمال — الفرع الثانى من ديوان النظر — هو
المسئول عن البلاد ما يتحصل منها من رسوم وحقوق كالخراج
والجزية وغيرها . وفى عصر العباسيين وضعت نظم محكمة
لتحيط بجميع الجزئيات مثل أحسن النظم الحديثة وكان من تلك
النظم ديوان الخراج الذى يعتبر المركز الرئيسى للضرائب ويمثل
الإدارة المالية (١١) . وكلف عامل الخراج بتحصيل الأموال من
الرعية ، سواء كانت تلك الأموال جزية أو خراجا أو صدقات أو
غير ذلك متبعا للحق والعدل (١٢) . ومن الملاحظ أن تنظيم الأمور
بالدواوين كانت تترك لولى الأمر خاصة الأمور التى لم تتعرض
لها الشريعة الإسلامية بأحكام تفصيلية (١٣) . أما بالنسبة للرسوم

والحقوق فقد كانت تنصل من الأعمال وفق أسس ثابتة فى سجلات
الدواوين وجرى العمل على مقتضاها . ومن هذه الأسس ما يلى .
(أ) تحديد كل عمل بما يتميز به وتفصيل نواحيه اذا دعا الى
ذلك اختلاف الأحكام .

(ب) ذكر حال البلد : هل فتح عنوة أو صلحا وما استقر
عليه حكم أرضه عشرا أو خراجا .

(ج) ذكر أحكام خراج البلاد سواء كان خراج مقاسمة أو رزق
مقدر على خراجه .

(د) ذكر أهل الذمة بكل بلد وما استقر عليهم فى عقد الجزية .

(هـ) ذكر ما بكل بلد من المعادن وأجناسها وأعدادها ، لى
تحدد نسبة ما يؤخذ منها حقا لببيت المال .

(و) ذكر أموال غير المسلمين التى دخلت فى البلاد المتاخمة
لدار الحرب ، وما يستحق عليها نتيجة عقود الصلح معهم (١٤) .

٣ — ديوان العمال ويختص بالتقليد والعزل :

هذا الديوان هو الفرع الثالث من ديوان النظر وكان يشرفه
على تعيين وعزل العمال وفيه كان يتم وضع القواعد العامة التى
تخص العمال : كالشروط الواجب توافرها فى المتولى ، والجبة
الموجه اليها ومدة ولايته ، والأجر المقدر له مقابل قيامه بمهام منصبه
وغير ذلك . وقد قسم الماوردى (١٥) هذه القواعد الى ستة أقسام :

(أ) سلطة تقليد العمال وكان ذلك ينحصر فى ثلاثة أشخاص :
السلطان ، وزير التفويض ، والى العمل .

(ب) شروط متقلد العمل وقد روعى فيه الكفاءة والأمانة
والاسلام والحرية .

(ج) تحديد العمل والبلد المتوجه اليه العامل بما يميزه عن غيره مع ذكر نوع العمل المكلف به العامل وكذلك الرسوم والحقوق الموجودة به .

(د) مدة الولاية حيث كان يعطى للعامل تقليد مطلق مباشر بموجبه عمله ويحدد فيه نوع العمل ومدة الولاية .

(هـ) جرى العامل على عمله وبقصد به المرتب المخصص له مقابل قيامه بمهام منصبه .

(و) فيما يصح به التقليد حيث كان يعطى للعامل تقليد إما لفظا وإما كتابة .

نخلص من ذلك الى أن ديوان العمال انحصرت مهامه نى تعيين موظفى البلاد ثم مراقبتهم وتحديد نوع عملهم ومكان ذلك العمل مع توجيه نظر العامل الى ما يميز عمله عن الأعمال الأخرى ثم يحدد راتب كل منهم .

وبمقارنة هذه المهام الديوانية سنجدتها تنطبق تماما على مثيلاتها التى كانت سارية فى عصر المماليك كما سيأتى بعد ذلك الأمر الذى يظهر جليا بين ثناياه أن معظم القواعد التى كان يسير عليها ديوان النظر فى عصر المماليك ترجع نشأتها الى عصر العباسيين .

٤ — ديوان بيت المال ويختص بالإيرادات والمصروفات :

كان بيت المال بمثابة مستودع لأموال الدولة حيث كان يستقبل الأموال المحصلة من البلاد ومنه كانت تخرج النفقات للمصروف على جميع أوجه نشاطات الدولة ، تلك النشاطات التى ازدادت فى عهد العباسيين لدرجة كبيرة حتى بلغت نفقات دار

الخلافة فقط عدا الولايات فى اليوم سبعة آلاف دينار(١٦) وبالطبع ترجع هذه النفقات الى بذخ الخلفاء وتحرر بعضهم نوعا ما من التقاليد الدينية والانغماس فى اللهو . وقد تنوعت موارد بيت المال فاشتملت على عدة أنواع هى :

الزكاة ، والخراج ، والجزية ، والعشور ، وخمس المعادن والغنائم ومال اللقطة ، وتركة من لا وارث له(١٧) .

وكانت هذه الموارد تتفق على مصالح المسلمين ، والقرآن الكريم قد حدد مصارف الزكاة وخمس الغنائم حيث قال الله تعالى عن الزكاة « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل » فريضة من الله والله عليم حكيم «(١٨) وما كان يجرى على أموال الزكاة كان يجرى على عشور الأرض وما يؤخذ من تجار المسلمين(١٩) . أما خمس الغنائم فقد بين الله تعالى مصارفها بقوله « واعلموا أنما غنتم من شىء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شىء قدير »(٢٠) . أما باقى الموارد فكانت تصرف على مصالح المسلمين سواء كانت مرتبات عمال أو اصلاح طرق أو عمارة مساجد أو أرزاق جند وأثمان السلاح(٢١) .

وقد ظل ديوان بيت المال كما هو على حاله هذا الى عصر المماليك وشاركه فى تخصصه ديوان آخر هو ديوان الخزانة وكلاهما كانا فرعين من فروع ديوان النظر .

ومن هذه الدواوين الاربعة — ديوان العمال ، وديوان الجيش ، وديوان الاعمال ، وديوان بيت المال — كان يتكون ديوان

النظر فى مهد نشأته فى عهد العباسيين . وفى الحقيقة رغم الكتابات المتعددة التى تناولت عصر العباسيين فإننا لم نهتد الى سنة قيام الديوان ، وان كان من المرجح أنه نشأ فى العصر العباسى الأول والذى كانت فيه الدولة مزدهرة ومتماسكة فى الفترة ما بين ١٣٢ و ٢٣٢ هـ .

ونتبع فيما يلى بايجاز وضع ديوان النظر قبل عصر المماليك :

ثانيا : ديوان النظر فى عهد الطولونيين والاختشيديين :

يبدو أن ديوان النظر استمر فى عهد هاتين الدولتين ، وان كانت أحواله يكتنفها الغموض ولم تورد المصادر التاريخية عنه الا معلومات مقتضبة . وفى عهد الطولونيين زادت موارد الديوان وبلغ خراج مصر فى عهدهم ٣٠٠٠٠٠ ر ٤ دينار هذا عدا المكوس التى كانت موجودة ، وتلك المكوس التى ألفاها أحمد بن طولون حين تولى مصر بعد أحمد بن المديبر (٢٢) . كما يبدو أن نفوذ جامعى الخراج قد ازداد ، ونحكوا فى مالية الدولة خاصة الأسرة الماذرائية (٢٣) . ولعل هذا التنكم جاء بسبب عدم وجود وزير للدولة يشرف على مالبها فى عهد الطولونيين ونتيجة للزيادة التى طرأت على مالية الدولة الطولونية فقد اهتم أحمد بن طولون وخلفاؤه بتكوين جيش قوى يدافع عن الدولة بلغ فى عهده حوالى ٥٩٠٠٠ جندى ويقال ٧١٠٠٠ جندى . وفى عهد خمارويه بلغ عدد الجيش ٤٠٠٠٠ جندى ، وكان ينفق عليهم سنويا ٩٠٠٠٠٠ دينار (٢٤) .

أما فى عهد الاختشيديين فقد وضع دور الديوان نوعا ما ، ورغم أنه كان هناك وزراء أخصيديون فإنه يبدو أن هؤلاء الوزراء لم يكن لهم اشراف مالى ، بل رجعت الشئون المالية الى طبقة

الكتاب (٢٥) حيث كلف هؤلاء الكتاب بعمل الإيرادات وغيرها ،
أما مهمة جمع الضرائب فكان يقوم بها عمال الخراج يعاونهم فى
ذلك كبار الكتاب من أهل الذمة (٢٦) .

ثالثا : ديوان النظر فى عهد الفاطميين :

وفى عهد الفاطميين ظهر ديوان النظر بجلاء ، وغدا من أجل
الدواوين المالية ، التى بلغ عددها أربعة عشر ديوانا . وهى
كما يلى :

١ - ديوان النظر وكان بيد ناظره سلطة ولاية وعزل
الموظفين ، وعرض المرتبات أو الأرزاق على الخليفة والوزير ،
كذلك كان يطالب باستخراج الأموال ويحاسب عليها .

٢ - ديوان التحقيق ، ويتبع ديوان النظر وكانت مهمته
محاسبة الدواوين ، ومراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة .

٣ - ديوان المجلس ، ويتبع ديوان النظر ، وكانت مهمة
صاحبه مباشرة الاقطاعات ونفقات الدولة .

٤ - ديوان خزائن الكسوة .

٥ - ديوان الطراز وكان مقره دمياط وتونس والبلاد الأخرى
التى يعمل فيها الطراز ، ثم يحمل الى خزانة الكسوة .

٦ - ديوان الأحباس .

٧ - ديوان الرواتب وكانت سجلاته تشتمل على أسماء
جميع المرتزقين فى الدولة .

٨ - ديوان الصعيد . وكان يجبى الخراج من الصعيد .

٩ - ديوان أسنل الأرض وكان مختصا بالوجه البحرى .

١٠ - ديوان الثغور .

١١ - ديوان الجوالى والمواريث الحشرية .

١٢ - ديوانى الخراجى والهلالى .

١٣ - ديوان الكراع .

١٤ - ديوان العمائر والجهاد (٢٧) .

هذه هى دواوين المال الفاطمية التى كان على رأسها ديوان النظر . واذا أطلعنا على مهام عمل صاحب ديوان النظر فسنجدها عبارة عن نفس الأعمال التى كانت تقوم بها الدواوين العباسية التابعة لديوان النظر ، وهذا يؤكد مرة أخرى أن ديوان النظر ترجع نشأته الى العصر العباسى . كما يمكننا أن نخلص الى عدة نتائج:

— كان لديوان النظر الفاطمى رئيس أو متول يرجع فى شئونه الى خليفة الدولة وكذا الوزير .

— زادت روافد ديوان النظر عما كان عليه الحال فى بدء نشأته ، وكان بكل فرع ناظر وعدة مساعدين وكان أغلب هؤلاء المباشرين من أهل الذمة بسبب براعتهم فى الأعمال الحسابية (٢٨) .

— لتلافى اختلاف طرق 'جباية الخراج فى الوجهين البحرى والقبلى أنشأ الفاطميون لكل وجه ديوانا مختصا به . وذلك تسهيلا لجباية الخراج والضرائب الأخرى (٢٩) .

— يبدو أن عائدات الدولة الفاطمية كانت كبيرة من بيعها للملابس والمنسوجات الأخرى وهذا ما جعلها تنشىء لذلك ديوان الطراز (٣٠) .

وقد كان ديوان النظر فى عهد الفاطميين يقوم بجمع إيراداته عن طريق القبالات أو الالتزام (٣١) . وقد ظلت هذه الطريقة متبعة فى عصر المماليك فى بعض الموارد . وظل ديوان النظر يؤدى دوره بنجاح فى دولة الفاطميين حتى زوالها وقيام الدولة الأيوبية . وبن الجدير بالذكر أن ديوان النظر وغيره من الدواوين الفاطمية كان مقرهم فى دار الإمارة ، فى أوائل الدولة ، ثم انتقلوا الى دار الوزير يعقوب بن كلس فى عهد العزيز بالله ، ثم نقلها العزيز بعد ذلك الى القصر ، ولما تولى الأفضل بن أمير الجيوش نقلها الى دار الملك بمصر ، ولما قتل الأفضل عادت الدواوين الى القصر وظلت هناك حتى زالت الدولة (٣٢) .

رابعاً : ديوان النظر فى عهد الأيوبيين :

بعد قضاء صلاح الدين الأيوبي على الخلافة الفاطمية بمصر وإقامة دولته ، ورثت هذه الدولة معظم النظم الفاطمية السابقة وظلت سارية بها رغم ما أدخل عليها من تعديلات ، ومن بين تلك الموروثات ديوان النظر . وفى عهد بنى أيوب ظل ديوان النظر هو المشرف على دواوين المال ، وشاركه فى ذلك ديوانا التحقيق والمجلس (٣٣) وكان يديوان النظر هيئة ديوانية كبيرة من الموظفين بلغت ثمانية عشر فرداً هم « الناظر — متولى الديوان — المستوفى — المعين — الناسخ — المشارف — العامل — الكاتب — الجهبذ — الشاهد — النائب — الأمين — الماسح — الدليل — الجائر — الخازن — الحائر — الضامن » (٣٤) .

وأشرف ديوان النظر على موارد ونفقات الدولة الأيوبية ، التى زادت مواردها على ستة وأربعين مورداً حسب ما ذكره ابن مماتى (٣٥) وربما زادت عن ذلك (٣٦) . وفى عصر الأيوبيين طرأ تغير على ديوان النظر وهو أن صلاح الدين الأيوبي قام بإلغاء

ديوان التحقيق ، لكنه اضطر الى الابقاء على وظيفته المجلسية
لضرورة استمرار أعمال المقابلة المالية، فاستعاض عن ذلك
الديوان « بمجلس أصحاب الدواوين » (٣٧) .

أما عن مقر ديوان النظر الأبوي فقد كان فى أوائل دولتهم
بالقصر الفاطمي الكبير ثم نقل بعد ذلك الى القلعة (٣٨) ويبدو
ان ديوان النظر كان قد طرأ عليه فى أواخر عهد الأيوبيين الفساد
وكثرت الرشاوى ، الأمر الذى دعا النابلسى (٣٩) الى تقديم برنامج
اصلاحي الى الملك الكامل يبين له فيه عيوب نظام ادارة الدواوين
وما يجب اتخاذه نفيها . وظل ديوان النظر يؤدي دوره فى مصر
حتى زوال دولة بنى أيوب واستيلاء مماليكهم على السلطة فى
عام ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م .

خامسا : ديوان النظر فى عصر المماليك :

١ - حتمية وجود الديوان :

كان لابد من وجود ديوان النظر فى دولة المماليك ذات الصبغة
العسكرية ليشراف على اقتصادها الاقطاعى من ناحية الموارد
والنفقات . فالملك يحتاج فى انتظام أمور سسلطانه الى ثلاثة
أشياء :

(أ) رسم ما يجب أن يرسم لكل من العمال والمكاتبين عن
السلطان ومخاطبتهم بما تقتضيه السياسة من أمر ونهى .

(ب) استخراج الأموال من وجوهها واستيفاء الحقوق
السلطانية فيها .

(ج) توزيع هذه الأموال على مستحقيها من أعوان الدولة
الذين يدافعون عن الدولة وعن رعاياها (٤٠) .

٢ - مقر ديوان النظر المملوكى :

كان الايوبيون قد نقلوا الدواوين الى القلعة بعد تعميرها ، وعندما زالت دولتهم وتولى المماليك حكم مصر ، ابقوا على الدواوين - ومنها ديوان النظر - فى قلعة الجبل (٤١) وظلت هناك حتى استيلاء العثمانيين على مصر ١٥١٧ م .

٣ - الدواوين والفروع التابعة لديوان النظر فى عصر المماليك (المباشرات) :

رأينا فيما سبق أن ديوان النظر كان يشرف على أربعة دواوين فى العصر العباسى ، ثم ازدادت هذه الدواوين لتصبح ثلاثة عشر ديوانا فى العصر الناطمى ، الا أنه فى عصر المماليك انحصرت الدواوين التى كانت ذات سمة مالية ويشرف عليها ديوان النظر فى تسعة دواوين وكان ديوان النظر هو أرفع الدواوين المالية ، وكان يثبت فيه التواقيع والمراسيم السلطانية ، وبقى الدواوين المالية تعتبر فروعاً من هذا الديوان وترفع حساباتها اليه ، وكان يرجع الى هذا الديوان أمر الاستبمار (٤٢) الذى يشتمل على أرزاق ذوى الاقلام (٤٣) أما أرزاق ارباب السفن فكان يختص بها ديوان الجيش الذى يمثل الفرع الأول من ديوان النظر .

وفىما يلى عرض للفروع التى كان ديوان النظر يشرف على مباشرتها فى عصر المماليك :

١ - ديوان الجيش :

وكان يقوم بالأعمال المالية التى تخص الجيش مثل اثبات اسماء الأمراء والجنود بمختلف طبقاتهم (٤٤) . وكذلك اقطاعاتهم وغير ذلك .

٢ - مباشرة الخزائنة :

وكانت الخزائنة هي مستودع أموال المملكة ، وقد ظلت على هذا الوضع حتى استحدث السلطان الناصر محمد بن قلاوون « ديوان الخاص » فضعف أمر الخزائنة ولم يبق بها الا بعض الملابس ، وقابل من المال الذي كان ينفق أولا بأول وظلت على هذا الحال حتى عام ٧٩٠ هـ فتحوّلت الى سجن (٤٥) . واحبانا كان يتولى فرد واحد منصب الوزارة ونظارة الخزائنة (٤٦) .

٣ - مباشرة بيت المال :

لم تختلف النظم التي كانت سارية في بيت المال الايوبى عنها في العصر المملوكى . فكان يوجد ببيت المال كاتب يعد جريدة بها أسماء من لهم راتب على بيت المال ، ويذكر الجهات التي ترد منها الايرادات الى بيت المال (٤٧) كذلك كان ناظر بيت المال مكلفا بمراقبة الوارد والمنصرف ، لذلك روعى في اختياره الأمانة ، ولما كان الوزير هو المسئول عن تعيين ناظر بيت المال فقد تسرب الفساد الى المنصب وأصبح يشتري بالرشوة (٤٨) ومثال ذلك شخص يدعى « تاج الدين محمد الحسينانى » تولى وكالة بيت المال عام ٨١٢ هـ / ١٤١٠ م بعد دفع مبلغ ألف دينار (٤٩) .

٤ - مباشرة أهراء الغلال :

الأهراء هي شون غلال الدولة ، وكان متوليها مسئولا عن الغلال الواردة اليها ، وكذلك ما يصرف منها كمرتبات أو للبيوت (٥٠) .

٥ - مباشرة البيوت :

كانت هناك مجموعة من الحواصل المملوكية يعبر عنها بالبيوت وقد أضيف اليها اللفظ الفارسي « خاناه » ويعنى البيت ،

مثل الشراب خاناه أى بيت الشراب وتحوى جميع الأشربة الخاصة بالسلطان ، والحوائج خاناه وتحوى الأطعمة واللحوم المخصصة للمطبخ وغير ذلك ، وكان المشرف على هذه البيوت الاستادار(٥١) .

٦ - مباشرة الهللى :

وهى عبارة عن ضرائب أو مكوس(٥٢) تجبى على حكم الشهور العربية(٥٣) وقد استحدث معظمها منذ عهد العباسيين ، وظلت مى التكاثر حتى أصبحت من أهم موارد الدولة المملوكية .

٧ - مباشرة الجوالى :

الجوالى جمع جالية وتطلق على أهل الذمة لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ، ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من أهل الذمة وان لم يجلوا عن أوطانهم(٥٤) ومنذ عهد عمر بن الخطاب أصبح للجزية - الجالية - ديوان مختص يجمعها .

٨ - مباشرة الخراجى :

ويقصد بها الضرائب أو المقررات المالية التى كانت تحصل على الأراضى الزراعية سنويا ، وكذلك ما كان يؤخذ من الفلاحين كهدايا وغيرها(٥٥) .

٩ - قصب السكر والمعاصر :

وقد أوردها النووي(٥٦) عقب الخراجى ، الا أنه لم يشير الى كونها مباشرة قائمة بذاتها كالجوالى والخراجى وغيرها . ولا يبنى ذلك كونها أحد موارد الدخل لديوان النظر ، حيث كان بها مباشر مكلف بأخذ الضرائب من زراع القصب وأصحابها

المعاصر وقد كان هناك مطابخ للسكر تابعة للدولة ، ومطابخ أخرى تابعة للسلطان ، ومطابخ ثالثة خاصة بالشعب بلغ عددها سبعة وخمسين مطبخا (٥٧) .

هذه هي الادارات المالية التي كانت تابعة لديوان النظر في عهد المماليك ، والتي قامت بتحصيل وصرف موارد الدولة . وقبل بيان نظام العمل الداخلى ، والدفاتر المستعملة في تلك الدواوين ، فان من الجدير هنا أن نعرض لموظفي الديوان الذين تحملوا عبء ادارة الشؤون المالية في الدولة .

٤ - عمال ديوان النظر المملوكي ومباشروه :

(أ) الوزير :

وهو المتحدث للملك في أمر مملكته (٥٨) ، أي أنه كان ينوب عن السلطان في العبد من النواحي الادارية ومن الملاحظ أن الوزير في مصر في عصر المماليك كان دائما من ارباب الاقلام ، ونادرا ما كان يتولى الوزارة صاحب سيف . كما أن الوزراء المماليك كانوا وزراء تنفيذ لا تفويض .

وقد اختص اسم الوزير عند المماليك بالنظر في الجباية ، حيث كان المكلف الاول بجباية الأموال وتصريفها. كما كان له الحق في تولية وعزل المباشرين القائمين بالجباية (٥٩) ومن هذه النقطة يجدر الاشارة الى كتاب المال الذبح كان للوزير الحق في توليتهم وعزلهم وقد بلغوا عشرة أتباع حسب ترتيب الخالدي (٦٠) لهم كما يلي :

١ - نظر الدولة :

وهو ناظر الدواوين ورئيس ديوان النظر ، ويتحدث فى كل ما يتحدث فيه الوزير ، واذا كان الوزير من أرباب السيف ، كان ناظر الدولة هو المسئول عن الحسابات وما يتعلق بها .

٢ - استيفاء الصحبة :

ولتوليها أيضا الاشراف على النواحي المالية فى الدولة ، وكذلك تعيين صفار العمال .

٣ - نظر بيت المال :

ومتولييه يشرف على الايرادات والمصروفات .

٤ - نظر دار الضيافة والأسواق :

وصاحبها مسئول عما يتحصل من ضرائب عن الأسواق وانفاقها على اقامة الرسل والمبعوثين بدار الضيافة وكانت هذه مهمة المهندار (٦١) .

٥ - نظر المرتجمات :

وكان متوليها مسئولا عن موارد الأمرء والدفاع عن الفلاحين ضد اطماع المقطعين ، وفض النزاعات بين الأمرء والجند .

٦ - نظر الوارث الحشرية :

وكان صاحبها مسئولا عن ايراد مال من يموت ولم يترك له وارثا الى بيت المال وكذا الاراضى والعقارات وغير ذلك .

٧ - نظر البيوت والحاشية :

وكان على صاحبها توفير احتياجات البيوت السلطانية .

٨ - نظـر الجهـات :

وصاحبها مكلف بعمل الضرائب المحصلة من التجار الى بيت المال .

٩ - نظـر الأهـراء :

وصاحبها او متوليها مسئول عن شون غلال الدولة من حيث الابراد والنفقات .

١٠ - استيفاء الدولة :

ومتوليها يقوم بضبط حسابات الدولة . وقد زاد عدد مستوفى الدولة في عهد المالك وكانوا يكتبون النذائر والمربعات وغيرها ، وكان الوزير يوليهم (٦٢) .

ما سبق يتضح ان الوزير كان من أهم أعماله الاشراف على النواحي المالية ، ومراقبة ايرادات ونفقات الدولة وتعيين المباشرين القائمين بالأعمال المالية . كما يتضح أنه كان هناك موظفان مهمان جدا يساعدان الوزير وهما : مستوفى الدولة ، ومستوفى الصحبة (٦٣) هذا بالإضافة الى صاحب الدبوان . والى جانب هؤلاء الأربعة - الوزير وناظر الديوان ومستوفى الصحبة ومستوفى الدولة - الذين كانوا يشكلون الادارة العليا للمالية ، كان هناك موظف خامس يسمى الشاد او شاد الدواوين ، وهذا الأخير كان يرافق الوزير دائما ، وله التفويض على مالية الدواوين ، وعلى موظفيها ، وكانت رتبته أمير عشرة ، وكان يشارك ناظر المال في القيام بالشؤون المالية وقت الخاء الوزارة (٦٤) .

وقد كان الوزير يباشر الاختصاصات المالية السابقة حتى استحدثت نيابة السلطنة (٦٥) فتأخرت الوزارة وانقسمت مهام

الوزير على ثلاثة أفراد : ناظر المال ، وناظر الخاص (٦٦) ، وكاتب السر (٦٧) . ثم فى عهد السلطان الظاهر برقوق استحدث ديوان المفرد (٦٨) وتوزعت مرة أخرى مهام الوزير على أربعة أفراد هم :

كاتب السر ، ناظر الخاص ، الاستادار ، الوزير (٦٩) . وترتب على ذلك أن الوزير لم يبق له الا الاشراف على تحصيل بعض المكوس ، والاشراف على مطبخ السلطان ، ولم يبق من أتباعه — التى يرجع أمرها اليه — الا ناظر الدولة وشاد الدواوين وناظر بيت المال وناظر الأهرام ، ومستوفى الدولة ، وناظر الجهات (٧٠) .

(ب) الناظر :

ويعنى المشرف ، خاصة المشرف المالى (٧١) . فهو الذى ينظر فى الأموال — الإيرادات والمصروفات — وترفع اليه حساباتها ، ويختلف باختلاف ما يضاف اليه كـ « ناظر النظار » الذى يعبر عنه بـناظر الدولة ، وبشارك الوزير فى أعماله ، أو « ناظر النظار بدمشق » وهو يماثل الوزير بديار مصر (٧٢) . والناظر دائما ترفع اليه ضرائب أصول الأموال (٧٣) ، وأوراق الحاصل (٧٤) ، والباقي (٧٥) ، والفنائض والمتأخر ، والعديد من التقارير المالية الأخرى ، ومكلف بعمارة البلاد ، وتميز نواحيها ، واختيار المباشرين فيها (٧٦) . وهو بذلك يشبه الناظر فى عهد الأيوبيين (٧٧) وان كانت قد تزايدت اختصاصاته فى عصر المماليك نظرا لتعقيد نظم الدولة المالية وكثرة مواردها ونفقاتها .

ومن خلال احدى نسخ التوقيع التى أوردها القلقشندى يمكننا معرفة المهام التى كان يكلف بها ناظر الدولة عند توليه (٧٨) . وكان ناظر « ديوان النظر » له عدة أسماء منها : ناظر المال ، ناظر النظار ، ناظر الدواوين ، ناظر الدولة ، الصاحب الشريف (٧٩) ،

وتلى رتبته الوزارة ، واذا غاب الوزير قام ناظر الدولة بتدبير الدولة بمساعدة شهاد الدواوين (٨٠) . ولما كان ناظر الدواوين هو المسئول الأول عن المالية فإنه يشبهه في عصرنا الحالى وزير المالية .

ومن خلال المعلومات المتناثرة فى متن المصادر والمراجع التاريخية ، أمكننا التوصل الى أسماء ثمانية وستين ناظرا ممن تولوا ديوان نظر دولة المماليك عبر ما يقرب من ثلاثة قرون (٨١) وبالنظر اليهم يمكن الخروج بعدة نتائج هى :

١ - لم يكن هناك قاعدة ثابتة يستند اليها فى تولية النظار أو عزلهم . فاذا قسم عدد النظار على سنوات الدولة اتضح لنا أنه كل أربع سنوات كان يتولى ناظر دولة جديد . وهذا غير حقيقى فنجد مثلا أحد النظار يدعى شرف الدين هبة الله صاعد الفائزى قد استمر فى شغل منصبه كناظر للدولة لمدة تزيد على عشرين عاما (٦٥٠ هـ - ٦٧٨ هـ / ١٢٥٢ - ١٢٧ م) ، بينما هناك ناظر آخر يدعى مجد الدين بن منقورة الأسلمى لم تزد مدة ولايته على ثلاثة أيام وقبض عليه وغرم ستة آلاف دينار ٨٦٧ هـ / ١٤٦٢ م .

٢ - اذا دققنا النظر فى أسماء متولى ديوان نظر دولة المماليك اتضح لنا أن معظمهم ينتمى الى أسر محددة مثل : جمال الدين بن صصرى ، وأمين الدين بن صصرى ، كريم الدين عبد الكريم بن مكناس ، وفخر الدين بن مكناس ، سعد الدين بن الهيصم ، وأبراهيم بن الهيصم . . . الخ ، كما يلاحظ أن بعضهم قد تولى أكثر من مرة مثل : أبو طالب النابلسى ، وتاج الدين السنهورى وأكرم بن الخطيرى ، سعد الدين بن الریضة ، وقاسم شغيته ، وهذا الأمر يبين أنه كانت هناك أسر محددة معينة امتن

أفرادها العمل فى الإدارات المالية ، أو الدواوين ذات الصلة
بمالية الدولة ، ومن ثم فقد توارث أفرادها العمل بديوان النظر .

٣ — من أبسط وأدق قواعد الإدارة الحديثة أن يكون بكل
مصلحة حكومية كبرى شخص واحد يتولى رئاستها ، والى جانبه
مجموعة من المساعدين . وبتطبيق ذلك على ديوان النظر فى عهد
الماليك يتبين لنا عكس ذلك ، فقد رأس الديوان أحيانا شخص
واحد ، وأحيانا أخرى شخصان كما حدث فى أعوام : ٦٨٢ هـ ،
٧٠٢ هـ ، ٧٠٨ هـ ، ٧١١ هـ ، ٧١٦ هـ . . . الخ بل انه فى عام
٦٨٧ هـ / ١٢٨٨ م وجد أن ديوان النظر كان ينزله أربعة أفراد
وهذا التعدد يعكس اضطراب شئون الدولة المالية فى كثير من
الأوقات .

٤ — بالنظر الى القاب نظار الدولة يتضح أن معظمهم ينتمى
الى أهل الذمة مثل موفق بن القمص ، وشمس الدين غبريال
وغيرهم .

٥ — من الملاحظ فى عصر الماليك أن ناظر الدولة عند ترشيته
يصبح وزيرا — مثل أمين بن الهيصم ومرج بن النحال وغيرهما —
وأىضا كانت هناك قاعدة ثابتة مؤداها أن الوزير اذا انفصل عن
عمله كان يعين ناظر للدولة طوعا أو كرها (٨٢) .

٦ — نظرا للثراء الذى كان يتمتع به موظفو ديوان النظر
— ومن بينهم النظار — فقد تعرضوا دائما للمصادرات . لذلك نجد
أن القليل منهم توفى وفاة طبيعية مثل ابن الكويز ٨٨٥ هـ ، بينما
نجد أن الناظر تقى الدين بن نصر الله ٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ م كان مصيره
الشنق ، أما شرف الدين بن البقرى فقد مات مسمما فى عام ٨٩٣ هـ
كذلك قاسم شفيته مات فى عام ٩٠٠ هـ من شدة العذاب الذى

تعرض له ، كما أننا نجد أفراداً آخرين كأن مصيرهم الغزل والمصادرة والضرب أمثال : مجد الدين بن منقورة ، ومحمد بن شمس الأهناسى ، وموفق بن القمص ، وشرف الدين بن البدر ، ومجد الدين بن كراوية (٨٣) .

٧ — تذكر بعض المصادر (٨٤) أن السلطان المملوكى الناصر محمد بن قلاوون قد قام بإبطال وظيفتى النظر والاستيفاء من سائر أعمال مصر فى عام ٧١٥ هـ ، كذلك أبطل فى عام ٧٢٧ هـ / ١٣٢٦ م وظيفتى الوزارة ونيابة السلطنة الا أن من الواضح أن الوزارة والنيابة قد عادت بعد ذلك بمدة يسيرة ، كذلك عادت وظيفتا النظر والاستيفاء وهذا ما نستطيع أن نتبينه من تتابع أسماء نظار الدولة حتى عام ٩٢٣ هـ / ١٥٥٧ م الذى يؤكد أن ديوان النظر ظل قائما حتى دخل العثمانيون مصر .

(ج) المشد أو المتولى :

ويبدو من اسمه أنه كان يتولى أمور الديوان ويساعد الناظر فى كثير من أعماله حيث كانت مهام منصبيهما متشابهة الى درجة كبيرة .

والمشد أو شاد الديوان كان له سلطان المراقبة والاشرافا والتفتيش ، وربما لجأ الى الشدة فى عمله (٨٥) . وكان قبل ذلك يتسلم عمله بالأمانة أو بالبذل أو بالضمان (٨٦) أى أن المتولى كان يحصل على هذا المنصب اما عن طريق سمعته الحسنة وأمانته ، واما عن طريق دفع رشوة ، واما عن طريق الضمان كأن يضمن الا يتأخر شىء من مال الديوان ، وان تأخر شىء قام بسداده .

أما فى عصر المماليك فقد كانت ترفع اليه كشوف ضرائب الأموال ليتحقق من جملة الايرادات والمتأخرات ، كذلك كان المشد

مكلف بالأجتهد فى جباية الاموال من سائر نواحي البلاد وايضا عثبه
عمارة البلاد وتعيين الخفراء عليها ، والفصل فى النزاعات القائمة
بين القوى والضعف ، والعمل على تطبيق العقوبات على أصحاب
الجرائم ليحد من ضرر المفسدين (٨٧) .

(د) صاحب الديوان :

وهو لقب مستحدث فى عصر المماليك ، وكان صاحب هذه
الوظيفة قبل ذلك هو « متولى الديوان » والدليل على ذلك أن نفس
اختصاصاتها واحدة (٨٨) . وفى عصر المماليك كان يشغلها أحد
المدنيين ، ويعتبر المسئول الأول بعد النادل (٨٩) . وصاحب الديوان
كان يضبط كل ما يجرى فى الديوان من محاسبات ، ويأمر بإثبات
الحسابات الصادرة عن المباشرين فى الديوان بعد مراجعتها والمواقفة
عليها (٩٠) .

(هـ) مقابل الاستيفاء :

كان فى الدواوين الفرعية ترفع اليه الحسابات قبل ارسالها
الى الديوان العالى وهو ديوان النظر (٩١) . أما مثيله فى ديوان
النظر فكان يكتب على الحسابات الواصلة من جهة المباشرين تاريخ
حضورها للديوان قبل اثباتها به ، وكان يراجع كل ما يصدر عن
المستوفى ، ويكتب لمشد الدواوين فى كل يوم ما هو مطلوب منه ،
وإذا لم يكن بالديوان مقابل قام المستوفى بوظيفته (٩٢) .

(و) المستوفى :

وكان عليه مراجعة حسابات المباشرين والتأكد من صحتها
وعليه عمل المقاييسات ، ومحاسبة أصحاب النقد والكيل على
استحقاقاتهم ، وكذلك التنبيه على حمل موارد الجهات الى بيت

المال ، وعليه محاسبة أصحاب الأقطاعات التى أنحلت عن
اصحابها(٩٣) وفى مصر كان السلطان هو الذى يولى المستوفين ،
ويصدر لهم ولايات من ديوان الانشاء ، أما فى الشام فكان يوليهم
نواب البلاد الشامية(٩٤) .

(ز) المشارف :

وتلخصت مهامه فى الاشراف على الحاصل ، والختم عليه ،
وعمل جميع الحسابات اذا تولى العامل ، والتوقيع عليها(٩٥) .

(ح) الشاهد :

اسم فاعل من شهد ، وهو من كتاب الأموال وغير مكلف
بعمل الحسابات(٩٦) . الا أنه يوقع عليها ، « ويشهد بمتعلقات
الديوان نفيا وابطاتا »(٩٧) .

(ط) العامل :

سمى كذلك ربما لتوليه على الأعمال والولايات ، وقد عرف
العامل بدلالات وظيفية اخرى ، فمثلا فى عصر المماليك كان من
كتاب المال(٩٨) ، وكان فى عهد الأيوبيين يعمل الحسابات ويرفعها
للديوان ، وكلف الناظر والمشارف بمراقبته والاشراف عليه(٩٩) ،
وقد كان لقب العامل فى الأصل يقع على الأمير المتولى العمل ،
ثم اختص بعد ذلك بهذا الكاتب(١٠٠) . وفى عصر المماليك كلف
العامل بنظم واعداد الحسابات(١٠١) .

(ي) الماسح :

وهو كاتب بالديوان ، كان قبل المماليك برافق القصاب — رجل
بقيس الأرض بانقصة — ويقوم هذا الماسح بجمع عدد الاقصاب

وضربها ويعمل بذلك مكلفات (١٠٢) أما فى عصر الممالك فقد اختلف الأمر بعض الشيء ، حيث كان الماسح هو الذى يتصدى لقياس الأرض الزراعية (١٠٣) . أى انه قام بدور القصاب الأيوبى ، وربما قام أيضا بعمل المكلفات .

(ك) المـعـيـن :

وهو مساعد الكتاب فى الكتابة (١٠٤) أى انه اسم على مسمى حيث كان يعاون المباشرين السابقين فى أعمالهم .

(ل) الصـيـرـفـى :

جاء ترتيبه التاسع والأخير من كتاب الأموال الذين ذكرهم القلقشندى (١٠٥) بينما لم يذكره النويرى ، أما صاحب القوانين فمزم يذكر كاتباً بهذا الاسم (١٠٦) ، إلا أن اختصاصات هذا الكاتب فى عهد الممالك هى نفسها الاختصاصات التى كان يقوم بها أحد كتاب المال الأيوبيين ويدعى « الجهبذ » وقد أشار الى ذلك آخرون (١٠٧) .

والصيرفى هو الذى يتولى تحصيل الأموال وصرفها (١٠٨) ورغم أن الفقهاء حرموا أن يولى الذمى صيرفياً فى بيت المال ، فان كثيراً من أهل الذمة قد اشتغلوا بهذه الوظيفة ، وحصلوا على كثير من الربح والنفوذ من ورائها (١٠٩) . ولكى يربح الصيرفى كثيراً لجأ الى العديد من أساليب الغش والخداع ، الأمر الذى جعل أحد معاصريهم يصفهم بأنهم « جملة حرامية وقطاع طرق وهم أشد الناس حراماً » (١١٠) ثم شرع بعد ذلك فى سرد أساليبهم الملتوية فى الغش ، ومن هذا الأساليب أن بعضهم له ميزان مجوف القصبية ويضع فيها زئبقاً ، فاذا أراد أن يقبض من أحد الأشخاص ذهباً

يمسك الكفة التي فيها الصنج ، فيجري الزئبق إلى ناحية الصنج ،
فيأخذ الصيرفى بوزن الزئبق ذهباً ، والعكس صحيح(١١١) .
والى جانب ما سبق من المباشرين فقد انفرد ابن ظهير(١١٢)
بذكر مجموعة أخرى هى :

(م) المـوقع :

وهو مكلف بكتابة التوقيحات والمراسيم ، وتعرض عليه
الاجوبة .

(ن) النـكاتب :

وهو شبيه بالعمال ، ويقوم بعمله ، اذا لم يكن عامل معه .

(س) السـائب :

وهو كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويطلب بالحسابات ،
والاجابة عن الرسائل .

(ع) العـامين :

وهن كاتب ثان يتبع صاحب الديوان ، ويساعد الشاهد ،
وينوب عنه فى غيابه .

(ف) الفـليل :

وهو مكلف برفع القوانين والسجلات عند المساحة ، ويميز
انواع الاراضى واسماء مزارعيها .

(ص) الصـائز :

وهو كاتب مكلف بحراسة الأجران ، ويمنع الفلاحين من
التصرف فيها الا باذن كتابى من العامل .

(ق) الخـازن :

مكلف بقبض وتخزين الغلال واخراجها وقت الطلب ،

(ر) الحاشـر :

أحد الكـتاب المكلفين باحصاء أهل الذمة .

من العرض السابق يتضح أن الوزير كان يمثل السلطة العليا فى النظام المالى ، وأن ناظر الدولة ورئيس ديوان النظر كان هو المسئول الأول عن مالية البلاد إذا كان الوزير من أرباب السيف . وأن كل ديوان — مثله مثل ديوان النظر — له ناظر ومجموعة مباشرين يعملون على استخلاص الأموال الخاصة به . ولعل كثرة موظفى دواوين الأموال المملوكية ترجع الى كثرة الضرائب المحصلة ، وسيادة مبدأ التخصص فى العمل . وقد كان النظام الداخلى فى الدواوين يسير على درجة عالية من الدقة ، فهناك ناظر للإشراف ويليه مراجعون للحسابات ، ثم طبقة كتاب عليهم إجراء العمليات الحسابية ومن الملاحظ أن غالبية كتاب المال فى الدواوين المملوكية كانوا من أهل الذمة وهذا بسبب براعتهم فى الأعمال الحسابية منذ القدم ، وأيضا لعدم خوف السلاطين منهم على العرش (١١٣) إلا أنه فى بعض الأوقات القليلة قام بعض السلاطين بالتشدد تجاه أهل الذمة وأمروا بعدم استخدامهم فى الدواوين والأعمال (١١٤) ، الأمر الذى تسبب عنه ضرر لمعظم الذميين الذين احتكروا الأعمال الديوانية منذ القدم ، لذلك لجأ بعضهم الى اتخاذ احدى وسيلتين لفك هذا الحصار من حولهم وهما :

١ — ادعائهم كذبا الدخول فى الاسلام ، واتخاذهم أسماء المسلمين والقابهم ومن أمثال هؤلاء الوزير بهاء الدين بن حنا وزير

السلطان بيبرس ٦٥٨ هـ (١١٥) وناظر الدولة تقي الدين أسعد بن أمين الملك المعروف بكانب برلنى ٧١١ هـ — ١٣١٢ م (١١٦) . وقد أطلق البعض على وزارة هؤلاء — حيث كان برلنى وزيراً قبل نظارة الدولة — اسم « وزارة الأقباط » (١١٧) .

٢ — ابرك مبلغ من المال للخزائن الشريفة حتى برضى عنهم السلطان وبيقيهم فى مناصبهم (١١٨) .

ونظراً لتعدد مجالات عمل الوزير الملوكى فقد كان له مساعد يشرف على أعماله وعلاقته بالدواوين — ويمكن تسميته بوكيله ، أو مدير مكتبه للشئون الديوانية ويسمى هذا المساعد « مقدم الدولة » (١١٩) لذلك اذا تأخر صـسـرف رواتب العمال كانوا يقدمون شكوى ضد الوزير ومقدم الدولة لارتباط عملهما معا (١٢٠) .

٥ — الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال :

أيهما الأفضل ؟ أهل السيف أم أهل القلم ، سؤال اختلف حوله الكتاب . فهناك البعض (١٢١) يفضلون أهل القلم عن أهل السيف ، ودليلهم فى ذلك أن السيف يحفظ القلم ويجرى معه مجرى الخادم الحارس ، بينما يرى البعض الآخر أن أهل السيف أفضل وحجتهم فى ذلك أن القلم يخدم السيف ويحصل لأصحاب السيوف أرزاقهم ، فهو كالخادم له وقوم قالوا هما سواء لا غنى لأحدهما عن الآخر .

وبالنظر الى أن كتاب التصرف والأموال ينتمون الى أرباب الأقاليم ، فقد راعى سياسة الدولة الملوكية فى اختبارهم العديد من الشروط ، لأنه بهؤلاء تقوم الدولة بتحصيل مواردها ، والانفاق على مصالحها . ومن ثم كان من أهم شروط تعيين كاتب المال

أن يكون : حرا ، مسلما ، فقيها ، حاضر الحس ، حاد الذهن عظيم
النزاهة ، لا يقبل هدية ، لا يجذب عما بوجه لغيره من الأسئلة
وان كان أعلم بها منه . . . الخ (١٢٢) كما يجب على الكتاب أن
يكونوا على دراية بالجمع والطرح والقسمة وأنواع الكسور
واستخراج المجهولات (١٢٣) ويبدو أنه في ذلك العصر لم يكن لديهم
الطرق المستخدمة حاليا عندنا في الحساب ، بل كانت طرقهم معتدة
يصعب فهمها ، وتحتاج الى خبرة كبيرة بالحساب ، وحس حاضر
ومما لا شك فيه أنهم كانوا معتادين عليها ويتقنونها فمثلا يقول
أحدهم في ضرب ٣ × ٥ :

كضربك الخمسة في الثلاثة فكرر الخمسة في ثلاث مرة
أو كرر الثلاث قدر الخمسة يبدو جوابه بغير لبس (١٢٤)

ولا شك أن هذه الطريقة كانت بسيطة وسهلة وأى
كاتب يمكنه تعلمها بسرعة وهي تبسط العمليات الحسابية على
شكل قصائد من الشعر يمكن تعلمها وحفظها بسرعة كذلك اشترط
في كتاب المال أن يكونوا متميزين في مسائل القسمة ، وقد شرح
أحدهم عدة أمثلة للقسمة منها هذا المثال :

لو حضر ثلاثة رجال لأحدهم ٦٣ ديناراً ، والثاني ٣٥ ديناراً
وللثالث ٢١ ديناراً وتاجروا فربحوا ٥١ ديناراً فما حصة كل منهم
في الربح ؟ وجاء الحل كما يلي : ترد حصة كل واحد منهم الى
السبعة ، فيجتمع لك ١٧ ثم يقسم الربح — ٥١ — على ١٧ يكون
الناتج ٣ ، يضرب فيها ما لكل فرد فيكون للأول ٢٧ والثاني ١٥ ،
والثالث ٩ . . . وهكذا (١٢٥) .

ويبدو أن أكبر رقم عرفه الممالئ كان الألف ، وإذا زادت
الأرقام عن ذلك كرروا الألف عدة مرات . ودليل ذلك ما ذكره أحد

الكتاب انه اذا ضرب اربعين الفا فى ستين الف نجد اننا ذكرنا الالوف فى العدد الأول مرة واحدة ، وفى الثانى مرتين ، فهنا يجب علينا ان نجرد العددين عن لفظات الالوف الثلاثة ، ثم نضرب اربعين فى ستين ونعرف الحاصل ، ثم نضرب اربعة فى ستة فيكون الحاصل اربعا وعشروين مائة ، فأضف الحاصل وهو ألفان وأربع مائة الى لفظات الالوف الثلاثة المحفوظة ، فيكون الجواب ألفى الف ألف اربعا وأربع مائة ألف ألفا ثلاثا (١٢٦) .

٦ - ارباب دواوين النظر وأرزاقهم :

كان ارباب المناصب فى مصر المملوكية ينقسمون الى قسمين :
ارباب سنف ، وارباب قلم وهؤلاء الأخيرون كانوا قسمين :

(١) : اسم يبذل الوظائف الدبرانية : ومنها الوزارة ، ونظر الدواوين ، ونظر بيت المال وغيرها .

(ب) قسم يمثل الوظائف الدينية ومنها القضاء ووكالة بيت المال ، والحسبية وغيرها (١٢٧) ومن ذلك يتضح ان مباشرى ديوان النظر ينتقلون الى ارباب الأتلام بشقيه الدبوانى والدينى وبالتالى فقد جرى عليهم ما كان يجرى على أصحاب هذا القسم سواء فى الأرزاق أو الأرزاق ، مع الوضع فى الاعتبار تباين المناصب وأهميتها .

وكان زى الوزراء — من ارباب القلم — وكبار السكتاب ونظار الدواوين عبارة عن : ثوب واسع طويل الكمين من الصوف يسمى (الحنة) وفوقه اليبس نوب واسع الكمين مشقوق من الأمام ، جبهته او كان فى كم الجببة فتحات تسمى « بأذهنجات » ، وأيضا كانوا يلبسون معاطف ذات أكمام ضيقة فوق الغراجى تسمى « البغثية » ، وعلى مناكبهم كانوا يضعون أردية مشرشرة تشبه

الطيلسان تسمى « طرحة » (١٢٨) أما وكيل بيت المال فكان يلبس ثوبا واسعا طويل الكمين ومفتوحا من الامام يسمى « فرجية مخرجة » وكان مزودا بصف من الأزرار ، وفى الشتاء يرتدى ملابس من الصوف الأبيض أو الملون ، وكان حذاءه من الجلد وبدون مهاميز — حديدة تكون فى رجل الفارس ليخز بها الحصان فيسرع — وكان يضع فوق رأسه عمامة (١٢٩) .

وقد تشبهه كبار كتاب المال بالوزير فى زبه ، الا أنه كان هناك تباين فى الملابس خاصة فيما يتعلق بتوزيع الخلع والتشاربف عليهم . حيث كانت هذه الخلع أربع طبقات :

الطبقة الأولى : للوزير ونظار الدواوين ، وكان يصرف لهم ثوبان ، الأول ويسمى فوقانى وكان من القطينة الحرير — كانت تسمى الكمخا أو الكنجى الأبيض — ومطرز بخطوط ومحلّى بفرو قندس وشعر سنجاب ، والثانى ويسمى تحتانى وكان من الحرير الأخضر .

الطبقة الثانية : وكانت ملابسهم تشبه الطبقة الأولى ، لكن بدون شعر سنجاب .

الطبقة الثالثة : لم يرتدوا الطرحة .

الطبقة الرابعة : كانت خلعهم الفوقانية من الكمخا الا انها لم تكن بيضاء (١٣٠) .

أما ركوب هؤلاء المباشرين فيقال أنه كان يشبه ركوب الجند (١٣١) . أى يركبون الخيول المرتفعة الأثمان ، وهذا لكبار الكتاب من أصحاب الوظائف الديوانية . أما كتاب الوظائف الدينية فكانوا يركبون البغال النخيسة التى تقارب الجياد فى أثمانها ، بينما كان يركب أهل الذمة الحمير (١٣٢) . وكان أهيانا يصدر

السلطين أوامرهم بالا بركب متعمم فرسا ولا بغلا الا الحمير ، وهذا ما حدث عام ٨١١ هـ فى سلطنة الناصر فرج (١٣٣) . ومن الملاحظ أن أرزاق موظفى الديوان قد قلت كثيرا عما كانت فى عهد الفاطميين . حيث كان مرتب الوزير الفاطمى شهريا خمسة آلاف دينار ، أما ناظر الدولة فكان راتبه ٧٠ دينارا ، بينما وصل راتب اقل مباشر فى الديوان الى خمسة دنانير (١٣٤) . أما فى عصر المماليك فكان مرتب الوزير شهريا ٢٥٠ دينارا ، وكان ثمن الفلّة التى تصرف له تعادل هذا المرتب ، كما كان له رواتب جارية يوميا من لحم وخبز وزيت وشعير وغيرها أما باقى المباشرين فكان أكبرهم يحصل على ٥٠ دينارا شهريا ، هذا الى جانب الرواتب الجارية اليومية (١٣٥) . ورغم قلة المرتب عينا وغلة فقد قام بعض السلاطين بقطع رواتب المباشرين من الغلال التى كان يبلغ مقدارها سنويا ١٥ أردبا (١٣٦) . والى ديوان النظر كان يرجع أمر الاستيثار الذى يشتمل على أرزاق ذوى القلم وغيرهم (١٣٧) .

٧ - سيطرة تعيين الموظفين بديوان النظر :

لقد كانت مهمة تعيين الموظفين بديوان النظر تقع على كاهل السلطان المملوكى ، لاسيما فيما يختص بكبار الكتاب . فمثلا كان السلطان هو الذى يعين الوزير ، الا أن الوزير كان من حقه أن يعين أو يعزل العديد من الموظفين . وقد رأينا آنفا أنه كان يتبع الوزير عدة دواوين منها ديوان النظر . فكان الوزير هو المسئول عن تعيين ناظر الدولة أو ناظر المال . الا أن ذلك لم يكن قاعدة ثابتة فأحيانا كان السلطان هو الذى يعين المباشرين — خاصة فى الأوقات التى لم تكن للوزارة فيها سلطة سوى الاسم — وأحيانا أخرى كان ناظر الخاص هو الذى يعينهم ، أما نائب السلطنة والديار المصرية فلم يكن بيده عزل أحد بل كان عليه أن يهتم بخطه كل ما يكتب عليه السلطان (١٣٨) .

هذا ما كان متبعاً في مصر . أما في النيابات الشامية التي كان يبلغ عددها سبع نيابات (دمشق - حلب - طرابلس -- حماة - صدد - غزة - الكرك - هذا عدا المملكة الحجازية وتوابعها) - فنجد أن الأمر مختلف بعض الشيء . فأكبر المناصب الديوانية مثل ناظر الجيش وناظر المال وغيرهما - كان يوليهم السلطان . أما المناصب المتوسطة مثل وكالة بيت المال فكان السلطان يوليها تارة والنائب تارة أخرى ، والوظائف الصغرى فكانت من اختصاص النواب بالمملك الشامية (١٣٩) .

من ذلك نخلص الى أن سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر كانت تنحصر في يد مجموعة أفراد هم : السلطان والوزير وناظر الخاص به مصر والنائب بالشام .

وقد كان في العصر المملوكي القاب تطلق على العمال الديوانيين مثل « المقر » وكان يطلق على السلطان في بداية الدولة الا انه منذ أوائل القرن ٨ هـ أخذت رتبة هذا اللقب في الانحدار ، وأصبح يطلق على الوزراء وكبار الأمراء مثل ناظر الدولة وناظر الخاص (١٤٠) . كذلك كان هناك لقب « مجلس » وقد صنفه كتاب الممالك وجعلوا أعلى درجاته « المجلس العالي » وكان يطلق على الوزراء وناظر الدولة والعديد من الأمراء (١٤١) وكان هناك أيضاً لقب « جناب » أطلق على الوزراء وكبار كتاب الوظائف الديوانية (١٤٢) .

٨ - الوصايا التي كان يوصى بها كتاب دواوين الأموال :

لقد جرى العرف في دولة المماليك أنه عند كتابة ولايات الكتاب من دنوان الانشاء أن تزود هذه الولايات - وهي تقابل في وقتنا قرار التعيين - بعدة وصايا حسب نوع الوظيفة . فكان

لكل مباشر مهام عمل معينة مسئول عنها ، لذلك ركز كتاب ديوان
الانشاء على ابراز هذه الاعمال ، وتوجيه نظر المباشر اليها .

ونمما يلي يمكننا عرض جملة من الوصايا لمجموعة من مباشري
ديوان النذر :

(ا) الوزير :

فنظر لانه المسئول الاول عن اموال الدولة ، نجد أن الوصايا
التي كان يوصى بها عديدة وذات صلة قوية بعمله ومن تلك
الوصايا : العمل على استخلاص الاموال من البلاد ، وأن يطهر
بيوت الاموال من الدراهم الحرام ، وأن يهتم بالماوظفين ويبيعد
العاجز والخائن منهم ، وأن يعدل على صرف المرتبات وعدم
تأخيرها ، وعليه مراعاة الأوتانف والا يتوانى فى حقوق بيت المال
لكيلا تضيق (١٤٣) . وعليه بخلط الاموال الحرام — ويقصد بها
المكوس — بالحلال لكيلا يفسد المال كله ، وعليه كتب اذى السلطان
عن اموال الرعية (١٤٤) .

(ب) مشد الدواوين :

عليه استخلاص الاموال الديوانية ممن يناوىء فى دفعها متبعها
فى ذلك الرفق (١٤٥) .

(ج) مستوفى الصحبة :

فعليه أن يلزم الكتاب بأعمالهم ، وعمل المكلفات وتقدير
المساحات بكل بلد وما يصلح منها للزراعة (١٤٦) وعليه تصفح
الحساب ومراقبة الكتاب وتحريير الكشوف (١٤٧) .

(د) وكيل بيت المال :

وهى من الوظائف التى كان يليها ذوو العلم(١٤٨) . وكان يوصى بالألا يبيع شيئا من أملاك بيت المال فى بقائه منفعمة للمسلمين(١٤٩) . أما فبما يختص بالمواريث الحشرية فعليه أن يسهل لمن له حق فيها الحصول على نصيبه ، وعليه أن بطالب بحقوق بيت المال ، وأن يختار له نوابا فى البلاد من العدول(١٥٠) . وعليه مراعاة الأوقاف وعقود البيع أو الأجار لمرافق الدولة(١٥١) . وعند تولية أرباب المال كانوا يحلفون أى يؤدون قسم اليمين بعدة أشياء أوردها العمري وهذا نصها(١٥٢) :

« . . . وأنى أحفظ أموال مولانا السلطان فلان خلد الله ملكه من التبذير والضياع والخونة وتشريط أهل العجز ، ولا استخدم فى ذلك ولا فى شىء منه الا أهل الكفاية والأمانة ، ولا أضمن جهة من الجهات الديوانية الا من الأمانة القادرين أو ممن زاد زيادة ظاهرة وأقام عليه الضمان النقات ، ولا أؤخر مطالبة أحد بما يتعين عليه بوجه حق من حقوق الديوان المعمور والموجبات السلطانية على اختلافها ، وأنى والله العظيم لا أرخص من تسجين ولا قياس ولا أسامح أحدا بموجب يجب عليه ، ولا أخرج عن كل مصلحة تتعين لمولانا السلطان فلان ودولته ، ولا أخلى كل ديوان يرجع الى أمره ويوكل لى أمر مباشرته من تصفح لأحواله واجتهاد من تثوير أمواله وكف أيدى الخونة عنه وغل أيديهم أن تصل الى شىء منه ، ولا أدع حاضرا ولا غائبا من أمور هذه المباشرة حتى أجد فيه وأبذل الجهد النكى فى إجراء أموره على السداد وحسن الاعتماد ، وأنى لا أستجد على المستقر إطلاقه ما لم يرسم لى به الا ما فبه مصلحة ظاهرة لهذه الدولة القاهرة ونفع بين لهذه الأيام الشريفة ، وأنى والله أؤدى الأمانة فى كل ما وكل بى ووليت من

القبض والصرف والولاية والعزل والتقديم والتأخير والتقليل والتكثير وفى كل جليل وحتير وقليل وكثير » .

وقد كانت النيابات الشامية تشبه مصر فى نظامها المالى لكن بدرجة اقل سواء فى رتب المباشرين أو مرتباتهم — الأرزاق — أو أزيائهم أو تعبينهم . فقد كان بكل نيابة عدة موظفين، يمثلون ديوان نظر الدولة . وفى بعض النيابات كان يوجد وزير ، وفى البعض الآخر كان يوجد شدة الدواوين لاستخراج الأموال ومراقبة المباشرين الا أنه لم يطلق عليه وزير ، وفى نيابات أخرى كان يرأس الجهاز المالى بها ناظر المال ، وهؤلاء — الوزير والشاد والناظر — كان يعينهم السلطان كما سبق ذكر ذلك .

نخلص من ذلك الى أن ديوان النظر بنيابات الشام كان يمثله الوزير ، وناظر الدولة ووكيل لبيت المال ، وصاحب ديوان بمثابة وكيل لديوان النظر وعدة مباشرين ومساعدين (١٥٣) .

ومن الملاحظ أن مباشرى ديوان النظر فى عصر المماليك قد اثروا ثراء فاحشا بسبب ما كانوا يحصلون عليه من زيادة فى جباية المكوس (١٥٤) . وبسبب ما كانوا يحصلون عليه من أموال طائلة من ذوى الجاه والنفوذ نتيجة السعى لهم فى زيادة القيمة الإيجارية لاقطاعاتهم الأمر الذى يعسود بأموال طائلة على هؤلاء الأمراء لذلك كانوا يراعون هؤلاء المباشرين فى متطلباتهم (١٥٥) . وبسبب ثراء المباشرين فقد أصبحوا هدفا للمصادرات والنهب من قبل العامة وقت الشدائد ، وفرض الأموال عليهم من قبل السلطان حينما بقل النقد داخل الخزائن (١٥٦) . والحقيقة التى تطالع المتصفح لتاريخ المماليك أن هذه الدولة كانت على جانب كبير جدا من الثراء نتيجة مواردها الكبيرة — سواء شرعية أو غير شرعية —

ومع ذلك فقد كانت تحل بها الكوارث وألمح ولم يجد سياسة الدولة لديهم فائضا يواجهون به هذه الطوارئ ولعل ذلك يمكن نفسه في عدة نقاط :

١ — انعدام التخطيط السليم الذي يقتضى أن تنفق الدولة جزءا من مواردها وتخزن الجزء الآخر لمواجهة أى طارئ يستجد عليها .

٢ — فساد الإدارة الداخلية داخل دواوين الأموال بصفة خاصة والدولة ككل بصفة عامة ، فكان الحكم داخل الدولة للأقوى دون احترام لمبدأ وراثة العرش .

أما داخل الدواوين المالية ، فرغم أن ديوان النضر يتزعمه ناظر الدولة ويساعده عدة مستوفين — مستوفى الصحبة ، مستوفى الدولة ، مقدم الدولة ، الشاد وغيرهم — وعلى رأس هذا الجهاز الوزير ، فإن ذلك الأمر لم يكن سوى مظهر خارجي يوحى بالهيبة لكنه فى حقيقة أمره كان قائما على فساد ، فمنذ القدم وفى عهد عمر بن الخطاب كان يحاسب العمال قبل وبعد مدة عمالتهم ويستخلص الزيادة منهم متبعا فى ذلك نظاما اسلاميا سليما وقد حدث حذوه دول أخرى وسارت على هذا النهج السليم مثل الفزنويين (١٥٧) لكن فى عصر المماليك تبدل الحال بعض الشيء ولم يوجد لديهم نظام كالسابق ، الأمر الذى عاد على المباشرين وجعلهم يقتنون ثروات طائلة . كما أن الرشوة عمت جميع المناصب جليها وحقيرها حتى أخذت شكل التقنين الرسمى وتسامع بها جيران مصر واتهموا سلاطينها بأنهم يقبلون الرشوة وهذا ما حدث فى عام ٧٩٦ هـ عندما أرسل تيمور لك خطابا للسلطان برقوق واتهمه بذلك (١٥٨) . فعلى سبيل المثال لا الحصر

دفع كريم الدين ابن الرويهب مبلغ مائة ألف درهم ليتولى منصب الوزارة عام ٧٧٨ هـ (١٥٩). وامتدت الرشوة الى باقى فروع ديوان النظر فمثلا دفع شخص خمسين ألف دينار رشوة ليتولى نظر الجوالى بدمشق (١٦٠) وهذا ما حدا بالمؤرخ المقريزى الى اعتبار الرشوة التى سرت داخل كيان الدولة المملوكية أول الأسباب التى أدت الى فساد نظمها (١٦١).

ومن اللافت للنظر أن المصادر التى تعرض لها المباشرون وكذلك العتوبات لم تأت نتيجة خطئهم فى عملهم ، لكن غالبها جاء نتيجة وشاية أو مكيدة لهم عند السلطان . وفى عام ٨٨٢ هـ اتهم وكيل بيت المال بالاختلاس ، فقبض عليه واستخلص كل ماله ثم عذب لدرجة أنه قلعت أضراسه ودقت فى رأسه (١٦٢).

وقد كان من الطبيعى أن يلجأ المباشر الراشى الى سلوك طرق عديدة لكى يجمع المال الذى دفعه فى سبيل الحصول على عمله . وسلك غالبهم طريق المصادر ، والسلب والنهب من أضلاع المسلمين (١٦٣) وكان رجال الدولة يتركونه ، أما اذا خرج عن الحد فكان يرفع أمره الى السلطان لكى يعزله (١٦٤).

٩ - أنواع الورق المستخدم فى ديوان النظر :

كان يستعمل للكتابة فى الدواوين منذ صدر الاسلام القراطيس والطوامير (١٦٥) ، وظل ذلك ساريا طوال عهد الأمويين ، وكان ثمن الطومار آنذاك درهما (١٦٦) . وفى بداية الدولة العباسية حين استوزر أبو العباس السفاح خالد بن برمك ، جعل الأخير الدفاتر (١٦٧) فى الدواوين من الجلود ، الا أن ذلك تغير فى عهد الرشيد واتخذوا الكاغد (١٦٨) وتداوله الناس من بعده حتى نهاية عصر المالك (١٦٩).

١٠ - الدفاتر المستعملة فى دواوين المال الملوكية :

لقد كانت دولة المماليك دولة متسعة ، وذات موارد ضخمة ، لذلك وضع سلاطينها نظاما دقيقة داخل الدواوين المملكية لكى يستطيعوا ضبط مالية وموارد البلاد حتى يمكنهم الاستنادة بها فى مواجهة نفقاتهم ، ولم تترك هذه النظم الداخلية كل صغيرة او كبيرة الا احصتها . حيث كان بكل ديوان من دواوين المال مجموعة من الدفاتر الخاصة به ، وكذلك مجموعة من المصطلحات المتداولة به دون غيره من الدواوين استخدمها عماله كلغة خاصة بهم . ومن الملاحظ من خلال نظام العمل بدبوان نظر دولة المماليك ، أن الدولة كانت تتبع فى تنظيمها الادارى نظام اللامركزية الادارية ، الذى يتلخص فى تعدد الهيئات الادارية بالدولة ومشاركة هذه الهيئات المحلية للحكومة المركزية فى أداء وظيفتها الادارية بصورة مستقلة تحت رقابة الدولة (١٧٠) .

وفىما يلى ذكر لمجموعة من الدفاتر التى كانت سارية فى الدواوين بصفة عامة والتى انورد بذكرها الخوارزمى (١٧١) :

الأوراج :

لفظ فارسى معناه المنقول ، لأنه ينقل اليه من قانون الخراج ، فيثبت فى الأوراج ما يدفعه كل فرد على دفعات حتى يستوفى ما عليه (١٧٢) . فالواضح هنا أن الأوراج يتصل بالخراج وتسديده على أقساط ويؤيد ذلك ما ذكره ابن اياس (١٧٣) وابن حوقل (١٧٤) أن الخراج كان يسدد على أقساط بدءا من شهر طوبة حتى شهر مسرى . وعند سداد أى فرد لأحد الأقساط كان يسجل ذلك تحت اسمه فى الأوراج .

البراءة :

وهى حجة يعطيها الخازن للمؤدى بما يؤديه اليه . أى أنها بمثابة إيصال سداد يعطى للدافع (١٧٥) .

التاريخ :

لفظ فارسى معناه النظام ، وهو دفتر يحتوى أسماء الأفراد وما يسدده كل منهم مكتوبا تحت اسمه حتى يسهل محاسبتهم . وهو بهذا يشبه الأوراج .

الجريدة السوداء :

من دفاتر ديوان الجيش ، ويكتب فيها أسماء الرجال وأنسائهم وأرزاقهم وسائر أحوالهم (١٧٦) .

الجريدة المسجلة :

وهى المختومة بخاتم السلطان .

الدستور :

وهو نسخة منقولة من الجريدة السوداء . وقد جاء فى إحدى وناثق وقف السلطان قلاوون (١٧٧) بمعنى الملف الخاص بكل مريض ويحتوى على اسمه ، ونوع مرضه وما يحتاج اليه من أطعمة وأشربة .

الرجعة :

وهى حساب يعده الكاتب اذا رجع عطاء أحد العساكر الى الديوان .

الصك :

عمل يجمع فيه أسماء المستحقين للعطاء وعدتهم ويوقع السلطان فى آخره بالسماح لهم بصرف مستحقاتهم .

العريضة :

تشبه التاريج لكنها تعمل لأبواب يحتاج معرفة فضل ما بينها، فينقص الأقل من الأكثر ، ويوضح ما يفضل فى باب ثالث ، وهو الذى تعمل العريضة من أجله . أى أنها عبارة عن كشف حساب للباقى من الدن يستخرج بعد سداد كل تمسط .

الفهرست :

ويذكر فيه جميع الأعمال والدفاتر الموجودة فى الديوان .

قانون الخراج :

وهو الذى يرجع اليه فى أمور الجباية . حيث كان يفصل به أنواع الأراضى وأسماء مزارعيها ذلك ، وسيرد ذكرها عند الحديث عن تسجيل البيانات فى ديوان الخراج .

الرزنامج :

لفظة فارسية وتعنى الجريدة أو كتاب اليوم ، وكان يكتب فيها ما يجرى يوميا مثل تعلقق المياومة التالى .

المؤامرة :

عمل تجمج فيه اوافقات الصادرة لأصحاب الرواتب ، والموقعة من السلطان باجازة ذلك .

الموافقة والجماعة :

حساب جامع يرفعه العامل عند الانتهاء من العمل ، واذا تم رفع هذا الحساب باتفاق بين الرافع والمرنوع اليه سمي موافقة ، واذا وافق طرف دون الآخر سمي : محاسبة(١٧٨) .

وبالإضافة الى مجموعة الدفاتر والأعمال السابقة ، هناك ثلاثة أعمال أخرى تتم فى الدواوين وتدخل فى عداد الدفاتر السابقة وهى :

(١) تعليق المياومة :

نوع من الدفاتر يضعه المباشر ، ويسجل فيه كل ما يحدث له فى يومه . فيذكر فيها تاريخ اليوم والشهر حسب السنة الهلالية ، ويذكر جميع ما يتجدد فى ذلك اليوم فى الديوان من صادر أو وارد أو ايجارات وغيرها .

(ب) المخزومة :

وهى نوع من الدفاتر كان يضعه المباشر ويسجل فيها المصروف والمستخرج والمحضر ، وكان ناظر الديوان يوقع عليها ، وكذلك كان يسجل بها أسماء الأفراد وأجورهم سواء كانت شهرية أو سنوية ، عينا وغلة . . . الى غير ذلك .

(ج) التماهد :

وهو بمثابة ايصال ذى عدة صور ، تعطى صورة منه لصاحب الحق ، وصورة تبقى مع كاتب الديوان ويثبتها فى الديوان وكان السلطان ونائبه يوقعان عليها ثم تثبت بعد ذلك فى باقى الدواوين(١٧٩) .

يتضح من خلال الموجز السابق عن أنواع الدفاتر والايصالات التي كانت متداولة في دواوين المال أن نظام العمل في هذه الدواوين كان يسير وفق نظم دقيقة ومحكمة حيث كانت الجرائد التي يكتب فيها محتومة بخاتم السلطان أي مسجلة ورسمية وكان لكل نوع من الحساب دفاتر خاصة به ، ومن كان له حق على الديوان أعطى « شاهدا » بحقه ، وبن سدد الضرائب المقررة عليه للدولة أعطى « براءة » تفيد سداده . كما يبدو أن معظم الدفاتر ليست من استنباط المالك حيث ان معظمها فارسي الأصل ، ويرجع تاريخ استعماله الى أزمنة بعيدة .

وفيما يلي عرض لعمليات التسجيل التي كانت تتم داخل الدواوين المالية المملوكية (١٨٠) .

١١ — تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر المملوكي :

أولا — ديوان الجيش :

كان التسجيل في ديوان الجيش في بدء انشائه بسيطا ، حيث كان يقسم الناس الى أقسام ، ويختار على كل قسم عريف يرأسهم ويكلف بتوصيل الأعطيات اليهم (١٨١) . أما في عصر المالك فقد تعقد ديوان الجيش ، وازداد عدد جنده وتغير النظام المالي من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد الاقطاعي . وفي ضوء هذه المتغيرات الجديدة زاد ديوان الجيش اتساعا ، واستجدت به أعمال وجرائد جديدة لتناسب ذلك التغير ، وازدادت مهام الأعمال التي كلف بها مباشرو الديوان ، ومن الجرائد التي كانوا يعدونها ما يلي :

(أ) **الجريدة الجيشية :**

وهى جريدة مقفأة على حروف المعجم ، كان يكتب فيها أسماء الأمراء أصحاب الاقطاعات والنقود على اختلاف رتبهم وكذلك أسماء الجند ، ومقادير اقطاعاتهم ، وكان يرمز أمام كل اسم الى عبرة (١٨٢) اقطاعه رمزاً لا تصريحاً (١٨٣) . ويبدو هنا مدى الحذر الذى اتخذه المباشرون من الاشارة الى العبارة بالرمز لا التصريح وذلك ضماناً للسرية ، ولتجنب وقوع هذه الأوراق فى يد عدو يستبطن من خلالها معرفة عدد الجيش ، ومدى قوته من خلال ما يملكه أفرادها من اقطاعات .

(ب) **جريدة الاقطاع :**

وكان يكتب فيها جميع البلاد ، وتوابعها ، وحدودها ، وعبرتها وأموال الهلالى والجوالى المقررة عليها ، ثم يشطب (١٨٤) أمام كل جهة أسماء مقطعيها ، وعلى كاتب الديوان أن يطالب مباشره المعاملات والبلاد والبرور (١٨٥) بالكشف الجيئسية فى كل ثلاث سنين ليقارنها بما عنده حتى يتسنى له تمييز الزيادة والنقص (١٨٦) .

(ج) **جريدة أسماء أرباب النقود والمكيلات :**

وفىها يفرج (١٨٧) لكل منهم فى كل سنة عن نقده وكيله بمقتضى ما شهد به منشوره ، وبعد ذلك يشطب تاريخ الافراج أمام الاسم لى يضبط قوارىخ قبوضهم (١٨٨) .

(د) **جريدة عدة :**

وفىها يكتب الأمراء وعدتهم — الجند التابعين لهم — وعبرة المخصص لأتباعهم (١٨٩) . ولعل أوضح مثال لجرائد العدة تلك

القائمة التي أوردها العمري وآخرون لتشير الى عدد وعدة
الأمراء واقطاعاتهم (١٩٠) .

والى جانب الجرائد السابقة كان على كاتب ديوان الجيش
تحرير شواهده — سبق التعريف بالشاهد — واثباتها فى الديوان ،
وكذلك تحرير كل ما يتصل بأصحاب الاقطاعات : من مات منهم ،
أو انفصل من الخدمة ، أو انتقل لاقطاع آخر ، وبكتب بذلك حوطة
جيشية — تشبه الحافظة فى وقتنا — يذكر فيها اسم صاحب
الاقطاع ، ونواحى اقطاعه ، وحق الديوان عليه ثم بصدر هذه
الحوطة الى ديوان التصرف — ويقصد به ديوان بيت المال —
بعد شمولها بالعلامة (١٩١) وثبوتها (١٩٢) .

ثانيا : ديوان الخزانة :

كانت الخزانة مستودع أموال المملكة المصرية ، ومن ثم كان
على مباشرها ضبط ما يصله من أموال وأصناف أخرى (١٩٣) ،
وعليه التأكد من ذلك بالوزن ، أو العد ، أو الأحمال ، ويضين
كل صنف الى مثيله ، وكذلك كان عليه معرفة مصاريف أصحاب
المناصب عند ولاياتهم ، وكذلك الكساء المقرر لهم سنويا (١٩٤) .

ثالثا : ديوان بيت المال :

ويتلخص عمل مباشر بيت المال فى ثلاث نقاط : حساب
الدخل ، حساب المصروفات ، وعمل ختمة جامعة (١٩٥) ومن ثم
كان يشترط فى هذا المباشر أن يكون خبيرا فى أوضاع
الحسابات (١٩٦) .

(أ) حساب الدخل :

وقام المباشر بعمله عن طريق اعداد أوراق خاصة بكل بلد
وبكتب فيها جملة الأموال المقررة على هذا البلد ، فاذا ما وصل

اليه المال وضعه فى تعليق المباشرة ، ثم يكتبه بعد ذلك فى أوراق
الجهة الوارد منها ، ويعطى لمباشرة تلك الجهة رجعة - قسيمة
أو إيصال - تفيد بالسداد إذا كان المبلغ كاملاً ، أما إذا كان
المبلغ ناقصاً ذكر ذلك النقص فى رجعة مباشرة الجهة ، ثم يثبت
ذلك النقص فى بيت المال (١٩٧) .

(ب) حساب المصروف :

يعد لذلك جريدة يكتب فيها أسماء ذوى الاستحقاقات
والجامعات (١٩٨) ، والمبلغ المنصرف لكل منهم ، وذلك وفق
القواعد المقررة لهم داخل بيت المال (١٩٩) . أى أن حساب الدخل
كان عبارة عن مجموع الحمول الواردة لبيت المال ، مع مراعاة
وضع كل صنف مع ما يشابهه . أما حساب المصروف فهو عبارة
عن جملة نفقات الدولة ، التى كانت عبارة عن مرتبات وانعامات
ومشترقات وغيرها والجملة الكلية لهذه النفقات هو ما يمثل
المصروف .

(ج) الختمة الجامعة :

وفى هذا يذكر جملة المال الوارد اليه من البلاد ، ثم يضيف اليه
جملة المال المنبقي من العام السابق ، ثم يذكر المباشرة جملة
الحساب التى تعرف بالحاصل ، وبعد ذلك يخصم من جملة هذا
الحاصل المصروفات ، وما يتبقى بعد ذلك يضاف الى المجموع
الكلى (٢٠٠) .

وبناء على الكلام السابق يمكن تصور شكل الختمة الجامعة
كما يلى (٢٠١) :

| الأخماس | الخراج | الجوالى | المواريث | الناحية | مسلسل |
|---------|--------|---------|----------|---------|-------|
| × | × | × | × | × | ١ |
| × × | × × | × × × | × × | × × | ٢ |
| × × × | × × × | × × | × × × | × × × | ٣ |
| × × × | × × × | × × × | × × × | الجملة | |

جملة الوارد من مختلف النواحي × × × × برسائل رقم × ، × ×
جملة المتبقى من السنة الماضية × × × ×

× × × ×

الجملة

× × ما حمل منه الى المقام على ——— وتسلمة ———
× × ما حمل الى الخزانة برجعة رقم ———
× × ما حمل الى البيوت السلطانية بايصالات رقم — ، —
× × ما أنفق فى المرتبات والجوامك بتواشيع رقم — ، —

× ×

الجملة

× × × جملة الوارد

× × × جملة المنصرف

× × × البلى

رابعها: مباشرة أهراء الفلال :

وهى قريبة الشبه بمباشرة بيت المال ، وكان على المباشر فيها أن يسجل الوارد اليه من الفلال وغيرها ، وكذلك تسجيل ما يصرف من حاصله (٢٠٢) . وبالنسبة للوارد كان يضع له جريدة يسجل فيها أسماء البلاد والكميات الواردة منها . أما بالنسبة للمصروفات : فكان يسجل الكميات التى يصرفها سواء كانت تقاوى للفلاحين ، أو انعامات أو غلالا للطواحين أو عليقا للمناخات، وكان يورد كل ذلك فى الختمة الجامعة (٢٠٣) ويبدو أنه فى عصر المماليك كانت هناك مراقبة شديدة على مباشرى أهراء الفلال لكيلا يختلسوها ويبيعوها فى السر ، حيث لم يذكر واحد من المعاصرين آنذاك أى نوع من ذلك . وهذا على العكس مما كان ساريا فى دولة الأيوبيين بمصر (٢٠٤) .

خامسا : : مباشرة البيوت السلطانية :

(الحوائج خاناه — الشراب خاناه — الطشت خاناه — الفراش خاناه — الطباخاناه) فقد كان لكل بيت اختصاص معين ، وعلى كل بيت مباشر للاشراف عليه ويساعده فى ذلك مجموعة غلمان . الا أنه من الناحية المالية فقد كانت هناك ارتباطات بين هذه البيوت وديوان النظر فمثلا :

الحوائج خاناه : كان على مباشرها محاسبة المتعاملين معه سواء كان تاجرا أو بائعا أو غير ذلك ممن يمدون البيت بما يحتاج اليه ، ثم يحيل هؤلاء التجار الى بيت المال للحصول على مستحقاتهم ، التى كانت عادة كبيرة ، حيث بلغ ثمن اللحم وحده

الذى يدخل هذا الببت يوميا ٣٠٠٠٠٠ درهم (٢٠٥) وقد كان لى مباشر الحوائج خاناه جريدة يسجل بها أسماء أصحاب الرواتب الذين لهم مرتبات جارية يوميا من هذا الببت ، وكانت عادة عبارة عن لحوم وتوابل وغيرها (٢٠٦) .

وعلى منوال الحوائج خاناه كانت باقى البيوت السلطانية .

سادسا : مباشرة أموال الهلالى :

أموال الهلالى هى الأموال التى تحصلها الدولة شهريا نتيجة تأجير مرافقها كما سبق أن بينا ذلك . وكان مباشر هذه الأموال يقوم بعدة اجراءات فى ديوانه لتحصيل لتلك الأموال ، منها : أن يختار مستأجرا لكل جهة ويلزمه بكتابة اجارة شرعية لمدة معلومة ، وبأجرة معلومة ، ثم يثبتها فى ديوانه ، كذلك يطالب المستأجر بضامن — كفىل يلتزم بسداد ما قد يقصر فى أدائه (٢٠٧) — أما من ذوى الجاه ، وأما من ذوى الأموال (٢٠٨) . وفى هذا دليل على مدى حرص الدولة على تحصيل مستحقاتها مما لا يدع مجالا لهروب أحد بن سداد ما عليه من ضرائب .

وبعد أن يقوم المباشر بتأجير الاملاك ويجمع عقود الايجارات ، كان يعد جريدة لذلك يسجل بها أسماء الجهات ، وأسماء مستأجريها ، ومدة الاجار ، ومقداره فى اليوم والشهر والسنة (٢٠٩) . ويمكن تصور تلك الجريدة على هذا الشكل :

وبعد أن تمر سنة الاجار ، يقوم المباشر بعمل محاسبة لكل جهة ، فان كان المحصل من تلك الجهة نخير — أو يعادل — مبلغ الأجرة تكون هذه الجهة قد تم تحصيل ما عليها فى تلك السنة ، وان وجد أن المبلغ المجموع أكبر من مبلغ الأجرة المقررة ، وضع المباشر الزيادة فى حسابه تحت باب : « زائد مستخرج » وأدخله فى حساب السنة القادمة (٢١٠) .

سابعاً : ديوان الجوالى :

فقد كانت الجزية تستخرج فى عصر المماليك سلفاً (٢١١) وتعجيلاً ، وأوردها الكتاب فى حساباتهم بعد الهلالى وقبل الخراجى ، وحجتهم فى ذلك أن سبب تأخيرها عن الهلالى أنها تؤخذ سنوياً ، وسبب تقدمها على الخراجى أنهم كانوا يرون وجوبها شهرياً (٢١٢) . وقد كانت هناك بعض الاجراءات التى يتخذها مباشر الجوالى فى ديوانه لتحديد الايرادات والمصروفات ومن مثال ذلك ما يلى :

(أ) كان يعمل جريدة يكتب فيها أسماء أهل الذمة بادئاً باليهود ثم السامرة — ثم من اليهود — ثم النصارى ثم المجوس والصابئة فاذا استخرج جالية من أحد كتبها فى تعليق المياومة كتب بها وصلاً للمسدد ثم سجلها فى الجريدة أمام اسمه ويوقع على ذلك .

(ب) كان يلزم رئيس اليهود وقسيس النصارى بكتابة رقاع (٢١٣) بهم عندهم من المقيمين والنزلاء والنشء الصغير ، ومن أسلم منهم ومن هلك ومن هاجر من البلد والى أى جهة توجه . ثم يراجع المباشر هذا الرقاع ويسجله فى جريدته (٢١٤) .

ثامنا : ديوان الخراجى :

فالخراجى كان عبارة عن الضرائب المقررة على الأرض سنويا وكذا الطواحين وما يحصل من الفلاحين كهدايا كما سبق الإشارة الى ذلك .

وقد اختلف الخراج فى مصر عنه فى الشام بسبب أن مصر تعتمد فى زراعتها على الرى من النيل بينما تعتمد الشام فى زراعتها على المطر وبالتالي نقدر ترتيب على ذلك اختلاف نظم التسجيل داخل ديوان الخراج فى كل من مصر والشام .

أولا - مصر :

وكان بها نوعان من الخراج :

١ - خراج الزراعة

٢ - خراج الراتب

١ - خراج الزراعة :

وكان غلة ونقدا لكن كانت هناك طرق معينة يتبعها المباشر فى الديوان لتسجيل كل نوع منها :

(١) خراج الغلة :

كان كل مباشر اذا شمل الرى اراضى الجهة التى يشرف عليها ألزم خولة(٢١٥) تلك الجهة بأن يرفعوا اليه قانون الرى ، الذى يمكن تصوره على هذا الشكل من خلال ما رواه النويرى(٢١٦) :

قانون رفعه - ، - ، - الخولة والمشايخ بناحية -
 بما شمله الري من اراضى الناحية لسنة - ، -
 الخراجية .

عدد الأقدنة بالجبة × × لا × ونفصلها كما يلي :

| الشراقي | الري | | |
|---------|-------------|------------|------------|
| | مبلغ الضمان | اسم الضامن | نوع الجهة |
| | | | الباق |
| | | | ري الشراقي |
| | | | البروبية |
| | | | اليقماهة |
| | | | البرش |
| | | | النقا |
| | | | الوسخ |
| | | | الخرس |
| | | | المستبحر |
| | | | السباخ |

نقر نحن رافعى هذا القانون بصحة ما جاء فيه -
 توقيع الأول الثانى الثالث

بعد ذلك يقوم المباشـر بتوزيع الأرض على الفلاحين ،
وسجل ذلك عنده ، وكذلك يسجل الضريبة المقررة على كل
قطعة ، ثم يصرف لـيؤلاء الفلاحين التقاوى اللازمة للزراعة ، وبعد
الزراعة يقوم المباشـر بانتداب مجموعة من القصابين لمسح الأراضى
بالقصبـة الحاكمة (٢١٧) ، ويحددون أنواع المزروع ، ويكتبون ذلك
فى مكلفات نسلم للمباشـر حتى يتسنى له مراجعتها على ما لديه من
سجلات ، وبشير فيها بعد ذلك الى من سدد ما عليه ، والى
من تخلف عن السداد (٢١٨) .

(ب) خراج النقد :

ويبدو أنه يختلف عن خراج الغلة ، حيث كان يدفع نقدا
لاحبوباً (٢١٩) . وهذا ما سوف نلاحظه عند الحديث عن الخراج
كمورد من موارد الدولة فى الفصل الثالث ، حيث يتبين أن معظم
خراج الوجه القبلى كان من الغلال ، بينما كان خراج الوجه البحرى
من النقد .

٢ - خراج الراتب :

وعو عبارة عن ضريبة معينة يؤديها بعض الناس نظير
قيامهم باستئجار مجموعة من الأمدنة - من ديوان الخراج -
ويزرعونها أو يستغلونها لحسابهم كيئما شاعوا (٢٢٠) . ولعل وجه
الخلافا بين خراج الزراعة وخراج الراتب أن الأول يكون غالبه
من الحبوب والغلال ، أما الثانى فكله يكون نقدا لا غير .

ثانياً - الشام :

وكانت نظم الخراج به تنبـه النظم المستعملة فى مصر .
حـث كان يوجد خراج راتب وكذلك خراج زراعة ، إلا أن الأخير

اختلف عن نظيره المصرى فى النظام المتبع فى التسجيل داخل الديوان ، وكذلك فى تقسيم المحصول ، حيث كان يشترط فى الشام أن يزرع نصف مساحة الأرض هذا العام ، والنصف الآخر فى العام القادم بالتبادل(٢٢١) أى أنهم اتبعوا نظام الحقلين .

وذلك نقلا عن الرومان تجنباً لاجهاد الأرض(٢٢٢) . وقرب نضوج المحصول كان المباشر يرسل وكلاء من قبله لحراسة الأراضى ، وبعد الحصاد يقسم المحصول بين الديوان ، والفلاح(٢٢٣) .

ثالثاً - مباشرة الأقباص والمعاصر ومطابخ السكر :

كان على مباشر الأقباص أن يراقب الخطوات المتخذة ، فى زراعتها ويتعهدها بالرعاية وأخيراً يقوم بتحصيل حق الديوان من المستخرج منها والضرائب المقررة عليها(٢٢٤) وهذه الضرائب سيرد ذكرها فى الفصل القادم .

من خلال الموجز السابق لنظام العمل الداخلى فى دواوين الأموال المملوكية ، وما كان يجب على كل مباشر أن يتبعه فى تسجيل البيانات يتضح لنا أن ديوان النظر وروافده كانت على درجة عالية من الدقة بحيث أنها أحاطت بأدق جزئيات الموارد العامة للدولة . كما يبدو أن مباشرى الدواوين كان يقع على كاهلهم العبء الأكبر من أعمال الديوان ، وكلف كل مباشر بأعداد دفتر خاص به يسجل فيه كل ما يحدث له فى يومه من وارد أو منصرف

أو غيره كان يسمى « تعليق المياومة » ، كما يبدو من خلال بعض الكلمات التي وردت في ثنايا العرض السابق أنه كان هناك بعض الاصطلاحات الخاصة بكل ديوان اتفق المباشرون فيه على تداولها كلفته خاصة بينهم مثل : الهلالى - الجوالى - الخراجى - المكلفات - الشنداق - البراءة - الختمة - الشاهد - وغيرها .

كما أن مباشر كان ملزما بالتوقيع على أى عمل يقوم به وذلك لمن يتحمل المسؤولية اذا ما وجد في هذا العمل خطأ أو اخلال بنظام القواعد المتبعة داخل الديوان الذى يعمل به . ولعل من أهم الأعمال التى كان يقوم بها المباشرون - ويظهر براعتهم من خلالها فى نظم الحسابات - تلك التقارير المالية التى كانوا يعدونها يوميا - كتعليق المياومة - أو شهريا - كالختمة - أو سنويا . وعندما يلى صورة للتقارير المالية السنوية التى كان يعدها المباشرون .

١٢ - التقارير السنوية المالية :

قد سبق القول بأن الختمة هى كتاب يعده الجهيز شهريا للوارد والمنصرف أما الختم أو الختمة الجامعة فتعمل كل سنة ، وتختصر بجيات العين من سائر الأموال فى مقدمتها تعقد جملة بالمستخرج ، ثم يذكر أسماء المباشرين ، ثم يضاف الى الحاصل ما يراد اضافته ثم الفذلكة (٢٢٥) وبعد ذلك تخصم المصروفات من جملة الحاصل الكلى . وايضا يمكن توضيحها - بناء على كلام النورى (١٢٢٦) - على هذا الشكل :

ختمة بمبلغ المستخرج من أموال الجهات — لاستقبال — الى —
 (محرم — ذى الحجة) بولاية — ونظر — ومشارنة
 — واعداد

جملة ما استخرج من تلك الجهات فى تلك المدة × × × ×

| الجهة | جملة المحضر | السنة | أسماء أربابه | تاريخ احضاره |
|-------|-------------|-------|--------------|--------------|
| — ١ | | | | |
| — ٢ | | | | |
| — ٣ | | | | |

المضاف الى ذلك :

- ١ — ما قبله (الباقي من العام الماضى) × × × ×
- ٢ — جملة القروض والحواصل المسروقة وغيرها × ×
- ٣ — أثمان المبيعات والخدمات والمصالحات × ×
- ٤ — المحصل من المواريث الحشرية × ×
- ٥ — جملة المنقول بين الجهات × ×

الفذلكة (جملة الاصل والمضاف)
 × × × × ×
 الخصومات :

- ١ — المنقول الى جهة أخرى × × بتاريخ — رقم الرسالة — الناقل —
- ٢ — المصروف × × أرباب الصرف —، — بتاريخ —
- ٣ — المحمول الى جهة أخرى × × بتاريخ — ورسالة — الحامل —

الجملة
 × × ×

جملة الحاصل المتبقى بعد الخصومات × ×

(ب) التالى :

وهو على النقيض من الختم فالأخير يعمل للعين أما التالى فبعمل للفلة ، ويتبع فى طريق عمله نفس الطريقة المتبعة فى : مل الختم مع مراعاة الفرق حيث يذكر الفلة بدلا من النقود ويذكر الاستبدالات (٢٢٧) والاضمانات والخصومات ثم يذكر فى النهاية الحاصل (٢٢٨) .

(ج) الأعمال :

وكانت كثيرة ولكنها تختلف تبعا لنوع العمل الذى خصصت من أجله فمثلا كان هناك :

عمل الغلال والتقاوى :

يعمله المباشرون ليعين متحصل الغلال من مختلف النواحي وعمل الاعتصار بعمل لكى يبين كمية القناطير التى حصل عليها من السكر بمختلف نواحي مصر والشام ، وعمل المبيع ويبين فيه ما يبع من الغلال وغريها لصالح الديوان ، وعمل المبتاع ويبين فيه ما اشتراه الديوان من الأشياء اللازمة له ، وعمل الجوالى . . . الخ (٢٢٩) . وهذه صورة توضيحية لعمل الغلال والتقاوى بناء على معلومات المصدر السابق (٢٣٠) .

عمل بما تحصل من الغلال بالناحية — لمغل سنة — ، —
الخراجية المدرك فى شهور سنة — ، — الهلالية ما تحصل من
الغلال .

| اسم الفلاح | نوع الغلة | الكمية بالكتلة |
|------------|-----------|----------------|
| ١ — | | |
| ٢ — | | |
| ٣ — | | |
| ٤ — | | |
| ٥ — | | |

× × × × ×

جملة المتحصل

جملة المضاف (المعاد من التقاوى
والقروض والرسوم)

× × ×

× × × × ×

الفضلكة

جملة الخصومات وما أنفق فى مدة التحصيل

× ×

× × ×

الحاصل (الباقي)

(د) **السيقات :**

وهى أيضا كنبرة مثل الأعمال فكانت للأسرى لتبين عددهم ،
وتعمل للكراع (٢٣١) لتبين أعداد الخيل وغير ذلك .

وبناء على الأنواع السابقة من التقارير — الختم والتالى
والعمل والسيقة — كان يتم وضع تقرير آخر يسمى الارتفاع ،
وهذا الأخير كان عبارة عن تقرير سنوى يبين ابراد الدولة المالى

ويبين فيه الكاتب تفصيل جميع الأموال التي حصلها كل فرع من فروع ديوان النظر — جيش وجوالى وهلالى وخراجى وغيرها — والنواحي التي أنفقت فيها هذه الأموال ، ثم يذكر ما بقى بعد ذلك وأودع بيت المال . هذا ما يمكن استنتاجه مما رواه النووي عن كيفية اعداد الارتفاع ، الذي كان على هذا الشكل (٢٣٢) .

عمل بما اشتمل عليه المعاملة — لمدة سنة كاملة أولها المحرم سنة وآخرها سلخ ذى الحجة منها :

ما مبلغه من :

| | |
|-------|---------|
| × × | الذهب |
| × × | الدراهم |
| × × | الغلات |
| × × | الأقصاب |
| × × | الأصناف |
| × × | الكراع |
| <hr/> | |
| × × × | الفذلة |

وتفصيل ذلك كما يلى :

أولا : جهات أصول الأموال

١ — مال الهلالى

| الواجب على المستأجر دفعه | | بداية عقد الايجار | اسم المستأجر | أسماء الجهات |
|--------------------------|-------|-------------------|--------------|--------------|
| سنويا | شهريا | | | |
| | | | | ١ — |
| | | | | ٢ — |

٢ - مال الخراجى

| المقدار المحصل | الاسم | اسم الجهة |
|----------------|-------|-----------|
| | | ١ - |
| | | ٢ - |
| | | ٣ - |

ثانيا : المضاف : وأضيف الى ما سبق ما يلى :

× × × ×

الجملة الكلية للمضاف

× × ×

جملة الحاصل من العام الماضى

× × ×

جملة الباقي من العام الماضى (٢٣٣)

| الباقى | المقدار المستخرج | المباشر | السنة | اسم المدين | الجهة |
|--------|------------------|---------|-------|------------|-------|
| | | | | | ١ - |
| | | | | | ٢ - |
| | | | | | ٣ - |

— مضاف السنة الحاضرة:

الأموال المعتاد تحصيلها .

× ×

من جهات المضاف

× ×

الواصل من الأموال

× ×

الواصل من الغلال

| الكمية المحصلة | الاسم |
|----------------|-------|
| × × | — |

| | |
|-----|---------------------|
| × × | أثمان البيعات |
| × × | المواريث الحشرية |
| × × | الجنايات والتأديبات |
| × × | القروض |
| × × | الأصناف المتباعدة |
| × × | اضافات أخرى |

— ما يضاف بالقلم (لا أصل لها بل يكملها الكاتب ليطرد نظيره الى
الباقي ويصح ميزان العمل)

| | |
|-------|--|
| × × | نظير التقاوى |
| × × | نظير القروض |
| × × × | — الاستعداد نظير المعاد (فروق فى المحاسبات) |

| | |
|---------|-----------------------------|
| × × × × | فذلكة الأصل والمضاف |
| | — المنقول والمعدوم |
| × × × | ما صرف من نقد الى نقد |
| × × × | ما بدل من صنف الى صنف |
| × × × | ما انتقل من سنة الى سنة |
| × × × | ما وقع من مبيع وناق ومستهلك |

| | |
|-------|---------------------------------|
| × × × | الفذلكة |
| × × × | الجملة بعد خصم المنقول والمعدوم |
| | — المستخرج والمحصل |
| × × × | بمقتضى الختم |
| × × | بمقتضى الأعمال |
| × × | بمقتضى التوالى |
| × × | بمقتضى السياقات |

— الخصومات
 المحمول من الغلال والأصناف
 ××
 المحمول من الأموال
 ××
 المسوق من الكراع
 ××
 المنقول على معاملة أخرى
 ××

الحاصل من المستخرج بعد
 الخصومات

× × ×

— المحسوب

×× أسبابها ١ — ٢ —
 ××

من عطلة
 نتيجة كوارث

| تاريخ المرسوم بحمل الأمر على حكمه | تاريخ الكارثة | المستاجر | الجهة |
|--------------------------------------|------------------|----------|-------|
| | /// | — | — |

××

ما سومح به من البواقي المساقاة

تلك جملة المستخرج والمتحصل
 والمحسوب
 (فذكرة الواصل)

× × × ×

× × × ×

الباقي

وما انعقد عليه الباقي واشتملت عليه فذكرة الواصل هو خصم ما
 استقرت عليه جملة الارتفاع .

ومن خلال القائمة السابقة التى تسمى الارتفاع يمكننا ان نخلص الى عدة ملاحظات :

(١) يرد كل نوع من موارد الدولة خاص بنفسه فى قائمة الارتفاع مشتملا على كل جوانبه وان كانت القائمة قد ذكر فيها تحت بند « اصول الاموال » نوعان فقط فهذا لا يعنى ان هذه الانواع فقط هى التى تمثل موارد الدولة ، ولكن جاء ذكر ذلك على سبيل الاختصار لا الحصر .

(ب) كان يضاف الى مجموع المال المحصل من موارد الدولة اموال اخرى اصطلح مباشر المالك على تسميتها بـ « المنساف » وهى عبارة عن مكوس ورسوم وهدايا كانت مفروضة على كل شىء .

(ج) الارتفاع هو التقرير المالى السنوى الذى يبين حجم ايرادات ونفقات الدولة .

(د) كانت ايرادات الدولة تحسب عن طريق جمع المال المتبقى من العام السابق مضافا اليه جملة الاموال المحصلة من نفس عام عمل الارتفاع ، وكذلك اضافة المستخرج المحصل بمقتضى التقارير السنوية — الختم والتالى والعمل والسياقة — والى هذه الانواع كان يضاف ايضا الموارد المعبر عنها بـ « المضاف » . فمن جملة هؤلاء كان يحسب حجم دخل الدولة . وكان يعبر عن الدخل من النقد بـ « الختم » والدخل من الغلال بـ « التالى » .

(هـ) اما النفقات والمصاريف فكانت تحسب عن طريق جمع المصاريف والخصومات والمحسوب . وتحت هذه الانواع الثلاثة تدخل نفقات الجيش والموثلفين والبيوت السلطانية وغيرها .

ولم يكن الارتفاع ثابتا فى مصر عبر العصور بل كان متذبذبا
تبعاً للعديد من العوامل التى كانت تؤثر فيه مثل ارتفاع النيل
والكوارث العامة ومدى نجاح المحصول أو فشله وغير ذلك .
فمثلا بلغت جملة الارتفاع بمصر فى عهد عمرو بن العاص
ر. . . ر. . . ١٢ ديناراً (٢٣٤) . أما فى عهد الناصر محمد بن قلاوون
بعد أن رآك البلاد (فك زمامها) فقد بلغ ارتفاعها عشرين ألف
الف دينار ومثلها كانت ببلاد الشام (٢٣٥) .

وقد كان النظام المالى المنبع فى ديوان النظر وإدارة الدولة
هو أقرب الى ما نسميه الآن باللامركزية **Desentralization Pover**
حيث كانت كل ولاية من ولايات مصر تنفق إيراداتها على مرافقها
الخاصة ، أما الفائض فكان يحمل الى الخزانة العامة التى كانت
موجودة فى القلعة بالقاهرة (٢٣٦) .

هوامش الفصل الأول

- (١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون : المقدمة (ط ٦ — دار القلم ، بيروت ١٩٨٦) ص ٢٤٣ .
- (٢) ابن منظور : لسان العرب (عدد ٤٩ ، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين ، دار المعارف ، ب ت) ص ٤٤٦٦ .
- (٣) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ٦٢٢ .
- (٤) أنى العباس أحمد بن على القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا (ج ٥ نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية — القاهرة) ص ٤٦٥ .
- (٥) تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقرئى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (ج ١ ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ) ص ٤٠ ، القلقشندى ، المصدر سابق ، ج ٣ ص ٤٨٩ ، حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين (مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ م) ص ١٥ .
- (٦) حس ابراهيم حس ، على ابراهيم سن : النظم الاسلامية (ط ٤ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ١٩٧٠) ص ١٩٣ . نقلا عن :
Ven Kromer : Orient under the Caliphs. PP. 234 — 238 0
وبالرجوع الى العديد من المكتبات لم نعثر على المرجع الأجنبى الذى نقتبس عنه الدكتور حسن ابراهيم وعلى ابراهيم بل عثرنا لنفس المؤلف على كتاب آخر له بعنوان :
Von Kromer, Alfrad : Cultureschichte orientis
unter den Chalifen, 2 vols (Vienna, 18752) Vol. 1, PP. 198 — 200.

وفي الجزء الأول من هذا الكتاب ذكر العديد من دواوين العباسيين الا أنه لم يذكر شيئاً عن ديوان النظر لكن من الواضح أن ما كتبه عن هذا الديوان منقولاً عن الماوردي على بن محمد حبيب البصري الماوردي : الأحكام السلطانية (ط ١ ، دار الفكر بالقاهرة ١٩٨٣) ص ١٧٥ ، حس البانسا : دراسات في الحضارة الاسلامية (لاقاهرة ١٩٧٥) ص ٥٧ .

(٧) أحمد بن عبد الوهاب النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب (ح ٢٦ ، مخطوط) ورقه ٨١ ، الفلتشندي بمصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٩٠ .

(٨) أبو عبد الله محمد بن عبدوس الحبشياري : كتاب الوزراء والكتاب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط ٢ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م) ص ١٦ ، النويري : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٩٧ ، ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ ، المتريزي : الحطط ، ح ١ ، ص ٩٢ ، أبو الحسن هلى بن محمد الخزاعي التلمساني : تخريج الدلالات السعوية على ما كان في عهد الرسول من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية (تحقيق أحمد محمد أبو سلامة ، القاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١) ص ٢٤٠ ، جرحي زيدان : تاريخ التمدن الاسلامي (ج ١ ، ٣ ، مصر ١٩٢٢) ص ١٥٤ ، محمد حلمي اسماعيل : ديوان الحند والجندية في عهد عمر بن الخطاب (رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة ، ١٩٨٦) ص ٦١ .

(٩) الماوردي : المصدر سابق ، ص ١٧٥ - ١٧٧ ، محبة النبراوي : تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩) ص ٨٠ - ٨١ ، عمر شريف : نظام الحكم والادارة في الدولة الاسلامية (معهد الدراسات الاسلامية ١٤٠٦ - ١٩٨٦) ص ٢٦٢ - ٢٦٤ ، عيسى عبده : النظم المالية في الاسلام (معهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة ١٣٩٦ هـ) ص ١٠٤ .

(١٠) محمد بن بن طباطبا : الفخرى في الآداب السلطانية والدول الاسلامية (مكتبة صبيح بالقاهرة ١٣٨١ - ١٩٦٢) ص ٦٨ - ٦٩ ، أبي الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزري : الكامل في التاريخ (ج ٢ ، ط ١ ، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠١ هـ) ص ٢٤٧ ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : تاريخ الأمم والملوك (ح ٤ ، ط ١ ، المطبعة الحسينية المصرية) ص ١٦٢ - ١٦٣ ، الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٧٧ ، فون كريبر : الحضارة الاسلامية ومدى تأثيرها بالمؤثرات الأجنبية (تعريف مصطفى طه بدر - الجيزة ١٩٤٧) ص ٥٩ .

- (١١) حسين فوزى النجار : الدولة والحكم فى الاسلام (كتاب الحرية ، عدد ٤ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) ص ٩٠ .
- Syed Ameir Ali : A short History of the saracens
(London, 1949) P. 414.
- (١٢) أبى يوسف يعقوب ابراهيم : الحراج (نشر قصى محب الدسن الحطيب ط ٦ ، القاهرة ١٣٩٧) ص ١٥ ١٧ .
- (١٣) صومى أبو طالب : تطبيق الشريعة الاسلامية فى البلاد العربية (ط ٣ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٨٦) ص ٢٢٥ .
- (١٤) أبى بكر عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنظلى (ت ٧٩٥) : الاستخراج لأحكام الخراج (ط ١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥) ص ٥٣ ، أبى يوسف : المصدر السابق ، ص ٦٩ ، ٧٥ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، الموردي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ - ١٨٠ ، عمر شريف : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .
- (١٥) المصدر السابق ، ص ١٨٠ - ١٨٤ .
- (١٦) نئى الحسن الهلال بن المحسن بن ابراهيم الصابى : تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء (بيروت ١٩٠٤ م) ص ٩ - ٢١ .
- (١٧) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٢٥ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ١٣١ ، ١٤٢ الحشيارى : المصدر السابق ، ص ٢٨١ - ٢٨٨ ، الموردي : المصدر السابق ، ص ٩٩ - ٣٣ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ ، الحنظلى : المصدر السابق ، ص ١٩ - ٥٣ ، على حسن الخربوطلى ، حضارة العالم الاسلامى (معهد الدراسات الاسلامية ، بدون تاريخ) ص ٢٠٠ - ٢١٢ ، حسن ابراهيم على ابراهيم : المرجع السابق ص ٢٢٧ - ٢٦٢ ، فتحية النبراوى ، المرجع السابق ص ١٢٧ - ١٤٤ ، عيسى عبده ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية (دار الانصار بالقاهرة ١٩٧٧) ص ١١٤ - ١٢٨ ، جورجى زيدان : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢١١ ، محمد ضياء الدين الرئيس الخراج والنظم المالية للدولة الاسلاميه (ط ٤ - دار الانصار بالقاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٤ - ١٢٩ ، مصطفى طه بدر : مصر الاسلامية (ج ١ ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ م) ص ٤٣ - ٤٧ ، سيدة اسماعيل كاشف : مصر فى عصر الولاة (الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٨ م) ص ٣٥ - ٤٦ ،

Pool, S.L. : A History of Egypt in the Middle Ages (fourth edition, London 1925) PP. 18 — 19;
Grohmann · Arabic Papyri in the Egypt Library (Vol. III, Cairo 1955) PP. 16 — 17.

والزكاة : البركة والنماء وفى الشرع : جزء من المال ونحوه يوجب التسرع دفعه للفقراء بشروط خاصة . مجمع اللغة الوجيز ، ص ٢٨٠ ، أما الخراج : نيو ما يخرج من غلة الأرض المرجع السابق ، ص ١٩٠ ، والجزية : ما يؤخذ من أهل الدية . المرجع السابق ص ١٠٥ ، والعشور : هى ما يحصل من زكاة الأرض التى أسلم أهلها عليها وهى التى أتناها المسلمون من الأرضين والقطائع . المرجع السابق ، ص ٤١٩ ، أما خمس المعادن والفتائم : فهو المال المحصل من المناجم المستخرجة وكذلك ما يؤخذ من مخلفات الحرب ومال اللقطة : هو المال الذى يعثر عليه ولا يعرف له صاحب . وتركته من لا وارث له : هو الميراث الذى لا يصر له صاحب أو له ورثة لا يستوفونه جميعا وكل ذلك شرح فى الفصل الثالث .

(١٨) السوبة : آية ٦٠ .

(١٩) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٢٠) الأنفال : آية ٤١ .

(٢١) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، خلاف : المرجع السابق .

ص ١٣٨ .

(٢٢) محمد بن أحمد بن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور (تحقيق

محمد مصطفى ، ج ١ ق ١ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٢) ص ١٦٢ ،

Pool : Op. Cit., P. 71.

Pool : Op. Cit., P. 77.

(٢٣)

Zaki Hassan : Les Tulunides (Paris 1933)

(٢٤)

P. 167 ; Pool : Op. Cit., P. 47.

محمد بن محمد بن خليل الأسدى : التيسير والاعتبار والتحرير والاختار

(تحقيق عبد القادر أحمد طليمات ، دار الفكر العربى) ص ٦٧ .

(٢٥) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢٦) سيده اسماعيل كاشف : مصر فى عهد الاخشيديين القاهرة ١٩٥٠ ؛

ص ١٧٧ .

- (٢٧) القلقسندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٨٩ — ٤٩٢ ، النويرى :
المصدر السابق ، ج ٢٦ ، ورقة ٨١ ، المقرزى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص
٣٩٧ — ٤٠٢ ، راشد البراوى : حاله مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين (ط ١ •
مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٨) ص ٣١٥ — ٣١٩ ، زكى محمد حسن :
كنوز الفاطميين (القاهرة ١٩٢٧) ص ٢٧ — ٦٦ •
- (٢٨) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية (ط ٣ ، القاهرة ١٩٦٤)
ص ٢٩٣ •
- (٢٩) الراوى : المرجع السابق •
- (٣٠) الطراز : كلمة فارسية الاصل ، تعنى « التطريز » ، ثم صارت تطلق
على الثوب الموشى الذى يرتديه الملوك والامراء ، وأخيرا أطلق هذا اللفظ على
الدار التى يصنع فيها الثياب ، وأيضا على المادة المستخدمة فى التطريز ، وأيضا
على الكتابة التى كانت تكتب على درج البردى فى دار صناعة اوراق البردى •
ادولف جروهان : اوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية (السفر الاول •
تعريب حسن ابراهيم ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٤) ص ٣ — ٤ •
- (٣١) الراوى : المرجع السابق ، ص ٣٢١ •
- (٣٢) المقريرى : نفس المصدر • والجزء ، ص ٣٩٧ ، حسن ابراهيم : المرجع
السابق ، ص ٢٩٢ •
- (٣٣) عثمان بن ابراهيم النابلسى : لمع الفوائين المخبئة فى دواوين الديار
المصرية (مخطوط بدار الكتب) ورقه ١٢ ، حسنين محمد ربيع : النظم المالية
فى مصر زمن الأيوبيين (مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤) ص ٨٠ •
- (٣٤) الأسعد بن ممتى : قوانين الدواوين (القاهرة ١٢٩٩ هـ) ص ٧ — ١٠ ،
عبد الرحيم بن على بن شيف القرشى : معالم الكتلة ومغانم الاصابة (نشره
الخورى دسطنطين الناشا — بيروت ١٩١٣) ص ٢٦ — ٣١ ، النابلسى : المصدر
السابق •
- (٣٥) المصدر السابق ، ص ١٠ — ٢٦ •
- (٣٦) حسنين ربيع : المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٥٥ •
- (٣٧) حسنين ربيع المرجع السابق ص ٨٣ •
- (٣٨) حسنين ربيع • المرجع السابق ص ٨١ •
- (٣٩) المصدر السابق ، ورقة ١٨ — ٢٥ •

(٤٠) الطقشندى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٩ .

(٤١) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

(٤٢) الاستييار : أوراق رسمية كانت نستخدم فى دواوين الدولة وتشمّل على العطاء والرسوم المفررة فى بدايه كل سنة ، وكذا باقى النفقات .
الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٤٣) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ ،

The Encyclopoedia of Islam. Vol. 11, P. 326.

(٤٤) كانت الأمراء على عدة طبقات : (أ) أمير مائة مقدم الف لديه مائة فارس . (ب) أمير الطبلخاناه وله أمرة أربعين فارسا ، (ج) أمير عشرة له الأمرة على عشرة فوارس (د) أمير خمسة له الأمرة على خمسة فوارس . أما الجند فكانوا من ثلاث طبقات : (أ) الممالك السلطانية وكانوا تابعين للسلطان ، (ب) أجناد الحلقة وهم عصب الجيش ، (ج) أجناد الأمراء وكانوا تابعين لأمرانهم . شهاب للدين بن فضل الله العمري : مسالك الأنصار فى ممالك الأندلس (ط ١ ، تحقيق دوروتيا كرافولكى ، المركز الإسلامى للبحوث ، بيروت ١٩٨٦) ص ٩٣ ، فرس الدين بن شاهين الظاهري : ردة كاشف الممالك وبيان الطرق والمسالك صححه بولس راويس ، باريس ١٨٩٤) ص ١١٣ ، الطقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦ — ١٧ ، المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٥ ، عبد المنعم ماحد : نظم دولة سلاطين الممالك ورسومهم فى مصر (ح ١ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٩) ص ١٤٥ — ١٥٠ ، أنطون خليل ضومط : الدولة المملوكية (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ٦٠ -- ٦٣ ،

Poliak, A.N. : Feudalism in Egypt, Syria,

Palestin and the Lebanon (London 1939) PP. 2 — 3

(٤٥) حلال الدين السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (ج ٢ ، المطبعة الشرقية بالقاهرة) ص ٨٣ ، العمري : المصدر السابق ، ص ١٢١ ، المقرئى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٧ .

(٤٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٧٦ .

- (٤٧) ابن شيث : المصدر السابق ، ص ٢٧ ، النويرى : المصدر السابق ،
س ٨ ، ص ٢١٨ ؛
- Demonbyes : La Syrie a l'epoque des Mameouks (Paris 1923)
P. LxxIII.
- (٤٨) عبد الله بن لطف الله محمد بىء بهاء الدين الخالدى : المقصد الديق
والمنشا الهادى لديوان الاشبا (مخطوط مصور بجامعة القاهرة تحب رقم ٢٤٠٤٥)
ورقة ١٣٥ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١ ، المقرىزى : نفس
المصدر والجزء ، ص ٢٢٤ .
- (٤٩) أحمد عبد الرارق : البذل والبرطله زمن سلاطين الممالىك (الهىئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ، ص ٢٠٣ .
- (٥٠) ابن شاهىن : المصدر السابق : ص ١٢٢ ، الخالدى : المصدر
السابق .
- (٥١) المقرىزى : الخطب ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، القلقشندى : صبب الأهشى ،
د ٤ . ص ١١ — ١٣ ، النويرى : المصدر السابق ، س ٨ ، ص ٢٢١ — الاستادار :
هو المنحكم فى أمر النىوت السلطانية كلها بن مطبب وحابثىة وخدم ، وله استدعاء
ما تحتاج الىه هذه النىوت بن حاجات ونفقات وكساوى ، العبرى : المصدر السابق :
ص ١١٨ ، السىوطى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، القلقشندى : المصدر
السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٠ .
- (٥٢) الكوس : مفردها مكس وىمنى فى اللفة الضرىة التى تؤخذ هللى
التحر القادىس اللى البلاد . وفى عصر الممالىك، تنوعت هذه الكوس حنى شملت
كل شىء كالىوب والمراعى وغيرها . القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص
٤٧ ، والوجىز ، ص ٥٨٧ ، ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٧٣ .
- (٥٣) النويرى : المصدر السابق ، نفس السفر ، ص ٢٢٨ ، محمد كامل
مرسى : الملكىة القارىة فى مصر وتطورها التاريخى بن عهد الفراعنة حتى الآن
(مطبعة بصر ١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م) ، ص ٧٣ .
- (٥٤) ابن ممالى : المصدر السابق ، ص ١٣ ، محمد قنديل البقللى : التعرىف
بمصطلحات صبب الأهشى (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٩٤ .
- (٥٥) المقرىزى : المصدر السابق ، د ١ ، ص ١٠٣ .
- (٥٦) المصدر السابق : نفس السفر ، ص ٢٦٤ — ٢٧٢ .

- (٥٧) ابراهيم بن محمد بن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمان (تقديم Vollers ، ط ١ ، ج ٤ ، مصر ١٨٩٣ م) ص ٤١ - ٤٦ .
 (٥٨) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٤٨ .
 (٥٩) ابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
 (٦٠) المقصد الرفيع ، ورقه ١٣٥ - ١٣٦

Demomyeins : Op. Cit., P. Lxix

(٦١) المهندار : كلمة مارسية مكونة من لفظين : مهمن : الضيف ، دار مهسك ، أى القائم على أمره . والمهندار عليه لقاء الرسل الواردين على السلطان وانزالهم دار الضيافة ويتولى أمرهم ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٩ ،

Dozy, R. : Supplement aux Dictionnaires Arals (Tome second, Daux-Edition, Paris 1927) P. 17.

(٦٢) الخالدي : المصدر السابق ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٩ - ٣٠ ، العبري : المصدر السابق ، ص ١٢٠ - ١٢١
 Quatremere, M. : Histoire. des Sultans Damlouks, de L'Egypte (Tome Premier, Paris 1873) Tome 1. P. 203.

(٦٣) مستوفى الصحبة : كان يلزم الكتاب بتحريرو أعمالهم وعمل الكلفان وتقدير المساحات والتمييز بين الأراضى الزراعية ، وتتشابه أعماله مع مستوفى الدولة ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٩٤ .

(٦٤) المقریزی : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، العبري : المصدر السابق ، ص ١١٩ ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ .

(٦٥) النائب : هو نائب السلطان ، وكانت النيابة فى عصر المماليك على نوعين : (أ) نائب كافل وينوب عن السلطان فى كل اختصاصاته ، (ب) نائب الغيبة ويتولى اذا غاب السلطان والنائب الكافل . وقد ألغى السلطان الناصر محمد بن قلاوون النيابة الا أنها عادت بعد وفاته . العبري : التعريف بالمصطلح الشريف (مطبعة العامة ، القاهرة ١٣١٢ هـ) ص ٦٥ ، ابن شاهين : المصدر السابق ، ص ١١٢ ، المقریزی : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، على ابراهيم حسن : دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر الناصر محمد بوجه خاص (ط ٢ ، القاهرة ١٩٤٨) ص ٢١٤ ، سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر فى عصر دولة المماليك البحرية (سلسلة الالف كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ ، ب ت) ص ١٤٠ .

- (٦٦) باظر الخاص : هو المشرف على مآل السلطان . الخالدي : المصدر السابق ، ورقة ١٣٥ . وللمزيد انظر الفصل الثاني من
- (٦٧) كاتب السر : هو المسئول عن قراءة الكتب للسلطان ، والرد على الرسائل ، وقراءة القصص بدار العدل . السيوطي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٤ .
- (٦٨) ديوان المترد : أنشأه الطاهر برقوق للنفقة على مهاليكه وخصص له عدة بلاد . القلقشندي المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٣ ، ابن شاهين : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، ١٢ .
- (٦٩) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .
- (٧٠) المقرئ : المصدر السابق ، تاح الدين عبد الوهاب السبكي : معجم النعم وبيد النعم (ط ١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) ص ٢٨ .
- (٧١) حسن الباسا : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية (ج ٣ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٦٦) ص ١١٧٧ .
- (٧٢) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .
- (٧٣) ضرائب اصول الاموال : تعمل سنويا وتشمل ذكر الموارد الموجودة بالجهات . نمثلا يذكر فيها جهات الهلالى وأسماء مستأجريها ومدة ومبلغ الاجارة ، ويذكر فيها جهات الخراجى ، والجوالى ، والخاص ... الخ ، النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٤ .
- (٧٤) الحاصل : ما يكون لمى بيت المال . محمد بن احمد الخوارزمى : مغنايح العلوم (تحقيق ابراهيم الابيارى ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٤) ، ص ٨٦ .
- (٧٥) الباتى : ما هو باق على السرعة لم يستخرج بعد . الخوارزمى : المصدر السابق .
- (٧٦) محمد الحبيب الهيلة : النظم الادارية بمصر لمى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الاديب ونزعة الاريب لحمد بن ابراهيم بن ظهير الحنفى الحموى (ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، القاهرة ١٩٧١ م) ، ص ١٠٨٣ ، النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٩ .
- (٧٧) ابن شيث : معالم الكتابة ، ص ٢٨ ، ابن ممانى : قوانين الدواوين ، ص ٧ .

- (٧٨) أنظر ملحق رقم (٢) .
- (٧٩) استخدم لفظ الصاحب أولا كنعيت شخصي ، ثم كلقب فخري عام وأسم وظيفة ، وكذلك كان لقب « صاحب » يطلق على الوزراء المدنيين . الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥١ .
- (٨٠) الأسدی : المصدر السابق ، ص ٧٣ ، المقریزی : المصدر السابق ، على حسن : دراسات ، ص ٢٥٦ .
- (٨١) أنظر ملحق رقم (٣) .
- (٨٢) ابن ایاس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٣٨ .
- (٨٣) ابن ایاس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، ج ٣ ، ص ١١ ، ١٧٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٣٠٧ ، ج ٤ ، ص ٢٢ .
- (٨٤) محمد بن محمد بن بهادر : مفتوح النصر فی تاریخ ملوک مصر (مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٦٦ ، ج ٢) ورقة ٢٣٥ ، المقریزی : السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ٢ ، ق ١ ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٧١) ، ص ١٥١ ، النويری : نهاية الأرب ، (ج ٣٠ ، مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥) ، ورقة ٩١ .
- (٨٥) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠٤ - ٦١١ .
- (٨٦) ابن مہاتى : المصدر السابق ، ص ٨ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٨٧) النويری : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٨ .
- (٨٨) ابن مہاتى : المصدر السابق ، ص ٧ ، القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٦٦ .
- (٨٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٦٦ .
- (٩٠) النويری : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠٠ .
- (٩١) النويری : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠١ .
- (٩٢) النويری : المصدر السابق ،
- Quatramere : Op. Cit., T. 1. P. 203 No. 85.
- (٩٣) ابن مہاتى : المصدر السابق ص ٨ ، النويری : المصدر السابق : القلقشندي : المصدر السابق ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٩٤) الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٨٨ - ١٠٨٩ .

- (٩٥) النويرى المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣٠٤ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٩٢ .
- (٩٦) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢ ، ص ٦٢٢ .
- (٩٧) القلقشندى : المصدر السابق ، ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٩ ، النوير ، المصدر السابق ، الهيئة : المرجع السابق .
- (٩٨) الباشا : المرجع نفسه ، ص ٧٤٥ .
- (٩٩) ابن ممتى : المصدر السابق .
- (١٠٠) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٣٠٥ .
- (١٠١) القلقشندى : المصدر السابق .
- (١٠٢) ابن ممتى : المصدر السابق ، المكلفة : أوراق تبين مساحة الأراضى التى تخص كل مزارع ، وتفصيل أنواع ما يزرع فيها . مجمع اللغة العربية : الوجيز ، ص ٥٣٩ ، ماجد : نعلم المباليك ، ج ١ ، ص ٧٢ .
- (١٠٣) القلقشندى : المصدر السابق .
- (١٠٤) الباشا : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١١١٦ .
- (١٠٥) المصدر السابق .
- (١٠٦) ابن ممتى ، ص ٧ .
- (١٠٧) القلقشندى : المصدر السابق ،
- Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 199 N 79
- (١٠٨) القلقشندى : المرجع نفسه .
- (١٠٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧٢٤ - ٧٢٥ .
- (١١٠) زين الدين عبد الرحيم بن عمر الجوبرى : المختار فى كشف الأسرار (١٣٠٢) ، ص ١٣٣ .
- (١١١) الجوبرى : المصدر نفسه .
- (١١٢) الهيئة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ - ١٠٨٤ .
- Pool : Op. Cit., P. 311. (١١٣)
- (١١٤) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ (تحقيق محمد مصطفى ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٨) ، ص ٩٥٩ .
- (١١٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣١١ .
- Irwin, Ropert : The Middle East in the Middle Ages. the early Mamlouk Sultanate (London 1986 P. 110. (١١٦)

- (١١٧) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ٤٧ .
- (١١٨) السبكي : المصدر السابق ، ص ١٠٧ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٢ .
- (١١٩) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٨ .
- (١٢٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٦٥ .
- (١٢١) ابن طباطبا : المصدر السابق ، ص ٤٢ ، مصطفى الشكعة : معالم الحضارة الاسلامية (ط ٤ ، بيروت ١٩٨٢) ، ص ٢٤٣ .
- (١٢٢) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٥ - ٦ ، أحمد ابراهيم أبو سن : الادارة فى الاسلام (ط ٣ ، القاهرة ١٩٨٤) ، ص ٨٠ - ٨١ .
- (١٢٣) مؤلف مجهول : بغية الطلاب فى اعمال الحساب (مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٥٧) ورقة ١ - ٥ ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السنيد البطليوسى : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب (ق ١ ، تحقيق مصطفى السقا ، حامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١) ص ١٤٢ .
- (١٢٤) المؤلف المجهول : المصدر نفسه ، ورقة (٦) .
- (١٢٥) زين الدين على بن محمد الشهير بالفايتادى : غاية الشرور فى أعمال المحاطات والكسور (مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ، ضمن مجلد رقم ٢٤٠٥٧) ورقة ٨ .
- (١٢٦) محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمشقى المعروف بسيط الماردىنى : شرح اللمح فى علم الحساب لاس الهائم (مخطوط بدار الكتب المصرية ، تاريخ النسخ ٩٠٢ هـ ، الرمز والرقم حساب ٣١٥ ، ميكرويلم ٤٥٢٠٠) ورقة ٥ .
- (١٢٧) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٨ - ٢٩ .
- (١٢٨) العمري : مسالك الأبصار ، ص ١١٢ ، حاشية (٤) ، ١١٣ ، حاشية (٥) ، القلقشندي : المصدر نفسه ، ص ٤٣ ، السيوطى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٩ ، أبو المحاسن : المنهل الصائى والمستوفى بعد الوافى ج ٣ (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) ص ١٦٠ حاشية ٤ ، ماير . ل . أ : الملابس الملوكية (ترجمة صالح الشيتى - الهيئة المصرية العامة للكتاب فى القاهرة ١٩٧٢) ص ٤٤ - ٤٥ ، ٩١ ، المعجم الوجيز ، ص ٩١ ، ٤٦٥ .

Quartremere : Op. Cit., T 2, P. 75 N 93, Dozy :

Dictionnaire detaille, des Noms des Vêtements Chez Les Arabes,
(Amsterdam 1845) PP. 81 — 84; Demomyens : Op. Cit., P. xciv.

(١٢١) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٦ : ماير : المرجع

السابق ، ص ٩٢ .

(١٣٠) القلقشندي : سوء الصبح السفر وجنى الدوح المثر (ط ١ ،

مصر ١٣٢٤ هـ — ١٩٠٦ م) ص ٢٦٠ العبري : المصدر السابق ، ص ١٣٢ ،

ماير : المرجع السابق ، ص ٩٥ ، ١٠٧ ، ماجد : نظم الماليك ، ج ١ ، ص ٥٢ ،

Dozy : Op. Cit., P. 85, Demomyens : Op. Cit.b, P. XCVI

(١٣١) العبري : المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

(١٣٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٢ ، العبري : المصدر

نفسه ، قاسم عده قاسم : هل الذمة في مصر العصور الوسطى ط ٢ ، دار

المعارف — القاهرة ١٩٧٩) ص ١٥٧ .

(١٣٣) ابن اياس : بدائع الرحور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٩٢ .

(١٣٤) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٢١ .

(١٣٥) المقرئزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، العبري : المصدر السابق ،

ص ١١٠ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(١٣٦) ابن اياس : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٨ .

(١٣٧) المقرئزي : المصدر نفسه .

(١٣٨) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٥ .

(١٣٩) المصدر السابق ، ص ٦ .

(١٤٠) المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ١١٧ ، حسن الباشا ، الألقاب

الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار (دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٥٧)

ص ٤٩٠ .

(١٤١) العبري : التعريف : ص ٧٥ ، الباشا : المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .

(١٤٢) العبري : نفسه ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٩٨ ،

باشا المرجع السابق السابق ، ص ٢٤٤ .

(١٤٣) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٥ ، ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ .

ص ٧٦٧ ، العبري : التعريف ، ص ٩٣ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١ ،

- ص ٩٢ ، الحسن بن عمر بن هبيب : درة الأسلاك في دولة الأتراك (مخطوط مصور
بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١) ، ج ٣ ، ورقة ٤٩٩ .
- (١٤٤) السبكي : معيد النعم ، ص ٢٨ .
- (١٤٥) المصدر السابق ، ص ٢٩ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٦١١ .
- (١٤٦) القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٩٤ .
- (١٤٧) العمري : المصدر السابق ، ص ١١٥ .
- (١٤٨) العمري : مسالك الأبرار ، ص ١١٤ ، ١٢٢ .
- (١٤٩) السبكي : المصدر السابق ، ص ٥٥ .
- (١٥٠) القلقشندي : مصدر سابق ، ج ١١ ، ص ٩٧ .
- (١٥١) العمري : التعريف ، ص ١٣٢ .
- (١٥٢) المصدر السابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .
- (١٥٣) ابن شاهين : زبدة ، ص ١٣١ - ١٣٥ ، القلقشندي : مصدر سابق ،
ج ٤ ، ص ١٨٦ ، ١٩٢ ، ج ١٢ ، ص ١٠١ ، ١٥٥ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ .
- (١٥٤) الأسدي : اليبسير ، ص ٩٤ - ٩٥ ، المقرئزي : خطط ، ج ١ ، ص ٨٨ .
- (١٥٥) المقرئزي : اغائة الأمة بكثف الغمة (نشر محمد مصطفى ، جمال
الشيال ، القاهرة ١٩٤٠) ص ٤٥ - ٤٦ .
- (١٥٦) ابن اياس : بدائع ج ١ ق ٢ ، ص ٤٦٦ ، المقرئزي : المصدر السابق ،
ص ٢٣ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٨٨ .
- (١٥٧) عصام عبد الرؤوف : تاريخ الاسلام في جنوب غرب آسيا في العصر
التركي (دار الفكر العربي ١٩٧٥) ص ١٦٧ .
- (١٥٨) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٦٦ .
- (١٥٩) أحمد عبد الرازق : البذل ، ص ٧٤ .
- (١٦٠) محمد بن عبد الرحمن السخاوي : التبر المسبوك في ذيل السلوك
(مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة) ص ٣٠٣ .
- (١٦١) المقرئزي : اغائة الأمة ، ص ٤٣ .
- (١٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٩ .
- (١٦٣) أحمد عبد الرازق : المرجع السابق ، ص ٩٤ .
- (١٦٤) الأسدي : المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(١٦٥) الطومار : ورقة كبيرة كاملة ، كانت تسمى فى عصر المماليك بالفرخة ، وكان أكبر نوع منه يسمى البغدادي بطول ذراع ونصف وعرض ذراع ، وأقل نوع يسمى القطع الصغير وهو سدس ذراع مصرى . القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٦ ص ٩٠ ، حسين عبد الرحيم عليوة : الكتابات الأثرية العربية ، دراسة فى الشكل والمسبون (ط ٢ ، ١٤٠٨ - ١٨٨) ص ١٧ ، ٤٣ ، حاشية رقم ٥٤ .

(١٦٦) الجرشيارى : المصدر السابق ، ص ٥٣ ، ١٢٨ .

(١٦٧) الدفتر : يقال أنه عربى لا يعرف له اشتقاق ، وينطق دمتر بالكسر ، ويقال أيضا دفتتر ، وفى القاموس الدفتر : هو الكراسى وهى أضمامة من أوراق تهبأ للكتابة فيها أى أن الدفتر جرائد مسطوحات تعد للكتابة ، المقرئى ، الخطط ج ١ ، ص ٣٩٨ ، الوحيز ص ٢٢٩ . ٥٢١ ، علاء الدين على بن عبد الله الفزولى : مطلع السدور فى منازل السرور (ج ٢ ، مصر ١٢٩٩) ، ص ١٧٦ .

(١٦٨) الكاغد : ورقة رقيقة كبيرة . عبد النعيم حسنين : (قاموس الفارسية (ط ١ ، دار الكتاب المصرى ، ١٩٨٢) ص ٥٢٨ .

(١٦٩) البطليوسى : الاقتضاب ، ص ١٧٩ ، المقرئى : نفس المصدر والجرء ص ٩١ ، زكى صالح : الخط العربى (البيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣) ، ص ٥٧ .

(١٧٠) سليمان محمد الطماوى : المطول فى مبادئ القانون الإدارى (دار الفكر العربى) ، ص ١١ .

(١٧١) مفاتيح العلوم ، ص ٧١ - ٨٣ ، لم تورد المصادر الملوكية عنها اية معلومات توضح ماهيتها .

(١٧٢) الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨١ .

(١٧٣) نزعة الامم فى العجائب والحكم (نسخة مخطوطة مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦٢ ، ورقة ٢٢٢ .

(١٧٤) كتاب صورة الأرض (ط ٢ ، ليدن ١٩٦٧) ، ص ١٣٧ .

(١٧٥) The Encyclopaedia of Islam, Vol. 1: PP. 1026 — 1028.

(١٧٦) الخوارزمى : المصدر نفسه ، ص ٨١ - ٨٣ ، محمود المرسى لاشين : التنظيم المحاسبى للاموال العامة فى الدولة الاسلامية (ط ١ ، بيروت ١٩٧٧) ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(١٧٧) وثيقة رقم ١٥ محفظة ٢ المحفوظة بدار الوثائق بالقاهرة وتتضمن كتابى وقف السلطان قلاوون . على مصالح البيمارستان المنصورى . نشر وتحقيق محمد محمد أمين فى كتاب : الحسن بن عمر بن حبيب : تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه (ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة) ، ص ٣٦٦ .

(١٧٨) الخوارزمى : المصدر السابق ، لاشين : المرجع السابق .

(١٧٩) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٨ — ٢١٠ ، ٢٧٣ — ٢٧٤ ، ابو المحاسن : المنهل الصامى ، ج ٣ ، ص ١٦٧ حاشية (٥) ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(١٨٠) قبل أن نخوض فى ذلك فانه يجب علينا أن ننوه الى أن من المؤسف أننا لم نعثر على مصادر فى تلك الفترة محل البحث تعرضت لنظام العمل الداخلى فى دواوين المال المملوكية باستثناء مصدر واحد وهو نصف السفر الثامن من موسوعة نهاية الأرب للنويرى .

(١٨١) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٣ .

(١٨٢) العبرة : اصطلاح مالى قديم يعنى مقدار المربوط من الخراج أو الاموال على كل اقتطاع من الأرض وما يجبى عن كل قرية من عين أو غلة . الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨٦ ، ماشور : العصر المالىكى فى مصر والشام (ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٤٥٦ ، ابراهيم على طرخان : النظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط فى الوسطى الوسطى (دار الكتاب العربى — القاهرة ١٩٦٨) ص ٤٩٨ .

Rabie, H. M. : the size and Value of the Iqta, in (ed. M. Cook : studies in the Economic History of the Middle East Oxford 1970) P. 131.

(١٨٣) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ — ٢٠٢ ، Pollak : Op. Cit., P. 20, Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 204 N 85

(١٨٤) الشطب : كلمة تعنى فى اصطلاح الدواوين التقيد والنقل من المستندات الى الدفاتر وهى تقارب فى ذلك كلمة التحرير . الخوارزمى : المصدر نفسه ، ص ١٠٠ ، النويرى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٠٢ حاشية (٦) ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٣ .

(١٨٥) . يبدو أنها كلمة عامية وتعنى الجهة أو الناحية وترددت بهذا المعنى

فى ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٨٥ .

- (١٨٦) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، لاشين : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- (١٨٧) يفرج : اى يعطى من بيت المال . محمد بن ابي بكر الرازى : مختر الصحاح (رتبه محمد خاطر - نشر دار الحديث بالقاهرة) ، ص ٣٩٥ .
- (١٨٨) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٣ .
- (١٨٩) النويرى : المصدر نفسه .
- (١٩٠) مسالك الأَبصار ، التمهيد ، ص ٦٤ - ٦٦ .
- (١٩١) العلامة السلطانية : عبارة عن توقيع السلطان على مناشيسير الاقطاعات وغيرها . وقد تنوعت هذه العلامة تنوع السلاطين ، فمثلا كانت شجرة الدر علامتها : « والدة خليل المستعصمية » ، أما السلطان محمد بن قلاوون فكانت علامته « الله أملى » . بدر الدين محمود العيني : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٧ هـ - ٢٩٨٧ م ، ص ٢٩ ، المتريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١١ .
- (١٩٢) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢١١ .
- (١٩٣) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٥ ، العمري : مسالك ، ص ١٢١ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٤٠٠ .
- (١٩٤) ابن شيث : المصدر السابق ، ص ٢٨ : النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- (١٩٥) الختمة الجامعة : تقرير سنوى يكتبه المباشر بجملة الوارد والمنصرف . الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨١ .
- (١٩٦) ابن شيث : المصدر نفسه ، ص ٢٦ .
- (١٩٧) الفابلسى : لع القوانين ، ورقة ١٢ ، ابن شيث : المصدر نفسه ، النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٧ ، ٢٧٣ .
- (١٩٨) الجامكيات : مفردا جامكية ، وتعنى الروايف . البقلى : المرجع السابق ، ص ٨٢ .
- السابق ، ج ١ ، ص ٥٤ .
- (١٩٩) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، القلقشندى : المصدر (٢٠٠) النويرى : المصدر نفسه ، لاشين : المرجع السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .

(٢٠١) جميع الجداول الوارد في هذا الفصل أو غيره من تصور الباحث استنادا لما ورد قبلها في المتن من معلومات مأخوذة عن مصادر أو مرجع .

وهذا الجدول - كما وضع في حساب الدخل والمصروف - بمثابة كشف جرد سنوي يعده مباشر ديوان بيت المال - الذي اصطلح على تسميته بالختم الجامعة - وفيه يذكر أسماء البلاد والنواحي التابعة له ، وجملة المبالغ الواردة منها مفصلا ذلك بأنواع الموارد فيها ، ثم يضيف هذا الإيراد الى جملة الفائض لديه من العام الماضي ليقف على جملة إيراد السنة . ثم يشرع في طرح جملة الخصومات - المتبلة فيها يأخذها السلطان والخزانة والبيوت والمرتبات - من الإيراد الكلي ليعرف كمية الباقي لديه . ويحتفظ بهذا الباقي حتى العام القادم فيضيفه الى الإيراد الجديد ويكرر ما سبق .

(٢٠٢) الخالدي : المقصد ، ورقة ١٣٥ .

(٢٠٣) النويري : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢٠٤) النابلسي : المرجع السابق ، ورقة ٢٠ - ٢٤ .

(٢٠٥) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٣ ، النويري : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢٠٦) القلقشندي : المرجع نفسه .

(٢٠٧) المعجم الوجيز ، ص ٣٨٣ .

(٢٠٨) النويري : المرجع السابق ، نفس السفر ، ص ٢٢٩ .

(٢٠٩) النويري : المرجع السابق .

(٢١٠) النويري : المرجع نفسه ، ص ٢٣٢ .

(٢١١) السلف : أخذ الشيء قبل موعد استحقاقه . الخوارزمي : مفاتيح ، ص ٩١ .

(٢١٢) المغريزي : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٧ ، القلقشندي : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٨ .

(٢١٣) الرقاع : أوراق يكتب فيها أهل الذمة أسماءهم : حسنين ربيع : نظم ، ص ٤٦ .

(٢١٤) النويري : مصدر سابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، قابيم عبده ، أهل الذمة ، ص ٦٨ ، ١١٣ .

(٢١٥) الخولة : مفردها خولى ، وعرفه محقق السفر الثامن من نهاية الأرب ص ٢٤٧ ، حاشية (١) بأنه الشخص الذى يقيس الأرض بقصب المساحة ، الا أن النويرى قال بعد ذلك أن هؤلاء القياسين يسمون بالقصابين ، ولم نعر على معنى لكلة الخولى فى كتب اللغة الا أن هذا اللقب مازال ساريا فى عصرنا ويطلق على الشخص الذى يتولى مراقبة العمال أثناء عملهم خاصة اذا كان هذا العمل متصلا بالحكومة . وأغلب الظن أن الخولى الملوكى يشبه فى عصرنا مدير الجمعية الزراعية حيث أنه مكلف يحصر اراضى ناحية ومعرفة مساحتها وأنواع الزروع بها والاشراف عليها وارسال كشوف بذلك الى المديرىات الكبرى ليتم وضع الضرائب المقررة على تلك الاراضى .

(٢١٦) النويرى : المصدر السابق ، نفس السفر ، ص ٢٤٧ . أما بالنسبة لأنواع الجبهات التى وردت فى القانون فهى تدل على أنواع أرض مصر فى تلك الحقبة وحات على هذا الشكل تما لدرجة الخصوبة وامكانية الري . وقد ذكر ابن ممتى فى عهده ١٣ نوعا من الأرض ، أما النويرى فقد ذكر ٦ أنواع ، بينما القلقشندى نقل عن ابن ممتى ما ذكره وتبعه المقرئى فى ذلك . وقد كان أحسن أنواع الأرض هو ما يسمى بالباق ويزرع فيه القمح : أما أقلها فهو السباح ويزرع به القصب الفارسى ، ان ممتى : قوانين ، ص ٢٨ ، النويرى : نهاية س ٨ ، ص ٢٤٧ ، القلقشندى : اصبح ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ ، المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٠

(٢١٧) القصبه الحاكمة : يرجع نسبها الى الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وكانت تستعمل فى قياس الاراضى ، وكان طولها ٥ أذرع بالنجارى ، و ٦ أذرع بالهاشمى ، ويبلغ الغدان ٤٠٠ قصبه حاكمة أى ٢٠ + ٢٠ ، وبالحساب نجد أن طول القصبه آنذاك ٤ مم ٨٨ س ٣ م ومساحة الغدان ٦٠٣٤١٨٢ م ٢٠ .

جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تعرى : بردى النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ج ٩ (دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٤٢ م) ص ٩٠ ح (٣) .

(٢١٨) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٤ ، النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٣ ، Irwin : Op. Cit., P. 137.

(٢١٩) النويرى : المصدر نفسه .

(٢٢٠) النويرى : المصدر ، القلقشندى : المصدر السابق ، حسن ابراهيم حسن النظم الاسلامية (ط ٥ ، مصر ١٩٥٢) ص ١٣٦ .

(٢٢١) النويرى : المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

(٢٢٢) طرخان : النظم الاتطاعية ، ص ٢٤٢ .

- (٢٢٣) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ — ٢٦٠ .
- (٢٢٤) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٠ ، المقرئى : المصدر السابق :
ج ١ ، ص ١٠٢ .
- (٢٢٥) الفذلكة : وتعنى مجبل ما فصل وخلصته أو حاصل الحساب ،
الوجيز ، ص ٤٦٥ .
- (٢٢٦) النويرى : نفس المصدر والسفر ، ص ٢٧٥ .
- (٢٢٧) الاستبدالات وكانت شائعة فى عصر المماليك فكان يتم استبدال
المحصول بما يساوى قيمته من محصول آخر فمثلا كان يستبدل أردب القمح بأردبن
من الشعير أو أردب ونصف من العول وهكذا . القلقشندى : المصدر السابق ،
ج ٣ ، ص ٤٥٠ .
- (٢٢٨) النويرى : نفسه ص ٢٧٦ — ٢٧٨ .
- (٢٢٩) النويرى : المصدر نفسه .
- (٢٣٠) النويرى : المصدر نفسه ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .
- (٢٣١) الكراع : قال البعض أنها تعنى ذخيرة الحرب والأطعمة والمؤن ،
لكنها فى الواقع تطلق على الدواب والخيل والآلات الاصططيل والعلوفات :
الخوارزمى : المصدر السابق ، ص ٨٥ ، البقلى : المرجع السابق ، ص ٢٨ ،
الباشا : الفنون ، ج ٣ ، ص ١٠٨٦ ،
- Quartemere : Op. Cit., T. 2, P. 126.
- (٢٣٢) النويرى : نفسه ، ص ٢٨٥ ، الاسدى : التيسير ، ص ٧٤ ،
القلقشندى : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٣ .
- (٢٣٣) الباقي : هو ما يتأخر كل عام من مال الخراج وغيره على الضمان
والمقبليين . الخوارزمى : مفاتيح ، ص ٨٦ .
- Poole. S.L. : Op. Cit., P. 19. (٢٣٤)
- (٢٣٥) الاسدى : التيسير ، ص ٧٦ .
- (٢٣٦) الاسدى المصدر السابق .

الفصل الثانی

دیوان النظر وعلاقته بالدواوین
الأخری

بعد زوال دولة الأيوبيين اعتمدت ممالبيهم عنان السلطة في مصر ، وظلوا يحكمون البلاد قرابة ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) وفي خلال مدة حكمهم هذه اسنجد كثير من النظم الادارية التي كانت بمثابة المصالح العامة التي تولت مباشرة مختلف أنشطة الدولة ، وهذه المصالح العامة هي ما أطلق عليها في الادارة الاسلامية اسم الدواوين .

وبعد ستمائة وثمانية وعشرين عاما من وضع عمر بن الخطاب للديوان ، غدت الدواوين بمصر في أسمى مراحل النضج والدقة ، وزادت أعدادها ، وكثر موظفوها ، وأصبحت لهم سمات تميزهم عن باقى عامة الشعب ، وعن أصحاب السلطة العسكرية الحاكمة كما أن هذه الدواوين ونظمها الداخلية ونظم الدولة عامة كانت من الدقة والتعقيد ما يشابه معظم النظم المعاصرة (١) .

وقد بلغت مصر في عهد المماليك درجة عالية من الثراء ، ذلك الذى انعكس جليا على مخلفات ذلك العصر من عمائر وآثار وعمليات تشهد بازدهار مصر — أو المملكة المصرية بما فيها من نيابات — اقتصاديا في تلك الآونة . وكل ذلك الثراء جاء نتيجة عدم اعتماد المماليك على مصدر واحد للدخل ، بل تعددت مواردهم المالية ، وجاء أيضا نتيجة وجود ديوان قام بضبط مالية الدولة من خلال موظفيه ، وفروعه المتلثة والمنتشرة سواء في مصر أو في النيابات التابعة لها . وهذا الديوان هو « ديوان النظر » .

كما سبق القول ، وقد يقال عنه أحيانا بيت المال ، ورغم أن الأخير أحد روايد ديوان النظر ، وربما يكون سبب اطلاق اسم البعض على الكل أن بيت المال كان أكثر مصادر ديوان النظر إيرادات اذا ما قورن بالفروع الأخرى ، ومن ثم جاءت التسمية .

وديوان النظر وصفه المعاصرون آنذاك (٢) بأنه أرفع دواوين المال ، وكل ديوان من دواوين المال يعتبر فرعاً له ، والى هذا الديوان ترفع جميع الحسابات . وبناء على هذا الوصف يعتبر مثل وزارة المالية فى هذه الأيام .

ومما لا شك فيه أن ديواننا مثل هذا ، اليه ترد أموال الدولة .ومنه تخرج نفقاتها لأبد أن تكون له مكانته وعلاقاته العديدة مع غيره من الدواوين الأخرى ، سواء تلك التى كانت قائمة أثناءه ، أو التى استجدت عليه . ونفيها يلى عرض لتلك الدواوين لاطهار مدى العلاقة معها :

١. — علاقة ديوان النظر بديوان الانشاء والمكاتبات :

كان ديوان الانشاء من أهم الدواوين الموجودة فى مصر فى العصور الوسطى ، لذلك كانت له ارتباطات شتى مع مختلف الدواوين عامة ، وديوان النظر خاصة . ويرى البعض أن ديوان الانشاء هو أول ديوان وضع فى الاسلام ووضع النبى « صلى الله عليه وسلم » ، ثم ظل الديوان حتى اشتهر فى عهد الطولونيين ومن تلاهم ، وبلغ أوج عظمته فى عهد المماليك (٣) . وكان يسمى من قبيل ديوان الرسائل (٤) . ووصف موظفيه (٥) بأنه كانت لهم الصدارة والوجاهة والأمانة ، وهم كتمة أسرار الدولة ، بينما ووصف كتاب ديوان النظر بأنهم أكثر تحقيقاً ، واليهم يرجع ضبط الأموال والغلال وحفظها ، وسن قوانين البلاد (٦) .

وفيها يختص بأهمية ديوان الانشاء للدواوين عامة ولديوان النظر خاصة هي تحرير الشهادات التي سحتاج اليها هذه الدواوين ، فصاحب ديوان النظر — أو ناظر المال أو ناظر الدواوين أو ناظر النظار — اذا احتاج الى مكتابة نختص بتحصيل بعض الأموال ، أو احتاج الى كتابة أمر الى المتصرفين والمباشرين ، كتب من جهته ورقة بما يحتاج الى كتابته ، ويكتب عليها : حرر أو يؤمل ، ثم ترفع هذه الورقة الى ديوان الانشاء فيقوم كاتب الانشاء بكتابة ما يراه صاحب ديوان المال ، ثم يرسل له هذه النسخة المكتوبة ، فاذا رآها ووافقتة كتب عليها : يذكر من غير لام — أى ليذكر — وذلك تأديبا مع صاحب الدست ، ثم يقوم بعد ذلك المستوفى التابع لناظر المال بكتابة نسخة مماثلة للتي وردت لناظر من ديوان الانشاء ، ثم يقوم بعرضها على ذلك الناظر فيقارنها على ما معه ، فاذا وافقتة ووجدها مطابقة له كتب : يحرر أن شاء الله ، عندئذ يقوم المستوفى بتبويض ذلك الأمر (٧) .

ونبرز العلاقة أكثر بين ديوانى النظر والانشاء من كون متوليها من التعممين أصحاب القلم لا أصحاب السيف . وكان السلطان يولى كبار الموظفين ، الا أن ولاياتهم — قرار التعيين — كانت تصدر من ديوان الانشاء ، سواء كان المعين وزيرا ، أو ناظرا ، أو صاحب ديوان ، أو شهاده (كشاهد الخزانة الكبرى (٨) ، أو استيفاء (كمستوفى الصحة والدولة) ، وكانت تسرى هذه الولاية من الديوان على نظار دواوين المال بالشام ، أما من عداهم — كصاحب الديوان والشاهد أو المستوفى وغيرهم — فكانت ولاياتهم تصدر من نواب المالك الشامية بتوقيع من دواوين الانشاء بها (٩) .

وقد شارك كاتب السر ناظر الدولة فى العديد من مهامه . مثل : الاشراف على الأوقاف ، واستخراج حقوق الدولة من

العاصى ، والاشراف على الفنائم والصدقات ، وتحصيل الخراج
وبعض المكوس والاهتمام بوسائل الرى (١٠) . كما كانت بعض
النظم الداخلة بديوان النظر لها منيل بديوان الانشاء ، مثل تعليق
اليومية الذى بعده المباشر ، الا ان التعليق الذى يوضع فى ديوان
الانشاء يشتمل على نعوت الناس والقابهم (١١) . وذلك تمسبا
مع طبيعة عمله . ولما كان ديوان الانشاء هو ديوان المراسلات
الرسمى فى الدولة ، فقد كانت ترسل اليه جميع الخطابات
والاستفسارات من جميع أنحاء البلاد ونياباتها لى يرد عليها .
فاذا كانت الخطابات الواردة مختص مضمونها بديوان مالى معين ،
كان ديوان الانشاء يحيل هذه الخطابات الى الديوان المقصود لى
يواقبه بالرد ، ثم يقوم ديوان الانشاء بارسال الرد على الخطاب
المرسى . أى أن دواوين المال الفرعية لم يكن لها مراسلة ديوان
النظر للاستعلام منه عن شىء ، الا من خلال ديوان الانشاء .
ولعل ما يؤيد هذا القول هو ما ذكره القلقشندى (١٢) عن الملخصات
— تلخيص الرسائل ذات الألفاظ الكثيرة فى اللفظ القليل بما يخدم
المقصود دون الاخل بالمحتوى — من أن الملخص عليه باخراج
ما يخص بديوان الخراج ، وأرساله الى ديوان الخراج ليقوم
متولىه بالرد على هذا الخطاب ، ثم يرسل ديوان الانشاء هذا
الرد الى الجية المستعلة .

وثمة أمور أخرى يتشابه فيها ديوانا الانشاء والنظر ، كتطبيق
نظم واحدة الى أرباب الوظائف الديوانية التى يشغلها أصحاب
القلم . بل أن موظفى الديوانين كانوا يحتلون الدرجة الثانية فى
السلم الاجتماعى حسب تقسيم العبرى (١٣) . ويبدو أن ذلك
استمر بعض الوقت ثم تغير الوضع فى مطلع القرن التاسع
البحرى ، الذى صاحبه انهيار ادارى واقتصادى أصاب الدولة ،
وكذلك العديد من الأزمت وسوء الأخلاق . وقد سببت هذه الهزة

تزعزعا فى ترتيب الطبقات الاجتماعية . ويؤيد ذلك أن المقريزى (١٤) قسم الناس فى زمنه الى سبع طبقات ، احتل منها أرباب الوظائف الديوانية الطبقة الخامسة بدلا من الثانية التى احتلها التجار .

كذلك اشترك ديوان الانشاء مع ديوانى النظر والجيش فى توزيع الاقطاعات حيث كان ديوان الجيشن يصدر المثال (١٥) للجندى المراد اقطاعه ، تم يرسل هذا المثال الى ديوان النظر لى يتم تسجيل الاقطاع وما يشتمل عليه من أموال ، ويصدر بذلك ورقة تسمى « مربعة » ترسل الى ديوان الانشاء ليكتب بها « منشورا » ويصبح بمقتضاه الاقطاع شرعيا لصاحبه (١٦) .

ما سبق يتضح انه ثمة علاقات كانت تربط ديوان الانشاء بديوان نظر الدولة ، ملخصها أن ديوان الانشاء كان بمثابة كاتب للدواوين الأخرى ، ومنها النظر ، بجانب عمله الأساسى فى اصدار المناشير ، والرد على الخطابات الواردة من الدول الأخرى وبدوره هذا يقترب كثيرا من وزارة الخارجية فى الوقت الحاضر .

٢ — علاقة ديوان النظر بديوان الأوقاف :

يقصد بنظام الوقف : حفظ العقار من التبيد ، وتخصيص دخله اما لأسرة مؤسس الوقف واما الى مؤسسة دينية (١٧) ويرى البعض أن تاريخ الأوقاف يرجع الى عصر الفراعنة (١٨) بينما يرى البعض الآخر أن نظام الأوقاف يرجع الى العصر الأموى ، ثم انتشر من بعده (١٩) وأيما كان الأمر من حيث نشأة الأوقاف فما بهما هنا هو مدى العلاقة بينها وبين ديوان النظر وأيهما تأثر بالآخر فى عصر دولة المماليك بمصر . فمنذ القرن الرابع الهجرى جرى الوقف على الأراضى الزراعية بعد أن كان مقصورا على الدور . وأصبح فى امكان أى شخص أن يقف كل شىء . . وفى عام

٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م مع بداية قيام الدولة المملوكية انتشرت الأوقاف بمصر ونياباتها ، وبسبب تباين أنواع هذه الأوقاف فقد قسمها المقریزی الى ثلاثة أقسام :

(ا) الأقباس : وهو ديوان يشرف على الرزق الأقباسية ، تحت اشراف ناظر الأقباس والدوادر (٢٠) .

(ب) الأوقاف الحكيمة : وكانت بمصر والشام ويشرف عليها قاضى القضاة الشافعى ، بينما كان يتولى مباشرة العمل بها ناظر الأوقاف ، وبسبب اتساعها فقد كان لها ديوانان الأول بمصر أو الفسطاط ، والثانى بالقاهرة ، ولكل ديوان كتابه ومباشره أما مصارفها فكانت محبوسة على الحرمين وعلى الصدقات وفداء الأسرى .

(ج) الأوقاف الأهلية : وكان لها ناظر خاص : أما من أولاد الواقف أو من ولاة السلطان أو القاضى وكانت تحوى هذه الجهة مدارس وجوامع وأشياء أخرى كثيرة كالنفادق والحوانيت والدور والأراضى الزراعية (٢١) وكان يلقب بمباشرها باسم « متولى الأوقاف » أو « الوالى على الوقف » (٢٢) وعادة كان من علماء الدين (٢٣) .

بعد ذلك يتضح مدى الفرق بين الأقباس والأوقاف ، وأن كلا منهما كانت مرصودة للنفقة على جهة بعينها ، كما كان لكل ديوان ناظر خاص به . ويمكن ايجاز أوجه العلاقات التى تربط بين ديوانى النظر والأوقاف فى عدة نقاط كما يلى :

— انتشرت الأوقاف فى مصر المملوكية حتى شملت بلادها بأكملها فمثلا فى الجيزة كانت هناك بلدة أبورويش وقفها السلطان

الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون على مصالـح
الخانقاه الصالحية سعيد السعداء(٢٤) وذلك بعد عام ٧٠٠ هـ (٢٥)
وفى الدقهلية أيضا كانت هناك بلاد بأكملها موقوفة مثل بلدة
بارنبارة التى تبلغ مساحتها ١٧٤٠ فداناً ، وكانت موقوفة على
الحرمين ، وأيضاً كانت بلدتا بقطارس والشعلية وقفاً(٢٦) هذا
الى جانب البلاد الأخرى فى الأعمال الأخرى كانت مرصودة
للوقف .

وهذا يوضح أن معظم أراضى ودور مصر كانت موقوفة .
وبالطبع كان ذلك يرجع الى أن من حق كل شخص أن يقف
ملكيته ، أو جزءاً منها ويحتفظ بالباقى(٢٧) ونظراً لما كانت
تتمتع به هذه الأوقاف من إعفاءات ضريبية(٢٨) فلا بد أن ذلك
كان له تأثيره على ديوان النظر بالضرر : حيث قلت حصيلته ،
وأصبح فى العديد من المرات غير قادر على مواجهة النفقات ،
الأمر الذى جعل كثيراً من السلاطين يلجأ الى فرض الأموال على
الأوقاف ، أو مصادرة الأوقاف نفسها ، وانعكس ذلك على كثير
من كتابات المؤرخين(٢٩) . ولا شك أن الذى حدا بالسلاطين أم
الأمراء الى الاستيلاء على الأوقاف هو كثرة متحصلاتها .
فمثلاً قيل ان متحصل أوقاف مصر فى كل عام ، ينيف عن متحصل ممكنة
ضخمة(٣٠) كما أنه فى عام ٧٤٠ هـ بلغت الرزق الأحباسية فى
عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون مائة وثلاثين ألف فدان(٣١) .

— وبسبب كثرة الأوقاف ومتحصلاتها ، نجد أنه فى الوقت
الذى كانت فيه الخزانة خاوية من الأموال ، وعاجزة عن الإنفاق
على الجند ومتطلبات الدولة ، كان معظم السلاطين يتجهون الى
هذه الأوقاف لتمويل مشروعاتهم ، وسد العجز فى دولتهم سواء
رضى نظار الأوقاف وقضاتها أو لم يرضوا ومن السلاطين الذين

لجأوا الى استغلال الأوقاف : قطز ، بيبرس البندقدارى ، الناصر محمد بن قلاوون ، الصالح حاجى ، الظاهر برقوق ، الأشرف برسباى ، الأشرف قايتباى ، قنصوه الغورى (٣٢) .

— والناظر فى تاريخ دولة المماليك يجده مكنظا بالامصادرات للموظفين ، وخاصة الوزراء والمباشرين ، ومتولى الحسبة وأمراء الجيش وغيرهم كالسلاطين المخلوعين . وبالتالي كانت حصيلة هذه المصادرات تعود الى ديوان النظر وبالأخص نزع الخزانة . وهذا الأمر دعا السلاطين والأمراء والمباشرين الى وقف معظم أملاكهم حماية لها من المصادرات ، ولكى يضمّنوا موردا ثابتا لأنفسهم ولأولادهم من بعدهم (٣٣) .

الدولة ونفقاتها ، الا وهى حق السلطان فى أن يقف من أملاك بيت المال وما يرى فيه نفعا للمصلحة العامة . فاستغل بعض السلاطين ذلك — كما يتضح من وثائق وقف السلطان قايتباى — ووقفوا أملاك بيت المال على جهات بر تعتبر من مصارف بيت المال (٣٤) وليس بخاف عن أحد مدى الضرر الواقع على بيت المال من جراء تبديد أمواله ، وكان لابد للسلاطين أن يعوضوا ذلك المال المفقود بمصادرة الموظفين ، أو الزيادة من فرض الضرائب وهذا ما حدا بالبعض الى القول بأن كل شىء فى مصر المملوكية كان يؤخذ عليه ضرائب الا الهواء (٣٥) . ورغم ما كان للأوقاف من تأثير على بيت المال ، فان ايجابياتها كانت أكثر حيث تحملت على عاتقها العديد من الأعباء وتولت الصرف عليها من فائض حصيلتها ، شأنها فى ذلك شأن باقى فروع ديوان النظر . ومن أبرز مجالات نفقاتها اقامة العمديد من المدارس والخانقاوات والمساجد والبيمارستانات والجوامع على نحو ما ذكر فى الفصل

الرابع من هذا البحث . ولعل الدافع الذى كان وراء قيام الواقفين بعمل هذه المنشآت هو التقوى ، واشباعا لحاجة اقتصادية (٣٦) فالمساجد نجدها انتشرت بأعداد كبيرة فى العصر المملوكى ، وكان يوجد بها طلاب العلم والمدرسون والمحدثون والخطباء والقراء والمؤذنون وأنفق على كل هؤلاء من ريع الوقف حسب ما قرره الواقف فنجد فى عام ٧٤٩ هـ بلنت حلقات التدريس بجامع عمرو ابن العاص بضعاً وأربعين حلقة (٣٧) وبذلك ساهمت الأوقاف بدور فعال فى إثراء الحركة العلمية والنعلبية بمصر دون أن تنفق الدولة فى هذا المجال الكثير وأكد هذا المعنى الأسدى (٣٨) حيث بين أن أحد وكلاء بيت المال قام ببيع أراضيه مما تسبب عنه ضياع عطاء المستحقين خاصة طلبة العلم وأهل الدين فتعوض هؤلاء الطلبة عن ذلك بما وضع لهم من أوقاف المدارس والجوامع والجهات . ومثما ساهمت الأوقاف فى الحركة التعليمية فقد ساهمت أيضا فى الناحية العلاجية ، حيث أقامت العديد من البيمارستانات (٣٩) لعلاج المرضى ومراعاة الشئون الصحية . وتولى الإنفاق على هذه البيمارستانات ديوان الأعباس باعتبار أن الرعاية الصحية فى ذلك العهد كانت من أعمال البر والخير أكثر منها من مهام الدولة الحاكمة (٤٠) ولعل أشهر المصحات العلاجية فى مصر فى عهد المماليك هو المنصورى الذى أقامه السلطان المنصور قلاوون ٦٨٣ هـ / ١٢٨٤م (٤١) . كما كان هناك بيمارستان آخر أقامه السلطان المؤيد شىخ الإنة لم يزل الشهرة التى بلغها نظيره المنصورى .

— وثمة علاقة أخرى بين ديوان النظر وديوان الأوقاف وتختص بالمواريث الحشرية فهذه تعتبر من الموارد الشرعية الثابتة لبيت مال الدولة المملوكية ، ورغم ذلك فإنها ساعدت على زيادة الأوقاف وانتشارها . فقد كان من المتبع أن من توفى وترك أرثا ،

يورع على ورته حسب ما قرره الشرع ، أما من توفى وترك ارثه ولا يوجد له وريث فكان يؤول ارثه الى بيت المال . وفى عصر الممالك حدث تجاوز فى تطبيق ذلك حيث استنبط المباشرون العديد من العراقيل ووضعوها أمام الورثة ، وطالبوهم بأشياء تثبت نسبهم ومقنن بأنهم لن يفلحوا فى الحصول عليها . وبالتالي كانت تذهب معظم التركات الى ديوان بيت المال وجزء منها الى ديوان الخاص (٤٢) لذلك قام الكثير من الناس ممن لا ورثة لهم بوقف أملاكهم على أنفسهم فى حياتهم ثم من بعدهم تؤول الى عتائهم أو أى جبة أخرى للبر (٤٣) .

مما سبق يبين أنه كانت هناك علاقات عدة تربط ديوان الأوقاف بديوان النظر وخروجه ، وكانت الأوقاف تمثل إحدى الركائز الأساسية فى اقتصاد البلاد بما تؤديه من خدمات فى شتى المجالات إلا أن ذلك لم يدم طويلا وسرعان ما تسرب الفساد للأوقاف ، وتدهورت وطمع فيها السلاطين ، حتى قاضى القضاة الشافعى المنوط به الاشراف على الأوقاف فى عهد الممالك لم يعد يحصل على وظيفته بسبب الكفاءة ، بل مقابل رشوة أو بذل — وكثيرا ما استخدمت هذه الكلمة فى عصر الممالك لتدل على الرشوة — يدفعه (٤٤) . وبالإضافة الى ما سبق كانت هناك عوامل أخرى أدت الى تدهور الأوقاف منها : استبدال الوقف بما يماثل قيمته (٤٥) وقيام النظر والمسئولين بالاستيلاء على الأوقاف بطريقة أم بأخرى (٤٦) ، وبيعها لن يريد مقابل مبلغ من المال (٤٧) ، كذلك قيام السلطان وحائسه باستئجار الأوقاف بمبلغ مالى بسيط ، ثم يقومون بتأجيرها — وهذا ما يسمى حاليا بالايجار من الباطن — لصالحهم بأضعاف المبلغ المدفوع (٤٨) .

وهذه المحاولات التى هدفت الى الاستيلاء على ثروات

الأوقاف أثرت فى بيت المال بصفة خاصة ونى اقتصاد الدولة الملوكة بصفة عامة .

علاقة ديوان النظر بنظام الحسبة :

الحسبة هى أحد النظم الإسلامية التى وضعها المسلمون منذ وقت طويل ، وترجع الى أواخر العصر الأموى فى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٤ - ٧٤٣ م) (٤٩) . والحسبة وظيفة دينية قوامها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (٥٠) وقد وردت آيات عديدة بالقرآن الكريم تحثنا على ذلك مثل قوله تعالى « **ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون** » (٥١) . ومن ذلك يتضح أن المقصود بالحسبة شرعا هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . أما معنى الحسبة من حيث اللفظة فهى : الحساب ويقال : فلان حسن الحسبة فى الأمر : يحسن تدبيره والمحتسب من يتولى منصب الحسبة (٥٢) .

وأول أوجه العلاقات بين الحسبة وديوان النظر تتضح من خلال أنواع الحسبة التى كانت ثلاثة :

(أ) حق الله . وكان على المحتسب منع ما ينافى الشرع كترك الصلاة وعدم أداء الزكاة .

(ب) حق العباد . ويتمثل فى مراعاة العقود والمعاملات والموازن والأثمان .

(ج) حق مشترك بين حقوق الله وحقوق العباد . كالأشراف على الطرقات والأسواق وغيرها (٥٣) .

وبالنظر الى هذه الأنواع الثلاثة يتضح أن المحتسب كان مطالبا بحث الناس على أداء الزكاة وهو بذلك يشارك ناظر الدولة

فى أعماله ، حيث كانت الزكاه أحد الموارد المالية لدولة المماليك
كما سبتضح فى الفصل التالى . يلى ذلك أن المحتسب كان مكلنا
بنسبب الموازين والتحكم فى الأسعار خاصة وقت وقوع الغلاء ،
وأبضا عليه مراقبة النقود المضروبة من الذهب أو الفضة والتشديد
على النقود الزغل أو المزيفة وضبب مروجيها وكان طريقه فى
نسبب الأسعار هو الاعتماد على الأمناء المساعدين له فى شئون
السوق ، كما كان طريقه فى ضبب النقود هو مراقبة دار الضرب
واختبار الذهب والفضة ، واستبعاد ما أكلت النار لحامه (٥٤) ،
وكان ذلك له مفزاه وهو المحافظة على أموال الناس وعدم هلاكها
وفقد قيمتها لما لذلك من تأثير ضار على اقتصاد الدولة وكساده .
وكل ذلك أشياء نتصل بمالية الدولة التى كان مسئولاً عنها ديوان
النظر . وبسبب هذا الدور الاقتصادى للمحتسب فقد أثرت أعماله
فى العامة والدولة على حد سواء فمثلا فى شهر ربيع الأول ٧٧٥ هـ
ثار العامة واستغانوا بالسلطان الأشرف شعبان الذى أرسل
اليهم بعض أوجاقيته (٥٥) ليتعرف على ما يريدون ، فطالبته العامة
بعزل المحتسب فانصاع لهم السلطان وعزله بعد أن اكتشف أن
هذا المحتسب يأخذ براطل السوق ولم يسعر البضائع مما أثر
على العامة فى معاشهم (٥٦) .

والى جانب تأثير عمل المحتسب على العامة كان يؤثر أبضا
على الدولة ، فحين يسير سيرا حسنا يجنب الدولة العديد من
الافسراطيات ، ويوفر عليها مبالغ طائلة ، تجعل السلاطين
يصرفون النظر عن فرض ضرائب جديدة على كل شىء . ومصادقا
لذلك قام المحتسب أحيانا ببيع الخبز للعامة بنفسه كل ثلاثة أرطال
بأربعة دراهم ، بعد ما كان السعر قد ارتفع وبيع كل رطلين بثلاثة
دراهم فضج العامة له بالدعاء (٥٧) .

— ناحية أخرى تنسب الى ارتباط ديوان النظر بالحسبة الا
وهى الأوقاف فقد كان فى دولة الماليك كثير من المحتسبين يضاف
اليهم — بجانب عملهم — نظر الأحباس والإشراف عليها (٥٨) .
وكما سبق آنفا أن الأحباس والأوقاف كانت ذات صلة أكيدة بديوان
النظر بل يمكن اعتبارها فرعاً منه .

— كما أن كثيراً من المحتسبين تولوا أيضاً وكالة بيت
المال (٥٩) . ولعل مرجع ذلك الى أن كليهما كانتا من وظائف ذوى
العالم (٦٠) .

— كذلك شارك المحتسب المباشرين بالدواوين المالية فى
جمع الأموال من الناس : اما للانفاق على الجند واما لمواجهة عدو
يرغب فى احتلال البلاد ، وهذا فى الوقت الذى تشكو فيه الخزنة
من قلة الأموال . وقد حدث مثل ذلك فى جمادى الآخرة سنة
٧٨٩ هـ عندما تحركت جيوش تيمور لك على البلاد الشامية
التابعة لسلطان مصر — وكان وقتذاك برقوق — فجمع السلطان
القضاة الأربعة ، والخليفة ، وأعيان المشايخ ، وسائر الأمراء
وعرض عليهم ضرورة أخذ مال الأوقاف للنفقة على الجند حتى
يمكنهم الخروج الى حرب تيمور لك ، وبعد نقاش طويل وافق
المجتمعون على أن يؤخذ من مال الأوقاف أجرة الأماكن وخراج
الأراضى سنة كاملة وتبقى الأوقاف على حالها ، فعندئذ أمر برقوق
محتسب القاهرة بأن يتولى جباية الأموال من الناس ، فجباها منهم
غصبا فى يوم واحد (٦١) .

ولعل هذا العمل نيط الى المحتسب بالذات لأن عمله مبنى
على الشدة والسرعة فى الفصل (٦٢) . ومن أجل ذلك كان
المحتسب يعين من قبل السلطان ثم يقوم هو بعد ذلك باختيار

أعوانه وبساعديه (٦٣) . وبسبب تعدد الجهات التى يشرف عليها المحتسب فى العصر المملوكى ، فقد كان من الصعب أن يقوم بذلك فرد واحد لذلك وجد فى مصر فى عهد المماليك محتسب للقااهرة ويقوم بسحب نواب له فى الوجه البحرى ، والى جانبه وجد محتسب بالفسطاط ويقوم بتعيين نواب له فى الوجه القبلى ، والى جانب هذين المحتسبين كان هناك محتسب للاسكندرية (٦٤) ، أما فى الشام فقد وجد بكل نيابة محتسب ، وله مجموعة من الأعوان يشبهون فى ذلك النظام القائم بالعاصمة ، الا أن محتسبى الشام كانوا أقل شأنًا من نظيرهم فى مصر والقااهرة (٦٥) .

— كذلك كان المحتسب يقوم أحيانا بجمع الجزية — أحد موارد ديوان النظر — من أهل الذمة وكان مقدارها من الفلتير دينارًا واحدًا ومن المتوسط دينارين ، ومن الغنى أربعة دنائير (٦٦) . وفى عهد دولة الصالح اسماعيل — تسلطن ١٢ محرم ٧٤٣ هـ . وتوفى ٤ ربيع الأول ٧٤٦ هـ (٦٧) — تكفل القاضى ضياء الدين المحتسب بتنظيم الجزية وكان يحمل ما يتحصل منها الى ديوان الخزانة فى اكياس صفر ، وخصصت للصرف على الأسـمطة خاصة السماط المسمى بـ « سماط الحلال » (٦٨) .

وأبضا قام المحتسب بجباية الضريبة المعروفة بـ « المشاهرة والمجاعة » التى ألفها السلطان قايتباى فى رجب عام ٨٧٢ هـ — ولكنها عادت بعد وفاته (٦٩) . وكان يتحصل منها شهريا نحو ألف دينار (٧٠) وهى ضريبة فرضت على التجار والحرفيين والأسواق ، شأنها شأن المكوس الأخرى ، وفرضت حينًا والغيت أحيانا أخرى . وفى حالة جبايتها كانت تترك للمحتسب هذه المهمة . . وظلت تجبى حتى عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ثم الغيت (٧١) .

والمحتسب بمهامه السابقة يمكن القول بأنه يشبه مجموعة موظفين فى عصرنا الحديث منهم : شرطى الآداب ، وشرطى الأمن ، وشرطة الأموال ، وشرطة المطافىء ، ومحصل الضرائب ، ومأمور التموين ومشرف هيئة المساحة ورئيس دار السكة ، ووزير الأوقاف ، بالإضافة الى مساعد وزير المالية .

نخلص من ذلك أن الحسبة كان لها العديد من الارتباطات مع ديوان النظر تتمثل فى مساعدة المحتسب لناظر الدولة فى المحافظة على العملة ومحاربة مزييفها ، وأحيانا قام بتحصيل بعض الموارد المالية . وذلك عن طريق الضمان(٧٢) . وقام أيضا بفرض التسعير الجبرى ، ومراقبة الموازين ، والاشراف على الأوقاف ، وجمع الأموال الطارئة ، وكل هذه الأشياء ذات اتصال وثيق بديوان نظر الدولة المملوكية فى مصر .

علاقة ديوان النظر بديوان الخاص :

ديوان الخاص هو أحد الدواوين القديمة التى ترجع الى عهد الفاطميين(٧٣) . ثم أحياه السلطان الناصر محمد بن قلاوون مرة ثانية فى عام ٧٢٧ هـ/١٣٢٧ م ، حين أبطل الوزارة ونيابة السلطنة ومهمة هذا الديوان تتضح من اسمه حيث كان بمثابة الإدارة الخاصة المسئولة عن الاشراف على أموال السلطان وأملاكه وكل ما يتصل به ، سواء شراء ممالك له أو جباد لاصطبله أو اقامة حفلات أو الانفاق على حريمه .

لذلك خصص السلطان الناصر عدة بلاد لتكون موارد لهذا الديوان وهى : الجيزة وأعمالها ، والكوم الأحمر ومنفلوط والمرج والخصوص وتروجه وفوة ، ونستره ، والاسكندرية وخمس دمياط وبحيراتها ، والبرلس وبحيراتها ، وموجب الكارم ودواليب الخاص

...الخ(٧٤) . كان مال هؤلاء يحمل الى « خزانة الخاص »
وأشرف على هذا الديوان « ناظر الخاص » كما سبق ذكر ذلك
فى الفصل الأول . وناظر الخاص هذا هو اللقب الذى حور الى
ناظر الخاصة فى الدول الملكية(٧٥) ، وكان يليه فى الديوان
« استيفاء الخاص »(٧٦) ، وكان هناك أيضا ناظر لشجر
الاسكندرية تابع للخاص(٧٧) وكذلك ناظر لمواريث الخاص(٧٨) ،
و ناظر الكارم(٧٩) .

أما عن العلاقة التى تربط ديوان النظر بديوان الخاص
فيمكن اجمالها فى عدة نقاط :

— كان الوزير فى ودلة الممالك فى الفترة ٦٤٨ —
٧٢٧ هـ/١٢٥٠ — ١٢٧٣ م هو المسئول الأول عن الشئون المالية
فى الدولة ، ويساعده فى ذلك ناظر الدولة والعديد من المستوفين .
وكان من أهم أعماله تحصيل حقوق بيت المال ، وأيضا التوقيع
على القصاص سواء بالولاية أو العزل فى دار العدل ، والتصرف
فى نواحى أرض مصر ، ومراقبة الدواوين السلطانية وكشـاف
الإقاليم وولاية النواحي(٨٠) . ولما تولى السلطان الناصر محمد بن
قلاوون السلطنة للمرة الثالثة (٧٠٩ — ٧٤١ هـ/١٣١٠ — ١٣٤١ م)
قام بإلغاء منصب الوزارة والنيابة كما سبق ذكر ذلك ، مما ترتب
عليه تدهور الشئون المالية ، خاصة عندما توزعت المناصب التى
يقوم بها الوزير على ثلاثة أفراد هم : ناظر المال أو شاد الدواوين
وكلف بتحصيل الأموال وتوزيع النفقات ، ناظر الخاص وأسند
البه تدبير مجلة الأمور ، كاتب السر وكلف بالتوقيع فى دار العدل
فى كل ما كان يوقع فيه الوزير ، ولم يقدر هؤلاء الثلاثة على عمل
شئ إلا بعد مراجعة السلطان(٨١) ومن هنا يمكن استنتاج أن
ناظر المال قد قام بتحمل مسئوليات الوزير المالية من تحصيل

ونفقات ، إلا أن ناظر الخاص استأثر بكل شيء وبأشرف القسم الأكبر من وظائف الوزير ، وساعده في ذلك السلطة السياسية الحاكمة في مصر ، أما كاتب السر فقد أخذ عن الوزير التوقيع في دار العدل ، وهي وظيفة أقرب إلى عمله منها إلى ديوان النظر . وبذلك يمكن القول بأن ناظر الخاص كان هو المستفيد من إلغاء الوزارة وأصبح بعد ذلك هو المتحكم في مالية البلاد . وهذه أول علاقة له بديوان نظر الدولة .

— أما العلاقة الثانية فهي أن ناظر الخاص إلى جانب مهامه كان كثيراً ما يتولى وكالة ببيت المال (٨٢) — شأنه في ذلك شأن المحتسب كما سبق القول ، ولم يكن ذلك في فترة إلغاء الوزارة ، بل في أثناء وجودها بعد وفاة السلطان الناصر محمد . وإن دل ذلك على شيء فيدل على أن ديوان الخاص أو ناظره قد ارتبط بديوان النظر لدرجة أن ناظر الخاص وصل إلى مساعد ونائب ناظر الدولة .

— أما العلاقة الثالثة فتختص بخزانة بيت المال ، التي تأتي إليها جميع أموال الدولة المتبقية بعد النفقات ، وتحفظ بها . فمنذ أن أنشئ ديوان الخاص ضعف أمر هذه الخزانة ، وسلبت من ديوان نظر الدولة ، وأصبح المشرف عليها ناظر الخاص ، الأمر الذي جعل المقرئ (٨٣) يرثيها بقوله : « وصارت تسمى الخزانة الكبرى وهو اسم أكبر من مسماه » . كذلك لاحظ هذا التحول صاحب بدائع الزهور (٨٤) وأشار إليه بقوله « وقد أباح له السلطان الناصر محمد بن تالوون — يقصد ناظر الخاص — التصرف في خزائن بيت المال من غير مانع وعظم أمره على سائر المباشرين » .

وهاتان العبارتان تؤكدان جلياً أنه كان من الصعب التفريق بين مالية الدولة المملوكية عامة ومالية السلطان خاصة . لاسيما

أن خزانة الدولة كان يشرف عليها مدير أعمال السلطان ، أن
جاز استخدام هذا المصطلح .

وظلت الخزانة فى انحدار وأهمل أمرها ولم يعد يحفظ بها
الا الخسلع التى توزع على الأمراء ، وكذلك بعض مرتبات
الموظفين(٨٥) . وفى عهد دولة المماليك الثانية وبالتحديد فى عام
٧٩٠ هـ حولت الخزانة الى سجن للماليك السلطان الظاهر برفوق ،
ومنذ ذلك التاريخ نسى أمرها ، وأودع ما كان بها من خلع ومرتبات
فى دار ناظر الخاص(٨٦) .

— والعلاقة الرابعة التى تربط الديوانين ترجع الى متولييهما .
حيث كان فى الغالب أن يتولى نظارة الخاص والوزارة — باعتبار
أن الوزير هو السلطة العليا المشرفة على ديوان النظر ويليه ناظر
الدولة — شخص واحد(٨٧) . بل فى عام ٧٧٥ هـ تولى شخص
واحد نيابة السلطة بمصر ، والأتابكية(٨٨) ونظر الأقباس
والأوقاف ، والتحدث فى الوزارة ، ونظر الخاص ، وكان من حقه
أن يخرج الاقطاعات ، والأمربات ، ويولى من يشاء(٨٩) وهذا
يبين مدى التداخل ما بين الديوانين . ويبدو أنه كان يطلق على
من يتولى الوزارة ويضاف اليه نظر الخاص اسم مشير الدونة
ومدير المملكة ووزير الوزراء بدبار مصر(٩٠) . والمفروض فى
الشخص المتولى لديوانين أن يكون ماهرا ان لم يكن فذا ، ولا بد أن
يكون على دراية وخبرة كبيرة لكى يستطيع أن يوفق فى عمله ،
ولكن ما يثير العجب أن يتولى شخص منصب الوزير ومنصب ناظر
الخاص وهو أمى ، لا دراية له بالقراءة أو الكتابة(٩١) . وهذه
الواقعة تثير فى الذهن عدة أسئلة منها . كيف يسير العمل فى
الديوانين وناظرهما أمى ؟ وربما يكون التعليل الوحيد لهذه الواقعة
هو أن هذا الشخص اشترى هذا المنصب بماله . وليس هذا

بغريب على عصر الماليك ، حيث كانت تباع فيه المناصب وانتشرت الرشاوى وكانت الدولة على دراية بذلك بل مارس ذلك بعض السلاطين .

— والى جانب ما سبق من بيان أوجه العلاقة بين ديوانى النظر والخاص ، يلقى القلقشندى (٩٢) ضوءا آخر على هذه العلاقة خاصة فيما يتعلق بموضوع الخراج ، حيث كان الجارى من الخراج فى الدواوين السلطانية أربعة أصناف ، وما يخصنا هنا صنفان :

الأول : وهو الجارى فى ديوان الوزارة ، وهو عبارة عن أموال وغلل تجبى من عامة البلاد وتودع فى بيت المال الذى بدوره ينفقها فى الجهات المخصصة لها .

الثانى : وهو الجارى فى ديوان نظر الخاص ، ويحمل من بلاد الخاص كالأسكندرية وحصيلة هذه البلاد تحمل الى خزانة الخاص .

وبذلك كان الخراج أول الموارد التشريعية الدائمة الذى تجبىه الدولة مقسما على الدواوين من بينها ديوان الخاص حيث كان يستأثر بجزء منه وهو المجبى من البلاد التابعة له .

وقد ظل ديوان النظر قائما والى جانبه ديوان الخاص طوال العصرين المملوكى الأول والثانى . واذا كان ديوان الخاص أثر على الوزارة وديوان النظر فى عصر دولة الماليك البحرية فان ديوان المفرد فى عصر دولة الماليك البرجية والجركسية أثر على الديوانين السابقين معا ، وطفى نفوذه عليهما حتى ظن الكثيرون أن ديوان النظر قد الغى فى عهد هذه الدولة .

علاقة ديوان النظر بديوان المفرد :

أقام بعض سلاطين المماليك عدة دواوين مالية خاصة بهم :
أما للإشراف على ماليتهم الخاصة والنفقة على مماليتهم ، وأما
للإشراف على أوقافهم أو عمائرهم أو غير ذلك . ومن بين هذه
الدواوين : ديوان الخاص سابق الذكر ، وديوان المفرد .

ومن الملاحظ أن هذين الديوانين ترجع نشأتها الأولى إلى
عصر الفاطميين الأمر الذي يشير إلى أن معظم النظم التي كانت
سارية في عهد المماليك إنما هي موروثة عن الأيوبيين الذين
ورثوها بدورهم عن سابقهم الفاطميين . وقد أشار إلى ذلك نفر
قال في الكتاب (٩٣) . وديوان المفرد تم إحيائه في عهد المماليك
على يد السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك البرجية (٧٨٤ -
٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧ م) وقد أقام برقوق هذا الديوان لكي
يشرف على إقطاعه الذي يملكه وأقام بالديوان ناظرا وشاهدين
وكاتبين وأسند الإشراف عليه إلى الاستادار ، ومن هذا الديوان
كان يقضى بمالك برقوق جاهكياتهم وعليقهم وكسوتهم (٩٤) وكان
من البلاد المربوطة على هذا الديوان ما يزيد على ١٦٠ بلدا ، هذا
غیر بلاد الحماية والمستأجرات وبلغ إيرادها في إحدى السنين
أربعمائة ألف دينار عين (٤٠٠٠٠٠ دينار) وثلاثمائة ألف أردب
غلة (٣٠٠٠٠٠ أردب قمح وفول وشعير) (٩٥) .

ويكمن أجمال علاقة ديوان النظر بديوان المفرد في ثلاث نقاط
كما يلي :

— عندما أقيم ديوان المفرد ، أخذ بعض اختصاصات ديوان
النظر . فمثلا عملية استخراج النظرون ، كان يتم الحصول عليه
من الطرانة بالبحيرة ، ومن فاقوس بالشرقية (٩٦) وظل ديوان
النظر يحتكر استخراج هذا المعدن وبيعه للأجانب حتى ظهر ديوان

المفرد فسلب هذا الحق من ديوان النظر وكان الاستادار يشرف على استخراج النظرون وحمله للقاهرة والاسكندرية ثم يتولى عملية تخزينه فى الشون ثم بيعه ، وكان لديه مباشرون لاثبات الواصل والمبيع وعمل حساب بذلك (٩٧) .

— سبق القول عند الحديث عن ديوان الخاص أن جزءا من الخراج كان يجرى بديوان الوزارة والجزء الثانى يجرى فى ديوان الخاص اما الجزء الثالث من الخراج فقد كان يذهب الى ديوان المفرد (٩٨) . وبذلك شارك ديوان المفرد ديوان النظر فى الحصول على جزء من الخراج . ذلك المورد الذى يعتبر أول الموارد الشرعية — أى الموارد التى نص الشرع عليها — لديوان بيت المال أحد فروع ديوان النظر .

— عندما أنشئ ديوان المفرد قام بنفس الدور الذى قام به ديوان الخاص وقت ظهوره بعد الغاء الوزارة . الا أن ديوان المفرد هنا قام فى وقت كانت فيه الوزارة موجودة لذلك عمل السلطان برقوق على تقوية نفوذ هذا الديوان . لدرجة أنه جعل استاداره هو المتحكم فى كل شىء حتى فى الوزير وناظر الخاص ، وصار الأخيران يأتيران بأمره (٩٩) وانقسمت الوزارة فى تلك الفترة بين أربعة أشخاص :

(أ) كاتب السمر :

وأخذ عن الوزير التوقيع على القصص بالولايات والعزل فى دار العدل .

(ب) الاستادار :

أخذ التصرف فى جميع أرض مصر والاشراف على الدواوين وكشاف الاقاليم وولاياتها .

(ج) ناظر الخاص :

أخذ كثيرا من الأموال الديوانية السلطانية لينفقها فى متعلقات
الخزانة السلطانية .

(د) الوزير :

بقي له التحدث فى المكوس ، وبعض الدواوين ومصارم
المطبخ ، ومراجعة نظار المال (١٠٠) .

وبسبب تحكم ديوان المفرد ومتولييه فى كافة أمور الدولة
المالية وتحول معظم موارد بيت المال الى هذا الديوان رثى
المقرىزى (١٠١) بيت المال فى عبارة نصها :

« ثم تلاثى المال وبيت المال ، وذهب الاسم والمسمى ،
ولا يعرف اليوم بيت المال من القلعة ، ولا يدري ناظر بيت المال
من هو » . وهذا دليل آخر على أن السلاطين المماليك كان اهتمامهم
الأول هو مصالحهم الشخصية والحفاظ على قوتهم وان استخدموا
وسخروا جميع أموال الدولة فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

علاقة ديوان النظر بديوان المظالم :

قضاء المظالم هو اقتياد المتظالمين الى التناصف بالرهبة
والقوة ، وقاضى المظالم هو المكلف بتنفيذ ما عجز القضاء عن
تنفيذه (١٠٢) كأن يكون الخصم صاحب سلطة ونفوذ أو يكون أحد
رجال الدولة مثل الوالى أو صاحب ديوان الخراج أو بيت
المال (١٠٣) .

وليس المثير للدهشة أن ديوان النظر له علاقة بالقضاء حيث
كان من الطبيعى أن يتولى القضاء نظارة الدولة أو وكالة ديوان

النظر أو الانسراف على أحد فروعها وهذا بحكم أنهم ينتمون جميعاً إلى طبقة المتعممين أو أرباب الأقاليم .

وكان مجلس المظالم يتم ترتيبه على النحو التالي : السلطان فى الوسط يجلس على كرسى وعن يمينه يجلس قضاة المذاهب الأربعة ، يليهم وكيل بيت المال ثم المحتسب أما عن يسار السلطان فيجلس كاتب السر بعد الوزير إذا كان من أرباب القلم ثم يليهم ناظر الجيش ويليهم مجموعة من الموقعين كتاب الدست لتكملة الدائرة (١٠٤) هذا إلى جانب عدد كبير من السـلـحـدارية — أن سلاح دراية — والدوادارية والحجاب والأمراء .

من ذلك يتبين أنه كان هناك مسئول عن ديوان بيت المال ممثلاً لديوان النظر فى مجلس المظالم بصفة دائمة هذا بالإضافة إلى الوزير . وعن سبب وجود الوكيل هنا يمكن القول بأنه كان بمثابة مستشار للسلطان فى الشؤون المالية ويبدو أن مباشرى المال غالباً ما تعسفوا فى تحصيل الضرائب مما ألجأ الناس إلى قاضى المظالم لى ينصفهم من هذا الظلم ، ومن ثم كان لابد لديوان بيت المال أن يرسل مندوباً من قبله لحضور هذه المجالس للرد على المسائل المتعلقة به .

كذلك يمكن تفسير وجود الوكيل فى هذا المجلس بأنه مندوب لتحصيل الأموال من ذوى الجاه المعارضين فى الدفع ، وذلك بعد الحكم عليهم من قبل قاضى المظالم وقد لخص المساوردى (١٠٥) وآخرين اختصاصات ناظر المظالم فى عدة نقاط هى :

١ — النظر فى تعدى الولاية على الرعية فيفكهم إذا تعسفوا ويعينهم إذا أنصفوا ، ويغيرهم إذا لم يمتثلوا .

٢ — النظر فيما يغتصبه العمال من أموال مخالفيهم فى ذلك .
القوانين المثبتة فى الدواوين ، فعليه استرجاع الأموال منهم إذا

كانوا قد استولوا عليها ، أو استردادها من ديوان بيت المال اذا
تأدوا قد رثعوها اليه .

٣ — مراقبة عمال الدواوين ، وملاحظة من تضخمت ثروته
منهم ، وملاحظة الدخل والمصروف وتقويم ذلك .

٤ — النظر فى تظلم أصحاب الأرزاق ، اذا نقصت أموالهم
أو تأخرت وعليه رد مستحقاتهم اليهم .

٥ — رد المغتصب لصاحبه ، سواء استولى عليه السلطان
أو ذوو النفوذ .

٦ — الاشراف على الأوقاف العامة والخاصة ، ومنع التعدى
عليها .

٧ — تنفيذ ما يعجز القضاة أو المحتسبون عن تنفيذه من
احكام .

هذا الى جانب العديد من الاختصاصات الدينية الأخرى التى
ترتبط بالشرع والدين منها عن النواحي الاقتصادية وبالنظر للأعمال
السابقة يتضح أنها ذات صلة أكيدة بديوان نظر الدولة المملوكية
فالبنء الأول الخاص بوقف تعدى الولاة على الرعية نجده كان
مطبعا فى عصر المماليك حيث تظلم أحد المستأجرين الى السلطان
بيبرس وأخبره بأنه يزرع أرضا تابعة للدولة بهوجب عقد ايجار وقد
انتهت مدة العقد ويرغب فى تركها الا أن القائمين عليها يرفضون
اعفائه ، فأمر بيبرس بأحققته فى عدم تجديد العقد وترك
الأرض (١٠٦) . أما النقطة الثانية التى تتعلق برد ما يغتصبه
العمال من أموال لأصحابها فيحكى أن بيبرس قضى لأحد المستأجرين
أرض الدولة بتخفيض نسبة الأيجار ، بعد أن تحقق من أن بيت
المال يطالبه بايجار مرتفع (١٠٧) . كذلك أمر السلطان السعيد ابن

السلطان بيبرس برفع احدى الضرائب التى قررت من قبل لمواجهة احدى الحملات العسكرية وذلك عندما اشتكى اليه سكان المدينة فى دمشق عندما كان يرأس احدى جلسات المظالم بها عام ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨ م (١٠٨) وبالنسبة لرد المفتصب فقد اشتكى أحد الرجال للسلطان بيبرس من أن سلفه أيبك اغتصب بستانه ، فلما تحقق بيبرس من ذلك أعاده اليه (١٠٩) وفى مجال الأوقاف فقد تقدم أحد المدرسين للسلطان بيبرس فى مجلس المظالم وادعى بأن قاضى قضاة الحنفية بمصغر رفض تعيينه فى احدى المدارس الخاضعة لاشرافه ، ولما تحقق السلطان من الشكوى وجد عدم صحتها فأمر بضرب الشاكى بالكرباج (١١٠) .

كذلك نظر قاضى المظالم فى أمر العملة وما تتعرض له من تزيف ، ونظر فى الأملاك والإيجارات والأسعار والتركات (١١١) وهذه أمور كلها تتصل بالنواحى الاقتصادية والمالية التى يشرف عليها ديوان النظر .

وقضاء المظالم بذلك يعتبر من النظم الرادعة ، التى توقف الظلم وتقيم العدل وهو يشبه عندنا حاليا القضاء الإدارى (١١٢) أو « قضاء الاستئناف » (١١٣) ومازال معمولا به حتى اليوم فى المملكة العربية السعودية .

علاقة ديوان النظر بنظام الولاية « الشرطة » :

ما من دولة قامت فى مصر الاسلامية الا قام معها رجال كانت مهمتهم حراسة أمن الدولة الداخلى وهم من عرفوا باسم الشرطة . فهم حنظة الأمن فى البلاد وصاحب الشرطة هو رئيسها . وربما جاء اسمهم من الشرط أى العلامة (١١٤) بمعنى أنهم اتخذوا لأنفسهم شرطا أو علامات لتمييزهم عن غيرهم ، وهذا

ما يتضح بسهولة عند رؤية صورهم أو مجسماتهم المقامة فى المتاحف التاريخية .

وعلى هؤلاء الجند اعتمد الخلفاء والولاة فى استتباب الأمن وحفظ النظام ، والقبض على الجناة والمفسدين(١١٥) وغير ذلك من الاعمال الادارية التى تكفل سلامة الجمهور . وفى عصر المماليك عرف صاحب الشرطة باسم « الوالى » ومن ثم عرفت الشرطة باسم « الولاية »(١١٦) . وكذلك عرف صاحبها باسم « والى حرب »(١١٧) وكان يوجد بمصر فى عصر المماليك ثلاثة ولاة للشرطة : الأول والى القاهرة ، والثانى والى الفسطاط أو مصر ، والثالث والى القرافة ، وتولى كل وال حكم منطقتيه وضواحيها ، أما والى القرافة فكان يحكم فى قرافة القاهرة والفسطاط بمراجعة والى الفسطاط ثم بعد ذلك ضمت ولاية القرافة الى والى الفسطاط وأصبحتا ولاية واحدة(١١٨) وبسبب اتساع مسئوليات والى الشرطة والمنطقة التى يحكمها ، فقد اتخذ له مساعدين وأعاوناء عرفوا باسم الأعوان والخفراء والعسس ، والسجانين ، والمشاعلية ، وقد عرف نائبه باسم « والى الطواف »(١١٩) .

والشرطة شأنها شأن الحسبة من حيث علاقتها بديوان النظر ، لذلك كانت الشرطة والحسبة تسندان لشخص واحد فى معظم الأحيان . حيث تسند حسبة القاهرة الى والى القاهرة ، وحسبة مصر الى والى مصر(١٢٠) . وكان من اختصاص الشرطة الاشراف على المكاييل والموازين ودار العيار ، والنقود ، هذا الى جانب قيامها باخماد الثورات والفتن واطفاء الحرائق(١٢١) . وبالطبع كانت كل الجوانب السابقة ذات اتصال وثيق بديوان النظر ، حتى أن فى اخماد الحرائق ما كان يوفر على بيت المال الكثير من الاموال التى تذهب كتعويضات واعانات للمكوبين .

والى جانب ذلك قام صاحب الشرطة بالمشاركة فى جمع الضرائب والرسوم لبيت المال (١٢٢). وبجانب هذا العمل الاقتصادى قام أيضا بتنفيذ أحكام المصادرات التى بحكم بها على موظفى الدولة . ومن المعروف أن هذه المصادرات كان غالبها لصالح الدولة وتذهب حصبتها الى الخزانة أهد فروع ديوان النظر .

وقد شهد عصر المماليك العديد من الأزمات الاقتصادية ، والمجاعات ، والأوبئة (١٢٣) . وكان على والى الشرطة آنذاك مواجهة تلك الأزمات ، ومنع الاضطرابات ، ومراقبة المكايل ، ومستوى الأسعار ، وعدم السماح بارتفاعها لذلك اضطر احبانا الى فرض التسعير الجبرى (١٢٤) . وقامت أيضا الشرطة بمساعدة ولاية الاقاليم فى تحصيل الضرائب من التجار (١٢٥) . كما كان على والى الشرطة أن يجمع أخبار ولايته يوميا من خلال نوابه ، ثم يعرض هذه الأخبار على السلطان ليكون على دراية بما يحدث فى دولته (١٢٦) . ومن جملة ما كان يوصى به والى الشرطة : محاربة الخمر وتجارها وكذلك الحشيش ، ومطاردة مزيفى العملة وتطبيق الحد عليهم (١٢٧) . وبالطبع تجيء محاربة الخمر وغيرها من المحرمات فى الوقت الذى يلغى فيه السلطان الضرائب المقررة عليه ويأمر بابطال ذلك .

أما بالنسبة للحدود التى كانت تطبق فى عصر المماليك فنجدها قد تنوعت واستجد منها أشباء كثيرة لم تكن موجودة من قبل . ومن هذه العقوبات الحد والتعزير (١٢٨) . وقد أقيم الحد على المخرف فى فروض الله وأركان الاسلام ، وكانت عقوباته الرجم ، وقطع بعض الأعضاء كما نصت على ذلك الشريعة وكتب الفقه . أما التعزير فهو أيضا من طرق التأديب لكنه أخف وطأة من الحد ،

وكانت عقوباته البوبيعخ والتشهير والضرب والنشى . أما العقوبات التى أستجدت فى عصر المماليك فهى : القتل بالنمجة(١٢٩) ، ودق الخسروس فى الرأس ، ووضع الأصابع فى زيت مغلى ثم اشعالها ، والتوسيط.(١٣٠) ، والعصر(١٣١) ، والتسمير(١٣٢) ، هذا الى جانب السجن ، وكذلك كان هناك الضرب بالمقارع ، ويبدو أن هذه الوسيلة كانت تسبب ألما شديدا للمحكوم عليه ، لذلك أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أمرا بإبطال الضرب بها(١٣٣) . إلا أنها عادت بعد وفاته مرة أخرى .

مما سبق يتضح أن الشرطة كان لها دور اقتصادى مرتبط بديوان النظر ، وان كان هذا الدور ليس جوهريا فانه مهم نى احكام قبضة الديوان على الموارد ، والحفاظ على عمالاته ، والتخفيف من نفقاته التى كانت تذهب فى القضاء على الثورات أو الحرائق . ويبدو من ذلك أن دور الشرطة يقارب دور الحسبة وما كانت تؤدبه من أعمال ذات صلة بديوان نظر الدولة الملوكية .

لعله بعد هذا العرض يكون قد اتضح مدى علاقة ديوان النظر بشيره من الدواوين والنظم الأخرى . ولعل من الجدير بالذكر هنا أنه قد اقتصر على بيان علاقة ديوان النظر بالدواوين الأخرى التى لا تعتبر فروعاً له . أما الدواوين الأخرى التى تعتبر فروعاً أو روافد لديوان النظر فتمد آتربنا عدم الحديث عنها لما ورد عنها من معلومات خلال فصول الرسالة تكفى لبيان أوجه العلاقة بينها وبين ديوان النظر الملوكى . يقى بعد ذلك كلمة أخيرة وهى أن ديوان النظر لم تذل ارتباطاته مع جميع النظم والدواوين القائمة فى الدولة مشكلين فى ذلك نظاما اقتصاديا متبنا وفريدا تفخر به الوزارات المالية الحديثة . وساعد ديوان النظر على تحقيق ذلك هيمنته على جميع موارد الدولة الملوكية : الشرعى منها ، وغير الشرعى ، وهذا ما يدور عنه الفصل القادم .

هوامش الفصل الثاني

- (١) Pool. S.L. : Op. Cit., P. 248.
- (٢) المقریزی الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، القلقشندي : صبح الاعشى ،
Encyclopaedia of Islam : Vol. 2, P. 326. ج ٤ ، ص ٢٩
- (٣) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٥ .
- (٤) الخالدي : المصدر السابق ، ورقة ١٠ .
- (٥) كان لديوان الانشاء عدة موظفين هم : كاتب السر وهو ناظر الديوان ،
يليه نائب عنه ينوب في الرد على الرسائل والاشراف على اوراق المكاتبات ، هذا
الى جانب كتاب الدست وهم كتاب الديوان وسموا بالموتعبين ، ويرجع سبب
تسميتهم بكتاب الدست نسبة الى دست السلطان وهي المرتبة التي يجلس عليها
وهم من حوله للكتابة ، ويلينهم كتاب الدرر وعليهم الرد على ملاحظات كتاب
الدست وناظر الديوان ، وسموا بذلك بسبب تحريرهم كتبهم على دروح وهو ورق
مستطيل مركب من عشرين وصلا متلاصقة ، هذا الى جانب الدوا دار مساعد السر .
- القلقشندي : المصدر نفسه ، ص ١٣٧ ، الخالدي : المصدر السابق ،
ورقة ١٢٥ ، المقریزی : المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ : العمري : مسالك الانصار
ص ١١٩ ، ابن شاهين الظاهري : المصدر السابق ص ٩٨ ، السيوطي : حسن
المحاضرة ، ج ٢ ص ٨٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣١٠ ،
٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٧٢ ، ٤٨٧ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٣ ، ٧٥ ، عانور : مصر ، ص ١٤٧ ،
على ابراهيم حسن : دراسات ، ص ٢٤٧ ، ماجد : المرجع السابق : ص ٥٥ .
Quatremere : Op. Cit., T 1 . P. 118 , 175.
- (٦) النويري : المصدر السابق ، ص ١٩١ — ١٩٢ .
- (٧) ابن شيث : معالم الكتابة ، ص ٢٦ .

- (٨) شاهد الخزائنة هو ما يشهد بمتعلقاتها . وقد سبق التعريف بها في الفصل الأول . القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١ .
- (٩) العمري : التعريف ، ص ٧٥ ، ٨٤ ، ٩٣ ، ١١٥ ، القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٥٧ .
- (١٠) الخالدي : المصدر السابق ، ورقة ١٠٨ - ١٠٩ .
- (١١) ابن شيث : المصدر نفسه ، ص ٤٣ .
- (١٢) المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ٢١٣ .
- (١٣) قسم العمري الناس في عهده الى خمس طبقات (ا) ارباب السيوف ، (ب) ارباب الاقلام ومنها الوزارة وكتابة السر ونذر الدواة ، (ج) العلماء كالقضاة والمحاسب ووكيل بيت المال ، (د) العامة ، ومن الفئات الثلاث الاولى كان يتكون اهل الدولة الذين يعتمدون في معاشهم عليها . العمري : مسالك الابصار ، ص ٤٩ - ٥٠ .
- (١٤) قسم المقرئى الناس في عهده الى سبعة اقسام : (ا) اهل الدونة وهم اصحاب السيف ، (ب) التجار ، (ج) الباعة والسوقة ، د - اهل الفلج ، (هـ) الفقراء ، (و) ارباب الصنائع والمهن ، (ز) ذوو الحاجة وهم السوال . المقرئى : اغائة الأمة ، ص ٧٢ - ٧٥ .
- (١٥) المثال : اول ما يكتب من الوثائق اللازمة لدولة شخص جديد على الاطلاق . المقرئى السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٤ ، حاشية (٦) .
- (١٦) الاسدي : المصدر السابق ، ص ٧٢ ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ، ص ٤٩٠ حاشية (٣) ع القلقشندي : المرجع السابق ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، العمري المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ ، نسوطة : المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٣ ، علي حسن : دراسات ، ص ٣٣١ ، عاشور : مصدر ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ، دارخان : مصدر في عصر دواة المالك الجرائسة (سلسلة الم - كتاب) كتاب رقم ٢٧٩ ، القاهرة ١٩٦٠ ص ٢١٧ .
- Pollak : Op. Cit., PP. 20 - 21 , Demombyens ; Op. Cit., PXLIV.
- (١٧) السيد عبد العزيز سالم : التاريخ والمؤرخون العرب (الاستاذية ١٩٨١) ص ١٣٩ ، حسين عبد الرحيم عليوة : الكتابات الاثرية العربية دراسة منهجية في الشئط والمضمون (ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ص ٢٧ حاشية (٧) .
- (١٨) محمد محمد امين : الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (ط ١) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ١١ .

(١٩) الفلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، السيد سالم ف
المرجع نفسه .

(٢٠) الدوادار : اسم فارسي مكون من لفظين : دواه وهى دوايه الحبر
ودار : بمعنى المنزل أو القصر ، أو الدار والمعنى ممسك أو حامل الدواة . وصاحب
هذه الوظيفة عليه تسليم الرسائل من وإلى السلطان وتقديم البريد ، ويأخذ الخط
على عامة الكتب والمناشير وتراوحت رتبته ما بين أمير عشيرة وأمير الف .
الفلقشندي . المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ج ٥ ص ٤٦٢ ، المقریزی : الخطط
ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، السبكي : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ابن شاهين : المرجع
السابق ، ص ١١٤ ، عبد المعجم محمد حسنين : قاموس العارسيه (ط ١ ، نشر
دار الكتاب المصري واللبناني ، القاهرة ، بيروت ١٩٨٢ م) ص ٢٢٢ ، ٢٦٤ .

(٢١) الخالدي : المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، المقریزی : الخطط ، ج ٢ ،
ص ٢٩٥ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، النويري : المرجع السابق .
ج ٣ ، ورقة ١٤ ، ابن همامي : المرجع السابق ، ص ١٥ ، علي حسن : المرجع
نفسه ص ٢٥٤ ، ماجد : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٢٢) حسين عليوة : المرجع السابق ، ص ٦ .

Ira. M. Lapidus : Muslim Cities and Islamic Societies (In : Middle Eastern Cities, California 1969) P. 53. (٢٣)

(٢٤) الخانقاه : لفظ فارسي يعنى المائدة أو المكان الذي يأكل فيه الملك ،
ثم أطلق اللفظ على الدور الضخمة التي يقوم على انشائها الملوك والأمراء من
أجل ايواء غرباء المسلمين ، وتعنى أيضا رباط الصوفية : أى مكان ايوائهم وانقطاعهم
للعادة . المعجم الوجيز ، ص ٣١٢ ، عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية .
ص ٢١٣ ، عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي
والمملوكي الأول (ط ١ ، القاهرة ١٩٤٧) ص ١٠٤ والخانقاه الصلاحية وترجع
الى العبدس الفاطمي ، بناها شخص يدعى عنبر ولقب بسعيد السعداء ، وسكنها
الصوفية : واهتم بها السلاطين بعد ذلك ونوا لها مئذنة ووقفوا عليها البلاد ،
المقریزی : المرجع نفسه ص ٤١٥ .

(٢٥) ابن دقماق : الانتصار ، ج ٤ ، ص ١٢٨ .

(٢٦) ابن دقماق : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٧١ .

Mulr. W. : The Mamlouke or Slave Dynasty of Egypt (Amsterdam 1968) P. 229. (٢٧)

(٢٨) السيوطى : الانصاف فى تمييز الاوقاف (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢ ، مجاميع نطقه حنفى) ورقة ٣٦١ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢٩) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ، ٤٢١ ، ج ١ ، ص ٩٠ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٨٧ ، ٢٣٥ — ٢٣٦ ، ج ٢ ، ص ١٧١ ، ج ٣ ، ص ١٤ ، ٨٥ ، عبد الفنى محمود عبد العاطى : التعليم فى مصر زمن الايوبيين والمماليك (دار المعارف بدون تاريخ) ص ١٥٤ .

(٣٠) ابن شاهين : المرجع نفسه ، ص ٣١ .

(٣١) المقرئى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٥ .

(٣٢) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٦ ، ٣٣٧ ، ٢٤١ ، ٣٨٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٣٥ ، ٣٨٦ ، ج ٢ ، ص ١٧١ ، ج ٣ ، ص ١٤ ، ٨٥ ، المقرئى : المرجع السابق ج ١ ، ص ٩٠ ، ج ٢ ، ص ٤٢١ ، عبد الرحمن محمود عبد التواب : قايتباى المحمودى (سلسلة الاعلام رقم ٢٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨) ص ٥٠ .

(٣٣) محمد امين : الاوقاف ، ص ٧٢ .

(٣٤) وثيقتنا وقف السلطان قايتباى رقم : ٨٨٦ ، ٨٨٩ وقف ، دراسة دراسة وتحقيق محمد امين : المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

(٣٥) ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٣٦) السيد سالم : المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٣٧) على محمد الشاذلى الخولى : دور المساجد التاريخى فى التثقيف العلمى (القاهرة ١٩٦١) ص ٣٢ وقد حدد المقرئى — الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ — عدد المساجد بـ ١٣٠ مسجدا ، أما ابن شاهين — المرجع السابق ، ص ٣١ — فحددها بألف مسجد ، بينما القلقشندى عجز عن احصائها — المرجع السابق . ج ٢ ، ص ٢٤٣ — ، أما ابن دقماق — المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٩٢ — فاحصاها بـ ٤٧٨ مسجدا وقال ان مساجد مصر عددها ٣٦ مسجدا ، وانظر ايضا سيسى احمد عبد الحلیم : مسجد الأهير آق سنقر الناس (مجلة آداب المنصورة ، عدد ٣ ، ٤ ، ١٩٨٢) ص ٢٦٣ .

(٣٨) المرجع السابق : ص ٨١ ، ابن ابيك الدوادارى : المرجع السابق ، ج ٨ ، (تحقيق اولرخ هارمان — القاهرة ١٩٧١) ، ص ١٢٢ .

(٣٩) البيمارستان : كلمة فارسية مشتقة من لفظى : بينا رؤية مريض ،
وستان وتعنى المكان أو المواطن أى المكان الذى يوجد فيه المرضى وهو ما نسميه
بالمستشفى وأول بيمارستان أقيم فى الاسلام كان فى عهد الأمويين فى زقاق القنادين
دار أبى زيد ثم فى عهد الطولونيين أقيم البيمارستان العتيق أو الأعلى أقامه أحمد
ابن طولون ٢٥٩ هـ ووقف عليه عدة جهات ثم أقام محمد بن طنجج الاخشيدي
البيمارستان الأسفل ٣٤٦ هـ ووقف عليه حوانيت وقيساريات وغيرها ، ثم فى عهد
الأيوبيين أقيم بيمارستان سمي بالعتيق أقامه السلطان صلاح الدين الأيوبي ٥٧٧ هـ
ووقف عليه العديد من الرباع ، ابن دقماق : الانتصار ، ج ٤ ، ص ٩٩ ، المقرئى ،
ج ١ ، ص ٤٠٧ .

(٤٠) محمد أمين : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٤١) لمزيد من التفاصيل عن البيمارستان المنصوري وأقسامه وأوقافه ونظام
الصل به يرجع الى الوثيقة رقم ٢/١٥ محكمة ، والوثيقة ١٠١٠ أوقاف ، والوثيقة
١١٠١١ أوقاف والمحفوظة بدمترخانة وزارة الأوقاف بالقاهرة وقد قام بدراسة هذه
الوثائق ونشرها محمد أمين فى تذكرة النبيه للحسن بن عمر ، ج ١ ص ٢٩٥ —
٣٩٦ .

(٤٢) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ص ٤٦٠ ، المقرئى : السلوك
ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٤ .

(٤٣) محمد أمين : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤٤) أحمد عبد الرازق ، البذل والبرطلة ، ص ٩٩ .

(٤٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٦٩ .

(٤٦) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت
رقم ٥٥١ ، معارف عامة ، ميكروفييم ٤٣٣٣٠) ورقة ٢٠ — ٢١ ، الاسدي : المرجع
السابق ص ٨٢ .

(٤٧) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٢٩٦ .

(٤٨) المقرئى : المرجع نفسه .

(٤٩) سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة فى مصر الاسلامية من الفتح العربى
الى نهاية العصر المملوكى (الهيئة المصرية العامة للكتاب ٩٨٦) ص ٤٣ .

(٥٠) الماوردى : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص

٢٢٥ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، المقرئى : المرجع السابق ،

ج ١ ، ص ٤٦٣ ، فتحية النبراوى ، تاريخ النظم ، ص ١٠١ ، ماجد : المرجع السابق ، ١١٤ .

(٥١) آل عمران : آية ١٠٤ .

(٥٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ١٤٩ .

(٥٣) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٩٢ .

(٥٤) المسيكى : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، العمري : التعريف ، ص ١٢٤ .

السيد سالم : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ، الخربوطلى : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٥ ، على حسن ، حسن ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٥٥) الأوجاتية : مفردا أوجاتى وهو لفظ أعجمى ويقصد به من يتونى

بوت الخيل للتسيير والرياضه . القلتشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٤ ، العمري : مسالك ، ص ٩٧ ، ١٠٣ . ويسميهم الوشاقية .

(٥٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٢٦ ، ٢٩٨ ، ويذكر

الأسدى المرجع السابق ، ص ١٤٢) أن مصر كانت فى الأصل ١٠٣ كور ، ولدى عهده كاتب ٨٤ كورة وكانت تحتاج فى كل عام الى ٣٦٠.٠٠٠ أردب قمح ، ويرى الأسدى أن ذلك كان يمكن جمعه من كورة واحدة ، وكان على المحتسب مراقبة سعر هذا القمح لكن مع كثرة الغلال كان سعر الخبز مرتفعا فهنا يجىء دور المحتسب ويبحث عن الغلال المخبأة فادا ما عثر عليها وجد صاحبها كتب عليها بمضى أسماء الأعيان وادعى أنها ليست ملكه بل يطالب ناظر الحسبة ، بغلال جديدة لكى يورثه ما عليه من دقيق ، فاذا اكتشف المحتسب خيانة هذا التاجر ضربه ، أما اذا قدم التاجر رشوة للمحتسب وأعوانه أعفى من العقاب وهذا يدل على أن الحسبة رغم أنها كانت مهمة لديوان نظر الدولة فاتها كانت من العوامل التى أدت الى انهيار الاقتصاد أحيانا وقتذاك .

(٥٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٧ .

(٥٨) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٥٧ ، ٣٢٩ .

(٥٩) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٠٣ .

(٦٠) العمري : مسالك الأبرار ، ص ١١٤ ، ١٢٢ .

(٦١) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٨٧ .

(٦٢) الموردي : الأحكام السلطانية ، ص ٢٠٩ .

- (٦٣) ابن خلدون : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- (٦٤) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، الخالدي : المرجع السابق ، ورقة ١٣٣ ، ابن دتماق : المرجع السابق ، ص ٢ .
- (٦٥) القلقشندي : المرجع نفسه ، ص ١٩٣ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٣١ ، العمري : التعريف ، ص ٧٥ ، مسالك ص ١٧٧ .
- (٦٦) عبد الرحمن الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة (تحقيق السيد الباز العريني ، القاهرة ١٩٤٦) ، ص ١٠٧ .
- (٦٧) عبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطي : نزهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين (ط ١ بتحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م) ص ٩٨ .
- (٦٨) الهيله : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .
- (٦٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧ ، الأسدي : المرجع السابق ، ص ١٣٧ ، سهام : المرجع السابق ص ١٨٣ ،
Rabie, H.M. : The Financial system of Egypt
564 — 741 (London 1972) P. 106.
- (٧٠) عبد الرحمن محمود : قايتباي ، ص ١٢١ .
Rabie : Op. Cit., P. 106. (٧١)
- (٧٢) الضمان : مفردا ضمان ، وهو الكفيل أو الملتزم ، الذي يتولى لحسابه . جمع ضريبة من الضرائب التي يفرضها السلطان ، ويضمن في مقابل توليه ذلك مبلغا معيناً من المال يدفعه للجهة المختصة سنويا . المقريزي : السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ (ح) (١) ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٢ ، المعجم ، ص ٣٨٣ ، اليانسا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٧٢٥ .
- (٧٣) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ .
- (٧٤) القلقشندي : المرجع نفسه ، الخالدي : المقصد ، ورقة ١٣٦ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، الأسدي : المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ماجد : المرجع السابق ص ٧٩ .
- (٧٥) عائشور : مصر ، ص ١٥١ .
- (٧٦) استيلاء الخاص ، مكلف بمراجعة حسابات الديوان وضبطها . الخالدي : المرجع السابق ، ورقة ١٣٦ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٣٥٨ .

(٧٧) ناظر ثغر الاسكندرية : له الاشراف على ما يصل الى الميناء من تجارة ، وصرف ريعها على الجند وياتى الجهات . ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، الخالدي : المرجع نفسه .

(٧٨) ناظر موارد الخاص : يتحدث فى أسماء الترك وأبنائهم وموارث أهل بلاد الخاص ، الخالدي : المرجع نفسه .

(٧٩) ناظر الكارم : الكارم أصلها الكائى نسبة الى الكائى مرقمة من السودان كانوا بمصر يتاجرون فى البهار المجلوب من اليمن لعرف بهم . وناظر الكارم هو المشرف على جباية ضريبة البهار ومرجعه الى ناظر الخاص . الخالدي : المرجع نفسه ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٨٠) رغم أن هذه المهام لم ترد صراحة فى أعمال الوزير لمانها ذكرت فى تقسيم منصبه بعد الغاء الوزارة مما يدل على أنه كان يباشرها ومن ذلك انظر المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ابن شاهين : المصدر السابق ص ٩٤ .

(٨١) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٠ .

(٨٢) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٩٤ .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ابن شيث : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٨٤) ابن اياس : ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ .

(٨٥) المقرئى : الخطط ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، العمري : مسالك ، ص ١٢١ .

(٨٦) المقرئى : المرجع نفسه ، العمري : المرجع نفسه .

(٨٧) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٤٤ ، ج ١ ق ٢ ،

ص ٦٤ ، ١٦٠ .

(٨٨) الاتابكية : تتألف من كلمتين تركيتين : أطلا بمعنى أب ، وبك بمعنى السيد أى السيد الأب أبى الأبراء ومهمته الوصاية على أولاد السلطان وتربيتهم وفى عصر المماليك أطلق على القائد العام لجيوش الدولة . القلقشندى : المرجع السابق ج ٤ ، ص ٢٠ ، الباشا : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣ — ١١ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٢٣ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٠ .

(٨٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٣٢ .

(٩٠) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٩١) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

(٩٢) المرجع السابق : ج ٣ ، ص ٤٥٢ .

- (٩٣) ماجد : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، على هس : المرجع السابق .
ص ٢٦٠ حاشيه رقم (٣) .
- (٩٤) ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، القلقشندى : المرجع السابق ج ٣ ، ص ٤٥٣ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1. P. 187.
- (٩٥) ابن شاهين : المرجع نفسه .
- (٩٦) ابن ممانى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ابن شاهين ، المرجع نفسه .
ص ٣٥ ، ماجد : المرجع نفسه ، ص ٧٦ ، على حسن : المرجع نفسه ، ص ٣١٢
عاشور : مصر ، ص ٢١٦ .
- Omar Toussoun : Etude sur le Wadi Natroun,
ses Moines et se couvents (Aleandrie, 1931) PP. 8 — 10.
- (٩٧) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ .
- (٩٨) القلقشندى : المرجع نفسه ، ص ٤٥٢ .
- (٩٩) المقرئى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .
- (١٠٠) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٢٢٤ .
- (١٠١) المرجع نفسه .
- (١٠٢) الماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ٦٩ ، واخذ المسلمون قضاء
المظالم عن الساسانيين وأول من نظرنه من الخلفاء هو على بن أبى طالب ثم
ظل من بعده مى عهد الأمويين وكذلك العباسيين ثم باقى الدويلات المستقلة بمصر
حتى عهد المالئك ، فاهتموا به وحددوا له أياما لئجلسوا فيها للحكم بين الناس
للمزيد عن ذلك يرجع الى : المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، سامى أحمد
عبد الحليم : قضاء المظالم مى عصر الدولة العباسية (بحث بمجلة كلية الآداب
جامعة المنصورة ، عدد ٥ مايو ١٩٨٤) ص ١٧ — ٢٩ حمدى عبد المنعم : ديوان
المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنا بالنظم القضائية الحديثة (ط ١ ،
دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ص ١٩٨٣) ، ص ٤٩ — ٩٦ .
- (١٠٣) سامى عبد الحليم : المرجع نفسه ، ص ٦ — ٧ .
- (١٠٤) العبرى : مسالك ، ص ١٠١ ، المقرئى : المرجع نفسه ، حمدى
عبد المنعم المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

- (١٠٥) المرجع السابق ، ص ٧١ - ٨٤ ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ٢٧١ ، حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٣٦ ، سامى عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٥٠ - ٥٣ .
- (١٠٦) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .
- (١٠٧) المرجع السابق : ص ١٢٧ .
- (١٠٨) المرجع السابق .
- (١٠٩) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .
- (١١٠) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
- (١١١) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٥٠ - ٢٠٦ .
- (١١٢) عمر شريف : المرجع السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- (١١٣) سامى عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٦ .
- (١١٤) البطليوسى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٩ ، الفلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٥٠ ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٠ ، الخربوطلى : المرجع السابق ، ص ٥٠ .
- (١١٥) البطليوسى : المرجع نفسه ، على ابراهيم حسن ، حسن ابراهيم حسن : المرجع السابع ، ص ٢٣٣ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- (١١٦) ابن ابيك الدوادارى ، كنز الدرر ، ج ٨ ، ص ١٠٦ ، ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٢٢ ، الفلقشندى : المرجع السابق ، المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٢٢٣ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ١ ، ص ٣٢٤ ، ٥١٥ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٩ ، ٨٥ ، ٨٨ ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم ، المرجع السابق ص ٢٣٥ .
- (١١٧) العمري : التعريف ، ص ١٠١ ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم : المرجع نفسه ، ص ٢٣٤ .
- (١١٨) الفلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ماجد : المرجع السابق ص ١٣٢ .
- (١١٩) الاسدى : المصدر السابق ، ص ٣٥ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ١٣٠ ، الفلقشندى : المرجع السابق ج ٤ ، ص ٦٠ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٧٩ ، ج ٢ ، ص ٥٤ ، ٣١٢ ، ج ٥ ، ص ٥٤ ، ماجد : المرجع نفسه ، على ابراهيم ، حسن ابراهيم : المرجع نفسه ، الخربوطلى : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، احمد عبد السلام : الشرطة فى مصر الاسلامية (ط ١ ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٦٧ .

(١٢٠) بدر الدين محمود العيني : عقد الجهان فى تاريخ أهل الزمان
(ج ١ ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) ص ٣٧٥ ،
السخاوى : البئر المسوك ، ص ٢٦٢ ، القلقشندى : المرجع السابق ، ج ١١ ،
ص ٢١٠ ، المقرئى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ ، ابن اياس : المرجع
السابق ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(١٢١) أحمد عبد السلام : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

(١٢٢) أحمد عبد السلام : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

(١٢٣) المقرئى : اغائة الامة ، ص ٣٢ ، ابن خلدون : المرجع السابق ،
ص ٣٠١ ، ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١١١ ، ابن اياس : المرجع السابق ،
ج ١ ق ١ ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٢٤ ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٦ ،
١٢ ، ٦٧ ، ١١٢ ، محمد حمدي المناوى : نهر النيل فى المكتبة العربية (القاهرة
١٩٦٦) ، ص ١٩١ - ١٩٢ ،

Quatremere : Op. Cit., P. V.

(١٢٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٦٩ ، ج ١١
ص ٦٥ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ ، البطلميوسى : الانتصاب ، ج ١ ،
ص ١٥٩ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٥٤ ، قاسم عنده : أهل الذمة ، ص ١٩٤ ،
محمد جمال الدين سرور : دولة بنى قلاوون فى مصر الحالة السياسية والاقتصادية
فى عهدها بوجه خاص (القاهرة ١٩٤٧) ، ص ١٠٨ ، أحمد عبد السلام : المرجع
السابق ، ص ١٩٧ ،

(١٢٥) ابن تغرى بردى : المرجع السابق ، ج ٨ ، (دار الكتب المصرية
بالقاهرة ١٩٣٩) ، ص ٧١ .

Quatremere. Op. Cit., T. 1, P. 232.

(١٢٦) العمري : مسالك ، ص ١٠٦ القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٤ ،
ص ٦٠ .

(١٢٧) العمري : التعريف ، ص ١٠٢ ، السببى : معيد النعم ، ص ٤٠ .

(١٢٨) الماوردى : المرجع السابق ، ص ١٩١ ، ابن خلدون : المرجع السابق ،
ص ٢٢٢ .

(١٢٩) المهجاة : خدر صغير مثل السيف ، عبد النعيم حسنين : قاموس
المارسيه ، ص ٧٦٦ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 11 P. 202.

(١٣٠) التوسيط : وضع الشخص على خشبة تشبه الصليب ، بعد تحريده
من ملابسه ، ثم يضربه صاحب السيف بشدة فيقسم جسمه الى نصيفين من
الوسط . ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٠٠ ،
Ibid : I. P. 72 N 103.

(١٣١) العصر : نوع من العذيب يوقع على المذنب ، أو من يقع عليه غضب
السلطان . مكان يحضر له آلة تسمى المعصرة يمكنها عصر أى جزء من جسمه ،
أو تضغط عليه بشدة ، مما يسبب له ألما مبرحا . ابن اياس : المرجع نفسه ،
ص ٢٦٦ . ٢٧٩ .

(١٣٢) المسير : وقد ذكره ابن اياس (المرجع نفسه) عند حديثه عن
العصر ، لكن يبدو أن التسمير مثل التوسيط (ماجد : المرجع السابق ، ص ١٣٤) ،
وربما يكون معناه دق المسامير فى جسد المحكوم عليه .

(١٣٣) الخالدي : المقصد ، ورقة ٧٣ .

ولزيد عن أنواع العقاب السابقة أنظر :

المتريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٣ ، السخاوى : المرجع السابق ، ص
١٤٦ ، ١٧٦ ابن تغرى بردى : المرجع السابق : ج ٩ ، ص ٩٢ حاشية (٢) ، ابن
اياس : المرجع السابق : ص ٣٧٩ ، ٣٩٩ ، ٤٢٥ ، العمري : التعريف ، ص ١٢٤ ،
الأسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ابن أبيك : كنز الدرر ، ص ٧٠ ، ١٠٧ ،
٢٥٨ ، عبر شريف ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ ، سرور : المرجع السابق ،
ص ١٠٨ ، ما حد : المرجع نفسه ، على حسن : دراسات ، ص ٣٠٩ ،

Pool : Op. It., P. 494.



الفصل الثالث

موارد ديوان النظر المملوكى

تعتبر الموارد المالية من أهم الركائز التي تقوم عليها الدول ،
ومن ثم فقد ازدادت عناية الدول بها ، وعملت على تنويعها والاكثار
منها .

وفي عصر دولة المماليك بمصر تحمل ديوان النظر وروافده
عبء جباية هذه الموارد ، والاحتفاظ بها لمواجهة نفقات الدولة
الكثيرة . وقد درج الكتاب (١) على تقسيم تلك الموارد الى
نوعين :

(أ) موارد شرعية « دورية » .

(ب) موارد غير شرعية « غير دورية » .

ولعل السبب الذي حدا بهؤلاء الى هذا التقسيم هو «الشرع»
حيث اعتبروا أن الضرائب التي نص الشرع على دفعها — كالزكاة
والجزية وغيرها — هي ضرائب شرعية ، وأما ما عداها من ضرائب
فرضها الحكام على أوجه نشاطات الدولة الأخرى فتعتبر ضرائب
غير شرعية لأن القرآن الكريم والسنة لم ينصا عليها .

كما يمكن القول بأن الموارد الشرعية تعتبر دورية لأنها تجبى
في مواعيد محددة من كل عام ، أما الموارد غير الشرعية فيمكن
أيضا أن يقال عنها انها غير دورية لعدم معرفة وقت محدد لجبايتها
بل أيضا لفرضها .

وفيها نلى عرض للموارد المالية فى عصر دولة المماليك
بمصر :

أولا - الموارد التشريعية : وهى سبعة أنواع :

١ - الخراج :

وهو ما يخرج من غلة الأرض (٢) . ويعنى أيضا المال الذى يحصل فى أوقات معينة (٣) . وئمة اتفاق بين القدماء والمحدثين على أن الخراج هو الضريبة السنوية التى تجبى على الأرض المزروعة (٤) . ولما كان الخراج من أهم موارد الدولة المالية فقد ذكر ابن خلدون (٥) أن « الملك بالجنود والجنود بالمال ، والمال بالخراج » .

وقد كان الخراج فى مصر الأبووية يؤخذ على أصناف المزروعات فى الأرض ، وكانت تختلف قسمة المتحصل باختلاف نوع الأرض ، وباختلاف قسمة ما يزرع فيها . فالقمح مثلا كان يزرع فى أجود أنواع الأرض - الباقى - وكان يؤخذ عن كل فدان ثلاثة أراذب (٦) . وكان هذا المقدار يدفعه المزارع الأيووبى لصاحب الاقطاع التابع له لبؤديه الأخير. الى خزانة الدولة بعد استقطاع مختلف المصروفات (٧) .

أما فى عصر المماليك فقد قسم النويرى (٨) الخراج الى نوعين :

(١) خراج الزراعة :

وهو عبارة عن مقدار معين من المال أو الغلة فرض على الأرض الزراعية ومحاصيلها ، لذلك كان ينقسم الى نوعين ، الأول : خراج غلة وكان يؤخذ حسب طبيعة الأرض وتراوح بين ٣ و ١/٦

أردب عن كل فدان . **والثانى** : خراج نقد : وهو مبلغ من المال كان يقرر على الأرض ، وكان للمسنقبد من الأرض حرية تسديد المبلغ اما جملة واحدة ، واما على أقساط .

(ب) خراج الراتب :

وهو خراج السواقي والبساتين والنخيل ولا يكون الا بالنقد ، وعلى المنتفع تسديد قيمة الخراج سواء أنتجت أرضه أو لم تنتج .

وقد اختلفت نوعية الخراج فى مصر باختلاف وجهيها : ففى الوجه القبلى كان معظم الخراج من الفلال ، وقد تراوحت كميته من أردبين الى ثلاثة أردب للفدان ثم كان يحصل مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة بحسب قطائع البلاد والضرائب المقررة عليها (٩) . أما الوجه البحرى فكان على النقيض من جنوبه بالنسبة للخراج حيث كان معظم خراجه من النقد الا القليل كان يخرج عينا (١٠) . وقد اختلف الخراج النقدى فى مصر المملوكية باختلاف نوع الأرض عبر السنوات . فمثلا فى عام ٧٩٠ هـ / ١٣٨٨ م كان يدفع عن كل فدان من أرض الباق نحو ٤٠ درهما ، وفى أرنس البرابى نحو ثلاثين درهما ، أما بعد ذلك فى عام ٨٠٠ هـ / ١٣٩٨ م فازداد الخراج وأصبح فدان الباق يدفع من ٤٠٠ الى ٦٠٠ درهم (١١) وكان فى اقليم الغربية أربع مدن بلغ خراج كل منها فى العام اثنى عشر ألف دينار (١٢) .

كذلك كان الخراج ببلاد بمصر ، حيث كان هناك خراج العين يؤخذ من الحاصل عند ادراكها ، وخراج نقد يؤخذ من المستأجرين حين يأتى موسم الحصاد (١٣) .

كانت أرض مصر فى عصر المماليك مقسمة الى سبعة أقسام :

(أ) قسم يجرى فى ديوان السلطان .

(ب) قسم أقطع للأدراء والأجناد .

(ج) قسم جعل وقفاً محبباً على الجوامع وجهات البر
وعلى ذراري وعتقاء واقفى تلك الأراضي .

(د) قسم يقال له الأقباس عبارة عن أرض بأيدي بعض
الناس بتعيشون بنها نظير قبامهم ببعض الأعمال .

(هـ) قسم صار ملكاً يباع ويشتري ويورث لكونه اشترى
من بيت المال .

(و) قسم قفر لا ترويه مياه النيل .

(ز) قسم لا يزرع فترعاه الماشية (١٤) .

وقد كان الخراج يجبى من أرض مصر كلها — أى من الأقسام
السابقة — باستثناء القسم الثالث والمثل فى الأوقاف حيث لم
يجب منه خراج (١٥) .

وقد كان النيل من أهم العوامل المؤثرة فى كمية الخراج ،
لذلك كان الارتباط بين نهر النيل والخراج وثيق الصلة . حيث
كانت السنة الخراجية تبدأ عند وفاء النيل ، وكان الخراج يسنح
إذا بلغ النيل فى مقياس الروضة (١٦) ست عشرة ذراعاً ، وظل
ذلك متبعاً حتى بعد أن أصبح هذا المقدار لا يكفى لرى الأراضي
وأصبحت الأرض فى مطلع القرن التاسع الهجرى لا تروى إلا إذا
بلغ الماء عشرين ذراعاً (١٧) . ونظراً للظروف التى كانت تمر بها
البلاد المصرية فى عهد المماليك — كالكوارث الطبيعية أو الإهمال —
فقد تباينت العبرة فيما بينها . ففى عام ٧٧٧ هـ / ١٣٧٦ م كان عدد
بلاد الوجه البحرى فى مصر ١٦٥١ ناحية وعبرة جميعه نحو
٦٢٨٨٤٥٥ ديناراً جيشياً (١٨) ، كذلك كان بالوجه القبلى ٥١٢
ناحية وعبرته جميعاً ٣٣٥٥٨٠٨ ديناراً جيشياً (١٩) أى أنه فى العام

آنف الذكر كانت جولة الخراج بمصر حوالى ٩٥٨٤٢٦٤ ديناراً
جبشياً .

ولما كانت الأرض بمصر والشام مقطعة ومقسمة بين الأمراء
فيبدو أنه كثيراً ما تراكم الخراج على هؤلاء الأمراء ، وعجزوا
عن سداد متطلباتها المالية ، وإيفاء حق الدولة ، لذلك كانوا يتظلمون
لدى السلاطين ، ولكى يخرج السلاطين من هذا المأزق لجأوا الى
« روك » (٢٠) البلاد ومسحها من جديد ، أى أن الخراج كان من
!هم الأسباب التى أدت الى روك البلاد فكلما تحسنت حالة الأرض
كان يعيد السلاطين مسحها فى محاولة منهم لزيادة الخراج ، أما
إذا ضعفت الأرض أو عجز المقطعون عن سداد الخراج ، أعاد
السلطان روك البلاد ليقلل من الخراج .

وفى بعض الأحيان كان يجبى الخراج بأثر رجعى اذا ما تبين
أن المنتفع بالأرض لم يقم بسداد ما عليه من أموال عن مدة سابقة .
وحدث مثل ذلك فى عام ٨٤ هـ / ١٤٤٥ م حينما طولب رهبان دير
سانت كاترين بتسديد ما عليهم من خراج متأخر عن أرض يستغلونها
منذ زمن بعيد (٢١) . ويبدو أن جميع أمراء دولة المماليك كانوا على
دراية تامة بأن الخراج هو أهم موارد الدولة ، ومن ثم فقد استغلوا
ذلك الى أبعد الحدود خاصة حينما يثور أحدهم على الدولة ويهيمن
على منطقة منها . فكان أول شىء يفعله لجذب القلوب اليه هو
حط الخراج عن هذه المنطقة . ومثال ذلك ما حدث فى إقليم البحيرة
عام ٨٠٢ هـ / ١٤٠٠ م (٢٢) . وفى إطار عناية الدولة بجباية
الخراج كان يخرج الدوا دار كل عام الى الوجه القبلى لجبايته ،
وتطول مدته هناك حتى سبعة أشهر ريثما يكمل التحصيل مستخدماً
فى ذلك القوة والبطش (٢٣) .

وليس يخاف على أحد تفسير هذا السلوك من قبل الدولة .

فخروج هذا الموظف الكبير كانت تحقق من ورائه الدولة المملوكية
هدفين :

الأول : تحصيل الخراج كاملا من شتى بقاع الصعيد .

الثاني : اثاره الرعب فى قلوب العربان الذين يقطنون تلك
البقاع ، والذين دأبوا على مناوأة السلطة المملوكية .

وقد كان الخراج من أهم الموارد التى تدر للدولة أموالا كثيرة
تساعدها فى أوقات الشدائد ، لذلك كانت تلجأ اليه الدولة دائما .
فى عام ٨٩٣ هـ / ١٤٨٨ م أخذت الدولة المملوكية خمس الخراج
لسنتين مقدما حتى تستطيع أن تجهز جيشها لمحاربة العثمانيين (٢٤) .
وقد فعلت مثل ذلك فى الشام من قبل عام ٧٠٠ هـ / ١٣٠٠ م حيث
استخرجت من دمشق أجرة أربعة أشهر من أرباب الأملاك ، وهذا
بسبب قلة الانتاج (٢٥) .

ولكى تحافظ الدولة على دخل ثابت لها من الخراج اضطرت
فى عام ٨٥٤ هـ / ١٤٥٠ م حينما شُرقت نصف أراضيها الى الضغط
على من رويت أراضيهم فى هذا العام لكى يدفعوا الخراج مضاعفا
حتى يعوض نسبة العجز والفاقد (٢٦) .

وقد أوضح عمر طوسون (٢٧) مبلغ الخراج فى عهد دولة
المماليك البحرية ، وبين أنه فى عهد السلطان المملوكى بيبرس
البندقدارى قد ارتفع الخراج حتى بلغ اثنى عشر ألف ألف
دينار .

كانت الدولة تجبى الخراج على فترات أو أقساط ، حيث
ذكر ابن اياس (٢٨) أنه فى أبيب يستتم ثلاثة أرباع الخراج . وليس
هذا النظام وليد عصر المماليك بل أنه قديم حيث فصل ابن
حوقل (٢٩) مواعيد أقساط الخراج كما يلى : فى شهر طوبة ينتتح

الخراج ويسدد الثمن ، وفى أمشير يسدد الثمن الثانى ليكتمل بذلك الربع الأول من الخراج ، وفى برمهاث ثمن ، وفى برمودة يدفع ثمن وفى بشنس يدفع الناس الزيادة المقررة على الخراج وفى بؤنة تستوفى جميع الأقساط المتأخرة من نصف الخراج الأول وفى اببب يستتم ثلاثة أرباع الخراج — أى بدفع الربع — وفى مسرى يدفع الربع ليكتمل بذلك الخراج .

وإذا كان خراج مصر يجبى عن طريق استغلال الناس لأراضيها ، ثم من مجموع الحاصل بدفع هؤلاء الناس ما عليهم من خراج ، فأننا نجد أحد أخصاء القاهرة — شبر الخيام — كان يدفع خراجه من حاصل بيعه للخمر التى يبتاعها النصارى فى عيد الشهيد (٣٠) . وغالبا ما كان سلاطين المماليك يتشددون فى جباية الخراج ، ولم يتهاونوا فى ذلك ، بل كانوا يزيدونه أوقات الشدة والمجاعات لتحقيق مكاسب لهم (٣١) . كما كانوا يعزلون الوزير إذا تهاون فى جبايته ، كذلك كانوا يطالبون ناظر الدولة بالمتأخرات من الخراج (٣٢) .

٢ — الزكاة :

هى البركة والنماء ، وفى الشرع ، حصة من المال ونحوه يوجب الشرع بذلها للفقراء ونحوهم (٣٣) . نص عليها القرآن ، وكذلك كتب الفقه التى أوضحت أن من وجبت عليه الزكاة مخبر بين أن يدفعها للامام أو نائبه وأن يوزعها بنفسه (٣٤) وقد كانت فى عصر الفاطميين تؤخذ باسم المذهب الشيعى من أتباعه (٣٥) . أما فى عصر الأيوبيين فقد جباها صلاح الدين لأول مرة فى عام ٥٦٧ هـ ثم أنفقها فى مصارفها الشرعية (٣٦) . لكنهم بعد ذلك تشددوا فى جبايتها وجنوا من وراء تحصيلها مبالغ كبيرة

تمعلى سبيل المنال بلغت جملة ارتفاع الزكاة بالفيوم فى عام ٦٤١ هـ
مبلغا وقدره ١٧٩٥ ديناراً وثلاثين ونصف قنراط وحبه (٣٧) .

أما فى عصر المماليك فقد قامت الدولة بجباية الزكاة وعينت
لها ناظرا وأسمنها « زكاة الدولة » (٣٨١) . الا أن أرباب الزكوات
فى عهد المماليك كانوا يوزعون الزكاة بأنفسهم ولم يتبق بالدولة
ما يؤخذ على صورة الزكاة الا شيئان :

١ - زكاة التجارة :

وكانت تؤخذ من التجار على ما يجلبونه للبلاد من ذهب أو فضة
حيث كان يحصل عن كل ٢٠٠ درهم خمسة دراهم ، كذلك اذا كان
بالبلد محل تجارى لأحد تجار الكارم وحال عليه الحول أخذوا عليه
الزكاة أيضا .

٢ - زكاة العداد :

(مواشى الرعى) وكانت تؤخذ عن مواشى أهل برقة من
الغنم والابل عند وصولهم الى البحيرة من أجل الرعى ، حيث كان
يصل عدد الأغنام القادمة سنويا عشرة آلاف رأس (٣٩) .

وقد كانت زكاة العداد تتعرض دائما للنقص وغير مستقرة ،
وهذا بسبب هجوم العربان على رعاة الأغنام الوافدين من برقة الى
أراضى مصر ، ومنعهم من عبور الأراضى وفرض اتاوات عليهم أو
سلب ثروتهم ، وهذا الأمر دعا سلاطين المماليك دائما الى شن
هجمات على هؤلاء العربان للحد من سطوتهم . وهذا ما حدث عام
٧١٨ هـ حيث أرسل السلطان الناصر محمد بن قلاوون حملة من
طرفه للقيام بالمهمة السابقة (٤٠) . وقد ذكر بعض الباحثين (٤١) أن
اهتمام سلاطين المماليك بأمر الزكاة كان شبه معدوم ، الا أنه من
خلال الاشارات الواردة عن أمر الزكاة بين طيات المصادر يتضح

أن الدولة المملوكية اهتمت بأمر الزكاة كغيرها من الموارد . ففي جمادى الآخرة عام ٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م — كان السلطان وقتذاك الأشراف برسباي (٤٢) عقد مجلسا بسبب أخذ الزكاة من النجار ، حضره القضاة الأربعة وحضر معهم ابن حجى (٤٣) فقال كاتبه : « أما التجار فانهم يؤدون الى السلطنة من المكوس أضعاف مقدار الزكاة وهم مأمونون على ما تحت أيديهم من الزكاة ، وأما زكاة المواشى فليس فى الديار المصرية غالبا سائمة (٤٤) ، وأما زكاة النباتات فغالبا من يزرع من فلاحى السلطان أو الأراء » . وأضاف القاضى الحنفى قائلا : « ومرجع جميع الأموال فى اخراج الزكاة الى أربابها ، الا زكاة التجارة فللامام أن ينصب رجلا يقيم على الجادة يأخذ من المسلم بن ربع العشر ، ومن اهل الذمة نصف العشر ، ولا يأخذ من المسلم فى السنة أكثر من مرة » وانتهى المجلس على ذلك (٤٥) .

من النص السابق نخرج بعدة ملاحظات هى أن زكاة التجارة كانت أحد موارد الدولة الا أنها لم تعتمد عليها اعتمادا كليا ، بل كان التجار يدفعون العديد من المكوس بالاضافة الى الزكاة وسيأتى بيان ذلك عند ذكر الموارد غير الشرعية ، أما زكاة العداد فكانت قليلة بمصر وكان مصدرها الوحيد هو ما يجبى من رعاة برقة الوافدين لمصر ، وأما زكاة النبات فتكاد تكون معدومة وذلك بسبب أن الأرض المصرية كانت موزعة بين السلطان وأمرائه وبالتالي كانت هذه الزكاة تؤول الى دواوينهم الخاصة لا الى ديوان النظر المملوكى .

وقد تناوتت اهتمامات السلاطين المماليك بمورد الزكاة ، فمنهم من جمعها قبل موعدها ، بل ضاعفها كالسلطان قطز (٤٦) بينما نجد سلطانا آخر هو بيبرس قد قام فى عام ٦٧٠ هـ / ١٢٧١ م بجباية الزكاة المقررة على ودائع التجار التى كانت مودعة لدى أحد

القضاة(٤٧) وظل اهتمام السلاطين بأمر الزكاة حتى أواخر دولتهم حيث ذكر صاحب السلوك(٤٨) أن السلطان يوسف بن برسبای أرسل أحد الأمراء ومعه بعض الممالك لتأمين عرب برقة أثناء توجههم الى البحيرة .

هذا ما يختص بمورد الزكاة الشرعية في دولة الممالك وإذا بدا للناظر أنه يمثل نسبة ضئيلة في مجمل الدخل العام للدولة ، فإن ذلك الشك يزول إذا علمنا أن الزكاة شأنها شأن باقى الموارد الشرعية من حيث قلة إيراداتها . ولعل هذا يرجع الى اهتمام الدولة بفرض المكوس والضرائب الأخرى ، وما تدره عليها من أرباح لذلك كان الاعتماد والاهتمام بالموارد الشرعية قليلا نسبيا .

٣ - الجـوالى :

وهى عبارة عن مبلغ من المال يفرض على رؤوس من دخل في ذمة المسلمين من أهل الكتاب ، وتقابل الزكاة عند المسلمين . وذكر عماد الدين اسماعيل بن كثير(٤٩) وغيره(٥٠) ، أن الأصل في فرضها قول الله تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ »(٥١) . وهذا ما فعله السلطان بيبرس مع أهل النوبة حيث تعهد ملكهم بدفع دينار سنويا عن كل فرد في مملكته ، وأنشأ بيبرس من أجل ذلك ديوانا للنوبة مهمته الاشراف على جزيتها وخراجها وأسند اشرافه الى الوزير بهاء الدين بن حنا(٥٢) ويعتبر إكتاب الأوربيون أن غير المسلمين من يهود ومسيحيين لم يكن لديهم سوى الخيار بين الاسلام أو الموت ولكي ينقذوا حياتهم عليهم بدفع الجزية وهذا لكي يحصلوا على طمأنينة العيش تحت حكم المسلمين ، ولكن هذه خرافة وليست من تعاليم الدين الاسلامى

الجوهرية ، وأن المسلمين لم يعلنوا الحرب ضد غير المسلمين ليحملوهم على الدخول فى الاسلام ، كما أن الضرائب كانت تؤخذ قبل الاسلام ومازالت حتى اليوم سواء كانت فى الأقطار الاسلامية أو غير الاسلامية بدون أن يكون للديانة أى تأثير على الناس(٥٣) . وقد مثلت الجزية موردا مهما فى عهد الدولة الأيوبية وجنوا منها أموالا كثيرة فعلى سبيل المثال بلغ مقدارها فى إقليم الفيوم ٢٣٥٤ دينار سنويا(٥٤) .

وقد اختلف نفر من الباحثين(٥٥) فى مقدار هذه الجزية فى عهد الأيوبيين ، الا أن القلقشندى(٥٦) قد حسم هذا الموضوع ووضع النسبة كالتالى : طبقة عليا $\frac{1}{4}$ دينار ، وسطى ، $\frac{1}{2}$ دينار ، دنيا $\frac{1}{3}$ دينار ، بالإضافة الى $\frac{1}{4}$ دينار كرسوم للمباشرين ، وقد بلغت جملة ارتفاع الجوالى فى عهد بنى أيوب عام ٥٨٧ هـ نحو مائة وثلاثين ألف دينار(٥٧) أما فى عهد دولة المماليك بمصر فقد تغير الوضع بعض الشيء حيث انخفضت إيرادات الدولة الموجبة من الجزية ، وقد برر المقرئى(٥٨) ذلك بكثرة اظهـار النصارى للاسلام . وكانت الجزية بمصر فى بداية عصر دولة المماليك البحرية ديوانا مفردا يختص بالسلطان ، أى كانت موردا خاصا بالسلطين ولم تكن موردا عاما للدولة ، وظل ذلك حتى عام ٧١٥ هـ حينما أجرى السلطان الناصر محمد بن قلاوون مسحا عاما لأراضى مصر « روك » فأصبحت جوالى كل بلد تضاف الى متحصل خراجها(٥٩) ومنذ ذلك الحين انقسمت الجزية الى قسمين :

(أ) قسم يجبى بحاضرة الديار المصرية من الفسطاط والقاهرة وكان بهذا القسم ناظر جوالى يوليه السلطان ويتبعه عدة مباشرين وتحت يده حاشر للنصارى وآخر للبهود ليخبروه عن أسلم من أهل الذمة ومن هاجر ، ومن هلك ، ومن ولد .

(ب) قسم خارج حاضره الديار المصرية وكانت جزية أهل الذمة فى كل بلد منه تذهب الى مقطعها(٦٠) . وقد كان مقدار الجالية فى عصر دولة المماليك البحرية مضطربا بصفة عامة فحينما كانت تابعة لديوان الخاص السلطانى كان يدفع الفرد ستة وخمسين درهما ، أما منذ عام ٧١٥ هـ وبعد توزيع الجالية على اقطاعات الأمراء فمقدار الجالية حتى وصل أربعة دراهم فقط(٦١) . ولعل السبب فى هذا هو أن الروك الناصرى عمل على اتساع مجال النصارى وأعطاهم حربة التنقل بين القرى والأماكن مما ساعدتهم فى التهرب والتحصيل على دنع الجالية لمقطع البلدة التابعين لها(٦٢) .

وقد بلغت الجزية فى عهد دولة الصالح اسماعيل ١٦٣٠٠٠ درهم(٦٣) أما فى عصر دولة المماليك البرجية فقد طرأ بعض التحسن على مقدار الجالية وصار أعلاها خمسة وعشرين درهما وأدناها عشرة دراهم حسب تقدير القلقشندى(٦٤) لها فى عصره .

وفى عام ٨١٥ هـ/١٤١٢ م وضعت الدولة المملوكية بعض الضوابط لمقدار الجالية وذلك لتستفيد منها فى مواجهة الأزمات الداخلية فى تلك الفترة فقدرت على الغنى أربعة دنانير ، وعلى الوسط ديناران ، وعلى الفقير دينار واحد ، فبلغت الجزية فى هذا العام عشرة آلاف دينار بينما كانت فى العام السابق ألفا وخمسمائة دينار فقط(٦٥) ولما تولى السلطان المؤيد شيخ حكم مصر قام بجمع اليهود والنصارى وحصل منهم الجزية المثل مثلن لذلك ارتفعت حصيلة الجالية فى هذا العام — ٨١٦ هـ — وبلغت ١١٤٠٠ دينار(٦٦) . ولم يكن السلطان المؤيد شيخ هو أول من ابتدع تحصيل الجزية مرتين فى العام بل سبقه الى ذلك آخرون . فمثلا فى عام ٧٢١ هـ أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون مرسوما بأن يؤخذ من كل نصرانى جاليتان(٦٧) .

أما عن موعد تحصيل الجزية فكان النظام المتبع هو جبايتها
فى شهر رمضان من كل عام وفقا بهم ، الا أنه فى عام ٦٨٢ هـ/
١٢٨٣ م تغير موعد جبايتها وأصبح شهر المحرم وظلت على هذا
الوضع تجبى سلفا وتعجلا فى غرة السنة (٦٨) . وفى بعض
الاقاليم كانت تجبى قبل السنة بشهر أو بشهرين (٦٩) .

ومن الملاحظ أنه فى عهد دولة المماليك البرجية أخذت جزيرة
قبرص فى المساومة على دفع الجزية ، الأمر الذى دعا السلاطين
المماليك الى تجريد بعض الحملات ضدها . وفى عام ٨٢٨ هـ/
١٤٢٥ م انتصر الجيش المصرى على القبارصة ، وعاد محملا
بالغنائم وحملوا معهم سلطان قبرص فطلب منه السلطان برسباى
٢٠٠٠٠ دينار يدفع نصفها فورا والنصف الآخر عند عودته لبلادها
وألزم بحمل عشرين ألف دينار سنويا ، وقرر عليه لبيت المال ألف
ثوب صوب قيمتها عشرون ألف دينار سنويا ، فامتثل سلطان قبرص
لهذه الشروط وظل يرسل ما عليه من جزية بانتظام لعدة
سنوات (٧٠) .

وببدو أنه قد توانى بعض الوقت فى ارسال ما عليه من جزية
بعد ذلك ، فأرسل له السلطان برسباى يحذره من التأخير ،
فأرسل القبارصة مع رسل السلطان أربعة وعشرين الف دينار (٧١)
كذلك كان السلطان قايتباى يطالب القبارصة بالجزية دائما (٧٢) .
وقد استعمل المماليك الشدة فى جمع الجزية حتى وصلت فى عهدهم
الى ١٤ مليون درهم (٧٣) . هكذا كانت الجزية من الموارد المهمة
لدولة المماليك ، الا أن من الملاحظ أن هذا المورد لم يكن هو الوحيد
الذى يحصل من أهل الذمة بل كانت هناك مكوس أخرى تجبى
منهم سيرد بيانها فى الموارد غير الشرعية .

٤ - المواريث الحشرية :

هى شركة من لا وارث له - من أصحاب الفروض أو العصبية أو ذوى الأرحام ، أو له وارث لا يستحق كل مرائنه (٧٤) - وبنظرة سريعة على هذا الماورد قبل عصر المماليك سنجد أنه لم يمثل دخلا ثابتا للدولة أثناء عصر الفاطميين . وقد علل المقرئزى (٧٥) ذلك بأن المذهب الشبعى الذى كان عليه الفاطميون كان يورث لذوى الأرحام وان كانت بنتا فلها جميع الشركة .

وفى عهد بنى أبوب بمصر غدت المواريث من موارد الدولة المالية . وكان مباشرو ديوان المواريث يشترطون على غسالى الموتى بالألا يجهزوا الميت الا بعد اعلامهم ثم يقوم هؤلاء المباشرون بحصر شركة المتوفى وكذلك ورثته ، فان لم يجدوا له ورثة حولت الشركة الى بيت المال ، أما اذا وجد له ورثة وزعت عليهم الشركة (٧٦) .

أما فى عهد دولة المماليك بمصر فقد كان يعد يوميا بالقاهرة ومصر جريدة بأسماء الذين توفوا من المسلمين والذمة ، تنتهى ساعة العصر ، فاذا لم يظهر لهم وريث آلت تركاتهم الى الدولة وذلك عن طريق ديوان المواريث الحشرية (٧٧) .

انقسمت المواريث الحشرية فى دولة المماليك الى قسمين :

(أ) قسم يجرى بحاضرة الديار المصرية وكان عليه ناظر من قبل السلطان ويساعده مجموعة من المباشرين - شاد وكاتب ومشارف وشهود - وكان الوزير يشرف على هذه الجهة ومتحصلها يحمل الى ديوان النظر أو بالأخص بيت المال .

(ب) قسم خارج حاضرة الديار المصرية ، وكان له مباشرون يحصلونه ويحملون هذا الحاصل الى الديوان السلطانى (٧٨) .

ويبدو أن الوزير في اشرافه على القسم الأول كان يحدث منه بعض التجاوزات مما أساء صاحب الخطط (٧٩) فقال فيه : « فتعدل فيها الوزارة مرة وتظلم أخرى » .

ومما لا شك فيه أن ديوان المواريث الحشرية في عصر المماليك قد جنى أرباحا طائلة للدولة ولعل مرجع ذلك الى كثرة الأوبئة والطواعين التي انتشرت في تلك الحقبة من الزمن والتي خلفت وراءها كما لا حصر له من الأمواب والتركات . فمثلا في عام ٦٩٤ هـ / ١٢٩٤ م كان عدد الموتى الذين أثبتوا في ديوان المواريث نتيجة الوباء أكثر من ألف نفس يوميا ووصل عددهم في مدة الطاعون ١٧٥٠٠ عدا من لم يسجل اسمه (٨٠) وفي عام ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ بلغ عدد الموتى ممن وصلوا ديوان المواريث ثلاثمائة نفس يوميا (٨١) . وفي عام ٧٧٦ هـ كان يسجل يوميا خمسمائة شخص (٨٢) . وفي عام ٨٤٨ هـ / ١٤٤٤ م كان يسجل أكثر من ألف شخص شهريا (٨٣) . وفي عام ٨٩٧ هـ سجل الدبوان أكثر من ٢٠٠٠ شخص (٨٥) .

لقد كانت الثروات التي خلفها أمراء المماليك وبالا عليهم وعلى ورثتهم من بعدهم ، حيث أثارت هذه الثروات شهوات السلاطين الى الاستيلاء عليها دون وضع أدنى اعتبار للورثة الشرعيين . فمثلا في عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م أخذ السلطان قطز ثلث أموال التركات الأهلية مدعيا تسليح الجيش لمقاومة التتار . ثم أعقب ذلك في عام ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م وقوع مجاعة وغلاء بمصر فقام وزير السلطان كتبغا — ويدعى فخر الدين بن الخليلي — بالاستيلاء على متحصل المواريث الحشرية ورصدها للنفقة على الطعام ، ووضع في ديوان المواريث عدة اجراءات مستحيلة التنفيذ ولا بد لطالب الارث من اجرائها ، وبالتالي عجز الورثة عن تنفيذها وآثروا عدم

المطالبة بحقوقهم(٨٦) . وفى عام ٧٣٨ هـ نهج السلطان الناصر محمد بن قلاوون نفس النهج الذى اتبع فى عهد سلفه(٨٧) .

كذلك ساءت أحوال المواريث الحشرية بدرجة أكبر فى عهد دولة المماليك البرجية فبعد وفاة السلطان برقوق خلف الأمراء على تركته : هل تقسم بين ورثته أو تكون لبيت المال ، وفى النهاية استقروا على أن يفرق فى ورنته السدس والباقى لديوان النظر(٨٨) .

وفى عام ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م قام وزير الدولة فى عهد السلطان فرج بن برقوق بقبض ترك الموتى جميعا من ذوى الأموال سواء من كان له وارث أو لم يكن له . بل أرجع الميراث من أخذه بحق(٨٩) .

كذلك لم يكن ديوان المواريث الحشرية مختصا بالمسلمين فقط بل طبق أيضا على أهل الذمة . وفى عام ٧٠٠ هـ / ١٣٠١ م صدر مرسوم من السلطان الناصر محمد بن قلاوون نص على ذلك وتضمن أن المواريث الحشرية لأهل الذمة تعامل معاملة المواريث الحشرية للمسلمين ، ومن لم يخلف وارثا منهم تؤول ملكيته الى بيت المال(٩٠) . وفى عام ٨٤٦ هـ / ١٤٤٢ م فى عهد السلطان جقمق آلت إحدى الدور التى كان يمتلكها شخص من اليهود بعد هلاكه الى ديوان المواريث لأنه « لم يترك ولدا ولا أسفل من ذلك ، ولا عاصبا ولا من يحجب بيت المال عن استحقاقها»(٩١) كذلك حولت أنقاض إحدى دور المسيحيين الى ديوان المواريث لعدم العلم بمالكها فاعتبرت مالا ضائعا من حق الدولة(٩٢) .

وقد تسربت الرشوة الى ديوان المواريث — شأنه شأن باقى الدواوين — وكان ناظره يتولى أحيانا بعد دفع رشوة للسلطان أو

لغيره . ففى عام ٨٤١ هـ / ١٤٣٧ م ذهب شخص للسلطان الاشرف برسباى رصفه ابن اياس (٩٣) بأنه : « شخص من الأسافل » وطلب من السلطان أن يوليه التحدث فى مواريت النصارى واليهود مقابل أن يحمل له شهريا مبلغا كبيرا من المال ، فولاه السلطان ورفع بد بطريك الأقباط وحاخام اليهود من التحدث فى مواريتهم .

وما كان يطبق على أهل الذمة فى مصر كان غالبا ما يطبق عليهم فى بلاد الشام ، ومن ثم كان اهتمام الرهبان الفرنسيسكان بالنص فى المراسيم السلطانية الصادرة اليهم على حقهم فى أن يؤول اليهم ميراث من يموت منهم ، وكان يتولى مسؤولية ذلك بطريك الأقباط وحاخام اليهود (٩٤) .

ما سبق يتضح أن المواريت الحشرية كانت تمثل أحد موارد الدولة المملوكية كما أن ديوان المواريت شمل المسلم والذمى رغم أن الأخير كان دائم السعى للخروج من دائرته . وبالرغم من أن المواريت الحشرية كانت مصدر دخل للدولة ، فانها كانت فى نفس الوقت جزءا من دخل دواوين السلاطين الخاصة حيث كان يذهب جزء من هذه المواريت اليهم ، خاصة المواريت التى تقع خارج القاهرة .

٥ - ما يتحصل من المعادن :

الى جانب الموارد السابقة اعتمدت دولة المماليك على مورد آخر تمثل فيما تستخرجه من المعادن المدفونة بباطن الأرض ، وقد ورث المماليك ذلك عن أسلافهم الأيوبيين وهؤلاء الأخيرون اعتمدوا فى إيراداتهم على عدة معادن منها الذهب والزمرد والنظرون والشب وان كان الاعتماد على الذهب قليلا جدا بسبب نفاذه من مصر قبل مجيء الأيوبيين (٩٥) وحققوا من وراء استخراجها مكاسب

كبيره من جراء بيع جزء منها للأجانب ، وجزء آخر للصناع المصريين (٩٦) . أما في عهد المماليك فقد ظل الاعتماد على ثلاثة معادن فقط وهى : الزمرد ، الشب ، النطرون أما الذهب فيبدو أن مناجمه قد نضبت بمصر أو قلت حصيلتها لذلك لم تذكر المراجع عنه إلا معلومات مقتضبة . بل إن بعضها (٩٧) يذكر أن سلاطين المماليك قاموا باستيراد الذهب والفضة من البندقية لصناعة النقود . ونسبنا إلى توضيح للمعادن التى اعتمد عليها المماليك :

(أ) الزمرد :

وكانت مناجمه تقع بالوجه القبلى فى منطقة جبلية تسمى قرسندة تبعد عن مدينة قوص بمسيرة ثمانية أيام ، وكان يوجد فى منارات طويلة منداخلا مع الحجر الأبيض وبعد الضرب على هذه الأحجار كان الزمرد يخرج منها كالعروق (٩٨) . وكانت قبائل البجاه تنزل بالقرب من مناجم الزمرد وتعمل على حفظه وحراسته (٩٩) .

وكانت هناك طرق متعارف عليها يتم بها استخراج الزمرد من الحجر ، فمثلا كان ينخل التراب المحتوى على المعدن ، ثم يغسل هذا التراب ، ثم يلقى فى الزيت الحار ، ثم يوضع فى قطن ، ويصر ذلك القطن فى خرق خام تمهيدا لاستعماله (١٠٠) . وكان للزمرد أربعة أنواع هى : الذبابى ، الريحانى أو الريانى ، السلقى ، الصابونى ، وكان أحسنها الذبابى لأنه قليل الوجود ، وغالى الثمن ويبحث عنه العمال طوال العام ، بينما يقوم المباشرون بتفتيش دقيق لهؤلاء العمال حتى لا يسرقوا منه شيئا (١٠١) . ونظرا لقيمة الزمرد الكبيرة فقد اهتمت به دولة المماليك وأنشأت له ديوانا ليشراف على استخراجيه وتحصيله ، وتولى ذلك عدة مباشرين مقابل راتب معين يدنع لهم وكانت جملة المتحصل من الزمرد تحمل الى الخزائن

السلطانية فيباع منه جزء ويبقى جزء آخر لمتطلبات هذه الخزائن (١٠٢) .

وظلت الدولة تقوم باستخراجه قرابة قرن من قيامها ثم أهمل ، ويبرر القلقشندى (١٠٣) ذلك بقلّة الكمية المستخرجة منه ، وبسبب كثرة تكاليف استخراجه ويبدو أن مناجم الزمرد عادت للعمل مرة ثانية بعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون وظلت حتى عام ٧٦٠ هـ / ١٣٥٩ م ثم أبطلت في عهد السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (١٠٤) .

وقد كان الزمرد يمثل دائما مطمعا لسلاطين المماليك فيحتكرونه وذلك لقيمته العالية ولشدة طلب الأوربيين عليه ، فكان يباع الى دول أوروبا وأحيانا كان سلاطين مصر يهادون به ملوك الفرنج (١٠٥) . فمن مظاهر احتكار السلطين له ما حكاه ابن اياس (١٠٦) أنه في عام ٧٠٤ هـ / ١٣٠٤ م — في سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية — ظفر أحد عمال الزمرد بقطعة منه زنتها ١٧٥ مثقالا فلما شاع أمره بعث اليه السلطان رجاله وأخذوها منه فصبأ فمات العامل من قهره عليها .

ومما لا شك فيه أن الدولة قد تحصلت على ايراد لابأس به من جراء بيع هذا المعدن النفيس للملوك الغرب ساهم بنصيب وافر في ايرادات الدولة .

(ب) الشبب :

وهو من المعادن التي اعتمد عليها المماليك في مواردهم العامة الا أن من الملاحظ أن مؤرخى مصر فى عهد المماليك اعتمدوا فى حديثهم عن معدن الشبب على ابن ممتى ، وبالتالي فان معظم ما

مكتوبه عن هذا المعدن ما هو الا بيان لحالته فى عهد الأيوبيين لا عهد
الملك . والى يتأكد صحة هذا القول ونرى تطابق النصوص
بما الى :

قال ابن ممتى (١٠٧) : « معادنه بصحراء صعيد مصر ، وعادة
الدين أن ينفق فى تحصيل كل قنطار منه بالليثى ثلاثين درهما ،
وربما كان دون ذلك ، وتهبط به العرب من معدنه الى ساحل قوص
والى ساحل أخميم وأسبوط والبهنا . . » .

أما القلقشندى (١٠٨) فقد صرح بنقله عن ابن ممتى وأورد
النعس السابق . بينما لم يصرح المقرئى (١٠٩) بنقله عن ابن
ممتى ، وجاء نصه كالتالى : « وأما الشب فان معادنه بالصعيد ،
وكانت عادة الديوان الانفاق فى تحصيل القنطار منه بالليثى ما يينغ
ثلاثين درهما . وكانت العربان تحضره من معادنه الى سـاحل
أخميم وأسبوط والبهنا » .

ومن ذلك يمكن الاستنتاج بأن معدن الشب ربما نضب من
مصر فى عهد الملك لذلك لم يجد المؤرخون ما يذكرونه حوله ، الا
أن ابن دقماق (١١٠) فى حديثه عن الواحات ذكر أن فى أرضها
مواقع معدن الشب الأصفر والأبيض . وهنا يمكن القول أنه ربما
كان الشب يستخرج بمصر ولكن بدرجة ضئيلة لا تستحق الذكر .
ومع ذلك فان هذه الكمية المستخرجة كانت تدر للدولة مالا كثيرا ،
حيث كان يحمل المعدن من الصعيد فى المراكب عبر النيل الى
الاسكندرية ويبيع للاغريق بأثمان تتراوح ما بين ٥ و ١٥ دينار
لقنطار (١١١) .

وقد كان الشب يستخدم فى أعمال الصباغة ، وكذلك لم
يستغن عنه الروم ، فكانوا يشترون منه سنويا ١٢ قنطارا ،

بمبلغ يتراوح ما بين ٤ و ٦ دنانير للقنطار ، وكذلك كان صناع مصر - اللبادون والحصريون والصباعون - يبتاعون منه سنويا بمائين قنطارا بسعر ٦٣ درهم للقنطار (١١٢) .

والشعب مثله مثل الزمرد احتكرته الدولة المملوكية ، ونقلت بمن وجد معه أى شىء منه (١١٣) . ومن ذلك بتضح أن الدولة المملوكية كانت تتحصل من عائدات الشعب على ما يربو من ستمائة ألف درهم سنويا، عدا ما كانت تستهلكه فى مصالحها . وظل ذلك منبعا حتى أنشأ السلطان برقوقى دبوانه المفرد واحتكر هذا المعدن .

(ج) النطرون :

وهو المعدن الثالث الذى جنى من ورائه المماليك أرباحا طائلة بلغت فى العام مائة ألف دينار (١١٤) . وقد استناد الأيوبيون من قبل بهذا المعدن وحققوا من ورائه المكاسب فى كل عام كانت تستهلك مصر من هذا المعدن ثلاثين ألف قنطار ، وكان ثمن القنطار سبعين درهما (١١٥) . أى فى العام الواحد كان يدخل الخزانة الأيوبية ما يقرب من مليونين ومائة ألف دينار ، هذا غير للمبالغ المحصلة من تجار الغرب مقابل ابتياعهم لهذا المعدن .

وفى عصر المماليك كان النطرون يستخرج من مكانين بمصر .

(ا) بركة النطرون :

فى بلدة الطرانة غرب البحيرة ، وكان وافر الانتاج ، وبلغت هذه البركة نحو مائة فدان وتغل نحو مائة ألف دينار .

(ب) الفاقوسية :

قرب الخطارة - وهى من أعمال الشرقية - حاليا وعرفنا نظرونها بالخطارى ، وكان هذا الحقل قليل الانتاج والعائد عن بركة النطرون (١١٦) .

وعندما أجرى السلطان الناصر محمد بن قلاوون روكة للبلاد جرت مناطق انتاج النطرون فى اقطاعات الأمراء . فالطراثة مثلا كانت مساحتها ١٦٨ فداناً وعبرتها خمسة آلاف دينار وجرت فى اقطاع بعض الأمراء ، كذلك الخطارة كانت مساحتها ٦٠٠ فدان وجرت فى الاقطاع (١١٧) . لذلك صار اقطاع النطرون على قاعدة التضمين أو القبالات التى كانت معروفة بمصر فى صدر الاسلام ، حيث وكلت الدولة مهمة استخراج النطرون الى ضمان ، فكان لهؤلاء أجرة عينية محدودة قدرها ثلاثون قنطاراً من النطرون مقابل أن يلتزموا للدولة بايراد كمية محددة كل عام (١١٨) .

وقد ارتفع ثمن النطرون عما كان عليه فى عهد الأيوبيين ، وأصبح القنطار منه يباع بمبلغ ٣٠٠ درهم ، ومنع بيعه فى الوجه البحرى ، بينما سمح بذلك فى الوجه القبلى (١١٩) . وقد ظل النطرون مورداً لدولة المماليك البحرية ، وذهبت حصيلته الى خزانة الدولة . أما فى عهد الدولة البرجية فقد احتكر السلطان برقوق هذا المعدن وأجراه فى ديوانه المفرد (١٢٠) .

وليس بخاف على أحد الأسباب التى جعلت برقوق يقدم على تلك الخطوة ، إلا وهى كثرة العائد من هذا المعدن ، وشدة الطلب عليه سواء فى الداخل أو الخارج وبذلك فقدت دولة المماليك النانية معدن النطرون كمورد دائم لها إذ ظل السلاطين من بعد برقوق يحتكرون هذا المعدن ويبيعونه لصالحهم ، وبالتالي ذهبت إيراداته الى خزائنها .

٦ - آدر الضرب :

آدر : جمع دار ، وآدر الضرب هى دور سك العملة (١٢١) .
وقد كانت هذه الآدر تمثل موردا ماليا خلال العصور الاسلامية ،
وهذا لأن العملة — التى كانت تضرب فى تلك الآدر — كانت
سلعة كغيرها تباع وتشترى ، وكانت الدول تعهد الى بعض الناس
أمر سك النقود فى مقابل دفع مبلغ للدولة فعلى المتعهد الحصول
على الذهب والفضة أو غيره بأى طريق ويسكه نقودا صحيحة
ويبيعها للناس بسعر العملة الرسمية ويكسب الفرق ، فهذا المبلغ
الذى كانت تتقاضاه الدولة من صاحب الاحتكار هو الذى يسمى
غلة دار الضرب (١٢٢) . وقد استفادت الدولة الفاطمية من آدر
الضرب التى كانت موجودة بها ، ثم تبعتها فى ذلك الدولة الأيوبية
وكان بها داران للضرب : الأولى فى القاهرة والثانية فى الاسكندرية
تقومان بضرب الذهب والفضة نقودا مقابل أجر تتحصل عليه
الدولة (١٢٣) .

أما فى عصر المماليك فقد حدثت بعض التغيرات الخاصة بآدر
الضرب والعملة ، فقد زيد عددها الى ثلاث : الأولى بالقاهرة ،
والثانية بالاسكندرية ، والثالثة بقوص ، بالإضافة الى آدر أخرى
أقل أهمية من السابقين كانت ببلاد الصعيد (١٢٤) وكان يضرب
بهذه الآدر ثلاثة معادن هى : الذهب والفضة والنحاس الأحمر (٦٢٥)
فكان أيراد دولة المماليك يأتى من آدر الضرب عن طريق فرض
مبلغ معين أو نسبة معينة من المعدن المضروب على أصحاب الأموال
مقابل قيام الدولة بسك معادنتهم وتحويلها الى نقود — بعد ضبط
عيارها — بالسكة الرسمية .

وكان بكل دار للضرب ناظر يشرف عليها وعلى الصناعات ،

وعليه منع الغش ، وتحرير الأوزان والحرص على الختم (١٢٦) .
ونظرا لخطورة هذا المنصب على الحياة الاقتصادية في الدولة ،
أسندته الممالك البحرية الى قاضى القضاة (١٢٧) . أما فى عهد
الممالك البرجية فيبدو أن النساد الذى عم الوظائف قد تسرب
الى آدر الضرب وتولاها أناس ليسوا أهلا لها مما أثار استياء
صاحب الخلط (١٢٨) فقال : « نم رذلت فى زمننا حتى صار يليها
مسألة نسقة اليهود المصريين » .

ومن التطورات الجديدة التى أدخلت على آدر الضرب فى
عصر الممالك نظام التخصص . فقد كان لكل صنف من النقود دار
خاصة به عليها ضبط عياره وسكه (١٢٩) . أما عن قيمة الرسم
المحصل عن ضرب المعادن فلم تورد المصادر عنه شيئا ، ويبدو أن
الوضع ظل كما كان فى عهد الأيوبيين . فكانت أجرة كل ألف دينار
تضرب بدار القاهرة أربعة وثلاثين دينارا وربع دينار ، يضاف
الى ذلك ١٢ دينار كرسوم للمشرفين على الدار (١٣٠) . أما فى
عصر الممالك فقد حدث بعض التغير تبعا لنوع الذهب ، وأصبح
الرسم يؤخذ عينا لا نقدا . فقد كان يحصل من الذهب المسمى
باليعقوبى عن كل مائة مثقال مثقالان ونصف بالاضافة الى خمسة
مئات كرسوم سكة وأجرة ضربين ، وفى الذهب السبايك عن كل
مائة مثقال خمسة مثاقيل بالاضافة الى خمسة أخرى كأجرة
للضربين ، وفى الذهب الدوقية — والغالب أنه ذلك الذى يحضره
تجار الروم وسمى بذلك نسبة الى سلطانهم المسمى «دوق» —
عن كل مائة مثقال ثلاثون مثقالا بالاضافة الى خمسة مثاقيل أخرى
كرسم للمباشرين والضربين (١٣١) . أما الفضة فكان يؤخذ مقابل
سك كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف درهم (١٣٢) .

ما سبق يتبين لنا أن آدر الضرب كانت من الموارد المهمة فى

عهد المماليك وتحصلوا منها على أموال كبيرة ، وهذا ما يفسر لنا عملهم على زيادة عدد تلك الأدر ، وتطبيق نظام النخصص فيها ، وتولية رجال ثقات عليها .

٧ - الثغور :

لقد فرض موقع مصر الجغرافى عليها أن تكون معبرا للتجارة بين الشرق والغرب ، ومن ثم فقد استفادت مصر المملوكية استفادة كبيرة من جراء مرور التجارة عبر ثغورها وأراضيها ، وذلك من خلال ما كانت تقوم به هذه القوافل التجارية والأساطيل من دفع رسوم وضرائب مقابل المرور أو الإقامة أو المتاجرة ، مما جعل بحق متحصلات التجارة تأتي على رأس موارد الدولة المملوكية . ولعل هذه الاستفادة ترجع الى ما كانت تتمتع به مصر من استقلال واستقرار شجع التجار الأجانب الى قصدها والإقامة بموانئها والاشتغال بنقل عروض التجارة الى أوربا(١٣٣) .

كانت مصر بحكم موقعها الجغرافى تشرف على بحرين هما القلزم والمتوسط ، ومن ثم فقد كان لها موانئ - ثغور - على هذين البحرين . فبحر القلزم كانت به أربعة موانئ :

(١) عيذاب :

وكانت من أكثر الموانئ التى يصل اليها التجار والحجاج من النوبة والحبشة واليمن ، وذلك لقلية الشعب المرجانية بها . . ومن عيذاب كانت تصل البضائع الى قوص(١٣٤) ، ثم الى فندق الكارم(١٣٤) بالفسطاط ، وقد قلت أهمية عيذاب فى نهاية القرن الـ ١٤ م . بسبب تحويل التجارة الى ميناء الطور(١٣٦) .

(ب) القصير :

تتمثل عيذاب ، وتصل إليها البضائع ثم تحمل إلى توصل ومنها إلى فندق الكارم بالفسطاط (١٣٧) .

(ج) الطور :

تقع على بحر القلزم بجنوب غرب سسيناء ، وكانت تأتيه المراكب محملة بالبضائع من اليمن وذلك بعد تحول السفن عن ميناء عيذاب والقصير منذ عام ٧٨٠ هـ / ١٣٨١ م (١٣٨) .

(د) السويس :

وكانت قرب مدينة القلزم ، وكان هذا الميناء مهملًا ونادرًا ما تنجيه إليه السفن (١٣٩) كما يمكن أن يضاف إلى ذلك ثغر جدة حيث كانت ترد إليه التجارة منذ عام ٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م بعد تحولها عن عدن لسوء معاملة أمرائها للتجار (١٤٠) .

أما على البحر المتوسط فكان يوجد ميناء (دمياط والاسكندرية) :

(أ) دمياط :

وهي مدينة تقع على أحد فرعى النيل المسمى باسمها ، وكذلك تطل على البحر المتوسط لذلك تعتبر ميناء بحريًا نهرية ، وعادة كان يقصدها التجار الأوربيون كالبنادقة والبيازنة وغيرهم . وكانت تعتبر ميناء مصر الأول على البحر المتوسط طوال العصور الوسطى لوقوعها على مصب النيل ، ولقربها من بلاد الشام ، وبسبب هذه الأهمية الاقتصادية طمع فيها الصليبيون — تعرضت للغزو عامي

٦١٦ ، ٦٤٧ (١٤١) — مما جعل المسلمين يخربون أسوارها عام ٦٤٨ هـ خوفا من استيلاء الفرنج عليها (١٤٢) . ويعتبر هذا الخراب الذى لحق بدمياط من أهم الأسباب التى أدت الى ازدهار ميناء الاسكندرية .

(ب) الاسكندرية :

وتقع على مقربة من الفرع الغربى للنيل ، وكان بها العديد من الفنادق والأسواق وقصدها التجار المغاربة ، والفرنج ، وكذلك تجار بلاد الروم والشام ١١٤٣ ، لذلك كانت الاسكندرية ذات أهمية كبرى ، وتضارع العديد من الموانئ الكبرى فى الأهمية مثل ميناء كيلون بالهند ، وسوداك — سولدايا — فى شبه جزيرة القرم ، وزيتون فى الصين (١٤٤) . ووردت اليها السفن من موانئ أوروبا وأسببا وفارس محملة بالأقمشة والبهارات والذهب والسجاد (١٤٠) .

وقد استناد الأيوبيون من ضرائب الثغور ، حيث كانوا يحصلون من بعض اجناس الروم العشر ، واليعض الآخر الخمس ، وذلك فى موانئ الاسكندرية ودمياط ، أما عيذاب فلم يكن يحصل فيها سوى الزكاة والجوالى (١٤٦) . أما فى عصر المماليك فقد كان المقرر شرعا هو أخذ العشر من بضائع التجار ، وللإمام — حسب المذهب الشافعى — الحق فى أن يزيد على ذلك أو ينقص حسب ما تقتضيه الضرورة ، وعليه الا يحصل العشر من التاجر الا مرة واحدة فى العام ، الا أن المماليك اتبعوا فى تحصيلهم لهذا المورد أخذ الخمس من تجار الفرنج ، بل ربما زادوا عليه (١٤٧) .

وفى الاسكندرية كان يوجد « نظر الصادر » ومتولى هذه الوظيفة كان مسئولا عن جباية هذا المورد من تجار الفرنج الواردين

للاسكندرية (١٤٨) . كذلك كان بدمشق « شد العشر » وعليه جمع العشر من تجار الفرنج (١٤٩) .

وقد اشتط سلاطين المماليك الجراكسة فى جباية ضرائب الثغور ، ففى عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م لم يكتف النائب المملوكى بجدة بجباية العشر بل جباه عشرة أمثاله ، واتبع ذلك أيضا فى دمياط والاسكندرية (١٥٠) وكان السلطان المملوكى جقمق فى ٨٤٣ هـ / ١٤٣٩ م قد حذر من قبل أمراء جدة بألا يحصلوا سوى العشر فقط ، ويحمله من نفس البضاعة لا مالا (١٥١) . كذلك فى عام ٨١٤ هـ / ١٤١١ م رفع تجار المغاربة بالاسكندرية شكوى الى السلطان فرح ابن برقوق وشرحوا فيها ظلم القبائى لهم ، فأمر بتخفيض الضريبة المحصلة منهم الى العشر بدلا من الثلث (١٥٢) ومما لا شك فيه أن المماليك جنوا من وراء التجارة مكاسب طائلة ، فمثلا فى عام ٨٢٨ هـ / ١٤٢٥ م فى عهد السلطان الأشرف برسباى كان مجموع الرسوم التى جمعوها حوالى سبعمائة ألف دينار (١٥٣) ونظرا للرواج التجارى فى جدة وينبع فقد بلغ متحصل ينبع وحده ثلاثين ألف دينار سنويا (١٥٤) ورغم استئادة المماليك ماديا من وراء التجارة فإنه أيضا يمكن القول بأنهم استفادوا منها من ناحية أخرى تمثلت فى ازدهار حضارتهم من خلال احتكاكهم بالنظم الحضارية للدول الأخرى المتعاملة معهم (١٥٥) .

والى جانب ضريبة العشر أو الخمس التى كانت تحصل من الثغور كانت هناك ضرائب أخرى كثيرة تجبى على الصادر والوارد من وإلى مصر وسوف يأتى بيانها فى الموارد غير الشرعية .

من الأنواع السبعة السابقة كانت تتكون موارد الدولة والتى اصطلح كتاب المماليك على تسميتها بالشرعية كما سبق ذكر ذلك إلا أن البعض يضيف إليها موارد أخرى كالأحباس والأوقاف (١٥٦)

فالحقيقة أن الأحباس كانت فعلا تعتبر موردا مهما للدولة الفاطمية وليست للمملوكية . فالفاطيون قاموا في عام ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م بتحويل أموال الأحباس الى بيت المال ، بل انهم عينوا ضامنا لجباية أموال الأحباس مقابل أن يدفع للدولة سنويا ما يقرب من مليون ونصف مليون درهم ، ومن جملة المتحصل كان يدفع للمستحقين حقوقهم ويحمل الباقي الى بيت المال (١٥٧) وذلك اعتقادا من الفاطميين بأن اراضي مصر ملك للدولة (١٥٨) . أما في عهد الأيوبيين فيبدو أنهم قد حصلوا على أموال من الأوقاف مثلت لهم موردا دائما وذلك من خلال العديد من المنشآت والأراضي الزراعية التي ضاعت كتب تحببها ، وكذلك جهات مصارفها بفعل الزمن فصار ريع هذه الأوقاف بحمل الى بيت المال لينفق في مصالح المسلمين (١٥٩) .

أما في عهد المماليك فلا يمكن الجزم بأن الأوقاف كانت تمثل موردا ماليا ثابتا استفادت منه الدولة بطريق مباشر شأنه في ذلك شأن باقي الموارد سالفه الذكر . وذلك خاصة اذا علمنا ان الأوقاف كانت معفاة من الضرائب (١٦٠) . كما أن الوقف يعنى على حد قول أحد الباحثين (١٦١) : « حبس العين عن أن تملك لأحد من العباد ، والتصدق بمنفعتها ، ابتداء على جهة بر لا تنقطع كالغبراء والمساجد أو التصدق بمنفعتها على من يحتمل الانقطاع واحدا أو أكثر مما لا يعتبر الصرف اليه صدقة نم يجعلها من بعدهم لجهة بر لا تنقطع » . فمن التعريف السابق يتضح أن الوقف كان بمثابة حبس المال من التداول — حسب المصطلح الحديث — وتخصيصه الى جهات معينة ، وبالتالي لا يمكن اعتباره موردا ماليا دائما للدولة المملوكية (١٦٢) .

حقيقة ان الأوقاف ساهمت في كثير من النواحي الاجتماعية والدينية ، والثقافية والاقتصادية (١٩٣) في عهد المماليك مما أطمع

السلطين فيها، ورجبوا فى نزعها من بأيديهم واضلأمتها الى متحصل الدولة ، الا أن ذلك لم يتم(١٦٤) . ولعل السبب الذى حدا بالبعض الى اعتبار الأوقاف موردا شرعيا للدولة هو ما تتصف به من صبغة دينية ، وكذلك كثرة المصادر التى كانت تتعرض لها هذه الأوقاف دائما فى عصر المماليك وبذلك يمكن القول بأن الأوقاف كانت تتحصل منها الدولة على كثير من الأموال ولكن بطريق غير شرعى وغير ثابت .

فمثلا فى عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م استولى السلطان قطز على تلك التركات الاهلية للاستعانة بها فى تسليح الجيش لمحاربة المغول(١٦٥) أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد قام فى عام ٧١١ هـ / ١٣١٢ م بالاستيلاء على بعض أموال الأوقاف لسداد دين على الدولة لبعض التجار(١٦٦) . كذلك قام فى عام ٧٢٣ هـ / ١٣٢٤ م ، بمساحة وقف الجامع الطولونى(١٦٧) بما عليه من عمل الجسور السلطانية وكان يحمل الى بيت المال سنوبا من فائض متحصل هذا الوقف نحو عشرة آلاف درهم(١٦٨) . ويبدو أن هذه المساحة لم تدم طويلا حيث ذكر المقرئى(١٦٩) أن متوفر هذا الوقف فى بعض سنى حكم السلطان الناصر حسن بن قلاوون (٧٤٨ -- ٧٥٢ هـ / ١٣٤٧ -- ١٣٥١ م) كان مائة ألف درهم . مما يؤكد أن الدولة كانت تتحصل على ذلك المتوفر قياسا بما كان عليه الحال قبل عام ٧٢٣ هـ / ١٣٢٤ م . وفى عام ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م قام السلطان شعبان بن محمد بن قلاوون بفرض مائة وخمسين درهما على كل من بيده رزقة من اراضى مصر(١٧٠) أما السلطان برقوق فقد قام فى عام ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م بالاستيلاء على بعض الأوقاف واقطعها للأمراء (١٧١) كذلك قام فى عام ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م بأخذ أجرة سنة كاملة من الأوقاف مدعيا حاجته اليها فى قتال تيمور لنگ(١٧٢) أما ابنه السلطان فرج فقد حدا حذوه أيضا

فى الاستيلاء على بعض أموال الأوقاف (١٧٣) أما فى عهد السلطان قايتباى فقد قام بأخذ أجرة سبعة أشهر من الأوقاف مدعيا حاجته اليها فى خروج تجريدة الى العثمانيين (١٧٤) .

من الأمثلة السابقة يتضح أن سلاطين المماليك لم تكن استفادتهم من الأوقاف الا بطريق غير شرعى كقرض مال عليها ، أو مصادرتها وبالتالي كانت عائدات الأوقاف على الدولة محدودة .

من العرض السابق للموارد الشرعية يمكن الخروج بعدة نتائج :

١ — لم تكف الدولة المملوكية بمورد — شرعى — واحد ، بل تعددت مواردها التى تذهب الى الخزانة العامة ، وبالتالي كانت الدولة فى مأمن من الخوف من قلة الداخل ، فاذا قلت حصيلته أحد الموارد عوضته باقى الموارد . وأيضا أدى هذا التعدد الى ضمان زيادة الدخل وتوزيع الضريبة على بعض نواحي المجتمع مما نتج عنه عدم المغالاة فى جباية كل مورد .

٢ — تعتبر الضرائب الشرعية ضرائب ثابتة غير خاضعة للتغير ، مما جعل الدولة تضمن دخلا ثابتا لها .

٣ — يؤخذ على تلك الموارد الشرعية أنه مهما بلغت حصيلتها فانها تعتبر فى نفس الوقت محدودة الدخل .

٤ — أيضا يؤخذ عليها عدم اتسامها بالعمومية الكاملة ، فهذه الموارد تبلغ فى عددها سبعة موارد وبذلك فهى تخص سبع نواح مالية فى الدولة فقط ، وبالتالي لا تحيط بكل الجزئيات التى يمكن أن يتأتى ايراد الدولة المملوكية منها . بل انه فى بعض الاحيان سوح فى سداد بعضها .

هـ - هذه الموارد رغم أن الشرع قد قرر مقدار معظمها ، إلا أنه نادرا ما تمسك به سلاطين الممالك بل تعدوه فى بعض الأحيان الى المثل أو أكثر .

ثانيا : الموارد غير التشريعية :

فرض الممالك مجموعة من الضرائب على مختلف أنشطة الدولة ، أطلق عليها مجازا لقب « مكوس » وقد وصفها أحد الباحثين (١٧٥) بقوله « . . وهذه الضريبة فى عهد الممالك امتدت الى أمور لم تكن موجودة قبلهم وشملت كل شىء الا الهواء الذى أخلى سبيله وحده وبقي حرا » .

فهذه العبارة حقيقية قد أصابت لب الحقيقة ، وأظهرت بين طياتها مدى فداحة الضرائب التى كان يفرضها الممالك ، حيث ان هذه الضرائب بالفعل امتدت الى كل شىء فى الدولة .

وقد لا نعيد عن الصواب اذا أطلقنا عليها لفظة ضرائب لأن الضريبة فى تعريفها هى :

« فريضة نقدية تفرضها الدولة جبرا على الأفراد كل على قدر طاقته بما لها من حقوق السيادة ، ويدفعونها دون مقابل بقصد تنظية النفقات العامة » (١٧٦) .

لقد فرض الممالك هذه الضرائب بالقوة على أفراد دولتهم ، ومن يتعامل معهم من الغرباء وحصلوها اما نقدا واما عينا وأحيانا ناطوا بجمع بعضها الى ضمان .

والدولة عامة اذا ضاقت جبايتها واحتاجت الى مزيد من المال كانت تلجأ الى عدة طرق :

(أ) فرض مكوس على المبيعات والأسواق .

(ب) الزيادة فى القاب المكوس ان كانت قد استحدثت من قبل .

(ج) مقاسمة العمال، والجباة ، حيث ترى أنهم يحصلون على أموال كمنزلة لم تدرج فى كشوف المحاسبات .

(د) اشتغال السلطان بالتجارة والفلاحة ، والتضييق على التجار والفلاحين ظنا منه أنه يزيد الجباية(١٧٧) .

وبالنظر الى النقاط الأربع السابقة سنجد أنها تنطبق تماما على ما كان يجرى فى عصر المماليك . فالنقطة الأولى كانت تشمل كل شىء فى دولة المماليك . والنقطة الثانية تتضح من كثرة المسميات التى أطلقت عليها المكوس ، بل ان بعض المكوس كانت تحوى فى باطنها مجموعة من المكوس الأخرى . والنقطة الثالثة عبر عنها فى عصر المماليك « بالصادرات » . والنقطة الرابعة كان يمثلها « المتجر السلطاني » وما يتبعه من احتكارات للعديد من الأصناف .

وفى العرض التالى توضيح لبعض المكوس التى كانت تحصل فى عصر المماليك :

١ - مكوس الصادر والوارد :

تعتبر التجارة من أهم موارد المماليك التى جنوا منها مبالغ طائلة خاصة من الواردات ، وبعيدا عن الخوض فى اجراءات الموائى وغيرها سوف نشير الى أهم تلك الضرائب المحصلة :

(أ) بالنسبة للمسلمين كان يحصل منهم زكاة التجارة ، وحصل منهم أيضا فى بعض الأحيان « الخمس » (١٧٨) ، كذلك

أخذ منهم « مكس الوكالة » (١٧٩) ويبدو أنه حصل مقابل بعض الخدمات واستغلالهم للوكالات والساحات .

(ب) أيا بالنسبة للأجانب فقد حصل منهم العديد من المكوس مثل : « رسم السفن » نظير دخول السفن الميناء ، ثم تحصل ضريبة « رسم السماح » حيث يدفع كل تاجر « دوكة » (١٨٠) ليسمح له بدخول المدينة ، ثم « رسم العبور » وكان قيمته دوكتين على الشخص الواحد ، ثم يدفع كل تاجر ٢٪ على ما يحمله من مال وبضائع (١٨١) وقد بلغت قيمة الضريبة المحصلة من الأجانب ٧٧ / (١٨٢) .

(ج) ضريبة الخوف والعرصة (١٨٣) وكان يدفعها الأجانب على بضائعهم ، بينما أعفى البنادقة من دفعها في جمرك الإسكندرية (١٨٤) .

(د) ضريبة على مشتريات الأجانب من التجار المسلمين (١٨٥) .

(هـ) ضريبة يدفعها القنصل اذا حمل أكثر من ألف بيزانتي سنويا ، وهو المبلغ المعنى له من الضرائب (١٨٦) .

(و) ضريبة يدفعها الأجانب مقابل تخصيص الدولة حمات وكنايس لهم (١٨٧) .

(ز) ضريبة على الذهب والفضة اللذين يسكهما الأجانب في دار السك (١٨٨) . وكذلك ضريبة على هذين المعدنين اذا بيعا خاما (١٨٩) .

(ح) ضريبة على الخمر والجبن — من الأجانب — اذا كانت لاستعمال الشخصي (١٩٠) .

(ط) ضريبة قدرها بيزانتي يدفعها الأجنبي للجمرك اذا باع فيه أية بضاعة (١٩١) .

(ك) ضريبة يدفعها البنادقة نى الجمرك على ما يحملونه
من قماش (١٩٢) .

(ل) ضريبة الترجمة يدفعها الأجنبى وقدرها ٢٥٪ (١٩٢) .

(م) ضريبة قدرها ١٠٪ على البضائع ، ٢٪ على الذهب ،
٢٪ على الفضة ، ٢٪ على النقل (١٩٤) .

(ن) ضريبة مقابل حراسة سفن التجار فى الموانئ (١٩٥) .

(ي) ضريبة يدفعها التجار الأجانب اذا ما بيعت بضائعهم
كاملة سواء داخل الجمرك أو خارجه (١٩٦) .

ونظرا لكثرة هذه الضرائب المحصلة من الأجانب فقد قدر لينبول
مجموع الضرائب المحصلة من السفينة الواحدة عند دخولها ميناء
الاسكندرية بحوالى أربعين ألف دينار (١٩٧) . أما بالنسبة للصادر
فيبدو أنه كان لا يختلف عن الوارد ، ففى كل نغر كان يدفع التجار
ضريبة قدرها ١٥٪ مقابل السماح لهم بالخروج ، بالاضافة الى
رسوم أخرى مقابل الشحن (١٩٨) . كما كان عليهم دفع ضريبة
تسمى « الصادر » وكانت عبارة عن رسم معين من مال التمرنج
يدفعونه حين يجهزون بضائعهم فى الثغر تمهيدا لتصديرها — أو
ارسالها لبلادهم — وكان يجبى هذا المقرر ناظر يسمى « بناظر
الصادر » (١٩٩) .

وقد تلخصت واردات الأوربيين من التجار المسلمين فى ثلاثة
أصناف :

المنسوجات الحريرية والكتانية ، التوابل والعطور ، المعادن
كالشيب والنطرون والزمرد (٢٠٠) . كذلك روعى نى فرض
الضريبة على الصادرات مدى أهمية كل سلعة مصدرة (٢٠١)

فوضعت السلطات المملوكية قيوداً على الصادرات ، حيث لم تسمح للتجار الأجانب بشراء أى سلع إلا من ميناءى دميياط والاسكندرية(٢٠٢) .

وهذا يوضح لنا أن تجار الغرب كانوا أحسن حالا من تجار الشرق الأقصى ، وهذا لأن تجار الغرب كانوا يدفعون الرسوم الجمركية مرة واحدة ثم يحملون بضائعهم الى بلادهم . أما تجار الشرق فقد كان لزاما عليهم دفع هذه الرسوم مرة ثانية فى كل ميناء مملوكى ينزلون به فى الطريق الى بلادهم .

وهذا ما دعا البعض الى اعتبار تجارة الهند وغيرها ذات ايراد كبير للمماليك(٢٠٣) وكانت التجارة بمجملها هى أساس الاقتصاد المملوكى(٢٠٤) ومما يؤكد ذلك أنه حينما تحولت التجارة الى طريق رأس الرجاء الصالح كثرت الفتن الداخلية بمصر ، وقلت أرزاق الموظفين ونفقات الجند وانشغلوا عن الجندية والنظام العسكرى — أساس الحكم المملوكى — مما جعل الدولة المملوكية هشيماً لم تبد أية مقاومة فى مواجهة الغزو العثمانى الجديد للعالم الاسلامى .

مكوس أهل الذمة :

الى جانب الجوالى كان يحصل من أهل الذمة عدة مكوس هى :

(أ) مقرر النصارى :

فرض فى عام ٦٦٠ هـ فى عهد السلطان بيبرس ، وكان مقدار هذا المقرر حوالى دينار واحد تحصله الدولة سنويا للانفاق منه على الأجناد(٢٠٥) .

(ب) شبه الجالية :

وهو أيضا مكوس كان يدفعه أهل الذمة ، الا أنه لا يعرف متى فرض عليهم ؟ كما يبدو أنه لم يكن معهما فى الدولة كلها بل كان يدفعه أهل البرلس ودهياط وفارسكور وبلطيم ، وكان مقدارها فى كل عام ستين ألف درهم ، وأبطله السلطان المنصور على عام ٧٨٢ هـ (٢٠٦) .

(ج) واجب الذمة :

وهى ضريبة كان يدفعها التجار الأقباط مقابل الزكاة التى بدفعها التجار المسلمون (٢٠٧) .

(د) مكس الحجاج :

فكان يحصل منهم مكس نظير دخولهم الى الأراضى المسيحية المقدسة ، ثم مكس آخر ليسمح بزيارة كنيسة القيامة ، ثم مكس ثالث للخفر القائمين على حراستهم طوال الطريق ، وقد بلغت مجموع هذه الرسوم حتى عام ٧٦٦ هـ / ١٣٦٥ م لكل فرد ٦٣ درهما فضة ، ثم ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت ٣٠٨ دراهم فضة فى عام ٨٨٥ هـ / ١٤٨١ م ، وقد أبطل ذلك السلطان تنصوه الغورى فى عام ٩١٩ هـ (٢٠٧) .

٣ - مكس المبشرين :

وهو مبلغ من المال يجمع من الناس اذا حضر الى مصر مبشر يبلغ بانتصار الجيش ، أو فتح حصن ، أو بسلامة الحجاج ، فكان يجمع هذا المكس من أهل مصر على قدر طبقاتهم (٢٠٩) . ويبدو أن هذا المكس كان يجبى منذ بداية الدولة ، الا أن السلطان قلاوون قد أبطله ضمن ما أبطله من مكوس (٢١٠) .

٤ - مكس وفاء النيل :

إذا ابتداء موسم الفيضان كان متولو مقياس النيل يراقبون الزيادة يرميا نى الصعيد ، فاذا أوفى النيل هناك الست عشرة ذراعا خرج بنسير من قوص متوجها الى القاهرة ليؤف البشرية ، فتهيا المصريون لانتظار بلوغ الوفاء بالقاهرة بعد ثلاثة أيام (٢١١) .
فى تلك المدة كان يقيم المصريون حفلات ابتهاجا بوغاء النيل . فاستغل المماليك هذه المناسبة وقاموا بفرض مبلغ من المال على الناس - لا يعرف قدره - لشراء المستلزمات التى تحتاج اليها المناسبة من حلوى وفاكهة وغيرها ، وظل ذلك منذ بداية الدولة حتى عهد السلطان قلاوون فأمر بإبطال هذ المكس ، والانفاق على هذه الحفلات من ديوان النظر (٢١٢) .

٥ - ضمان القاريط :

لم يترك المماليك الحربة لأفراد دولتهم فى تصريف ممتلكاتهم ، بل قاموا بفرض ضريبة على هذه الممتلكات اذا ما أراد صاحبها بيعها أو التصرف فيها . فكان يحصل من كل بائع ملكه عن كل ألف درهم عشرون درهما كضريبة لاتمام البيع (٢١٣) . وقد أبطل ذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون عند روكه للبلاد المصرية ٧١٥ هـ (٢١٤) الا أن هذه الضريبة عادت بعد ذلك . وأصبحت تحصل من البائع لداره ولو تكرر بيعها فى الشهر الواحد مرارا (٢١٥) . ولم يكن فى مقدور أى فرد شراء أى بيت حتى يطبع له على مكتوب طابع أحمر يشبه الدائرة ، ويعلم حولها الباشرون بعلامة تدل على أنه دفع المكس (٢١٦) . ثم قام السلطان الشرف شعبان بإبطال هذا المكس بعد ذلك مرتين الأولى فى عام ٧٧٥ هـ ، والثانية عام ٧٧٨ هـ / ١٣٧٧ م (٢١٦) .

٦ — مكس طرح الفراريج :

وكلت الدولة المملوكية بيع الفراريج المنتجة فيها الى ضمان ، وكان على الأخبزين دمج الضريبة التي تريدها الدولة ثم يقومون هم بعد ذلك بتحصيلها من خلال بيعهم للفراريج . ولكي يجمع هؤلاء الضمان هذا المكس قاموا باكراه الناس على الشراء منهم ، بل نكل بأى شخص اذا علم بأنه اشترى أو باع فوجا من غير وجود الضامن(٢١٨) . .

ذلك الأمر الذى دعا البعض الى وصف هذا المكس بأنه يتصف بالثبوت(٢١٩) . وقد قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإلغاء هذا المكس عام ٦١٥ هـ (٢٢٠) . ثم قام بعد ذلك السلطان برقوق بإلغائه(٢٢١) . وظل ذلك حتى نهاية الدولة .

٧ — زكاة الرجالة :

وهى ضريبة فرضها المماليك والبسوها توبا دينيا تبريرا لفرضها . وهى عبارة عن ضريبة سنوية تؤخذ ممن له مال ، حسبما تقرر عليه فى الدفاتر فان مات صاحب المال أو عدم ماله أخذت الضريبة من أولاده أو ورثته(٢٢٢) . وقد أبطل قلاوون هذه الزكاة(٢٢٣) . ثم عادت من بعده فأبطلها ابنه السلطان الناصر محمد عام ٧١٥(٢٢٤) .

٨ — مكس الحلفاء والدريس :

تعتبر الحلفاء والدريس من أهم الأعلاف بالنسبة للحيوانات ، وبسبب هذه الأهمية فقد فرض عليها المماليك ضريبة . حيث كان هناك سويقة للدريس تبيعه بباب النصر أحد أبواب القاهرة(٢٢٥) . وقد أبطل برقوق هذا المكس(٢٢٦) .

٩ — مكس القمح :

وهو من الضرائب التى اعتمدت عليها الدولة سواء فى الشام أو فى مصر . وفى الشام كان يؤخذ بدمشق على كل أردب يباع خمسة دراهم ، ثم أبطل ذلك السلطان الأشرف بن قلاوون عام ٦٥٩ هـ/ ١٢٦١ م (٢٢٧) . أما فى مصر فكان يؤخذ من الفقراء الذين يبتاعون القمح من ثغر دمياط ، الذين يشترون أردبين فأقل ، وقد أبطل ذلك فى مصر وسوريا على يد الناصر محمد عام ٧٢٤ هـ/ ١٣٢٤ م (٢٢٨) . ثم أبطل مرة أخرى فى مصر على يد السلطان برقوق (٢٢٩) .

١٠ — مكس السمسرة :

السمسار : هو ذلك الشخص الذى يتوسط بين البائع والمشتري ، ويوفق بينهما مقابل أجر يسمى سمسرة أو دلالة (٣٢٠) . وقد اهتم الممالك بعمل هذا السمسار ، لا تسهيلا لمعاملات الناس ، وإنما ليحصلوا من ورائه على نصف ما يأخذه من مال ، سواء كان هذا السمسار بمصر أو بالشام .

فى مصر سمح للسمسار — الدلال — بمزاولة عمله ، وأن يحصل عن كل بيع قيمته مائة درهم درهمين من المشتري ، على أن يقطع درهما لنفسه والدرهم الآخر يورده الى خزانة الدولة (٢٣١) . ثم قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإلغاء هذا المكس ٧١٥ هـ (٢٣٢) .

الا أن السمسار عاد يزاول عمله من جديد ، وكان يأخذ من المبتاعين للغلال عن كل أردب درهمين كسمسرة وكيالة منها درهم للدولة ، فأبطل ذلك للمرة الثانية على يد السلطان برقوق (٢٣٣) .

ولم يلبث أن توفي برقوق فعادت السمسرة من جديد ، إلا أن ابنه السلطان فرج شرط على هؤلاء السماسرة ألا يأخذوا عن كل أردب سوى نصف درهم وذلك فى عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م (٢٣٤) . ومن ذلك يتضح أن مكس السمسرة ظل ساريا طوال عصر المماليك حيث لم يتعرض له أحد بعد ذلك بالالغاء .

كذلك كان بالشام رجال يمارسون السمسرة وكانوا يأخذون عما قيمته ألف درهم عشرة دراهم ، ومنع النصارى من العمل فى هذه المهنة ، واقتصرت على أبناء السبيل وظل ذلك حتى أبطلت عام ٨٧١ هـ / ١٤٦٧ م فى عهد السلطان خشقدم (٢٣٥) .

١١ - مكس ساحل الغلال :

ساحل الغلال : اسم أطلق على احدى الأماكن المختصة بتجميع أنواع الغلال من سار أقطار مصر لكى تباع فيه ، وكان يقع فى بولاق (٢٣٦) . وفى مصر القديمة كانت توجد الثسبون السلطانية التى توضع بها الغلال (٢٣٧) . ويعتبر هذا الساحل من أهم الجهات التى كانت تحصل الدولة منها على أموال كثيرة منذ بداية عصر المماليك حتى قرب نهاية دولتهم سواء فى مصر أو الشام .

وكان يبلغ متحصل ساحل الغلال فى العام ما يقرب من أربعة آلاف آلاف درهم (٢٣٨) . ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل الى أربعة آلاف آلاف وستمئة ألف درهم (٢٣٩) .

وكان هذا الساحل مقطعا على أربعمئة أمير وجندى ، فكان اقطاع الأمير يتراوح ما بين ٤٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ درهم ، بينما يتراوح اقطاع الجندى ما بين ١٠.٠٠٠ و ٣٠٠٠ درهم (٢٤٠) ،

وكان المقرر على كل أردب فى هذا الساحل درهمين ونصفا ،
وأشرف على تحصيل هذا المكس ما يقرب من ستين رجلا من نظار
ومستوفين وكتاب وجنود(٢٤١) .

وقد تعددت أنواع الرسوم — التى تكون فى مجملها مقدار
المكس آنف الذكر والمحصل على كل أردب — المحصلة فى ساحل
الغلال ، فمثلا كان هناك : الخروبة ، الثمن ، الوزانة ، القداحة ،
السبيرة ، اللقطة(٢٤٢) . وثمة اتفاق بين العديد من
المصادر(٢٤٣) على أن السلطان المملوكى الناصر محمد بن قلاوون
قد أبطل هذا المكس من مصر عام ٧١٥ هـ/١٣١٥ م . الا أن هذا
الالفاء لم يدم طويلا فأبطلها مرة أخرى فى عام ٧٢٤ هـ(٢٤٤) .
ثم عاد هذا المكس مرة أخرى فأبطله السلطان برقوق(٢٣٥) .

وبسبب كثرة متحصلات هذه الضريبة لم تلبث أن عادت مرة
أخرى ، ثم أبطلت فى عام ٩٠١ هـ/١٤٩٦ م على يد السلطان
قايتباى ، الا أن ابنه السلطان محمد أعادها وجعل على كل أردب
يباع نصف درهم فضة(٢٤٦) وظل الأمر يتزايد حتى عهد السلطان
قنصوه الغورى ، وفى عام ٩٢٢ هـ/١٥١٦ م كان يحصل على كل
أردب غلال درهما ونصفا(٢٤٧) .

١٢ — مكس دار الفاكهة :

قام المالىك بجباية مكس على الخدمات التى يقدمونها لتجار
الفاكهة ، خاصة تلك الفواكه التى تباع فى باب زويلة(٢٤٨) .
ثم امتد هذا المكس الى الأنواع المختلفة من الفاكهة كالبطيخ وغيره
وسرى ذلك المكس على مصر والشام .

وفى عام ٨٠٦ هـ/١٤٠٣ م قام نائب دمشق بإبطال مكس
الفاكهة والخضراوات(٢٤٩) . ثم قام السلطان المؤيد شيخ فى عام

٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م بإبطال هذا المكس في مصر (٢٥٠) وبددوا أن هذا المكس قد عاد نانوية في مصر حيث ذكر ابن اياس (٢٥١) أن السلطان قنصوه النورى قد ألغى مكس البطيخ في عام ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م .

١٣ - مقرر الجلود وديباغتها :

لم تسلم الحيوانات الميتة من أذى الضرائب المملوكية ، فقد كان هناك ضمان لسليخ جلود تلك الحيوانات . وظل ذلك حتى عام ٧١٥ هـ فأبطله السلطان الناصر محمد من مصر (٢٥٢) . أما بلاد الشام فقد ظل هذا المكس يحصل من طرابلس ويدفعه الدباغون حتى أصدر السلطان قايتباي مرسوما بإبطاله عام ٨٨٢ هـ / ١٤٧٧ م (٢٥٣) .

١٤ - مقرر الأتبان :

من المعروف أن التبغ هو بقايا أعواد الغلال المكسرة بعد درسها ، وأن التبغ من أهم الأعلاف الغذائية للحيوان شأنه في ذلك شأن الحلفاء والدريس . وكانت أتبان مصر موزعة على ثلاث جهات : السلطان ، المقطع ، الفلاح ، فكان على الفلاح أن يقدم جزءا من تبغه الى الدولة ، والا فعليه أن يدفع عن كل مائة حمئ ٤٦/١ دينار (٢٥٤) . وقد أبطل ذلك في علم ٧١٥ هـ على يد الناصر محمد بن قلاوون (٢٥٥) .

مقرر السجون :

لقد كان التركيب الاجتماعى لدولة المماليك في مصر مصدرا دائما لاثارة الفتن والاضطرابات الداخلية ، والتي نتج عنها دخول العديد من المواطنين الى السجون المملوكية .

ويبدو أن كثرة أعداد المساجين قد أغرى سلاطين المماليك بفرض ضريبة على كل من يدخل السجن ويخرج منه . وذلك من محاولة من الدولة للاستفادة من دخل تلك الضريبة ، وكجزاء تأديبي للمجرمين . ومن ثم قامت بفرض مقرر مالى مقداره ستة دراهم يدفعه كل من يدخل السجن ولو للحظة واحدة (٢٥٦) . ونظرا لكثرة متحصلات هذه الجهة كان الضمان يدفعون مبالغ طائلة من أجل الحصول عليها (٢٥٧) . وقد قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإبطال هذا المكس من مصر عام ٧١٥ هـ (٢٥٨) . أما بلاد الشام فقد كان يحصل هذا المكس من طرابلس وباغث جملته سنويا عشرة آلاف درهم ، بالإضافة الى ثلاثة آلاف درهم — ويقال ألفان — كانت تحصل سنويا كرسوم « سجن الأقباب » من الأشخاص الذين لا يريدون العمل فى أرض القصب التابعة للسلطان وقد أبطل جميع ذلك فى عام ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م (٢٥٩) .

١٦ — مقرر حماية المراكب والمعادى :

شهدت مصر المملوكية رواجاً تجارياً كبيراً ، وأصبحت السفن تجوب البحرين : القلزم والمتوسط . فأستغل المماليك ذلك وفرضوا مكسا على السفن مقابل حمايتها ليلا ونهاراً ، كما فرض « رسم المعادى » على الناس سواء كانوا فقراء أو أغنياء نظير استغلالهم لهذه المراكب ، وأبطل ذلك عام ٧١٥ هـ (٢٦٠) .

١٧ — مكس الذبيحة :

وهو مكس غير معروف النشأة ، الا أنه كان يحصل على الذبائح من الأغنام والأبقار ، وبسبب قلة عائدته للدولة فقد ألغى عام ٨٠٥ هـ على يد السلطان الناصر فرج ، ثم أعيد بعد ذلك ولكن بصورة أخرى وهو ترك الصوف والجلد للدولة (٢٦١) .

١٨ - ضمان الخمر :

يعتبر عصر المماليك من أهم العصور المليئة بالمتناقضات الاجتماعية والأخلاقية ، ولعل مبعث هذا التناقض جاء من سياسة السلاطين ونشأتهم ، فنجد سلطانا كالناصر محمد بن قلاوون على جانب من الديانة ويهتم بشئون دولته ، ويهتم بإبطال الضرائب المفروضة على النواحي المحرمة ، ثم يتبع ذلك بمحاربة هذه النواحي وازالتها بينما نجد سلاطين آخرين على جانب كبير من الفسق والمجون لديهم نهم حب المال مهما كان مصدره . بل أن أحدهم - وهو السلطان برقوق (٢٦٢) - جعل الخمر شعارا لدولته .

لذلك لم يكن غريبا في دولة المماليك أن نجد الخمر وغيرها - مما سيلي ذكره - كانت من الأشياء المصرح بها أحيانا ، بل كان هناك ضمان لها . فكان ضمان الخمر يوميا في القاهرة ألف دينار (٢٦٣) . وبلغ متحصله في عهد بيبرس ستة آلاف دينار سنويا (٢٦٤) . وظل يؤخذ هذا المكس حتى ٦٦٧ هـ / ١٢٦٨ م : فأبطله الظاهر بيبرس (٢٦٥) .

ثم عاد هذا المكس من جديد إلا أنه ظل لمدة يوم واحد ثم ألغاه السلطان قلاوون عام ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م (٢٦٦) . والراجح أن هذا المكس قد ظل إلى نهاية عصر دولة المماليك أو على الأقل إلى نصفها الأخير ، حيث ذكر ابن حجر العسقلاني (٢٦٧) أنه في عام ٨٣١ هـ / ١٤٢٧ م قام السلطان الأشرف برسباي بإبطال ضمان الخمر والحشيش ثم ذكر أنه عاد بعد قليل .

١٩ - ضمان المفاني والأفراح :

امتدت ضرائب المماليك إلى الأفراح التي يقيمها الناس أمة بسبب عرس ، أو ختان أو غيرها . ويبدو أن ضريبة الأفراح

كانت تحصل فى مصر منذ القدم مما دعا صاحب السلوك (٢٦٨) الى القول عنها : « لا يعرف لها أصل » . فلم يستطع أحد فى مصر المملوكية أن يقيم فرحا الا بعد دفع الضريبة التى تراوحت ما بين ٢٠ و ٣٠ مثقال ذهب (٢٦٩) وكان هذا المكس يجبى أيضا من بلاد الشام وبلغ متحصله سنويا سبعين ألف درجم (٢٧٠) . وقد أبطل الناصر محمد هذا المكس عام ٧١٥ هـ بمصر (٢٧١) ثم أبطل مرة ثانية على يد السلطان الأشرف شعبان عام ٧٧٨ هـ / ١٣٧٧ م (٢٧٢) بينما أبطل فى بلاد الشام عام ٧١٧ هـ (٢٧٣) .

أما ضمان المغانى فقد كان من أبشع المحرمات التى ترتكب فى عصر الماليك وبتصريح منهم مما جعل دولتهم من خلاله تقترب كثيرا من الدول الشيوعية الحالية . ومضمون هذا المكس هو أنه كان من حق كل امرأة سواء كانت جارية أو ملكة أن تمارس البغاء — الذى نسميه حاليا بالدعارة — مقابل أن تدفع ضريبة معينة للدولة .

وغالبا ما كان يقوم بجمع هذه الضريبة امرأة أطلق عليها « ضامنة المغانى » وكان يساعدها عدة أعوان (٢٧٤) وعرف ابن اياس (٢٧٥) هذا المكس بقوله :

« لو خرجت أجل امرأة من نساء القاهرة تقصد البغاء ونزلت اسمها عند الضامنة ودفعت القدر المتعين عليها ، لما قدر أحد من الحكام على منعها من عمل الفاحشة » .

وقد كانت هناك أماكن معروفة فى شتى أنحاء مصر يمارس فيها الزنا جبرا ، وإذا مر بتلك الأماكن أى شخص كانت تلك الخواطىء تجبرنه اما على الزنا — لكى يدفع مالا — واما يحصلن منه على فدية تعينهن فى دفع ما عليهن من ضرائب للضامنة (٢٧٧) .

ولما كان هذا المكس يترتب عليه انحلال ، وتمزق أسرى نبي
المجتمع ، فقد قام السلطان الظاهر بيبرس في عام ٦٧٧ هـ
بالمغائه ومحاربة البغايا وحبسهن حتى يتزوجن (٢٧٧) ، ثم أعيد
هذا المكس ثانية والدليل أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد
أبطله عام ٧١٥ هـ (٢٧٨) . ثم أبطله مرة أخرى في عام
٧٢٤ هـ (٢٧٩) . ثم أبطل مرة رابعة نبي عهد السلطان الأشرف
شعبان ٧٧٥ هـ (٢٨٠) وقام نفس السلطان بإبطله مرة خامسة
في عام ٧٧٨ هـ (٢٨١) . ثم أعيد ذلك فأبطله السلطان المنصور
على عام ٧٨٢ هـ من حماة والكرك وبعض أعمال الصعيد (٢٨٢) .

وتم تشر بعد ذلك أية مصادر الى أن هذا المكس تعرض
للإلغاء ويستثنى من ذلك ابن اياس (٢٨٣) حيث ذكر في حوادث
عام ٩١٤ هـ أنه كان يوجد احد الاحياء بجوار قنطرة الموسيقى
تسكن به البغايا . وهذا دليل على بقاء هذا المكس موردا دائما
للدولة المملوكية حتى نهايتها ، رغم ما به من اساءة الى دولة
المماليك راعية الخلافة الاسلامية في تلك الحقبة من الزمن .

وقد كان لمكس المغاني فرعان آخران يشاركانه في مضمونه
وماهيته وهما :

(ا) حقوق السودان :

وهي عبارة عن نسبة معينة من المال تحصل من كل عبد
وجارية عند نزولهم بالحانات لعمل الفاحشة .

(ب) حقوق القينات :

وهي أيضا ضريبة تحصل من الجارية التي ترغب في عمل
الفاحشة . وكلا الفرعين أبطلا عام ٧١٥ هـ (٢٨٤) .

٢٠ مكس القرعان :

فى عام ٨٣٠ هـ / ١٤٢٧ م عين السلطان برسباى أحد ممالكيه « شادا للقرعان » وكتب له مرسوما بذلك ، فكان هذا المملوك يدور على الناس يكشف رؤوسهم ، فمن وجده أقرع أخذ منه ثلاثة دراهم وثلاثا و أبطل ذلك بعد مدة (٢٨٥) .

٢١ - مكس الروث :

لم يقنع السلطان الفورى بما بقى الى عهده من مكوس ، وقام بفرض ضريبة على روث الأبقار حيث قرر على الخولة أن يبيعوا روث الأبقار ، ويوردوا ثمنه الى خزانة الدولة (٢٨٦) .

٢٢ - مكس القصب والمعاصر :

اهتم الممالك بزراعة الأقطاب فى أراضي دولتهم ، ومن ثم أقاموا لها المعاصر ، ويرجع اهتمام الممالك بزراعة القصب فى تلك الفترة الى أنه كان المصدر الوحيد للسكر ، لذلك قاموا بفرض مكس على الأراضي التى تزرع الأقطاب فى مصر والشام (٢٨٧) . ثم تبع ذلك فرض مكس آخر على المعاصر والدواليب القائمة على عصر القصب ، وأطلق عليه « زكاة الدوبة » (٢٨٨) وذلك نظير استغلال الناس لهذه الآلات .

وقد أشار ابن دقماق (٢٨٩) الى أنه كان يوجد بمصر العديد من مطابخ السكر منها ما هو خاص بالدولة ، ومنها ما هو خاص بالسلطان ، ومنها ما هو ملك للامة ، وقد بلغ عدد هذه المعاصر ٥٦ معصرا ، وكان بكل منها ثساد ومباشرون لتحصيل الضريبة . ولم تشر المصادر الى مقدار هذه الضريبة ، الا أن النويرى (٢٩٠) ذكر أن فدان القصب كان يتحصل منه ثلاث ضرائب : قند وقطر

خريبتان ونصف وعسل خابية نصف ضريبة ، مقدارها ٢٤ قنطاراً
مصرياً . وقد قام السلطان قلاوون بإبطال زكاة الدوبلة أثناء
سلطنته (٢٩١) . أما الضرائب التي كانت تؤخذ على القصب
ومعاصره فقد ذكر أحد الباحثين (٢٩٢) أنها ظلت طوال عصر
دولة المماليك البحرية ولم يتعرض لها أحد بالإنهاء ، إلا أن من
الثابت أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد ألغى تلك الضرائب
عام ٧١٥ هـ ضمن ما لفاه من ضرائب أخرى (٢٩٣) . ثم عادت من
بعده إلا أن حصيلتها ذهبت إلى ديوان الخاص (٢٩٤) . أما مكس
القصب والمعاصر ببلاد الشام فقد ظل يحصل منهم حتى ٨٨٩ هـ/
١٤٨٤ م . ثم أبطله السلطان قايتباي (٢٩٥) .

مكس الحجاج :

لم يسلم الحجاج المصريون والشاميون من فرض المكوس
عليهم من قبل أمراء مكة مما جعل السلاطين المماليك يلجأون إلى
تعويض هؤلاء الأمراء باقطاعات لهم في مصر مقابل أن يرفعوا
أيديهم عن الحجاج .

ففي عام ٧٨٠ هـ / ١٣٧٩ م دفع السلطان الأشرف شعبان
لأمير مكة مائة وسبعين ألف درهم لكي يلقى المكوس التي تجبى
بمكة على الحجاج (٢٩٦) ومنذ عام ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م كان يجبى
عن كل جبل بركب الحجاج عشرون درهما يدفع من حصيلتها مبلغ
عشرة آلاف درهم للعربان لكيلا يتعرضوا للحجاج والباقي كان
يدفع لفقراء الحجاز (٢٩٧) وفي عام ٧٦٦ هـ / ١٣٦٥ م أبطلت
المكوس التي كانت تؤخذ من حجاج العراق وعوض عنها أمير مكة
باقطاع في مصر (٢٩٨) ومن هذا يتضح لنا أن فريضة الحج كانت
محاطة بالأخطار في عصر المماليك فإن لم يكن من العربان يكن
من أمراء مكة ، وللآخرين عذرهم في ذلك حيث كانت أراضيهم

قاحلة لا زرع فيها ولا ماء وهذا يفسر لنا سبب الأعباس التي كانت بمصر — والتي كان يذهب ريعها الى سكان بلاد الحجاز — وكذلك كثرة ارسال سلاطين مصر للقمح وغيره من الاغذية الى الحجاز .

ومن عام ٧٨٠ هـ لوحظ أن سلاطين المماليك ورجالهم بدأوا يحصلون على مكوس من الحجاج حيث أنه فى العام آنف الذكر كان بعض رجال الدولة يجلسون خارج القاهرة ويطلبون من الحجاج أوراق مشترى جمالهم ، فمن لم يحضرها كان يفرض عليه مبلغ من المال مما جعل معظم الحجاج يعدلون عن الحج فى تلك السنة (٢٩٩) . وفى عام ٨٢٩ هـ — خلال سلطنة برسباى — أخذ مكس على كل حاج قدره عشرة دراهم وكذلك أخذت ضريبة على ما معهم من هدايا (٣٠٠) . ويبدو أن تلك المكوس التي كانت تحصل من الحجاج ظلت حتى نهاية العصر المملوكى ، حيث لم تشر أية مراجع عن الغائها نهائيا فى مصر .

أما فى بلاد الشام فقد كان آخر مرسوم صدر بإبطلها عام ٨٧٨ هـ/١٤٧٤ م على يد السلطان قايتباى (٣٠١) . ولم يعثر على أية اشارة تشير الى عودتها ثانية .

وعلى صعيد آخر فقد ساهمت رحلات الحجاج السنوية على ازدهار التجارة الداخلية ما بين مصر والحجاز ، حيث كان الحجاج يسافرون الى الحجاز برا ، أما طرودهم فكانت ترسل بحرا من ميناءى السويس والطور الى ميناء جدة (٣٠٢) .

والى جانب المكوس السابقة كانت هناك مكوس أخرى ، لكنها أقل منها فى العائد والأهمية مثل :

« مكس الجسور » وكان يحصل من الناس لصيانة الجسور العامة المقامة على النيل ، وتبعه مكس آخر « مقرر الجرارييف » كرسوم لاستعمال الحفارات ، وبلغ مكس الجسور عشرة دنانير سنويا عن الفدان (٣٠٣) . وأبطل عام ٧١٥ هـ على يد الناصر بن قلاوون (٣٠٤) . أما « مقرر المشاعلية » فكان يؤخذ من الناس مقابل تنظيف بيوتهم من التربة (٣٠٥) وهناك « مكس الحميات » فرضه السلاطين على من يحتوى بهم (٣٠٦) . وأبطل مقرر المشاعلية والحميات عام ٧١٥ هـ (٣٠٧) ومكس « الأخفاف » فرض على التجار في عهد قايتباي ، وكان قدره ٤٠٠ درهم شهريا ، ثم رفعها الوزير الى ثلاثة آلاف ، ولما تظلم التجار من ذلك الى السلطان قام بالخائه (٣٠٨) أما مكس العبيد فقد فرض في عام ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م على يد قنصوه الغوري ، وظل الى نهاية الدولة ، وجدد كثيرون من جراء معارضتهم لهذا المكس (٣٠٩) « مكس القطانة » وكان يؤخذ ممن يقومون بندق القطن في حماة وأبطله عنهم السلطان اينال الأشرمى كافل حماة بمرسوم في عام ٨٩٤ هـ / ١٤٨٩ م (٣١٠) كذلك كان يوجد مكس الجزارين وأبطله السلطان محمد بن قايتباي عام ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م (٣١١) . وذلك الى جانب مكوس أخرى كانت تؤخذ على المصائد والمراعى والحوائن والبغال وغيرها .

وفي عام ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م قام السلطان الناصر محمد بإبطال عدة مكوس من طرابلس منها : « عفاية النيابة » حيث كان مقررا على كل شخص ستة دراهم للنائب ، وكان يتحصل من ذلك في العام عشرة آلاف درهم ، « حق الديوان بصهيون » وكان متحصله سنويا ثلاثة آلاف درهم ، « هبة البيادر » حيث كان يدفع عن كل فدان ثلاثة دراهم وجملة ذلك سنويا ألف درهم ، « مكس الحشيش والضيافة » وكانت جملة سنويا ستة آلاف درهم (٣١٣) .

ويكفي دلالة على أن المكوس كانت ذات عائد كبير للدولة أن
عادتها في عهد السلطان قطز ستمائة ألف دينار (٣١٣) .

الى جانب المكوس السابقة كانت هناك ناحيتان أخريان تدران
على الدولة أموالا لا بأس بها وهما : المصادرات ، وما يتحصل من
بيع أملاك بيت المال .

أولا : المصادرات :

ان من الصعب على أى فرد أن يلم بجملة المصادرات التي
تمت في عصر سلاطين المماليك . بل انه في هذا العصر غدت
المصادرات من أهم سماته العامة . وكانت جملة من هذه المصادرات
تؤول الى ديوان الخاص السلطاني ، وبالتالي لا تستفيد منها
الدولة ، بل أنفقها السلاطين على حاجاتهم . بينما البعض الآخر
كان يذهب الى بيت المال واعتبر من موارد الدولة . كما يلاحظ أن
هذه المصادرات كانت تانى للدولة بمبالغ طائلة تفوق بعض مواردها
ان لم يكن جميعها حيث أنه لم يكن يتم مصادرة الا الأثرياء من نوى
المال والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، لذلك كان أكثر
الأشخاص الذين تعرضوا للمصادرة مباشري ديوان النظر ، وأكابر
رجال الدولة .

ونبينا بلى بعض الأمثلة عن المصادرات :

(أ) في عام ٦٥٢ هـ صادر السلطان المعز أيبك ممتلكات
أصحاب أقطاي (٣١٤) بعد قتله وذهبهم الى دمشق (٣١٥) .

(ب) في عام ٨٠٠ هـ / ١٣٩٨ م صودر ابن الطبلأوى (٣١٦) .
فأخرج من بيته ٢٢ حملا من الملابس والفرو والصوف ، ومبلغ
قدره مائة وستون ألف دينار وكذلك ١٢٠٠ قفة فلوس (٣١٧) .

(ج) فى عام ٨٤٧ هـ / ١٤٤٣ م صادر السلطان جقمق كاتب السر بحلب وقرر عليه ثلاثين ألف دينار ، وكذلك نائب قلعة حلب وقرر عليه خمسين ألف دينار ، وكذلك استادار حلب وقرر عليه مائة ألف دينار (٣١٨) .

وقد كان القائم بتنفيذ حكم المصادرة هو « شاد الداوين » (٣١٩) . وقد بلغت المصادرات ذروتها فى عصر دولة المماليك البرجية مما جعل بدر الدين العيني (٣٢٠) يصفها بقوله : « وما كان أحد منهم — العبار — يستجرىء يلبس ثوبا حسنا خوفا على نفسه من المصادرة ، حتى انهم صودروا مرارا عديدة ، وحصن عليهم مالا يوصف ولا يحد » .

ثانيا : ما يتحصل من بيع أملاك بيت المال :

سبق القول فى مطلع هذا الفصل أن أراضى مصر المملوكية كانت موزعة على عدة أقسام ، منها قسم يباع ويشترى ويورث لكونه اشترى من بيت المال . فكانت هناك أراض ملك لبيت المال والدولة ، وتقوم الأخيرة بتأجير تلك الممتلكات نظير مبلغ معين يدفع شهريا الى بيت المال (٣٢١) . الا أنه لأسباب غير معروفة قد تكون مواجهة غلاء ، أو قلة الربح ، كان سلاطين المماليك يبيعون تلك الأملاك للاستفادة منها .

وغالبا كان يتم البيع تحت شعار « ليصرف فى كلفة الغزاة والمجاهدين » (٣٢٢) . وكان القائم بأمر بيع هذه الأملاك وكيل بيت المال (٣٢٣) وهذا دليل على أن الدولة المملوكية استفادت من أملاكها — بالايجار أو البيع — فى جعلها موردا دائما لها .

من العرض السابق للموارد غير الشرعية يتضح أن سلاطين المماليك أولوها اهتماما بالغاً مما جعلها تنموق الموارد الشرعية

أهمية وعددا ، كما لوحظ أن فرض تلك الضرائب كان يتفاوت بين السلاطين : فمنهم من يقوم بالغائها ، ومنهم من يقوم بفرض المزيد منها ، دون وضع أدنى عناية بأفراد دولته .

وتتميز هذه المكوس بأنها كانت تدر مبالغ لا حصر لها إلى خزانة الدولة ، مما جعلها المورد الأول للدولة المملوكية . كذلك تتميز بالعمومية الكاملة ، بحيث المت بكل شيء — حلالا كان أم حراما — ولم تدع أى جهة إنتاجية أو استهلاكية إلا حصصتها منها .

ويعاب على تلك المكوس أنها غير ثابتة ، ما جعل حصيلتها دائما عرضة للتغير ، وبالتالي كان دخلها غير مضمون ، وخير مثال على ذلك هو مكس الصادر والوارد ، الذى أدت قلته إلى جانب أسباب أخرى إلى زوال الدولة المملوكية .

هوامش الفصل الثالث

- (١) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ ، عاشور : العصر المالكي ، ص ٣١٠ ، ماجد : نظم المالكي ، ج ١ ، ص ٧٣ .
- (٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ١٩٠ .
- (٣) الحبلبي : الاستخراج ، ص ٩ .
- (٤) الماوردى : الأحكام ، ص ١٢٧ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، القلقشندي : المرجع نفسه ، حسن ابراهيم ، على ابراهيم : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، عاشور : العصر المالكي ، ص ٣١٠ ، راسد البراوى : المرجع السابق ، ص ٣٢٩ ، الرئيس : الخراج ، ص ٨ ، راسم وشدى : مصر والشراكسة (القاهرة ١٩٤٨) ، ص ١٢١ ، محمد كامل مرسى : الملكة ، ص ٧٣ ، محبى الدين طرابزونى : النظام المالى الاسلامى (بحث منشور ضمن وقائع ندوة النظم الاسلامية بأبو ظبى ، ج ٢ ، نشر مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٩٨٧) ، ص ١٠٦ ، Rable, The Financial. P. 73.
- (٥) المقدمة ، ص ٣٩ .
- (٦) ابن ممتى : قوانين ص ٢٨ ، Rable : Op. Cit., P. 76.
- (٧) حسنين ربيع : نظم ، ص ٤١ ، Pool : Op. Cit., P. 304.
- (٨) نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٥٣ ، الهيلة : مرجع سابق ، ص ١٠٨٦ .
- (٩) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .
- (١٠) القلقشندي : نفس المصدر والجزء والصفحة .
- (١١) Pool : Op. Cit., P. 303.
- (١٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ٣٥ .
- (١٣) النوبرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(١٤) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١١٣ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(١٥) يحيى بن الجيعان : التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية (تحقيق دورتر ، القاهرة ١٩٧٤) ، ص ٤٧ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥١ ، عبد المجيد أبو الفتوح بدوى : مصر الاسلامية فى كتابات الرحالة المسلمين (بحث فى مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة - العدد الثانى - ١٩٨١) ، ص ١٠٨ حاشية (١) .

(١٦) مقياس الروضة : ترجع نشأته الى عهد المنوكل ، بناه فى جزيرة الروضة عام ٢٤٧ هـ / ٨٦١ م وظل معمولاً به طوال عصر المماليك . والمقياس عبارة عن عمود من الرخام الأبيض مثنى الشكل ، يوضع فى موضع يسمح بدوران المياه حوله عند انسيابها والعمود مفصل على ٢٢ ذراعاً كل ذراع مفصلة على ٢٤ مسماً متساوياً تعرف بالأصابع ، ماعدا الاثنى عشرة ذراعاً الأولى فانها مفصلة الى ٢٨ اصبعاً لكل ذراع . ابن دقماق : الانصار ، ج ٤ ، ص ١١٤ - ١١٥ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، كمال الدين سامح : العمارة الاسلامية فى مصر (ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) ، ص ١٧ ، حسين عليوة : الكتابات الأثرية ، ص ٢٨ .

(١٧) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٦٠ ، المناوى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، عبد الحيد أبو الفتوح : المرجع نفسه ، ص ١٠٩ .

(١٨) الدينار الجيسى : لم يكن عملة متداولة بين الناس بل مقياساً لايراد الاقطاعات وتدمت التعريف بماهيته فى الفصل الرابع ، والفصل الخامس .
(١٩) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢٠) الروك : كلمة شبطية : اصطلح على استخدامها للدلالة على حماية مقياس الأرض وحصرها فى سجلات وتثمينها - تقدير درجة خصوبتها - لتقدير الخراج عليها ، ويقولون روك البلاد ويروكها أى فك زمامها ، ويقابل الروك فى الوقت الحالى عمليتها فك الزمام وتعديل الضرائب . وقد مسحت أرض مصر حوالى سبع مرات : الأولى : ٩٧ هـ / ٧١٥ م على يد عبد الملك بن رفاعة فى خلافة انوليد ابن عبد الملك وأخيه سليمان ، الثانية : على يد عبيد الله بن الحبحاب فى خلافة هشام بن عبد الملك ١١٠ هـ / ٧٢٩ م . الثالثة : على يد ابن مدبر فى خلافة المعتز بالله العباسى ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م . الرابعة على يد الأفضل بن بدر الجبالى فى عهد الأمر بالله الفاطمى فى عام ٥٠١ هـ ويقال فى عام ٤٨٣ هـ فى عهد المستنصر بالله

الفاطمي . الخامسة وهى الروك الصلاحي فى عهد صلاح الدين الأيوبي فى عام ٥٧٢ هـ/١١٧٦ م . السادسة فى عهد السلطان لاجين الملوكي وتسمى الروك الحسامي ٦٩٧ هـ/١٢٩٨ م . السابعة : وهى الروك الناصري فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون . ٧١٥ هـ/١٣١٥ م . كما عمل هذا السلطان ، واه طرابلس عام ٧١٧ هـ/١٣١٧ م .

المقريزي السلوك ج ١ فى ٣ ، ص ٨٤١ حاشية (٣) ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٩٣٥ ، بدر الدين العيني : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ ، تاريخ ، غير مرقم ، ج ٢٣ ميكروفيلم ٣٦٤١١) حوادث عام ٧١٥ هـ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٩ ، ص ٤٢ حاشية (١) ، النويري : المرجع السابق ، ج ٣١ ورقة ٦١ ، والخالدي : المقصد ورقه ٧١ - ٧٣ ، بيبس المنصور : التحفة الملوكية فى الدولة التركية (ط ١ ، تحقيق عبد الحميد صالح ، القاهرة ١٩٨٧) ص ١٥٢ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٥٢٩ ، عمر طوسون مالية مصر من عهد الفراغة الى الآن (الاسكندرية ١٩٣١) ، ص ٢٣٨ ، سعادت ماهر : محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية فى العصر الاسلامي (القاهرة ١٩٦٦) ص ١٠ ،

Demombynes : Op. Cit., P. XXXIX; Rabie : Size, P. 133.

(٢١) السخاوى : التبريد ، ص ٢١٥ .

(٢٢) شهاب الدين بن على بن حجر العسقلانى : أنباء الغمر بأبناء العبر ، ج ٢ (تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧١) ص ١٠٤ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٧٥ ، ج ٢ ، ص ٧ ، ج ٣ ، ص ٣٩٨ .

(٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣٧ ، ٢٠١ .

(٢٤) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ .

(٢٥) ابن ابيك الدوادارى : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٤٤ .

(٢٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(٢٧) مالية مصر ، ص ٦٠ . وقد أثبت عمر طوسون أنه أخذ هذا الرقم من ابن اياس الا أنه بالرجوع الى هذا المصدر لم يعثر على ذلك وربما كان هذا التقدير لفترة سابقة على عصر الماليك .

(٢٨) نزهة الأمم ، ورقة ٢٣٣ .

(٢٩) كتاب صورة الأرض (ط ٢ ، لندن ١٩٦٧) ، ص ١٣٧ .

(٣٠) ابن اياس : المخطوط السابق ، ورقة ٩٤ ، بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ، ص ٥٩٥ . عيد الشهيد : كان يعملُه النصارى في اليوم الثامن من شهر بثنس القبطى وارتبط ذلك العيد بخرافة مؤداها أن النهر لا يفيض الا اذا التى فيه اصبع أحد تديسيهم الذى كان محفوظا في تابوت باحدى كنائس لسبرا ، وفي هذا العيد كانت ترتكب المعاصى وتباع الخمور الكثيرة والتي تصل قيمتها الى ٢٠٠٠٠٠ درهم فضة يوميا . وابطل العيد عام ٧٥٥ هـ / ١٣٥٤ م .

المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ٦٩ ، السحاوى : التبرص ، ص ١٢ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ١٦٠ ، المناوى : نهر النيل ، ص ١٥٧ .
David Ayalon : Gunpowder and Firearms in the Mamlouk Kingdom (London 1956) P. 104. (٣١)

(٣٢) الزويرى : نهاية الارب ج ٣١ ، ورقة ١٧ ، المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٥٧ .
(٣٣) المعجم الوجيز ، ص ٢٩٠ ، مادة زكاة .

(٣٤) عاتور : العصر المالىكى ، ص ٣١٠ ، مصر فى عصر المماليك البحرية ، ص ٢١٤ ، معد على الجارحى : النظم المالية فى الاسلام (بحث منشور فى وقائع ندوة النظم الاسلامية ، ج ٢ ، ابو ظبى ١٩٨٤) ، ص ٢٥ ، ٥٧ ، Abd El Razzak Nofl : Al Zakat (Cairo) P. 7.

(٣٥) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ٧٦ .
(٣٦) المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٨ .
(٣٧) ابي عثمان ، نابلسى . تاريخ الفيوم وبلاده (تحقيق مورتنز ، القاهرة ١٨٩٨) ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣٨) ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء والصفحة .
(٣٩) القلقسندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ - ٤٥٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٣٨٧ ، العمري : مسالك ، ص ١٦٤ ، عبد المجيد مصر ، ص ١١٥ .
Quatremere : Op. Cit., T. 1 P. 189 No. 69, Pool : Op. Cit., P. 304.

(٤٠) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٩ .
(٤١) حمود بن محمد بن على النجيدى : الموارد المالية لمصر فى عهد الدولة الملوكية الاولى (رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية - السعودية ١٩٨٤) ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٤٢) الأشرف برسباى الدقماوى الظاهر ، هو السلطان التاسع من المماليك الحراكسه نسلطن عام ٨٢٥ هـ وتوفى عام ٨٤ هـ / ١٤٣٧ م وكانت مدة سلطنته ست عشرة سنة وتسعة شهور وعشرة أيام ، عبد الناسط بن شاهين : نزعة ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٤٣) ابن حجى : هو القاضى نجم الدين بن حجى ، كان يلى وظيفة كاتب السر بمصر آنذاك . ابن اياس : بدائع ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(٤٤) السائمة : المواشى التى ترعى حيث تششاء ولا تعلق . المعجم الوجيز ، ص ٣٣٠ .

(٤٥) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٣٢٧ .
Rabie : The Financial, P. 99. (٤٦)

(٤٧) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٠٣ .

(٤٨) المقريزى : ج ٤ ق ٣ ، ص ١٠٦٨ .

(٤٩) تفسير القرآن الكريم (ج ٢ ، نشر دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) ص ٣٤٧ .

(٥٠) وزارة الأوقاف : المنتخب فى تفسير القرآن الكريم (ط ١٢ ، اشرف على اصداره محمد الأحمدى أبو النور - القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٢٦٣ حاشية (١) .

(٥١) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٥٢) عاشور : العصر المماليكى ، ص ٨٢ .

Muhammad Ali : The Religion of Islam (Cairo U.A.R) P. 577. (٥٣)

(٥٤) النابلسى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ،
Rabie : Op. Cit., PP. 108 — 110.

(٥٥) قاسم عبده : أهل الذمة ص ٦٩ ، ربيع حسنين : نظم ص ٤٥ ؛
النجيدى : موارد ، ص ٨٥ ،
Quatremere : Op. Cit., P. 111 No. 141.

(٥٦) صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٥٨ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .

(٥٧) المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

- (٥٨) نفسه .
- (٥٩) المقریزی : السلوك ج ١ ق ١ ، ص ١٥٠ ،
Irwin : Op. Cit., P. 109.
- (٦٠) القلقشندي : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٨ — ٤٥٩ .
Rable : Op. Cit., P. 111.
- (٦١) النويری : نهاية الأرب ج ٣٠ ، ورقة ٩١ ، ٣٢١ ، قاسم عبده *
المرجع السابق ، نفس الصفحة .
- (٦٢) المقریزی : الخطط : ج ١ ، ص ٩٠ .
- (٦٣) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .
- (٦٤) المرجع السابق .
Pool : Op. Cit., P. 304.
- (٦٥) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٥١٨ .
- (٦٦) ابن اياس : نزهة الأعمى ، ورقة ١٢٢ ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٥ ،
المقریزی : الخطط ج ١ ، ص ١٠٧ ، الهيلة : المرجع نفسه .
- (٦٧) النويری : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ٦ ، المقریزی : السلوك ،
ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٦٠ .
- (٦٨) المقریزی : المرجع السابق ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧١٢ ، الخطط ، ص
١٠٧ ، القلقشندي : المرجع السابق .
- (٦٩) قاسم عبده : أهل الذمة ، ص ٧٠ .
- (٧٠) K.Kö ffentlichen Lehranstalt : Jahresbericht Für
.Orientalische Sprachen (Wien 1884) P. 11.
- (٧١) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٨١ .
- (٧٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٤٥ .
- (٧٣) Charlas Issawi : Egypt (London 1947)) P. 8.
- (٧٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ، ابن همامي : توانين ،
ص ١٣ ، ابن شاهين : زبدة ص ٩٦ ، المقریزی : خطط ، ج ١ ص ١١١ ، خلاف :
السياسة ص ١٢٨ . ماجد : نظم ج ١ ، ص ٧٦ ، على حسن : دراسات ص ٣١٣ ،
عاشور : العصر المالكي ص ٣١١ ، مصر ص ٢١٦ ،
- Pool : Op. Cit., P. 304.

- (٧٥) المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة ،
Rabie : Op. Cit., P. 127.
- (٧٦) ابن مياتى : مصدر سابق ، ص ١٤ ،
Rabie : Op. Cit., P. 128.
- (٧٧) القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة ، ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء والصفحة .
- (٧٨) القلقشندى . المرجع السابق .
- (٧٩) المقرئى : ج ١ ، ص ١١١ .
- (٨٠) فخر الدين محمد بن شاکر الکتبى : عيون التواريخ ، ج ١٢ (مخطوط بدار الکتب تحت رقم ١٤٩٧ تاريخ ميکروفيلم ٣٤٨٣٢) ، ورقة ٦٣ ، زيترسين : تاريخ سلاطين الممالیک (نيدس ١٩١٦) ، ص ٣٦ .
- (٨١) ابن حبيب : درة الأسلاك ج ٣ ، ورقة ٤١٤ .
- (٨٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٤١ .
- (٨٣) السخاوى : التبر ، ص ٨٧ .
- David Naustadt : the Plague and its Effects upon
(٨٤) the Damalouk Army, in (Jurnal of the Royal Asiatic Society, Part 1, London 1946) P. 70.
- (٨٥) ابن اياس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٩ .
- (٨٦) النويرى : نهاية الأرب (مخطوط بدار الکتب المصرية تحت رقم معارف عامة ٥٥١ ج ٢٨ ، ميکروفيلم ٤٣٣٣١) ، ص ١ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٠٦ . وفرض قطز ضريبة على التركات الأهلية تقترب كثيرا مما جرى الآن من قول البعض بضرورة أخذ ضريبة على التركات . ونظرا لعدم شرعية ذلك فتد جاء الرد على هؤلاء كما يلى : « واذا كان الميت قد دفع جميع ما عليه من التزامات وحقوق للدولة فى حياته وليس لها فى ذمته شىء فلا يصح للدولة ان تأخذ من تركته شيئا » . محمد سيد طنطاوى : ضريبة التركات غير شرعية (فتوى بجريدة الأهرام المصرية ، العدد ٣٧٢٥٧ ، السبت ١٠/١٢/١٩٨٨) ص ١ .
- (٨٧) المقرئى : اغائة الأمة ٣٨ .
- (٨٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨٠١ .
- (٨٩) ابن حجر : أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٦٣ .

- (٩٠) مؤلف مجهول : مرسوم بعض الملوك- الصلاحية فى الزام اهل الذمة بالشروط الشرعية (مخطوط بدار الكتب ، تاريخ ٤٣١٤) ، ص ٤ .
- (٩١) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٢٧ .
- (٩٢) السخاوى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
- (٩٣) بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .
- (٩٤) احمد دراج : وثائق دير صهيون بالقدس الشريف (القاهرة ١٩٦٨) ، ص ١٤١ — ١٤٢ حاشية (٦٩) .
- Rabie : Op. Cit., P. 82. (٩٥)
- (٩٦) ابن ممتى : المرجع نفسه ، ص ٢٣ — ٢٤ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٩ ، ربيع حسنين . نظم ، ص ٤٥ .
- (٩٧) حسين عليوة : دراسة لبعض الصناعات والفنائين بمصر فى عصر المماليك (بحث فى مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة ، العدد الاول ، مايو ١٩٧٩) ص ٩٦ — ٩٧ .
- (٩٨) يحيى بن ماسويه ، الجواهر وصفاتها (تحقيق عماد عبد السلام ، القاهرة ١٩٧٦) ص ٥٤ حاشية (٢) ، العمري : مسالك ، ص ٧٨ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ١٩ .
- (٩٩) المقرئى : المرجع نفسه ، ص ٢٣٣ ، ابن ماسويه : المرجع نفسه .
- (١٠٠) الغزولى : مطالع البذور ، ج ٢ ، ص ١٤٨ ، العمري : المرجع السابق ، ص ٧٩ .
- (١٠١) الغزولى : المرجع نفسه ، المقرئى : المرجع نفسه ، العمري : المرجع نفسه ، القلقشندي : المرجع نفسه .
- (١٠٢) القلقشندي : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٥ ، العمري : مصدر سابق ، ص ١٢٨ ، Rabie : Op. Cit., P. 87.
- (١٠٣) القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة ، Pool : Op. Cit., P. 804.
- (١٠٤) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .
- (١٠٥) جوزيف نسيم يوسف : علاقات مصر بالممالك التجارية الايطالية فى ضوء وثائق صبح الاعشى (بحث مقدم فى الندوة التى اعدت من ابي العباس القلقشندي — القاهرة ١٩٧٣) ، ص ١٨٢ .

- (١٠٦) بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٢٠ .
 Rabie : Op. Cit., P. 83.
- (١٠٧) قوانين الدواوين ، ص ٢٣ ،
 (١٠٨) صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٥ .
- (١٠٩) الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٩ .
 (١١٠) الانتصار ، ج ٥ ، ص ١٣ .
- (١١١) الفلقشندي : المرجع نفسه ، ص ٢٨٤ ،
 Pool : Op. Cit., P. 304.
- (١١٢) ابن ممالى : المرجع السابق ، ص ٢٣ ، المقرئى : المرجع نفسه ،
 الفلقشندي : المرجع نفسه ، ص ٤٥٥ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٩٥ ،
 Rabie : Op. Cit., P. 83 No. 1, 84.
- (١١٣) المقرئى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع نفسه ، عادل زيتون :
 العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى (ط ١ ، دمشق
 ١٩٨٠) ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
 Pool : Op. Cit.,
- (١١٤) الخالدي : المرجع السابق ، ورقة ٨٦ ، العمري : التعريف : ،
 Pool : Op. Cit. ، ص ١٧٤
- (١١٥) ابن ممالى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ،
 Rabie : Op. Cit., P. 85.
- (١١٦) الفلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٦ ، ابن دقماق
 المرجع نفسه ، ص ١٠٣ ، المقرئى : المرجع نفسه ، الهيلة : المرجع السابق ،
 Rabie : Op. Cit., P. 86. ، ص ١٠٨٥
- (١١٧) ابن الحيمان : التحفة ، ص ١٧ : ابن دقماق : المرجع نفسه .
 (١١٨) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٧٧ .
- (١١٩) الفلقشندي : المرجع نفسه ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ ،
 Rabie : Op. Cit.,
- (١٢٠) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١١٠ .
 (١٢١) عاشور : العصر المالىكى ، ص ٤١٠ .
 (١٢٢) لانيس : التنظيم المحاسبى ، ص ١٥٦ ،
 Pool : Op. Cit., P. 304.
- (١٢٣) ابن ممالى : المصدر السابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .
 (١٢٤) المقرئى : المصدر السابق ، عاشور : المرجع السابق ، ص ٣١٢

- (١٢٥) القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٦١ — ٤٦٤
- (١٢٦) الخالدي : المتصد السابق ، ورقه ١٣٣ .
- (١٢٧) المقریزی : المصدر السابق .
- (١٢٨) المقریزی : المصدر السابق .
- (١٢٩) الخالدي : المصدر السابق .
- (١٣٠) ابن ممتی : المصدر السابق ، ص ٢٥ .
- (١٣١) منصور بن بكرة الذهبي الكاملی : كشف الأسرار العلميہ بدار الضرب المصري (مخطوط بدار الكتب المصرية تحب رقم ٢١ كيمياء وطبيعة ، ميكروفيلم ١٣٢٥٢ ، ٢٤٧٥) ص ٤ . المخطوط يقع في عشر ورقات ، الا أن تصويره رديء وملئ بكثير من الأخطاء ، والمصطلحات غير مفهومة ، وغالبا كان يستخدمها الضرابون كلغة بينهم .
- (١٣٢) ابن ممتی : المصدر السابق ، عاشور : مصر ، ص ٢١٦ .
- (١٣٣) زاهر رياض : التجارة البرية عبر الصحراء الكبرى خلال العصر الوسيط (بحث في مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، القاهرة ، ١٩٦٣) ص ٤٠ .
- (١٣٤) قوص : مدينة كانت تقع على الشاطئ الشرقي للنيل أعلى الصعيد ، وتسكنها مجموعة من التجار وذوي الاموال وكانت ملتقى القوافل القادمة من بلاد النوبة والحجاز والهند لذلك كانت تعتبر مركزا مهما للضرائب الملوكية . العمري : مسالك ص ١٤٧ ، ابن شاهين : زبدة ص ٣٣ .
- (١٣٥) فندق الكارم : بنى عام ١١٨٣ م بالفسطاط ، وهو عبارة عن بناء مربع الشكل مؤلف من طبقة أو أكثر وينسبه الحصن ، وبوسطه فناء متسع لربط البضائع ومكها ، والطابق الأرضي عبارة عن متاجر ، والعلوى مخصص للسكن والنوم ويحيط به حديقة يزرعها التجار بأشجار من وطنهم وفيه يتمتع التاجر بكامل حرته كشرب الخمر وغيرها . خليل ضومط : الدولة الملوكية ، ص ٢٠٧ ، كمال الدين سامح : المرجع السابق ، ص ١٠ ،
- (١٣٦) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٦٤ ،
- Pool : The Art of the Saracens in Egypt (London) P. 96.
- Rabie :Op. Cit., PP. 100 — 101; Heyad, W. : Histoire du Commerce du Levant Au Moyen — Age (2 Tomes, Ameterdam 1967) tome 1, P. 444 ; Tom 2, P. 59.

- (١٣٧) القلقشندي : صبح الاعشى ، د ٣ ، ص ٤٦٥ ،
Issawi : Op. Cit., P. 8.
- (١٣٨) العمري : مسالك ، ص ١٣٦ ، القلقشندي : المصدر السابق ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1 . 79 No. 112.
- (١٣٩) القلقشندي : المصدر السابق ، Pool : Op. Cit., P. 304.
Heyed : Op. Cit., 1 P. 445; Pool : Op. Cit., P. 339. (١٤٠.)
- (١٤١) أحمد بن علي الحريري : الاعلام والتبيين في خروج المرئح الملاعين
على ديار المسلمين (تحقيق سهيل زكار - دمشق ١٩٨٦) ، ص ٧٨ ، ٩٢ ، ٩٦ .
- (١٤٢) الحريري : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، المقرئزي : السلوك ج ١ ،
ق ٢ ، ص ٣٧٢ ، القلقشندي : نفس المصدر والجزء ، ص ٤٠٢ ، العمري : مصدر
سابق ، ص ١٥٧ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ٣٥ ، ابن دقماق : الانتصار ، د ٥ ،
ص ٨٠ ، جوزيف نسيم مرجع سابق ، ص ١٩١ - ١٩٣ ،
Issawi : Op. Cit., P. 9.
- سميد عبد الفتاح عاشور : كتاب صبح الاعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر في
العصور الوسطى (بحث منشور ضمن أبحاث الندوة التي أعدت عن القلقشندي
وكتاب صبح الاعشى - القاهرة ١٩٧٣) ص ٥٤ .
- (١٤٣) العمري : المصدر السابق ، ابن دقماق : المصدر السابق ،
القلقشندي : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٠٤ ، فاروق عثمان أبانلة : اثر
حول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط
أثناء القرن السادس عشر (الاسكندرية ١٩٨٨) ص ١٢ ،
Pool : Op Cit., P. 304.
- Gaston, Weit : L'Egypte Arabe de la Conquete (١٤٤)
Arabe A la Conquate Musulmane (642 — 1517), (Tome 1 v,
Paris 1937) P. 492.
- George E. Kirk : A short history of the Middle (١٤٥)
East from the Rise of the Islam to Modern times (Fourth
Edition, London 1957) P. 52, Heyed : Op. Cit., 11 P. 58.
- (١٤٦) ابن ممتى : المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٣

- (١٤٧) القلقشندي : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ ،
Pool : A History, P. 304.
- (١٤٨) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٤١٦ .
- (١٤٩) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٨٧ .
- (١٥٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، طرخان : مصر ، ص ٢٩٠ .
- (١٥١) المقرئزي : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٩٣ .
- (١٥٢) ابن حجر : انباء المغرب ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ ، ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨١٥ .
- (١٥٣) طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ — ٢٨٩ .
- (١٥٤) ابن شاهين : زبدة ، ص ١٦ .
- (١٥٥) حسين عبد الرحيم عليوة : المكان والفن الاسلامي (بحث بمجلة كلية الاداب جامعة المنصورة ، العدد ٢ ، ١٩٨١) ، ص ٨٦ — ٨٧ .
- (١٥٦) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٠٩ .
- (١٥٧) المقرئزي : المخطط ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ .
- (١٥٨) محمد امين : الاوقاف ، ص ٦٠ .
- (٢٥٩) ابن مهناي : مصدر سابق ، ١٤ — ١٥ .
- (١٦٠) السيوطي : الانصاف ، ورقه ٣٦١ .
- (١٦١) محمد امين : مرجع سابق ، ص ٢٩ — ٣٠ .
- (١٦٢) لمزيد من التفصيل انظر الفصل الاول من هذا البحث .
- (١٦٣) لمزيد من التفاصيل عن تلك النواحي انظر محمد امين : المرجع السابق ، ص ١٢٢ — ٢٩٧ .
- (١٦٤) محاولة من ذلك تمت عام ٧٤٠ هـ . المقرئزي ؛ ج ٢ ، ص ٢٩٥ .
- (١٦٥) ابن اياس : نزهة الامم ، ورقة ١٢٠ .
- (١٦٦) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٠٣ .
- (١٦٧) الجامع الطولوني : بناه احمد بن طولون ، وانفق عليه مائة الف دينار ، بدأ فى بنائه عام ٢٦٣ هـ وانتهى عام ٢٦٥ هـ/٨٧٩ م وجعل به دروس علم وطبياً مقيماً وظل المسجد حتى مهد الناصر محمد بن قلاوون فجدده واوقف عليه الاوقاف وظل الماليك يرعونه حتى نهاية دولتهم . المقرئزي : المخطط ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

- (١٦٨) الويرى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ٢ .
 (١٦٩) المصدر السابق ، نفس الجزء والصفحة .
 (١٧٠) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٦٨٩ ، أبو المحاسن : النجوم ،
 ج ١٠ ، ص ١٤١ .
 (١٧١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣٦ .
 (١٧٢) اس اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والتقسيم ، ص ٢٨٦ —
 ٣٨٧ .
 (١٧٣) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٤٢١ .
 (١٧٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧١ .
 (١٧٥) ماجد : نظم الممالك ، ج ١ ، ص ٧٣ .
 (١٧٦) قطب ابراهيم محمد : النظم المالية فى الاسلام (القاهرة ١٩٨٠) ،
 ص ٣١ .
 (١٧٧) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٨١ .
 (١٧٨) ابن حجر ابناء الفجر : ج ٣ ، ص ٥٣٩ .
 (١٧٩) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٢٦٩ .
 (١٨٠) الدوكة : عبارة عن دنانير كانت تضرب فى البندقية نسبة الى
 صاحبها « الدوك » أو الدوق ، وكانت منتشرة بمصر ويتعامل بها نظرا لثباتها
 واستقرارها ، ولسبب ما كانت تتمتع به البندقية من حظوة لدى المصريين .
 جوزيف نسيم : مرجع سابق ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .
 (١٨١) طرخان : مصر الجركسية ، ص ٢٨٦ ، عادل زيتون : مرجع سابق ،
 Heyed : Op. Cit., 1, P. 427.
 ص ٢٣٥ ،
 Heyed : Op. Cit., 1, P. 448. (١٨٢)
 (١٨٣) كلالها يمثلان الخمس المفروض على بضائع الروم ، وهما عبارة عن
 رسوم ضرائبية تفرض على المراكب لصالح المشرف والوالى وباقى المباشرين .
 عفاف سيد صبرة : العلاقات بين الشرق والغرب (القاهرة ١٩٨٣) ، ص ١٤٠
 حاشية ٨١ ، ٨٢ .
 (١٨٤) النذ الرابع من المعاهدة التجارية التى عقدت بين جمهورية البندقية
 والسلطان المملوكى فى عام ٦٥٢ هـ / ١٢٥٤ م ونشرتها عفاف صبرة : المرجع
 السابق ، ملحق (٤) ، ص ٢٧٧ .

- (١٨٥) البند الحادى عشر من المعاهدة السابقة .
- (١٨٦) البند الثامن عشر من المعاهدة السابقة ، عادل زيتون : مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
- (١٨٧) البند التاسع عشر من المعاهدة السابقة .
- (١٨٨) البند الثانى من المعاهدة التجارية التى عقدت بين جمهورية البندقية والسلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٠١ هـ / ١٣٠٢ م ونشرت فى : عفاف صبرة . المرجع السابق ، ملحق (٥) ، ص ٢٨٥ .
- (١٨٩) البند الثالث من المعاهدة السابقة .
- (١٩٠) البند السادس من المعاهدة السابقه .
- (١٩١) البند الحادى والعشرون من المعاهدة السابقة
- (١٩٢) البند السادس والعشرون من المعاهدة السابقة .
- (١٩٣) البند الحادى والثلاثون من المعاهدة السابقة ، عادل زيتون مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .
- (١٩٤) البند الاول من المعاهدة التجارية المعقودة بين البندقيه والسلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ٧٥٦ هـ / ١٣٥٥ م ونشرتها عفاف صبره : المرجع السابق ، ملحق (٦) ، ص ٢٩٢ ، عادل زيتون : المرجع السابق .
- (١٩٥) البند الحادى عشر من المعاهدة السابقة .
- (١٩٦) البند الثالث والعشرون من المعاهدة السابقة .
- (١٩٧) Pool : Op. Cit., P. 303.
- (١٩٨) Heyed : Op. Cit., 1, P. 448.
- (١٩٩) الخالدى : المقصد الرنيع ، ص ١٤٢ .
- (٢٠٠) وسام عبد العزيز نرج : الدولة والتجارة فى العصر البيزنطى الاوسط حوليات كلية الآداب - ج الكويت ، الحولية التاسعة ، الرسالة ٥٣ ، ١٩٨٨) ص ٢٦ . عادل زيتون : مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٣١ ، فاروق باظلة . المرجع السابق ، عدة وثائق تشير الى تجارة الكتان ص ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٧ .
- (٢٠١) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٨٣ .
- (٢٠٢) صوامط : الدولة الملوكية ، ص ٢٤٨ .
- (٢٠٣) Pool : Op. Cit., P. 303.

- (٢٠٤) ابراهيم احمد العدوى : تاريخ العالم الاسلامى (ج ١ ، مطبعة
جامعة القاهرة ١٩٨٣) ص ٢٧٢ ،
- Muir : Op. Cit., P. 188 — 198.
- Issawi : Op. Cit., P. 9.
- (٢٠٥) المقرئى : السلوك ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٤ حاشية (٢) ، الخطط
ج ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢٠٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٠ .
- (٢٠٧) النجيدى : مرجع سابق ، ص ٩٠ ،
Rable : Op. Cit., P. 100.
- (٢٠٨) دراج : وثائق دير صهيون ، ص ٧٠ — ٧٦ .
- (٢٠٩) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢١٠) ابن اياس : نزهة الأهم ، ورقة ١٢٠ ، بدائع الزهور ج ١ ، ق ١ ،
ص ٣٦٣ .
- (٢١١) المناوى : بهر النيل ، ص ١٥٨ .
- (٢١٢) ابن اياس : نزهة الأهم ، نفس الصفحة ، بدائع الزهور ، نفس
الجزء والقسم والصعقة ، المقرئى : المصدر السابق ، على حسن : دراسات ،
ص ٣١١ .
- (٢١٣) المقرئى : المصدر السابق ،
Rable : Op. Cit., P. 103.
- (٢١٤) اس اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ .
- (٢١٥) ابن حجر : انباء الغر ج ١ ص ١٢٧ .
- (٢١٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦٧ .
- (٢١٧) ابن حجر : المصدر السابق ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء
والقسم ، ص ١٢٣ ، ١٦٧ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ ،
Rable : Op. Cit.
- (٢١٨) المقرئى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٨٩ ،
Rable : Op. Cit.
- (٢١٩) الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٧٢٥ .
- (٢٢٠) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ ، ابن أيبك : كنز الدرر ،
ج ٩ ، ص ٢٨٦ ، الحسى بن عمر : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ٦٩ ، الباشا : المرجع
Pool : Op. Cit., P. 312.
السابق ،

- (٢٢١) ابن اياس : مصدر سابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٥٣٢ .
- (٢٢٢) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٤٠ ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٣ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
- Rable : Op. Cit., P. 99. (٢٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ،
- (٢٢٤) ابن حبيب : المرجع السابق ، المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ، ورقة ٢٣٥ .
- (٢٢٥) على بن أحمد بن عبر بن خلف بن محمود السخاوى : تحفة الاحباب وبغية الطلاب (ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٦) ، ص ٣٣ .
- (٢٢٦) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ١٠٦ ، ابن اياس : نزهة الأمم ، ص ١٢١ ، بدائع ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٢ .
- (٢٢٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣٦٦ .
- Rable : Op. Cit., P. 104. (٢٢٨)
- (٢٢٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٢ ، نزهة الأمم ، ص ١٢١ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢٣٠) الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٥١٥ .
- (٢٣١) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٩ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٠ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ٩ ، ص ٦٠ ،
- Rable : Op. Cit., P. 105.
- (٢٣٢) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ٩١ ، ابن بهادر : مرجع سابق ، الخالدى : المقصد الرفيع ، ورقة ٧٣ ، ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٩٦ ، الحسن بن عمر : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ٦٩ ،
- Rable : Op. Cit.
- (٢٣٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، (١ ، ق ٢ ، ص ٥٣٢ .
- (٢٣٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٥٤٨ .
- (٢٣٥) الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٥١٥ — ٥١٦ .
- (٢٣٦) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٠ .
- (٢٣٧) ابن شاهين : زبدة ، ص ٢٧ — ٢٨ .
- Rable : Op. Cit., PP. 103 — 104.
- (٢٣٨) ابن بهادر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، النويرى : المصدر السابق .
- Rable : Op. Cit., P. 104.

- (٢٣٩) المقریزی : المصدر السابق .
- (٢٤٠) المقریزی : المصدر السابق .
- (٢٤١) المقریزی : المصدر السابق .
- (٢٤٢) ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٨٦ . هذه الرسوم يشير مدلولها إلى أنها كانت نجبي مقابل الوزن ، والكيل ، والسهمرة ، والتمبئة . فالخروبة مثلا : عبارة عن قطعة صغيرة من النقود النحاسية قيمتها عشر درهم تؤخذ من المشتري . المقریزی : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٩ حاشية (١) . النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٩٠ - ١٩١ .
- (٢٤٣) الخالدي : المصدر السابق ، الزويرى : المصدر السابق ، أبو الحسن : المصدر السابق ، نفس الجزء من ص ٦١ .
- (٢٤٤) الحسن بن عمر : بذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .
- (٢٤٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٢٤ .
- (٢٤٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣١٥ .
- (٢٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٤ .
- (٢٤٨) المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٩٣ ، ١٠١ ، ابن اياس : بدائع الزهور : ج ٢ ، ص ٣٦ .
- (٢٤٩) ابن حجر : انباء الغمر : ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٨٤ .
- (٢٥٠) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢١٧ ، ابن اياس : المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٣٦ .
- (٢٥١) المصدر السابق : ج ٥ ، ص ١٤ .
- (٢٥٢) ابن أيبك : المصدر السابق .
- (٢٥٣) الناشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٥١٣ .
- (٢٥٤) المقریزی : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١١٠ .
- (٢٥٥) ابن بهادر : المصدر السابق ، المقریزی : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ .
- (٢٥٦) المقریزی : السلوك ، ج ٢ ، ق ٤ ، ص ١٥٠ ، الخطط ، نفس الجزء والصفحة .
- (٥٧) المقریزی : الخطط . نفس الجزء والصفحة .

(٢٥٨) ابن بهادر : مصدر سابق ، ابن أبيك : مصدر سابق ، نفس الجزء ،
ص ٢٨٦ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، الخالدى : المتصد ،
ورقة ٧٣ .

(٢٥٩) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٠٥ ، المقرئى
المصدر السابق ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٤٠ — ٩٤١ .

(٢٦٠) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٦٧ ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ،
النويرى : مصدر سائق نفس الجزء ، ورقة ٩١ ، ابن بهادر : مصدر سابق :
الحسن بن عمر : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٦٩ ،

وقد ذكر الهيلة (المرجع السابق ، ص ١٠٨٨) أن مكس المراكب يدفع
منه نصفه الأول فى خمسة أشهر تبدأ من يؤونة وتنتهى ببابة والنصف الثانى يدفع
أقساطا فى باقى الشهر .

Pool. : Op. Cit., P. 312.

(٢٦١) ابن حجر : أنباء الفجر ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، ابن اياس : بدائع
الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٧١ .

(٢٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

(٢٦٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٠ .

Pool : Op. Cit., P. 273. (٢٦٤)

(٢٦٥) ابن كثير : المصدر السابق ، على حسنى الخربوطلى : مصر العربية
الاسلامية (القاهرة ، ب ت) ص ٢٩٢ ، سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع
المصرى فى عصر سلاطين المماليك (ط ١ ، القاهرة ، ١٩٦٢) ص ٢٢٣ .

(٢٦٦) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٨ .

(٢٦٧) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٩٩ . كذلك كان للخمر والبغاء ضمان
ببلاد الشام ومما يثير العجب أن الامير سودون بن عبد الرحمن نائب الشام فى
عهد السلطان برقوق كان أحد ضمانه . المقرئى : السلوك ج ٤ ، ق ٣ ، ص
١٠٦٦ — ١٠٦٧ .

(٢٦٨) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ .

(٢٦٩) ابن حجر : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٢٧٠) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٢٠ ، ص ١٠٥ .

(٢٧١) ابن بهادر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، المقرئى : المصدر
السابق ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ،
Rate : Op. Cit., P. 113.

- (٢٧٢) ابن حجر : المصدر السابق .
- (٢٧٣) النويرى : المصدر السابق .
- (٢٧٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ ، المقرئى :
- الخطط ، نفس الجزء والصفحة .
- (٢٧٥) بزهة الامم ، ورقة ١٢١ .
- (٢٧٦) ابن حجر : المصدر السابق .
- (٢٧٧) اس كثير : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٥٤ ، بيرس المنصورى ، النعمة ، ص ٦ ، الحربوطلى : مرجع سابق ، عاشور : مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .
- (٢٧٨) الخالدى : المقصود ، ورقة ٧٣ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٨٦ ، الحسن بن عمر : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٦٩ .
- (٢٧٩) الحسن بن عمر : نفس المصدر ، والجزء ، ص ١٤٢ .
- (٢٨٠) القلقشندى : صبح الامشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ ، ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٢٣ ، ابن حجر : مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٥٨ .
- (٢٨١) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ١٢٧ ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء والتسم ، ص ١٦٦ .
- (٢٨٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .
- (٢٨٣) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٨ .
- (٢٨٤) المقرئى : السلوك ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ .
- (٢٨٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ .
- (٢٨٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩١ .
- (٢٨٧) المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٣٤ ، حاشية (١) .
- (٢٨٨) ابن اياس : نزهة الامم ، ورقة ١٢٠ .
- (٢٨٩) مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٤١ - ٤٦ .
- (٢٩٠) نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٧١ . القند : هو غسل القصب اذا جمد ، والقلر : هو عصير القصب المتطر الخالى من الشوائب ، غسل الخابية : هو اقل الغسل جودة لانه يستخرج من اوساخ القصب .
- (٢٩١) بيرس المنصورى : مصدر سابق ، ص ٩٢ ، ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الصفحة .

- (٢٩٢) النجيدى : مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .
- (٢٩٣) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ج ١ ، ص ٨٩ ،
Pool : Op. Cit., P. 312.
- Ravie : Op. Cit., P. 82. (٢٩٤)
- (٢٩٥) الباشا : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ٨٩٥ .
- (٢٩٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣٤ .
- (٢٩٧) دراج : مرجع سابق ، ص ٩١ ،
Quatremere : Op. Cit., 1, PP. 208 — 209.
- (٢٩٨) ابن اياس : المصدر لالسابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ١٧ .
- (٢٩٩) ابن حجر : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٧٧ .
- (٣٠٠) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .
- (٣٠١) دراج : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
- Jacques Jomier, O.P. : Le Mahmal et La (٣٠٢)
ceravane Egyptienne des Pelerins de la Mecque (le Caire 1953)
P. 209.
- (٣٠٣) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥١ ، الخطط ، ج ١ ، ص
١٠١ ، ١١٠ .
- Muir : Op. Cit., P. 80; Rabie : Op. Cit., P. 115.
- (٣٠٤) المقرئى : السلوك ، نفس الجزء والصفحة .
- (٣٠٥) ابن ابيك : كنز الدرر ، ج ٩ ، ص ٢٨٧ ، المقرئى : المرجع نفسه ،
Rabie : Op. Cit.
- (٣٠٦) الاسدى : المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، المقرئى : المرجع السابق ،
ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٧٥ .
- Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 251.
- (٣٠٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥١ ، ج ١ ق ٣ ، ص
٨٧٥ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ .
- (٣٠٨) عبد الرحمن محمود : قايتناى ، ص ٤٧ — ٤٨ .
- Muir : Op. Cit., P. 189. (٣٠٩)
- (٣١٠) الباشا : المرجع السابق ، نفس الجزء ، ص ، ص ٨٩٧ .
- (٣١١) الباشا : المرجع نفسه ، ص ٨٩٥ .

(٣١٢) النويرى : مصدر سابق ، د ٣٠ ، ص ١٠٥ ، القلتشندى : صح
الاعشى ، ج ١٣ ، ص ٣٤ .

Pool : Op. Cit. P. 273.

(٣١٣)

(٣١٤) أقطاي : هو مارس الدين أقطاي الصالحى ، كان من مماليك
السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، وكان أحد جهادريته — ملازميه حتى النوم
— ثم ساعدته الظروف حتى استطاع أو يتحكم فى سياسة مصر وخزائنها ، ورغب
أن ينزع حكم مصر من يد السلطان المعز ، فدبر له الأخير خطة لقتله وتم له ذلك
عام ٦٥٢ هـ .

العينى : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٨٦ ، السبكى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ ،
Pool : Op. Cit., P. 243, 259.

(٣١٥) بيبرس المنصورى : مرجع سابق ص ٣٥ .

Pool : Op. Cit. P. 260

(٣١٦) هو علاء الدين بن الطبلاوى ، أحد العوام ، كل يشغل وظيفة والى
القاهرة ومتحدث على ثغر دمياط وكان محبوبا لدى العامة ولما غضب منه السلطان
وعزم على مصادرته انتحر بخنجر كان فى حبيه وذلك فى عام ٨٠٠ هـ . ابن اياس :
بدائع الزهور ، د ١ ق ٢ ، ص ٤٩٨ .

(٣١٧) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٩٧ .

(٣١٨) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٦٥ .

(١٣٩) شاد الدواوين : كان مكلفا باستخلاص الاموال الديوانية ممن يصعب
استخلاصها منه . السبكى : مصدر سابق ، ص ٢٩ ، الباشا : مرجع سابق ،
نفس الجزء ، ص ٦١١ .

(٣٢٠) السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى (تحقيق
ومراجعة فهيم شلتوت ، محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٦٧) ، ص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٣٢١) المقريزى : الخطل ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٣٢٢) محمد محمد أمين : الوثيقتان ٤ ، ٥ عن بيع أملاك بيت المال (نشرت
ضمن ملاحق فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية سلاطين المماليك . نشر المعهد
الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة) ص ٣٧٥ ، ٣٩٧ ، الهيئة : المرجع السابق ،
ص ١٠٨٧ .

(٣٢٣) العمرى : التعريف ، ص ١٣٢ ، المقريزى : السلوك ج ٤ ، ق ٣ ،
ص ١١٠٧ ، السبكى : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

الفصل الرابع

نفقات ديوان النظر المملوكي

تعتبر دولة المماليك من أول الدول التي ظلت لترتبع على عرش البلاد مدة طويلة ، ولعل ذلك راجع الى اقتصادها الضخم الذى ضمن لها طول البقاء . وقد تبين فى الفصل السابق تعدد موارد الدولة ما بين : الشرعية ، وغير الشرعية وظلت ما بمربب من ثلاثة قرون تمد الدولة بما تحتاج اليه من متطلبات .

وكان ديوان النظر هو الديوان المنوط به وبروافده جمع تلك المتحصلات وانفاقها فى مصارنها . ومن الجدير بالذكر هنا أن تلك الموارد لم تكن تذهب جميعها الى ديوان الخزانة أو بيت المال مباشرة ، بل كان كل مورد ينفق فى جهاته المخصصة له ، أما الفائض فكان يجمع فى بيت المال أو الخزانة لوقت الحاجة . ولم يعن القول هنا بأن الموارد كانت تنفق فى مصارنها ، أن ذلك طبق بدقمة طوال عصر المماليك ، بل كان الخروج عن تلك القاعدة فى معظم الأحيان . وقد انفردت دولة المماليك بنظام اقتصادى مغاير لكثير من دول تلك الفترة ، وبالتالي لم تنطبق عليها نظرة ابن خلدون(١) من أن الدول فى بدء نشأتها تكون بدوية كثيرة الدخل قليلة المصروف وفى نهايتها تكون قليلة الدخل كثيرة المصروف . هذا لأن الدولة المملوكية منذ اليوم الأول فى مهدها ، أحدثت بها الأخطار : من غزو صليبي ، وخطر تتارى ، وأعراب متنازعة ، وخلافة عباسية لا تعترف بهم ، لذلك فليس من الغريب أن نجد سلاطين المماليك الأوائل قد اهتموا بالناحية المالية ونشطوا فى جباية الموارد ومرض المكوس ، وذلك لمواجهة نفقاتهم المتعددة .

وثبة حقيقة أخرى واجبة التقرير هنا وهي أنه لم يكن هناك فى عصر المماليك أية تفرقة بين مالية الدولة العامة التى يديرها ديوان النظر ومالية السلطان الخاصة التى يديرها ديوان الخاص . والدليل على ذلك أنه فى عام ٧١٤ هـ / ١٣١٥ م أقر السلطان الناصر محمد بن قلاوون القاضى كريم الدين عبد الكريم بن السديد فى نظارة الديوان الخاص وأباح له حرية التصرف فى خزائن بيت المال (٢) . لذلك فإن من الصعب على أى فرد أن يفصل بين نفقات الدولة العامة ، ونفقات السلاطين الخاصة . إلا أنه فى هذا الفصل سوف تتعرض — بقدر الامكان — الى أهم النواحي التى كانت تنفق فيها الدولة ماليتها متجنبيين الحديث عن ديوان الخاص ونفقاته التى تذهب الى السلطان وماليته وحوائجه الشخصية .

وفىما يلى عرض لأهم الفروع التى تولت الانفاق فى الدولة — كل فى مجاله — والتى يمكن حصرها فى عدة دواوين مالية وادارية :

١ — ديوان الجيش :

اتصف حكم المماليك بالصبغة العسكرية ، ومن ثم كان اهتمامهم الأول ينصب على تلك الناحية . وهى تكوين جيش قوى ومسلح ، وذلك فى محاولة منهم لترسيخ حكمهم فى البلاد ، ومعاونتهم على صد الأخطار الخارجية عن مصر . ولكى يحقق السلاطين هذا الهدف سلكوا طريق شراء الرقيق والمماليك وجلبهم لمصر لى يعطوا عمرا جديدا لدولتهم فكانت أول نفقات ديوان الجيش تتجه الى شراء الرقيق وتجنيدهم .

ومنذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين كان أكثر المماليك المجلوبين من الأوردو الذهبى (القبائل التترية فى روسيا

الشرقية) ، أما فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الملايديين فكان أكثر المجلوبين من القوقاز والجراكسة ، وهؤلاء جميعا نسبوا أنفسهم الى الأتراك لاجادتهم اللغة التركية التى ميزتهم عن عامة الشعب (٣) . ومن الرقيق الذكور كون سلاطين المماليك جيشهم (٤) . وقد كانت الهجرات الغربية للشعب المغولية من العلامات البارزة ، وأخذت تسير بخطى نابذة الى دولة المماليك ، ويمكن تفسير دخول المماليك لمصر عن طريقين :

(أ) شراء نجم الدين أيوب للعديد من المماليك الأرقاء ، مما أوجد منهم طبقة عريضة .

(ب) حضورهم كلاجئين ومهاجرين للبحث عن مأوى أمام هجوم المغول (٥) .

وقد دفع سلاطين المماليك ثمن الرقيق القادم اليهم من بيت المال ومن ديوان الخاص (٦) . وقد قدر عدد الرقيق القادم سنويا الى ميناء دمياط والاسكندرية بحوالى ألفى مملوك ، واختلفت أسعارهم تبعا لأجناسهم والبلاد القادمين منها : فالترى تراوح سعره ما بين ١٣٠ و ١٤٠ دوكة لكل رأس ، والجركسى تراوح سعره ما بين ١١٠ و ١٢٠ دوكة ، أما اليونانى فقد قارب التسعين دوكة ، ومثله الألبانى ، بينما تراوح سعر الصربى ما بين ٧٠ و ٨٠ دوكة (٧) .

ولم تكن هذه الأسعار تطبق بحذافيرها ، فمثلا نجد المملوك سيف الدين قلاوون — الذى تولى السلطنة بعد ذلك عام ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م — كان سعره ألف دينار ولقب من أجل ذلك بالألفى (٨) . أما السلطان برسباى فقد اشترى المملوك قايتباى — تسلطن عام ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م — بخمسين دينار فقط رغم أنه جركسى الجنس (٩) . كذلك وصل سعر بعض المماليك الى خمسين ألف درهم (١٠) .

وقد تباينت مواقف سلاطين المماليك تجاه شراء المماليك : بن الزيادة والنقص منهم فمتلا السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بلغ عدد مماليكه ستة آلاف مملوك (١١) . بينما كان عدد المماليك فى عهد السلطان بيبرس البندقدارى قبل ذلك ستة عشر الف مملوك (١٢) مع عائلاتهم الى مصر وترقوا فى المناصب حتى بلغ بعضهم أمير طبلخاناه ، وكذلك كان منهم أمراء عشرين ، وعشرة ، ومنهم سلحدارية وجمدارية (١٣) . أما السلطان العادل كتبغا فقد كان لديه بعض المماليك ، ثم قام بجلب عشرة آلاف مملوك وثنى — ويقال ثمانية عشرة (١٤) — مما أدى الى اثاره المصيريين عليه (١٥) . وعندما استقر السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى الحكم عمل على الاكثار من المماليك حتى يستطيع مواجهة مناوئيه ، والقبض على زمام السلطة . فيقال أنه دفع أحيانا ما بين ٤٠ و ١٠٠ ألف درهم ثمنا لمملوك واحد ، وخصص ٢٢٠.٠٠٠ درهم سنويا لشراء المماليك (١٦) . ولعل هذا يفسر ما ذهب اليه ابن اياس (١٧) من أن راتب السلطان الناصر ومماليكه بلغ يوميا ٣٦.٠٠٠ رطل لحم ، وبلغ عدد مشترياته من المماليك ١٢.٠٠٠ مملوك أى أن هؤلاء المماليك كانوا يكفون الدولة سنويا ما يزيد عن ١٣ ألف رطل لحم فاذا وضعنا فى الاعتبار أن ثمن رطل اللحم الواحد فى تلك الفترة كان يباع بنصف درهم (١٨) اتضح لنا أن المماليك كانوا يستهلكون لحوما سنوية تقدر بحوالى سبعة ملايين درهم .

ناهيك عن أن المملوك بعد شرائه كان يذهب الى الطبايق لتعليمه مبادئ القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن وغيره ، ثم بعد ذلك تقرر له جامكية — كلمة فارسية تعنى المرتب الذى يصرف للمحاربين (١٩) — تتراوح ما بين ٣ و ١٠ دنانير (٢٠) وقيل سبعة عشر دينارا (٢١) . وعندما يصير جنديا يطبق عليه نظام الترقى فى الوظائف ، وتجرى عليه الاقطاعات .

مما سبق يتضح أن الرقبق — الدعامة الأساسية لجيش المماليك — أنفق السلاطين على شرائهم مبالغ كبيرة من الأموال ، وقد لاحظ ذلك ماير(٢٢) فذكر أن كثرة المبالغ التى كان يدفعها سلاطين المماليك قد وصلت مسامعها الى بلاد التركستان ، الأمر الذى دفع أهل هذه البلاد الى بيع أولادهم وبناتهم لكى يلحقوا بالبلاط المصرى ، كما أن أهل التركستان أنفسهم بدأوا فى التوافد الى أرض الآمال .

كانت العناية بالجند ورواتبهم فى دولة المماليك من أوائل مهام ديوان الجيش لذلك كان الديوان الرئيسى بالقاهرة ذا ادارتين :

الأولى : خاصة بالجيش المصرى ، وتشرف على الجزء الواقع بين الفرات حتى جنادل مصر الجنوبية .

الثانية : خاصة بالجيش الشامى ، وتمتد رعايتها على الجزء الواقع من الفرات حتى المناطق الشمالية(٢٣) .

وكان يرأس الديوان ناظر ، ويساعده عدة مباشرين هم : صاحب ديوان الجيش ، ومستوفى ديوان الجيش ، وعليه تحديد وتدوين درجات الجند ، ثم مستوفى اقطاع العرب ، وأخيرا مستوفى الرزق وهو بمثابة صراف يعطى الجند مرتباتهم(٢٤) .

كانت الاقطاعات هى المصدر الأساسى للنفقة على الجيش(٢٥) ، وهى كناية عن إعطية تعرف بـ «الخبز أو المشال» تمنحها الدولة للأمرء والفرسان تعتبر ملكا مؤقتا لهم يستغلونه حسبما يشاؤون(٢) . أى أن الاقطاع كان يمنح للأمير أو الجندى ليستغله طوال فترة حياته ، أو عمله بالجنديّة ، أما بعد ذلك وفى حالة العزل أو الوفاة فيخرج عنه الاقطاع ، وهذا ما كان يسمى باقطاع الاستغلال كما سيتضح فى الفصل القادم .

وقد اختلف مقدار الاقطاعات تبعا لرتبة الأمراء ، وسياسة السلطان الحاكم فبعد ما كان نصيب الأمراء عشرة قراريط من أرض مصر — التي كانت مقسمة الى ٢٤ قيراطا — فى بداية عصر المماليك (٢٧) ، أصبح فى عام ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م نصيبهم ونصيب أجناد الحلقة أحد عشر قيراطا (٢٨) . وذلك بعد إجراء الروك الحساسى على يد حسام الدين لاجين ، مما أثار الغضب عند الأمراء . وفى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م رآك الناصر محمد بن قلاوون البلاد ، وصير أقطاعات الأمراء والأجناد أربعة عشر قيراطا (٢٩) . وقد قدرت قيمة الاقطاعات الممنوحة للأمراء حسب رتبهم كما يلى :

- (أ) أمير المائة من ٨٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠ دينار جيشى .
- (ب) أمير الطبلخاناه من ٢٣٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠ دينار جيشى
- (ج) أمير العشرة من ٧٠٠٠ الى ٩٠٠٠ دينار جيشى .
- (د) أعيان مقدمى الحلقة من ٢٥٠ الى ١٥٠٠ دينار جيشى (٣٠) .

وهذه القيم اذا طبقت على الأرض فسنجد أن الأمير الكبير كان يحصل على مساحة تتراوح ما بين قرية وعشر قرى ، فى حين أن المملوك السلطانى كان اقطاعه يتراوح بين قرية ونصف قرية ، أما الجندى الحلقة فكان اقطاعه يصل الى نصف قرية (٣١) .

وقد أورد كل من المقريزى (٣٢) ، والأسدى (٣٣) وآخرين (٣٤) قائمة بينوا فيها نتائج الروك الناصرى من حيث عدد الجيش ، ورواتبهم ، واقطاعاتهم محسوبة بالدينار الجيشى ، وفيما يلى تصورنا لها :

| نوع الرتبة | المسدد | عدد مهاليكهم | العدد الكلى | الراتب | سعر الدينار الجيشى |
|------------|------------------|--------------|-------------|------------------------|--------------------|
| أمراء | ٢٤ | ٢٤٠٠ | ٢٤٢٤ | (أ) ١٠٠,٠٠٠ دينار جيشى | ١٠ دراهم |
| الاولوف | (أ) نائب | ١ | | (ب) ١٠٠,٠٠٠ دينار جيشى | ١٠ دراهم |
| ومهاليكهم | (ب) وزير | ١ | | (ج) ١٠٠,٠٠٠ دينار جيشى | ١٠ دراهم |
| | (ج) الؤوف خاصكية | ٨ | | (د) ٨٥,٠٠٠ دينار جيشى | ١٠ دراهم |
| | (د) الؤوف خرجية | ١٤ | ١ | | |
| أمراء | ٢٠٠ | ٨٠٠٠ | ٨٢٠٠ | (أ) ٤٠,٠٠٠ دينار جيشى | ١٠ دراهم |
| الطباخانة | (أ) خاصكية | ٥٤ | | (ب) ٣٠,٠٠٠ دينار جيشى | ٨ دراهم |
| ومهاليكهم | (ب) خرجية | ١٤٦ | | | |
| أمراء | ٢٠٠ | ٢٠٠٠ | ٢٢٠٠ | (أ) ١٠,٠٠٠ دينار جيشى | ١٠ دراهم |
| العشرات | (أ) خاصكية | ٣٠ | | (ب) ٧,٠٠٠ دينار جيشى | ١٠ دراهم |
| ومهاليكهم | (ب) خرجية | ١٧٠ | | | |

| سعر الدينار الجيشي | الراتب | العدد الكلي | عدد مهاليكهم | المسدد | نوع الرتبة |
|--------------------|---------------------|-------------|--------------|--------|----------------------------------|
| ٨ دراهم | ٢٠.٠٠٠ دينار جيشي | ٥٧٤ | ٥٦٠ | ١٤ | كشافات الاقباليم ومهاليكهم |
| | | ٧٧ | ٧٠ | ٧ | ولاية |
| ٨ دراهم | ١٠.٠٠٠ دينار جيشي | | | | (أ) ولاية طبلخاناه ومهاليكهم |
| ٧ دراهم | ٧.٠٠٠ دينار جيشي | | | | |
| ١٠ (أ) د | ١٢.٠٠٠ دينار جيشي | | | ٤٠ | (أ) مقدمو مهاليك السطان |
| ٩ (ب) د | ١٠.٠٠٠ (ب) | ١١١٧٦ | — | ١٨٠ | (ب) مقدمو الحلقة السلطان |
| ٩ (ج) د | ٤.٠٠٠ (ج) | | | ٢٤ | (ج) نقيب الالوف ومهاليك |
| ١٠ (د) د | ١٥.٠٠٠ — ١٠.٠٠٠ (د) | | | ٢٠٠٠ | (د) مهاليك السطان الحلقة |
| ١٠ (هـ) د | ٩.٠٠٠ — ٣.٠٠٠ (هـ) | | | ٨٩٣٢ | (هـ) أجناد الحلقة |

من الجدول السابق نخرج بعدة ملاحظات :

١ — بلغ مجموع الأجناد بمصر فى عصر الناصر محمد بن قلاوون ٢٤٦٥١ جنديا .

٢ — بلغ مجموع رواتب الجند مبلغا كبيرا فى عهد السلطان سالف الذكر ، وبلغت ما يقرب من ١٩ ألف دينار — ١٨٧٥٦٨٠٠ — أما اذا حسبت بالدرهم فسنجد رقما كبيرا يصعب تصديقه .

٣ — انقسم الأمراء الى طبقتين هما : الخاصكة والخرجية . فالأولى كانوا مقربين للسلطان وملازموه فى خلواته ، ويسوقون المحمل الشريف ، وكانوا فى عهد الناصر محمد بن قلاوون أربعين خاصكيا ثم ازدادوا بعد ذلك حتى وصلوا فى عهد برسباى الى ألفى خاصكى ، ومنهم يؤمر كبار الأمراء كالنائب والوزير (٣٥) . أما الثانية فهم عامة الأراء ، ودون الخاصكية فى المركز الأدبى والمادى (٣٦) .

٤ — قدرت قيمة الاقطاعات بالدينار الجيشى ، الذى لم يكن عملة نقدية يتعامل بها ، بل وسيلة حسابية لقياس قيم الاقطاعات . ومن الواضح أن قيمته كانت تختلف من اقطاع الى آخر ، وكذلك من زمن الى زمن ، ففى ظرف ستين سنة كانت قيمة الدينار الجيشى عام ٧١ هـ / ١٣١٥ م تتراوح ما بين ٧ و ١٠ دراهم ، ثم أمسى فى عام ١٣٣٧ م يساوى ١٣ ١/٢ درهم (٣٧) .

هذا ما يتعلق بالروك الناصرى بالديار المصرية ومنه تبين لنا عدة الجند بمصر ومقدار رواتبهم . أما فى بلاد الشام فالمعروف ان السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد أجرى بها روكا عام ٧١٧ هـ / ١٣١٧ م (٣٨) — بطرابلس — الا أن المصادر المعاصرة

آنذاك لم تذكر عنه شيئا يتصل برواتب واقطاعات الجند الشاميين باستثناء خليل بن شاهين الظاهري(٣٩) الذي ذكر عدة الجيوش الشامية فى فترة ما مجهولة عبر عصر المماليك — ويرجح أنها كانت خلال حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وهذا لكثرة عدد الجنود التى ذكرها ، وأيضا لأنه أعقب ذلك بالحديث عن بداية الدولة الجركسية — فذكر أن :

- ١ — أجناد الحلقة والمماليك السلطانية ومماليك الأمراء بمصر ٤٢٠٠٠ جندى
- ٢ — أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بدمشق ١٥٠٠٠ جندى
- ٣ — أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بحلب ٨٠٠٠ جندى
- ٤ — أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بطرابلس ٥٠٠٠ جندى
- ٥ — أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بصفد ٢٠٠٠ جندى
- ٦ — أجناد الحلقة ومماليك الكافل والأمراء بفسزة ١٠٠٠ جندى
- ٧ — خيالة وأجناد النواب بمصر والشام ٦٠٠٠٠ جندى
- ٨ — عدة قبائل العربان بمصر ٣٩٤٠٠٠ جندى

المجموع الكلى للجيش بمصر والشام ٥٢٧٠٠٠ جندى

أما اقطاعات الشام فكانت تقل عن مصر بمقدار الثلث ، باستثناء نائب الشام الذى كان اقطاعه يقرب من اقطاع أمراء المائة

المصريين(٤٠) . والى جانب الاقطاعات التى منحت للأمراء كانت لهم الرواتب الجارية يوميا من اللحم والخبز والشعير والزيت والشمع ، وكذلك الكسوة مرتين سنويا(٤١) هذا الى جانب أنه اذا ولد لأحد الأمراء مولود اعطاه السلطان دنانير ولحما وخبزا وعليقا حتى يكبر ، فيطبق عليه الاقطاع(٤٢) .

والى جانب الاقطاعات والمرتبات الثابتة ، كان الجيش يحصل على نفقات فى أوقات معينة منها :

(أ) نفقة الخلعة والتسلطن(٤٣) . وكان يتحصل عليها المماليك عند تولد أى سلطان جديد ، ويبدو أن مقدارها كان معروفا وهو مائة دينار لكل الأجناد وأرباب الدولة ، أما الأتابك فكان يتحصل على أربعة آلاف دينار ، بينما تحصل مقدمو الألوف — وهم أمراء المائة — من ٢٠٠٠ الى ٢٥٠٠ دينار ، أما الطبلخاناه فكان نصيبهم خمسمائة دينار ، فى حين تحصل أمراء العشترات على ٢٠٠ دينار(٤٤) . وفى بعض الأحيان رفض الأجناد أخذ المائة دينار نفقة التسلطن وطالبوا بزيادياتها ، فنجد فى عام ٧٧٨ هـ / ١٣٧٧ م زيدت نفقتهم حتى وصلت خمسمائة دينار ، وكانت جملة من فرق عليهم النفقة ثلاثة آلاف مملوك ، وبذلك بلغت جملة النفقة ألف ألف وخمسمائة ألف دينار(٤٥) .

(ب) نفقة الخروج للحرب ، أو اخماد احدى الثورات(٤٦) :
امتلاً عصر المماليك بكثير من الاضطرابات سواء فى الخارج أو فى الداخل ، حيث كان يحدق بهم خارجيا التتار والفلول الباقية من الصليبيين ، اما الداخل فكان بركان دائم الثوران بسبب نشاط العربان فى مقاومتهم للسلطة المملوكية . فكل ذلك استلزم أن يهب السلاطين لتأمين دولتهم داخليا وخارجيا ، الأمر الذى أثقل

كاهلهم بالنفقات . فالجند المماليك باعتبارهم مرتزقة لم يكن من السهل خروجهم للحرب الا بعد الانفاق عليهم . فنجد السلطان قتلز ام يستطع أن يعد جيشه ويخرج لمحاربة التتار في عين جالوت الا بعد أن أنفق على هذا الجيش ما يزيد على ستمائة ألف دينار (٤٧) . كذلك السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما أراد الخروج في عام ٦٩٩ هـ لكي يصد غارات القان غازان المغولي عن بلاد النمام — موقعه مرج راهط — أنفق على جنده من خزائن المال لثن مملوك ما بين ٨٠ و ٥٠ ديناراً ، وأنفق على عسكر النمام لكل واحد منهم عشرة دنانير ، وعشرة أراذب شعير ، وعشرة أراذب قمح (٤٨) . أما ثورات العربان — التي من كثرتها يصعب حصرها — فقد استنزفت كثيراً من أموال المماليك ، وكفى دليلاً على ذلك ما قام به السلطان برقوق في عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م من اخراج حملة للقضاء على فتنة دبت بين العربان في البحيرة والصعيد ، وتولى أمر هذه الحملة ستة من الأمراء المقدمين بلغت نفقة كل فرد منهم ثلاثين ألف درهم ، وعشرة أمراء طبلخاناه أعطى كل فرد منهم عشرة آلاف درهم ، وكذلك أعطى كل فرد من أمراء المشركات خمسة آلاف درهم (٤٩) . أي أن نفقة القادة في هذه الحملة بلغت ما يربو على ثلاثمائة ألف درهم .

ب) نفقة النصر . وكان يتحصل عليها الجند عقب انتصارهم في أي حرب ، أو أخبادهم لأي فتنة . ويبدو أن هذه النفقة كان مقدارها معلوماً وهو مائة دينار لكل جندي مثلها في ذلك مثل نفقة المتسلطن . ففي عام ٦٧٠ هـ أنفق بيبرس على الجيش لكل جندي مائة دينار عقب انتصارهم في صد التتار (٥٠) كذلك في عام ٧٦٩ هـ انتصر السلطان الأشرف شعبان على أحد مناوئيه فأنفق على كل جندي مائة دينار (٥١) .

(د) نفقة نزول ابن السلطان لأول مرة الى المدينة (٥٢) .
فالمعروف أن أبناء السلاطين كانت تربي بالقصور ، ولم يكن
مسموحا لهم الاختلاط بالعامية ، وابتهاجا من السلاطين بكبر ابيائهم
واستطاعتهم النزول الى المدينة ، قرروا نفقة للجند من أجل هذه
المناسبة ، الا أنها لم تكن معلومة القيمة .

(هـ) وأحيانا كان السلاطين يوزعون نفقة على الجند
والأمراء بدون داع ، وقد حدث مثل ذلك فى عام ٩٠١ هـ حيث أنفق
السلطان قايتباى على الجند والأمراء « أربعمئة ألف دينار دون
داع لذلك » (٥٣) . ولعل الدافع وراء ذلك هو رغبة السلاطين
فى تجنب شر الجند والعمل على ارضائهم لكيلا يثيروا القلاقل أو
يعتدوا عليهم .

وبسبب تعدد المناسبات التى تعطى فيها النفقة أصبحت
قيمتها غير ثابتة بحيث تعلقت بغنى السلطان ، وبقدر ما يحويه
بيت المال من مال (٥٤) .

كان المسئول عن توزيع النفقة أو الاقطاعات ديوان الجيش
أو ديوان الاقطاع (٥٥) ، وكان السلطان هو القسام بعملية
التوزيع (٥٦) ، كذلك أجاز للوزير توزيع الاقطاعات الصغيرة فى
مصر وتولية بعض المناصب المالية وعزل أصحابها (٥٧) ، وعليه
أيضا تقديم اللحوم للمماليك ، وعلى ديوان النظر أن يضمن
الأراضى ، ويستغل مناجم النطرون فى الطرانة ، ويجبى الضرائب
ليدفع اثمان تلك اللحوم (٥٨) . ويبدو أنه كثيرا ما عجز الوزراء
عن الوفاء بمتطلباتهم تجاه الجيش ، خاصة فى عصر دولة المماليك
البرجية فآثروا الهرب أو الاختفاء أو استعفاء أنفسهم من تولى
الوزارة . ففى عام ٨٠٥ هـ / ١٤٠٢ م هرب الوزير مبارك شاه

بسبب عجزه عن كلف الوزارة ، كذلك هرب أحد الوزراء مرتين خلال العام التالي لذلك (٥٩) . وقد شارك الوزير فى تحمل مسؤولية النفقة على الجند اسنادار الدولة (٦٠) .

لم يكن من حق جميع الممالك فى الدولة أن يأخذوا نفقة من ديوان الجيش ، بل كانت نفقات ديوان الجيش والنظر تتجه الى فئة واحدة منهم . ولبيان ذلك فان من الواجب هنا معرفة طبقات الجيش المملوكى . فهذا الجيش كان مؤلفا من ثلاث طبقات :

(أ) الممالك السلطانية

(ب) اجناد الحلقة

(ج) ممالك الأمراء (٦١)

فالطبقة الاولى كان يشرف عليها السلطان ، ويثمنق عليها من ديوانه الخاص أو المفرد ، والطبقة الثالثة كانت تتمثل فى الأمراء ومماليكهم ، وكان على هؤلاء الأمراء الاشراف والنفقة على مماليكهم بما يحصلون عليه من اقطاعات . أما الطبقة الثانية فهى التى تهمننا واليهما توجهت نفقات ديوان الجيش ، حيث كانت تمثل هذه الطبقة عماد الجيش المملوكى (٦٢) .

لم تقف اهتمامات ديوان الجيش على الجند فقط — من حيث تسجيلهم وتربيتهم واعطائهم الجوامك والاقطاعات — بل امتدت أيضا الى الانفاق على أسلحتهم التى استخدموها فى قمع الثورات وصد الأعداء . فقد كان هناك بيت للسلاح خاص بالسلطان عرف باسم « السلاح خاناه السلطانية » (٦٣) وتقع نفقة هذا البيت وتمويله على السلطان وديوانه الخاص . والى جانب هذا البيت وجد بيت آخر للسلاح لكنه خاص بالدولة عرف باسم « سلاح خاناه » فقط أو « الزردخاناه » وتولى الصرف على هذا البيت

وشراء ما يستلزمه من سلاح ديوان الجيش (٦٤) كذلك أنفق ديوان الجكش على السلاحدارية (حملة السلاح) ، والجمقدارية (حملة الدبابيس) ، والزرديكشية (لابسو ادلروع) ، والندقدارية (حملة البندق) ، والحربدارية والرمحدارية (٦٥) . وكان للسلاح مصدران :

(أ) المعمول داخل البلاد بدكاكين صنعته

(ب) المجلوب أو المهدي من خارج البلاد(٦٦)

وبذلك تكون النفقة قد دفعت الى القسم الأول كمقابل لجلب المعادن ، وصهرها وتصنيعها ، وأيضا كأجر للقائمين على تلك الصناعة . ويبدو أن ديوان الجيش قد أولى عناية كبيرة بصناعة السلاح وابتكار أنواع جديدة منه ، وساعده على ذلك ظهور العديد من الأسرات النى امتهنت صناعة السلاح مثل أسرة «المعلم محمد المصرى» وهؤلاء برعوا فى صناعة السيوف ، وابراهيم بن المغربى ، كان يصنع الأسلحة للسلطين الجراكسة(٦٧) . ومن الجدير بالذكر هنا أن أسلحة المماليك الحربية كالخنجر والدبابيس والرماح كانت تفنقر الى أى نوع من الزخرفة بعكس أسلحة السلطين والأمراء التى كانت أقرب الى « تحفة الزينة » (٦٨) وذلك لما بها من زخارف كثيرة وتحليتها بالذهب والفضة الذى انتشر على مدى أوسع فى عصر المماليك(٦٩) . وقد كانت نفقة السلاح خاناه سنويا فى عصر الفاطميين ما بين ٨٠ و ٧٠ ألف دينار(٧٠) . فاذا وضعنا فى الاعتبار الظروف التى أحاطت دولة المماليك فى مصر — سواء بالداخل أو الخارج — فسيتضح أن المماليك قد خصصوا مبالغ طائلة للنفقة على هذه الجهة ، والدليل ما خلفه ذلك العصر من مسميات عديدة للأسلحة وتطورات جديدة أدخلت عليها(٧١) .

— يعتبر الأسطول من النواحي الأساسية التي تتصل بالجيوش . وكلاهما متعاقدان في الذكر ، ومن ثم فقد امتدت رعاية ديوان الجيوش لهذه الناحية لما لها من اتصال وثيق بالناحية العسكرية . كان للأسطول ديوان في العصر الأيوبي يتولى الصرف عليه من حيث شراء سفن وتعميرها ، ودفن مرتبات للقادة والرماة وسمى هذا الديوان باسم « ديوان الأسطول » أو « ديوان الجياد » أو « ديوان العمائر » (٧٢) . أما في عصر المماليك ، فبدو أن هذا الديوان قد انقضى في فترة مجهولة ولم يذكر المعاصرون آنذاك أي شيء عنه . ومما يرجح دليل الالفاء قول صاحب الخطط (٧٣) : « ولما تملك الأتراك المماليك مصر أهملوا أمر الأسطول » . ولا يعني هذا أنه في عهد المماليك قد انتهى أمر الأسطول نائبا ، ولكن قل الاهتمام به والاعتماد عليه . حيث كان هناك بمصر الملوكة أماكن معدة لصناعة سفن الأسطول منها : دار صناعة الروضة ، ودار صناعة الفسطاط ، ودار صناعة المقس ، ودار صناعة بولاق ، ودار صناعة الجزيرة الوسطى (أروى) الواقعة بين الروضة وبولاق (٧٤) . واعتمدت هذه الصناعة على الأخشاب التي كانت تشتري من الخارج — التي كانت أنمانيا غالبية بسبب تحريم البابوية لتصدير الأخشاب والمعادن لمصر (٧٥) — كل ذلك يشير إلى أن المماليك خصصوا جزءا من ميزانيتهم للنفقة على أعداد أسطول قوى وتجهيزه بالرجال وأدوات الحرب (٧٦) .

وقد اختلفت درجة الاهتمام ومقدار النفقة على الأسطول من سلطان إلى آخر فالسلطان بيبرس مثلا كان أكثر السلاطين المماليك اهتماما بالأسطول ، وعمر العديد من السفن في ميناء الإسكندرية ودمياط ، وتنقد العمل بنفسه واحتكر الحراج — غابات كثيفة في الصعيد — وأوتنه على عدل المراكب ، وبعد ما عمر من

الشوانى(٧٧) نحو اربعين شونة أجرى عرضا لها فى النيل للوقوف على مدى صلاحيتها(٧٨) . وأنفق الظاهر بيبرس على الشوانى والحراريق(٧٩) ، والطرائد(٨٠) وغبرها مائة ألف دينار سنويا(٨١) . وفى عام ٦٦٩ هـ جرد بيبرس حملة بحرية لغزو جزيرة قبرص مكونة من عشرين شونة ، بالإضافة الى مجموعة من الحراريق والطرائد ، الا ان هذا الاسطول الصغير تحطم أمام ساحل ليماسول بسبب اصطدامه ببعض الشعاب ، فلما علم بذلك ملك قبرص أرسل يوبخ السلطان بيبرس على فعلته ، فرد عليه الأخير برسالة جاء فى مضمونها : « جبادكم المراكب ، بينما مراكبنا الجياد »(٨٢) . وهذه العبارة تكشف صراحة عن عدم اهتمام المالِك بالأسطول ، أو الاعتماد عليه اذا ما قورنوا بقبرص ويبدو جليا أن الدافع وراء ذلك هو الموقع الجغرافى .

وقد اهتم أيضا السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بالنفقة على الأسطول ففى عام ٦٩١ هـ أنشأ العديد من الشوانى وبالغ فى زخرفتها ، ثم استعرضها فى النيل للتأكد من صلاحيتها(٨٣) . وأنفق فى يوم العرض مالا لا يعد على حد قول المقرئى(٨٤) .

وثمة بعض المؤشرات القليلة التى تشير الى اهتمام سلاطين المالِك بالأسطول قد بدت فى نهاية دولة المالِك الأولى حيث كان الأتابكى هو المسئول عن تعمیر السفن ، وكان الوزير يشرف على العمل الكلى ، أما نفقات الانتاج ومتطلباته فكان المسئول عنها أحد القضاة . وقد حدث مثل ذلك فى عام ٧٦٧ هـ حيث كلف السلطان الأشرف شعبان الأتابكى بعمل عدة مراكب بالاسكندرية واشرف على العمل الوزير ماجد بن قزوينة وباشرف نفقات الانتاج القاضى بهاء الدين بن المفسر ، وقد صنع فى هذه السنة ٢٠٠ مركب ،

ثم أحضر السلطان البحارة والنفطاة ، وأنفق عليهم وكتب أسماءهم في الدفاتر (٨٥) .

وقد اهتم أيضا بعض سلاطين الجراكسة بأمر الانفاق على الأسطول ومن هؤلاء السلطان برقوق وكذلك السلطان برسبای الذي أنشأ في عام ٨٢٨ هـ نحو مائة غراب، (٨٦) . كما قام السلطان جقمق في عام ٨٤٧ هـ بتجهيز مراكب كبيرة وأقام الصناعات لعملها عدة أشهر بساحل النيل « وغرم لأجلها أموالا جمّة » (٨٧) .

وقد امتدت نفقات ديوان الجيش لتشمل شراء الخيول التي كانت تستخدم آنذاك في الحروب وكذلك في البريد وأيضا في بعض الألعاب الرياضية . وقد اجتمعت الخيول وغيرها في الاصطبلات السلطانية التي كان بجوارها سوق للخيول (٨٨) . وقد تنوعت الاصطبلات السلطانية بتنوع الحيوانات التي بها — هذا عدا الاصطبل الخاص الذي كان يحوى خيل السلطان وينفق عليه ديوان الخاص ، أما بقية الاصطبلات فكان ينفق عليها ديوان النظر — ومن هذه الاصطبلات :

(أ) اصطبل الحجورة : وكان يوضع به الخيول التي تستعمل في لعب الكرة .

(ب) اصطبل البيمارسان وكان به الخيول الضعاف .

(ج) اصطبل الجوق وكان به خيول كتبة السلطان .

(د) اصطبل البنغال .

(هـ) اصطبل البريد .

(و) مناخ الجمال .

(ز) اصطبلى الوجن والنياق .

(ح) اصطبيل الشبل .

(ط) اصطبيل السباع ، وتولى الاشراف على هذه الاصطبلات ما يقرب من ألف وخمسمائة فرد ما بين سواس وبياطرة وهجانة وغيرهم .

وقد كانت الخيل تشتري من برقة وبلاد المغرب والشام (٩٠) .
ففى عام ٨٠٠ هـ توجه أحد الأمراء الى بلاد المغرب لشراء خيول للسلطان فعاد ومعه مائة وعشرون فرسا ، م قدم رسول ملك فاس ثلاثين فرسا وصاحب تلمسان قدم أربعة وعشرين فرسا وتقدم صاحب تونس ستة عشر فرسا (٩١) . وهذا يبين لنا أن جزءا من الخيل كانت تأتى كهدية للسلطان بدون مقابل وذلك طمعا فى ارضائه (٩٢) .

وكان السلطان قلاوون يهتم بشراء الخيول من برقة خاصة ودفن مقابل كل جواد خمسة آلاف درهم (٩٣) ، أما ابنه السلطان الناصر محمد بن قلاوون فقد شغف بالخيل ورتبها ، ودفن فى شرائها مبالغ كبيرة اختلفت باختلاف الجهة المجلوبة منها . فمثلا كان يدفع فى خيل العرب من ١٠ الى ٣٠ الف درهم ، أما خيل العربان وغيرهم فقد تراوحت اثمانها ما بين ٦٠ و ١٠٠ ألف درهم (٩٤) وفى عام ٧٤٠ هـ / ١٣٤٠ م دفع السلطان الناصر ثلاثين ألف دينار ثمنا لجواد واحد ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه ثمن الحصان عشرة آلاف دينار (٩٥) . ولم يقف الأمر عند ذلك بل كان يتلطف على شراء أى جواد جيد وان بلغ ثمنه ألف ألف درهم (٩٦) .

وقد مات السلطان الناصر ولديه من الخيل ٤٨٠٠ فرس بالإضافة الى خمسة آلاف من الهجن والنوق ، كذلك توفى برقوق

وخلف سبعة آلاف فرس وخمسة عشر ألف جبل (٩٧) . وكان
سلطين المالك ينعمون على أمرائهم ومماليكهم بالخيل مرتين
سنويا :

(أ) فى أواخر الربيع عند خروج السلطان الى مرابط خيولته ،
وكان وقتذاك يعطى الأمراء المئويين خيولا مسرجة ملجئة بكنابيش
— برذعة تكون تحت السرج — مذهبة ، وللطبخاناه خيولا عربية .

(ب) عند لعب السلطان بالكرة فى الميدان وفى هذه المرة
يعطى للجميع خيولا مسرجة ملجئة بلا كئابيش أما أمراء العشرات
فلم يأخذوا شيئا فى هذه المرة كذلك نادرا ما أنعم السلطين على
نواب المالك الشامية بالخيل وقد تحصل بعض الأمراء المقربين
للسلطان على مائة فرس سنويا واذا نفق فرس لأحدهم عوضه
السلطان بأخر غيره (٩٨) كذلك كان كل أمير يتسلم جملا لخدم
مهامته أثناء السفر (٩٩) . فانا وضعنا فى الاعتبار عدد الجيش
الملوكى السابق الذكر وما يلزم هذا العدد من خيل سنويا ، تبين
ضخامة الأموال التى أنفقت على شراء الخيل فى عهد المالك .

ونمة مجال آخر كان لزاما على ديوان الجيش النفقة فيه ،
الا وهو تمويل الجيش أثناء الحروب . فقد ألفت الحروب والنورات
عبئا ثقبلا على الخزانة الملوكية بصفة عامة وديوان الجيش بصفة
خاصة ومرجع ذلك الى كثرة الأموال التى أنفقت فى صد أو
أخماد هذه الحروب أو تلك الثورات (١٠٠) . فمنذ اليوم الأول لقيام
دولة المالك وقع على عاتقها صد حملة لويس التاسع التى
احتلت دمياط وزحفت الى المنصورة ٢٥٠ م . ثم بعد ذلك فى
عام ١٢٦٠ م نقابل السلطان قطز مع التتار فى موقعة عين
جالوت ، ومن بعده عمل السلطان بيبرس على استئصال شأفة

الصلبيين وأسقط أنطاكية (١٠١) . تم واصل من بعده السلطان قلاوون وأسقط العديد من القلاع الصليبية في الشام كماارة طرابلس ١٢٨٩ م . ثم قام من بعده ابنه السلطان الأشرف خليل بإسقاط آخر معقل للصلبيين بالشام وهو عكا عام ١٢٩١ م (١٠٢) . وفي عام ١٣٠٢ م استطاع السلطان الناصر محمد من هزيمة جحافل التتار في موقعة مرج الصفر . أعقب ذلك قنره بن الهدوء المشوب بالحذر قطعتها حملات تيمور لك المدبرة مع سلاطين المماليك الجراكسة . وما كادت تنتهي هذه الموجة حتى أعقبها موجة أخرى من مسلسل صراع مع العثمانيين . أسفر هذا الصراع المرير عن هزيمة المماليك ، بل سقوط الدولة المملوكية في محر عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م . أضف الى ذلك ما أتصف به عصر المماليك من كثرة الفتن والاضطرابات الداخلية التي لم تهدأ يوماً خاصة من جانب العربان ، الذين غدت مناواتهم للسلطة سبباً رئيسياً في زوالها . ولبس المقصود هنا هو التعرض الى تلك الحروب والنورات بالانفصال بل الهدف هو القاء لمحة بسيطة على أهم الحروب التي خاضها المماليك والتي من أجلها جندوا الجنود وأنفقوا المبالغ الطائلة مما جعل خزائهم في كثير من الأوقات خاوية .

ومن الأمثلة القليلة الآتية يمكن التعرف على نفقة الحروب التي كان يدفعها ديوان الجيش :

أنفق السلطان بيبرس على فتح عدة قلاع وبلاد — أنطاكية وميسارية ويافا وأرسوف وصفد — بالشام حوالي ثمانمائة ألف دينار (١٠٣) . وأنفق السلطان الناصر فرج في عام ٨٠٢ هـ / ١٤٠٠ م مبلغ ٥٢٥ ألف دينار لكي يخمد إحدى الثورات التي قامت ببلاد الشام (١٠٤) . وعقب اخماده لهذه الثورة فوجيء بهجوم تيمور لك على البلاد فاضطر للانفاق على الجيش مرة ثانية — نفقة

الخروج — وأعطى لكل مملوك ٣٤٠٠ درهم (١٠٥) . وفى عام ٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م ثار نائب طرابلس على السلطان فرج فوزع الأخير نفقة الخروج على الجند ، الا أن الخزان لم يكن بها ما يكفى مقدار النفقة فاقترض السلطان من مال الأيتام ، ورهن جوهرة غالية ، وباع أحد بلاد الجيزة ، وذلك من أجل تكملة النفقة التى بلغت جملتها مائتين وخمسين ألف دينار (١٠٦) . أما السلطان جقمق فقد بلغت نفقاته على التجاريد وشراء الممالك ونفقتهم فى مدة ثلاث سنوات حوالى ثلاثة آلاف ألف دينار ذهب (١٠٧) . كذلك بلغت نفقات السلطان قايتباى على التجاريد خلال العشرين عاما الأولى من حكمه نحو سبعة آلاف ألف ومائة وخمسة وستين ألف دينار (١٠٨) . وعندما خرج السلطان قنصوه الغورى الى حرب السلطان سليم الأول العثمانى ، أخذ معه مائة قنطار ذهب دنائير ، ومائتى قنطار فضة أنصافا ، وذلك كنفقة للجند ، الا أنه حينما تقابل الجيشان انهزم المماليك فى مرج دابق وأخذ كل ما معهم من « ذهب أو فضة أو ملبوس » (١٠٩) .

من خلال هذه الأمثلة يتضح أن الدولة المملوكية عانت كثيرا من ويلات الحروب وأهدرت أموالا طائلة من أجلها ، مما جعل نفقة الحروب والثورات بحق تحوذ النصيب الأوفر من الميزانية المملوكية .

وقد نبط بديوان الجيش النظر فى تقسيم الغنائم ، وذلك لما لها من اتصال وثيق بالجيش والحرب . وكانت جملة هذه الغنائم فيما يبدو قليلة ، ولم يرد عنها سوى اشعارات قليلة فى متن المصادر المعاصرة آنذاك . وكان المسئول عن تقسيم هذه الغنائم على مستحقها هو قاضى العسكر (١١٠) . وقد حدد الله تعالى مصارف الغنائم بقوله :

« واعلموا انما غنمتم من ثمنه فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن المسكين ان كنتم آمنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير » (١١١) .

من ذلك يتبين ان خمس الغنمة قد حدد القرآن جهات صرفه ، أما الأربعة الأخرى فكانت من حق الغنمين وظل هذا النظام متبعاً في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وبعد وفاته اختلف الفقهاء في توزيع سهم النبي وسهم ذوى القربى ، فالامام الشافعى (١١٢) . رأى ان من حق الامام ان ينفق سهم النبي فيما يقوى الاسلام ك شراء سلاح ، أو تحصين ثغر ، أما سهم ذوى القربى فلا بد ان يعطى لذوى القربى من الرسول . أما أبو يوسف (١١٣) فقد نقل عن قيس بن مسلم بن الحنفية ان جماعة من الناس قد رأوا ان يعطى سهم النبي للخليفة من بعده ، وسهم ذوى القربى يعطى لقراة الخليفة من بعده ، الا انه كان هناك شمة اجماع على ان ينفق هذان السهمان فى الكراع والسلاح .

وفى عصر دولة المماليك يكتنف الغموض مسألة توزيع الغنائم ، فالمقرىزى (١١٤) بين ان السلطان كان يأخذ الخمس ، ويقسم باقى الغنمة على الجند الغنمين . وهو بذلك يترك الامر مبهما : هل كان السلطان يتحصل على سهم النبي فقط أو أنه فاز بمجمل الخمس من الغنمة كلها ؟ أما بيبرس المنصورى (١١٥) فذكر ما نصه — بعد ان فتح السلطان بيبرس أنطاكية ٦٧٣ هـ — « ثم جمع الغنائم على اختلاف أنواعها وقسمها بالسوية على العساكر » . وأغلب الظن ان توزيع الغنمة فى عصر المماليك كان يسير ونفا لما قرره الشرع ، وكان السلطان يتحصل على سهم النبي باعتباره الحاكم العام للدولة ، وأما بقية الغنمة فكانت توزع على الجند .

حيث أشار ابن ظهير(١١٦) الى أن الغنيمة كان يذهب خمسها الى بيت المال ويوزع الباقي على الغانمين . ويقترب الأمر كثيرا فى عصر المماليك مما ذكره الامام الشافعى آنفا من أن سهم النسي يجب أن ينفق فيما يقوى الاسلام ، فنجد السلطان بيبرس فى عام ٦٦٨ هـ أنفق مبلغا كبيرا من غنائم الفرنج على جامعته الذى بناه(١١٧) . وهذا لما فى بناء الجوامع من تقوية لدعائم الاسلام ونشره ، كما أنها تعتبر من المصالح العامة للمسلمين .

لم تقتصر اهتمامات ديوان الجيش على الجند فقط أثناء خدمتهم للدولة ، بل امتدت اليهم بعد تقاعدتهم عن الخدمة ، بسبب عجز ما ، أو لكبر السن ، وهو ما نعبر عنه حاليا بالاحالة الى المعاش . وقد أطلق على ذلك المتقاعد فى عصر المماليك لقب « طرخان »(١١٨) . وكانت تمنح الطرخانية لمن كبر سنه وعجز عن الخدمة السلطانية ، وكان يجرى على المتقاعد ما يكفيه هو وأولاده من مال ، أو يأخذ اقطاعا يتعيش منه ، وغالبا كانت تعطى الطرخانية لأرباب السيف(١١٩) . كذلك شملت منققات الدولة تخصيص جزء من مالبتها لفداء الأسرى واعادتهم الى ذويهم ، وهو ما عرف بالفداء(١٢٠) .

بقيت نقطة أخيرة تمثل جهة من جهات الانفاق فى ديوان الجيش ، الا وهى اقامة المباني والتحصينات العسكرية فى المدن والشغور لحدود الأعداء وفى عام ٦٦٥ هـ فتح السلطان بيبرس يافا ثم حاصر قلعة الشقيف ، ولما تم له أمر فتحها بنى برجاً للدفاع على باب تلك القلعة(١٢١) . كذلك اهتم بيبرس بقلعة الجبل وزاد من تحصينها وتعمير المباني بها ، وجدد قلعة الجزيرة ، وقلعة السويس ، وكثيرا من الحصون مثل حصن الأكراد وعكا والمرقب وغيرها ببلاد الشام(١٢٢) . وفى عام ٦٨٨ هـ استطاع السلطان

قلاوون احتلال امارة طرابلس الصليبية ، ثم خربها وأحرقها ،
وبنى طرابلس الجديدة على بعد نصف فرسخ من مكانها القديم ،
وذلك لتكون بعيدة عن شاطئ البحر وفى مامن من تهديد الاساطيل
الصليبية (١٢٣) . كذلك فى عام ٧٣٦ هـ عمر السلطان الناصر
محمد قلعة جعسبر بحطب ، وبذل نى سبيل ذلك كثيرا من
الأموال (١٢٤) . وفى عهد السلطان الناصر زين بن برقوق أمر
نائب قلعة دمشق بعمارنها ، فخصص لها عدة جهات للنفقة على
عمارتها مثل : داريا الكبرى من دمشق وأريحا من الشوز ،
ونابلس ، والمسابك ودار الضرب ، ونصف متحصل كنيسة القيامة
والمواريت الحشرية بدمشق وأعمالها ، والرملة والقدس وغزة
من القدس ، وريع الزكاة وريع العشر ، وريع ما يتحصل من نار
الوكالة (١٢٥) . كذلك قام السلطان قنصوه الغورى بإنشاء سور
على حافة البحر بتغر جدة لحفظه من سفن الفرنج (١٢٦) هذه
بعض الأمثلة النى تبين مدى اهتمام سلاطين المماليك بالعمائر
العسكرية ، وهذا بلاشك كلفهم الكثير .

٢ - ديوان الخزانة :

تلخصت مصاريف ديوان الخزانة فى خمس نقاط :

- (أ) شراء ما تحتاج اليه الدولة من أشياء قليلة أو معدومة
فيها .
- (ب) مصاريف أرباب المناصب عند ولايتهم ، وما يعود عليهم
من الانعامات أثناء مباشرتهم .
- (ج) الكسوة المقررة للموظفين والمماليك سنويا .
- (د) الهدايا التى ترسل الى المهوك ، والانعامات المهداة
الى قصادهم نى مصر .

(ه) اعداد الخزائن المصاحبة للسلطان فى سفره : سواء للحرب ، أو للصيد ، أو لتمتد أحوال مملكته (١٢٧) .

تطلبت المراسم المملوكية كثيرا من الكماليات التى كانت تفتقر إليها مصر ، وكان السبيل الى هذه الكماليات هو استيرادها من منبع انتاجها ، ثم القيام بتخزينها فى ديوان الخزانة حتى وتمت احتياجها . ومن ثم كان المسئول عن شراء هذه الكماليات ديوان الخزانة ، وكان عليه تخصيص جزء من ميزانيته لهذه العملية الشرائية . وقد أتت الأخشاب اللازمة لصناعة الأسطول على رأس قائمة الواردات ، ثم تلاها الفراء والمنسوجات ، وكذلك زيت الزيتون من بلاد المغرب ، وأيضا السكر وبعض الطيور كالصقر والباز (١٢٨) . ونلاحظ أن بعض هذه السلع كانت تنتجها مصر كالسكر الا أن كثرة الاسراف والحفلات دعت السلاطين الى شراء المزيد منه .

وقد نيط بديوان الخزانة صرف مبالغ مالية للأمراء المعينين على الأعمال والجهات وذلك لكى تجهزوا أنفسهم ، ويشسـنروا متطلباتهم استعدادا لتولى العمل . وكان على الخزانة أيضا صرف الخلع المقررة لهم أثناء توليهم الخدمة . وكانت خلع أمراء المئيين من الأطلس الأحمر الرومى ، وحوارص — أحزمة — ذهب ، وأيضا جيادا مسرجة ملجمة بكنابيش مذهبة ، ودونهم كانت لهم خلع تسمى « الطردوحش » عبارة عن ثياب تصنع بدار الطراز فى الاسكندرية ومصر ودمشق ، مزينة بأشرطة عليها القاب السلطان ، تم تتدرج خلع الأمراء بعد ذلك بـندرج رتبهم (١٢٩) وقد حصر القلقشندى (١٣٠) الانعامات والتشاريـف التى تجرى على أرباب المناصب فى أربعة اوقات وهى : عند تولية المنصب ، وفى عيد الفطر ، وعند دوران المحمل ومنها الميادين حيث كان يختص كل

ميدان بأمر يخلع عليه فبه . والى جانب ذلك فقد حصر ما بر (١٣١) مجموعة من الخلع منحت للأهراء فى أوقات معينة وهى :

(أ) **خلعة النيابة** : تعطى للأهبر الذى يرقى الى منصب النائب .

(ب) **خلعة الوزارة** : تمنح للأمير الذى يرقى الى رتبة الوزارة

(ج) **خلعة الاستقرار** : تمنح لمن يعين حديثا فى احد المناصب .

(د) **خلعة الاستمرار** : تمنح للأمير المراد منه الاستمرار فى وظيفته .

(هـ) **خلعة القدم** : تمنح للأمر اذا قدم من احد الاقاليم كتهنئة بسلامة وصوله .

(و) **خلعة السفر** : تمنح للأهبر اذا رغب فى السفر والعودة الى محل عمله .

(ز) **خلعة العافية** : تمنح للأهبر بعد شفائه من المرض .

(ح) **خلعة الرضا** : تمنح للأمير المعزول اذا صفح عنه .

(ط) **خلعة العزل** : تمنح للأمير عند الاستقالة .

أما خلع الوزراء والكتاب فكانت من القماش القطنى المطرز والمبطن المسمى « كنجى » وكذلك بقيار — عمة — كتان (١٣٢) . أما خلع القضاة والعلماء فكانت من الصوف غير المطرز ، ولهم الطرحة (١٣٣) يأتى بعد ذلك خلع الخطباء وكانت من السواد — شعار العباسيين — وعبارة عن شاش أسود ، وطرحة سوداء وكل ما سبق كان يصرف من الخزانة (١٣٤) . وكل هذه الانعامات

كانت بمثابة نفقات للخزانة ، تصرف للموظفين فى أوقات معينة بأمر السلطان ، وذلك من أجل ضمان ولائهم للدولة .

كذلك كانت الخزانة تقوم بتوزيع نفقة الكسوة المقرر له وظيفين والمالك سنويا . وهذه الكسوة كانت توزع مرتين سنويا ، الأولى للشتاء والأخرى للصيف (١٣٥) ، إلا أن هذه الكسوة لم تشمل على ملابس ، بل عوض أصحاب الكسوة عنها بنقطة نقدية تدفع لهم سنويا .

فمماذ فى عام ٦٧١ هـ خلال سلطنة الظاهر بيبرس بلغت نفقة الكسوة ثلاثمائة ألف دينار (١٣٦) ، حيث كان بيبرس يعطى لكل أمير مائة دينار ، وللأجناد ثلاثين دينارا مقابل الكسوة (١٣٧) . وفى عهد السلطان الأشرف برسباى كان يدفع لكل مملوك خمسمائة درهم من النقود كنفقة كسوة ، وفى عهد ابنه السلطان يوسف تحصل كل مملوك على ألف درهم ، بينما تحصل الخاصكى على ألف وخمسمائة (١٣٨) . أما فى عام ٨٥٥ هـ — عهد السلطان جقمق — بدأ ديوان الخزانة فى توزيع دراهم الكسوة على الممالك ، وأعطى كل مملوك ألف درهم ، فامتنع الممالك عن أخذها وطلبوا المزيد ، وفى آخر الأمر تسلموها على كره منهم (١٣٩) .

لقد وهبت الطبيعة مصر موقعا متميزا بين دول العالم الوسيط ، ومن ثم أصبحت قبلة لمعظم وفود هذه الدول — التى أنت غالبا تطلب تأييد مصر وتناشد سلاطينها إقامة العلاقات بينهما . كذلك جاءت بعض السفارات (١٤٠) لتحصل على تفويض بالحكم من الخليفة العباسى بمصر ، فى حين أتى البعض الآخر من القصاد يطلب المؤازرة من سلاطين الممالك فى احدى الحروب أو التوسط لانفائها . ومهما يكن الهدف من الزيارة فقد ألفت هذه

السفارات ببعض التبعات على سلاطين الماليك حيث كان عليهم استقبال هذه الوفود استقبالا رسميا — ان جاز التعبير — وذلك عن طريق بزبن شوارع القاهرة ، وقيام بعض رجال الدولة أو السلطان نفسه بمواجهة الوفد القادم . وعادة كانت تلك الوفود تحمل معها هدايا قيمة جدا للسلطان — وذلك تسهيلا لنجاح مهامها — وكان على السلطان أن يوزع عليهم خلعاً وهدايا بالمثل . وكانت هذه الخلع وتلك الهدايا تحفظ في ديوان الخزانة ، ثم يورع منها على أي وفد حين وصوله مصر . وبذلك تعتبر هذه الهدايا احدى نفقات ديوان الخزانة .

وهن أمثلة هذه السفارات : أنه في عام ٧٩٩ هـ حضر الى مصر قاصد صاحب اليمن فخلع عليه السلطان (١٤١) . وفي عام ٨٤٤ هـ أتت الى مصر رسل القان معين الدين شاه رخ ملك المشرق فزينت لهم الشوارع ، وخرجت الأمراء للقائهم ، وأحضر رسل القان معهم هدية للسلطان تقدر بخمسة آلاف دينار ، فأكرمهم السلطان عند رحيلهم وخلع على رسول القان خلعة من حرير ، وطرز فيه خمسمائة مثقال ذهب ، وكذلك فرسا بسرج ذهب وكنبوش ذهب فيها ألف دينار ذهب ، هذا الى جانب ثياب أخرى وسيوف قدربت بسبعة آلاف دينار (١٤٢) . وفي عام ٩١٧ هـ اجتمع عند السلطان قنصوه الغوري نحو من أربعة عشر رسولا ، وكل رسول من عند ملك (١٤٣) . وهذا بوضوح مدى ما كانت تتمتع به مصر من نفوذ في تلك الحقبة ، كما يتضح لنا أن الخلع والهدايا التي كانت توزع من ديوان الخزانة لم تكن كلها منساوية بل تدرجت وتنوعت بتنوع الجهات القادمة منها تلك الوفود .

أما آخر نفقات ديوان الخزانة ، فقد كانت اعداد الخزائن المصاحبة للسلطان في سفره ، حيث ان ديوان الخزانة كان يشرف

على العديد من الخزائن الداخلية التى تحوى جميع الأنواع كالجواهر والأوانى والسروج والكنابيش والطرار ، والحوائص الذهب واكياس الفضة(١٤٤) .

فكان على مباشرى ديوان الخزانة تجهيز جميع الأصناف التى يحتاج إليها السلطان فى سفره ، ويبدو أن هذه الخزائن كانت تحوى أشياء كثيرة حتى وصفها البعض بقوله : « واستصحب من الخزائن ما أنقل الكواهل بنقله »(١٤٥) .

ولما كانت الخزانة هى مستودع الأشياء الثمينة فى الدولة فلا بد أنها حوت معدنى الشبب والنطرون ، وبذلك كان على مباشرها الصرف على استخراج هذين المعدنين من أماكنهما التى ذكرت فى الفصل السابق . وقد كان يتكلف استخراج قنطار الشبب ثلاثين درهما ، بينما بلغت تكلفة استخراج قنطار النطرون درهمين(١٤٦) .

٣ - ديوان بيت المال :

تعتبر نفقات هذا الديوان مالية بحتة على العكس من ديوان الخزانة . حيث كان يحمل منه جزء من المال الى السلطان ، وجزء آخر ينقل الى ديوان الخزانة ليشتري به مستلزمات هذا الديوان وانفاقه فى بعض نواحي الديوان المالية ، وجزء ثالث كان ينقل الى البيوت السلطانية والعمائر ، أما الجزء الأخير المتبقى فكان يصرف كمرتبات لأصحاب الجوامك والرواتب والصلوات(١٤٧) . لقد سبق القول بأن جزءا من موارد الدولة كان يذهب الى السلطان ليستعين به فى نفقاته الشخصية . ومن هذه الموارد الخراج ، حيث كان يذهب جزء منه الى الدولة والأجزاء الأخرى توزعت على دواوين السلاطين كالأخص ، والمفرد والأملك(١٤٨) . كذلك كان

يذهب جزء من الأموال الى ديوان الخزانة لشراء حاجاتها كالملابس والاختشاب وغيرها . بينما ذهب الجزء الأكبر من أموال الدولة للصرف على البيوت السلطانية ، التي سيأتى عنها الحديث بعد قليل . أما العمائر فقد أثقلت ديوان بيت المال بالنفقات . ففى الوقت الذى كانت تتجه فيه معظم النظم المملوكية الى الانحدار كانت العمارة على الضد من ذلك ، حيث كانت فى ازدهار صاعد (١٤٩) . وغدت من أهم السمات البارزة فى العالم العربى خلال العصر المملوكى حتى بداية ظهور القوى العثمانية (١٥٠) .

وتنوعت العمائر فى عصر المماليك ما بين مساجد وخوانق وقصور وأسبلة وأسواق وخانات وبيمارستانات وميادين ومدافن ، ومازال بعضها موجودا حتى تاريخنا المعاصر منها على سبيل المثال لا الحصر : جامع الظاهر ببيرس ، مدرسة وبيمارستان قلاوون بالبحاسين ، مسجد الناصر بالقلعة ، مدرسة السلطان حسن ، قلعة قايتباى بالاسكندرية ، مسجد السلطان قنصوه الغورى (١٥١) . وكان اهتمام سلاطين المماليك الأول ينصب على اقامة المنشآت لهم كالقصور والمساجد وغيرها ، ومن ثم فقد أنفقوا عليها مبالغ طائلة ، حتى أصبح الازدهار العمرانى احدى سمات عصر المماليك .

وثمة تساؤل ببدر الى الذهن هنا وهو : هل كانت هذه المنشآت وتلك العمائر يقيمها السلاطين من أموالهم الخاصة ، أو أن الدولة كانت هى المسئولة عن نفقة تشييدها ؟ فالحقيقة أن المنشآت الخاصة التى أقامها السلاطين والأمراء كانت من أموالهم التى يملكونها ، كذلك كانت معظم الأموال التى تنفق على بناء المساجد من الأموال الخاصة للسلاطين والأمراء (١٥٢) . فنجد مثلا السلطان لاجين أنفق على تعمير جامع ابن طولون مبلغ عشرين ألف دينار من خالص ماله (١٥٣) . وعندما عمر السلطان الناصر

محمد بن قلاوون قصره المعروف بالأبلىق فى عام ٧١٤ هـ وزع على
العاملين الذين وخمسمائة خلعة ولكل من الفعلة عشرة دنانير ،
وفرق على الفقراء خمسين ألف دينار نبلغت النفقة على هذا القصر
خمسمائة ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم (١٥٤) وفيما عدا ذلك
يبدو أن باقى المنشآت كانت نفقاتها أو ترهيمها على بيت المال .
ففى عام ١٧١ هـ كلف السلطان بيبرس أحد الأشخاص باقامة
مدرسة ومسجد بدلا من احدى الكنائس بالاسكندرية وتولى الصرف
عليهما بيت المال (١٥٥) . كذلك رعم السلطان بيبرس مسجد
عمرو بن العاص بالفسطاط فى عام ٦٦٦ هـ / ١٢٨٨ م من بيت
المال (١٥٦) . هذا بالاضافة الى انشائه احد الميادين وغرس به
نخيلا بمبلغ ١٦٠٠٠ دينار ، وبنى جامع العافية بالحسينية وأنفق
عليه أكثر من ألف ألف درهم (١٥٧) .

ومما عمل على زيادة نفقات المنشآت المملوكية أن بعضها
ترجع أصوله وتصميماته الى أشكال غير مصرية (١٥٨) ، وهذا ما
دعا البعض (١٥٩) ، الى القول :

« فلا ريب فى أن الننون المملوكية عناصر مختلفة ترجع الى
أصول غير عربية كما فى سائر مظاهر المدنية » .

ويعتبر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أكثر سلاطين المماليك
شغفا بالعمارة وقد علق على ذلك ابن اياس (١٠) بقوله : « وقد
تزايدت فى أيامه بالديار المصرية والبلاد الشامية من العمائر مقدار
النصف » ، وأيضا اعتبر أرون فترة حكم السلطان الناصر الثالثة
واحدا من أهم عصور الهندسة المعمارية فى تاريخ القاهرة بما حوته
من تجديدات معمارية وغيرها (١٦١) . وكان الناصر قد أنشأ ديوانا
خاصا للعمائر ٧١٣ هـ بلغ مصروفه يوميا من اثنى عشر ألف درهم
الى ثمانية آلاف درهم وذلك فى بدء انشائه (١٦٢) .

وبالطبع زادت نفقات هذا الدبوان بعد ذلك بدرجة كبيرة ،
فنجد مثلا أن السلطان الناصر أنشأ خانقاه سسرياقوس وأنفق
عليها نحو ثلاثين ألف درهم عدا الخنق (١٦٣) .

ورغم ما تركه لنا عصر المماليك من عمائر عديدة مازالت حتى
الآن تشهد بالتقدم المعماري الذي وصل اليه هذا العصر ، فان
جاستون فيت يعتبر المنالين والرسامين في العصر الوسيط لم
يكونوا جديرين بالمحافظة على آثار الأجداد والنشبه بها (١٦٤) .
وهذا الرأي ربما يحيد عن التصواب ، إذ أن العمائر المملوكية
المعاصرة نعتبر ذات تصميمات دقيقة ورائعة تحاكي ما تركه
الأجداد كما أن عمائر وآثار القدماء قد وصلتنا بحالتها الجيدة ،
ولم يطرأ عليها اهمال الا في عصرنا الحديث : اما بسبب عوامل
التعرية واما بسبب الأساليب الخاطئة التي اتبعت في ترميمها .

بضاف الى نفقات بيت المال تلك الأهوال التي كانت تصرف
منه لشراء النحاس اللازم للسلاطين حتى بضريره فلوسا بسكتهم .
وقد حدث مثل ذلك في عام ٨٢٠ هـ / ١٤١٧ م . حيث أخرج
السلطان المؤبد شيخ مائة ألف دينار ووزعها على المباشرين
والزمهم أن يشتروا بها نحاسا حتى يضرب منه فلوسا بسكته (١٦٥)
.. ويبدو أن ذلك كان متبعا طوال عصر المماليك ، حيث حرص
كل سلطان على أن يضع اسمه أو صورته أو رنكه — شارته —
على النقود والخلع وغيرها في عهده .

والى جانب ذلك امتدت نفقات بيت المال الى الصرف على
بعض الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، المثال على ذلك وفاء
النبل حيث ذكر في الفصل السابق أن هذا الاحتفال كان يجبي له
مكس الصرف عليه . فلما تولى السلطان قلاوون حكم مصر أبطل

هذا المكس وجعل مصروف هذا الاحتفال على بيت المال (١٦٦) .
ومنذ ذلك الوقت أصبح ديوان النظر هو المسئول عن شراء اللحوم
والحلوى اللازمة للاحتفال .

أيضا احتفلت دولة المماليك بالعديد من الأعياد الدينية
والقومية وتولى ديوان بيت المال الانفاق على هذه المناسبات .
من هذه الأعياد الاحتمال بالمولد النبوى الشريف وكان يتحصل كل
مقريء على خمسمائة درهم بينما كان يتحصل كل واعظ على
أربعمائة درهم (١٦٧) . وقد زادت النفقات أثناء احتفال المماليك
بأحياء شهر رمضان وشملت أموالا تدفع للمقرئين وكذلك للفقراء ،
وأيضا أسمطة تعد يوميا تشبه ما يقام حاليا من مآدب الافطار فى
الجوامع الكبرى خلال شهر رمضان .

كذلك كان يتولى ديوان بيت المال الصرف على الذين يعتنقون
الدين الاسلامى ومنذ ذلك حدث فى عام ٦٨٣ هـ / ١٢٨٤ م حين
أتى الى مصر مجموعة من التتار وأسلموا فجعل السلطان نفقتهم
على بيت المال وأجرى عليهم الجامكية والراتب والجرأية (١٦٨) .

وأيضا بتحصل البطالون — الذين لا يعملون بسبب جرم
سياسى — على نفقاتهم من بيت المال . فهؤلاء الأشخاص المغضوب
عليهم من قبل السلطان كان لا يسمح لهم بمزاولة أى عمل ، وكذلك
حددت أماكن اقامتهم ، وتحصلوا على ما يكفيهم من بيت
المال (١٦٩) .

تمثلت أهم نفقات ديوان بيت المال فى صرف الرواتب المالية
لأرباب السيف والقلم ، بدولة المماليك . وكانت هذه الرواتب تدفع
لثلاث فئات :

(أ) لمن له حق وان كان غنبا .

(ب) للجنود والأيام المتفانين فى خدمة الدولة وورثتهم من بعدهم (١٧٠) .

(ج) لتوطين الرجال وذوى المناصب فى احد البلاد المفتوحة،
مثلا حدث فى صفر عام ٦٦٤ هـ (١٧١) .

وكانت هذه الجهة من نفقات بيت المال تاتى فى أوائل مهام هذا الديوان ، مما جعل كثيرا من الكتاب (١٧٢) يولونها عناية خاصة . وكان الوزير وناظر الدولة مسئولين عن صرف الرواتب لأصحابها ، ويساعدهما فى ذلك مجموعة من المباشرين (١٧٣) . وكثيرا ما تعرض الوزير — بصفته المسئول الأول — للضرب والنهب اذا ما تأخر فى اعطائها لأصحابها (١٧٤) .

وقد تفاوتت الرواتب بين الموظفين بحسب رتبتهم ، ولم تكن على وتيرة واحدة وغالبا ما تحصل أرباب السيف على النصيب الأوفر منها ، فكان كبار أمراء المائة تتراوح نفقتهم ما بين ٣ و ٤ آلاف دينار ، أما أصغرهم فتراوحت نفقته ما بين ألف وألفى دينار وتحصل أتاك العسكر على خمسة آلاف دينار ، أما أمير الطبليخاناه فتراوح راتبه ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ دينار ، وويلى ذلك أمير عشرة وكان نصيبه أقل من ٢٠٠ دينار (١٧٥) . أما أرزاق ذوى الأقالم فكانت تقل كثيرا عن سابقينهم ، فكان راتب الوزير شهريا ٢٥٠ دينار جيشبا ، أما القضاة والعلماء فتحصل كل منهم على خمسين ديناراً شهريا (١٧٦) . ورغم قلة هذا المبلغ فقد تعرضوا للحسد من قبل أصحاب السيف (١٧٧) . وفى بعض الأحيان كان يتحصل القاضى على ألف درهم شهريا كنفقة له ولعِياله ، وكمرتب له نظير قيامه ببعض الأعمال (١٧٨) . كذلك كان الخليفة يتحصل على راتب شهرى من بيت المال ، وصل هذا

الراتب فى عام ٧٤٠ هـ الى ٣٥٦ درهما شهريا (١٧٦) . وأخيرا كان بتحصيل كاتب الديوان على راتب أقصاه عشرة دنائير الى ما دونها (١٨٠) . وقد ذكر ابن شاهين (١٨١) أن جملة الرواتب وغيرها وقد وصلت نى عهد السلطان برقوق الى خمسين ألف دينار شهريا ، وهذا مبلغ ليس بالقليل ، ينصح بين طياته عن كثرة اصحاب الرواتب المدرجين ببيت المال .

وقد اتخذ كتبر من سلاطين المالك عدة تدابير تكفل لهم توفير النقد اللازم للصرف على دولتهم . فملا السلطان الناصر محمد لكى يحفظ بقواته العسكرية ، وتماسك دولته لم يعتمد فقط على موارده الخاصة بل اعتمد أيضا على الضرائب والمكوس المجبية من الأسواق وكذلك الأموال المحصلة من المصادرات (١٨٢) .

وقد لعبت الصيارف دورا كبيرا فى بيت المال ، اذ كان يقع على عاتقهم صرف الجوامك لأصحابها ، فما كان منهم الا أن عاثوا فيها فسادا . . أكثروا من زيفها ، وقتلوا من وزنها باستعمال صنيج غير متساوية مما أساء الى الأسدى (١٨٣) . واعتبر الصيارف احد أسباب الغلاء والفساد فى العصر المملوكى .

وأمام عجز دولة المالك البرجية عن ايجاد موارد تكفى سداد رواتب الموظفين ، قام بعض سلاطينها ابتداء من عام ٨٧٣ هـ / ١٤٦٩ م بقطع جوامك مجموعة من الفقهاء والمتعممين والأيتام والعواجز من الجند والنساء وذلك توفيراً للنقود (١٨٤) .

تولى أيضا ديوان بيت المال الصرف على دار الضيافة والقصاد الوافدين الى مصر ، وذلك مدة بقائهم فى البلاد . وقد بلغ مجموع الكف المتعلقة بالوفود فى عهد السلطان بيبرس

عشرين ألف درهم يومياً (١٨٥١) . وفى عام ٧٨٣ هـ عندما حضرت
رسل حاكم بغداد ، انزلوا بدار الضيافة وأنفق عليهم يوماً ٢٠٠
درهم وتولى الوزير الاشراف على ذلك (١٨٦) .

كذلك تحصل بجار الرقيق والخيل الذين يمدون السلاطين
بمتطلباتهم ، على رواتب دائمة من بيت المال مقابل خدماتهم
للسلاطين (١٨٧) .

٤ - ديوان الأهراء :

تمثلت نفقات ديوان الأهراء فى : المصروف من الحبوب
لأصحاب الصلات ، والمنقول الى الطواحين برسم المخبز ، والمنقول
الى الاصطبلات والمناخات برسم العليق (١٨٨) الى جانب الرواتب
العينية التى كانت تصرف من ديوان بيت المال الى أصحاب
الجامكيات ، تحصل هؤلاء الموظفون وغيرهم على كميات كبيرة من
الغلال لهم وكذلك تحصلوا على كثير من العليق لخيولهم وكل ذلك
كان يصرف لهم من ديوان الأهراء .

فوجد الوزير كان يتحصل على غلال تيساوى ٢٥ ديناراً
جيشياً (١٨٩) وبما أن سعر الدينار كان فى تلك الفترة - خلال
عصر المماليك البحرية - يساوى عشرة دراهم (١٩٠) وكان سعر
أردب القمح خمسة عشر درهماً (١٩١) . نخلص من ذلك الى أن
الوزير كان يتحصل على ما يقرب من ١٦٧ أردب قمح شهرياً .

أما الخليفة فكان يتحصل شهرياً على ٢٩٥ أردب من
الحبوب منها ١٩ أردب قمح ، ١٥٠ أردب شعير ، وذلك بموجب
المرسوم السلطانى الصادر فى ٢٩ شعبان عام ٧٤٠ هـ /
١٣٤٠ م (١٩٢) . وتحصل باقى فئات الموظفين وغيرهم من المماليك

والأمراء على كميات من الغلال وتراوحت ما بين الزيادة والنقص حسب رتبهم .

وقد بلغ مصروف أرباب الرواسب في عهد السلطان الظاهر بيبرس عشر بن ألف أردب من القمح شهريا ، ومائة وعشرين ألف أردب من العليق سنويا (١٩٣) وكانت مصر والقاهرة تستهلك سنويا ٣٦٠.٠٠٠ أردب من القمح (١٩٤) .

وقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في عصر المماليك الجراكسة الى قيام بعضهم — برسباى — بقطع رواتب المباشرين من القمح ، وكان نحو خمسة آلاف أردب سنويا (١٩٥) . ويبدو جليا أن الدافع وراء ذلك التصرف هو ما وصل اليه هؤلاء المباشرون من غنى فاحش جعلهم هدفًا للمصادرات والنهب من قبل المماليك والعامّة وقت المجاعات .

٥ — ديوان البيوت السلطانية :

تعددت البيوت السلطانية في عصر المماليك وتولى كل بيت منها الصرف على جهة معينة تخصص فيها :

أولا : الهوائج خاناه :

تولى هذا البيت الصرف ما تحتاج اليه الأسمة ، وكذلك المقررات اليومية لأصحاب الرواتب واطعام الواغدين ، ثم توزيع الاضحية على الأمراء والمماليك والمباشرين (١٩٦) . وكان المسئول عن كل ما سبق هو ناظر الدولة صاحب ديوان النظر ، وذلك تحت اشراف الوزير (١٩٧) .

بلغ عدد الأسمة في عهد المماليك خمسة أسمة يوميا :
أولها : يمد صباحا ولا يأكل منه السلطان ، **وثانيها** : يسمى الخاص ،

يمد بعد الأول ، وقد يأكل منه السلطان وقد لا يأكل ، وثالثها :
يسمى الطارى ومنه مأكول السلطان ، وفى آخر النهار يمد
سماطان هما الأول والثانى المسمى الخاص ، وعقب كل سماط
كانت توزع المشروبات على الحاضرين (١٩٨) . وقد نكلت الأسمطة
مبالغ طائلة من المال ، فمثلا كان يتكلف سماط العيد سنويا خمسين
الف درهم (١٩٩) . وكذلك تكلفت هذه الأسمطة كميات كبيرة من
اللحوم ، حيث نجد أن السلطان كتبغا كان يستهلك يوميا فى
مطبخه عشرين ألف رطل من اللحم (٢٠٠) ، أما السلطان الناصر
محمد فقد بلغ مصروف مطبخه يوميا ستة وثلاثين ألف رطل من
اللحم (٢٠١) وقد تراوحت نفقات الحوائج خاناه فى عصره ما بين
٢١ و ٣٠ ألف درهم يوميا (٢٠٢) . أما السلطان برقوق فكان
سماطه يستهلك يوميا خمسة آلاف رطل من اللحم ، بينما قل هذا
المقدار فى عهد السلطان المؤيد شيبخ وبلغ ثمانمائة رطل (٣٠٣) .

وقد تولت الحوائج خاناه صرف المقررات اليومية لأصحاب
الرواتب من اللحم والسكر والتوابل وغيرها . فكان السلطان
بييرس مصروف له من المطبخ يوميا ألف رطل لحم خاصة نفسه ،
بينما وصل اجمالى مصروف مطبخه عشرة آلاف رطل لحم يوميا ،
وبلغت توابلها عشرين ألف درهم نقرة (٢٠٤) .

وكان يوجد بالحوائج خاناه مباشرين عليهم ضبط أسماء أرباب
المستحقات ومقادير استحقاقهم . وقد قدر القلقشندى (٢٠٥) ثمن
اللحم المصروف يوميا من المطبخ ثلاثون ألف درهم . ويعتبر هذا
الرقم ليس كبيرا اذا ما علمنا أن بعض الوزراء كان راتب سماطه
يوميا ألف رطل من اللحم (٢٠٦) .

والى جانب اللحوم وزعت على أرباب المستحقات السكر
والشمع والزيت والخلوى خاصة فى شهر رمضان ، حيث زيدت

هذه المقادير ووصل راتب السكر فى أيام السلطان الناصر محمد الى ألف قنطار ثم ازداد فى عهد ابنه الصالح اسماعيل الى ثلاثة آلاف قنطار وذلك خلال شهر رمضان فقط (٢٠٧) ، وقد بلغ راتب السكرى خلال احدى سنوات حكم الناصر محمد الى ثلاثة آلاف قنطار قيمتها ثلاثون ألف دينار (٢٠٨) .

أما دار الضيافة فقد تولى مباشرو الحوائج خاناه اطعام من فيها من القصاد والرسل وخصص لذلك جزء من مبرانية هذا البيت . فمثلا فى عام ٨٠٦ هـ حضر الى مصر وفد من تيمور لئلك ، فأنزلهم السلطان فرج بدار الضيافة ، وأجرى عليهم يوميا ثلاثمائة رطل لحم وألف درهم (٢٠٩) .

كذلك تولى مباشرو الحوائج خاناه صرف الأضحية الى أصحاب الاستحقاقات فى عيد الأضحى المبارك . ويقال أنها كانت رأسين من الغنم لكل مملوك (٢١٠) ، وأحيانا زادت الى ثلاثة (٢١١) ، وأحيانا أخرى قلت الى رأس واحد (٢١٢) . أى أنها لم تكن ثابتة بل خضعت لهوى السلاطين وحالتهم الاقتصادية ، ومدى الضغط الواقع عليهم من قبل الأمراء والمماليك .

من كل ما سبق يتضح أن بيت الحوائج خاناه اختص بنصيب ليس بالقليل من مالية المماليك وكان على مباشرى هذا البيت ابتياع ما يلزمهم ، ثم احالة البائعين الى بيت المال لقبض أثمان بضائعهم (٢١٣) . وغالبا ما تعرض الوزير — بصفته المشرف على البيوت — الى المصادرة أو الاستعفاء ، أو التنكيل به ، أو الاختفاء اذا لم يقدر على سداد كلف وزارته ، والابفاء بثمن اللحم تجاه المعاملين . لذلك اضطر أحد الوزراء وهو فخر الدين بن غراب فى عام ٨٠٩ هـ الى قطع اللحم المرتب على الدولة للمماليك والأمراء .

وأهل الدولة ، وصرف لهم مقابل ذلك عن كل رطل درهما — وكان سعر الرطل آنذاك ثمانية دراهم — وبذلك خفف من كلف الدولة حيث كان يزيد ثمن اللحم المصروف يوميا آنذاك عن خمسين ألف درهم (٢١٤) .

ثانيا : الشراب خاناه :

وهي بيت محتوى على جميع أنواع الأشرطة ، والأدوات المستخدمة فى الشراب وقد تلخصت نفقاته فى : عمل الحلويات والأشرطة التى تحتاج اليها الأسمطة ، صرف الرواتب اليومية المقررة — من أشرطة وغيرها — لمن له راتب على البيوت السلطانية ، اعداد الأشرطة والحلويات التى يحتاج اليها السلطان ، عمل الأشرطة والمعاجين للمرضى بناء على أوامر الأطباء المعالجين لهم (٢١٥) .

ثالثا : الفراش خاناه :

وهو بيت تخصص فى اعداد جميع الخيام والفراش التى تحتاج اليها الدولة فى جميع مناسباتها ولعل أشهر هذه الخيام هي خيمة المولد النبوى الشريف التى بلغت تكلفة صنعها فى عهد السلطان قايتباى ٨٨٨ هـ نحو ثلاثة وثلاثين ألف دينار (٢١٦) . بينما بلغت تكلفة الاحتفال بالمولد نفسه فى عهد السلطان برقوق ٧٨٥ هـ نحو عشرة آلاف مئقال من الذهب العين (٢١٧) .

رابعا : الشكار خاناه :

وكانت تحوى آلات الصيد وكذلك مختلف أنواع الطيور . وقد اهتم سلاطين المماليك بهذا البيت ، وجمعوا فيه العديد من الطيور والحيوانات وأنفقوا فى سبيل ذلك أموالا كثيرة . فهذا هو السلطان المظفر حاجى (تولى من ٧٤٧ — ٧٤٨ هـ / ١٣٤٦ —

١٣٤٧ م) انفق مئى عام ٧٤٨ هـ خمسين ألف دينار على الحمام ، ووضع لهم خلاخل ذهب فى أرجلهم ، وألواح ذهب فى أعناقهم ، وكذلك صنع لهم مقاصير من الخشب وطعمها بالعاج والأبنوس ، وعين لهم مجموعة من الأشخاص لرعايتهم وأعطاهم فى مقابل ذلك جوامك شهرية(٢١٨) .

٦ - ديوان الصندوق :

يعتبر ديوان الصندوق من الدواوين مجهولة النشأة وليس من اليسير الجزم بسنة قيامه ، وهل هذا الديوان يرجع الى عصر سابق على الممالك ، أو انه مستحدث فى عهدهم ؟ ويرجح الأسدى(٢١٩) نشأة هذا الديوان الى عام ٧١٦ هـ/١٣١٦ م ، وأن أول من أنشأه هو السلطان الناصر محمد بن قلاوون . الا أن ابن الفرات(٢٢٠) فى سياق حديثه عن البيمارستان المنصورى ذكر نظم المحاسبة الداخلية فى ديوان الصندوق مما يرجح نشأة هذا الديوان الى عهد سابق عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون . ويهمنى هنا أن الديوان كان موجودا فى عصر الممالك، ولعل آخر اشارة وردت عنه هو ما ذكره ابن اياس(٢٢١) عن وفاة شاد الصندوق فى عام ٧٦٩ هـ / ١٣٦٨ م . كان ديوان الصندوق احدى جهات النفقات - لا الموارد - فى دولة الممالك ، وتولى الصرف على اقامة العمائر(٢٢٢) . وأيضا الصرف على المستحقين من أرباب البيوت والعاجز من الأجناد ، والمستحق للصداقات(٢٢٣) .

٧ - ديوان الخراج :

اختصت نفقات ديوان الخراج بمجموعة من النواحي فى دولة سلاطين الممالك منها :

انصرف على المجاهدين والفقهاء والعلماء ، وكذلك أولادهم

من بعدهم ، وأيضا الصرف على الفقراء وعلى الكعبة والانفاق على المصالح العامة كبناء المساجد والقناطر والجسور ، وأخيرا قضاء الديون ، ودفن الديات ، وتزويج العزاب (٢٢٤) . وبذلك يتضح أن الخراج باعتباره موردا لدولة الممالك ، قد دخل جزء منه الى ميزانية الدولة وأنفق كأرزاق وجوامك للجند والعلماء ، والفقراء ، وكذلك ما تحتاج اليه الكعبة من تجديدات دورية .

الا أن أهم النواحي التي اهتم بها ديوان الخراج ، هي الصرف على اقامة القناطر والجسور وحفر الخلجان ، وذلك لما لهذه النواحي من اتصال وثيق بالزراعة ، ولم يعتن الممالك بهذه الجسور رغبة منهم في تحسين أوضاع الفلاح المملوكى بل هدفوا من وراء ذلك الى تحسين حالة الأرض لكي يضعوا عليها خراجا كبيرا .

وقد انقسمت الجسور فى دولة الممالك الى قسمين :

(أ) جسور سلطانية ، عامة النفع ، تتولى الدولة الاشراف عليها .

(ب) جسور بلدية ، تختص باحدى النواحي وأشرف عليها المقطعون والملاحون بتلك الناحية (٢٢٥) .

ويهمنا هنا القسم الاول ، الذى كانت تشرف عليه الدولة متمثلة فى ديوان الخراج ، وكان القائم بعمليات التعمير هذه « ديوان الكشاف » (٢٢٦) ، أو « كشاف الجسور وكشاف التراب » (٢٢٧) حيث كلف هذا الديوان بتقسيم الأراضى ، وحماية الجسور والحواجز والسدود ، وكان على كشاف التراب الخروج زمن الربيع من كل عام لنحصيل ما هو مقرر على البلاد من مكس الحفير والجرامى ، وبقرار الجسور ، وذلك نظير تكفل الدولة

بأقامة هذه الجسور العامة (٢٢٨) . وكان كاتب السر هو المسئول عن الجراريف السلطانية والبلدية ، والحفائر وعمارة القناطر (٢٢٩) وأحيانا كان السلطان بنفسه يشرف على عمليات الحفير (٢٣٠) . والى جانب الفعلة ، سخرت دولة المماليك المساجين فى عمليات الحفير (٢٣١) بل وصل الأمر فى عام ٨١٨ هـ الى تسخير جميع الناس — أكابرهم وأصاغرهم — فى عمليات بناء أحد الجسور على النيل (٢٣٢) . وقد أخذ البعض (٣٣) على المماليك هذا السلوك المشين تجاه الرعية ، وله الحق فى ذلك ، لأنه مادام المماليك جمعوا مكسا لاقامة هذه الجسور كان من الأجدر انفاقه فى الغرض الذى جمع من أجله .

وقد اختلف اهتمام دولتى المماليك بالنفقة على الجسور والقناطر ، حيث نجد فى عصر المماليك البحرية قد حذرت معظم الخلجان ، وأولى سلاطينها اهتماما كبيرا بهذه الناحية . بينما فى عصر المماليك الشركسية قل الاهتمام بحفر الترغ واقامة السدود الأمر الذى أساء الى الأسدى (٢٣٤) واعتبر ذلك الأمر من أول أسباب الخلل بالديار المصرية .

كذلك اختلف اهتمام السلاطين بعضهم البعض فى أمر الاهتمام بعمارة القناطر والجسور ، فنجد السلطان بيبرسى حفر خليج اشهوم وأنفق عليه مالا كثيرا ، وأنشأ جسرا يربط بين قليوب ودمياط وزوده بعدة قناطر (٢٣٥) . أما السلطان الناصر محمد بن قلاوون فيعتبر أكثر سلاطين المماليك اهتماما بعمارة الجسور والقناطر والخلجان فمن أهم أعماله فى هذا المجال حفر القناة الممتدة بين فوة والاسكندرية والتي فتحت طريقا مباشرا بين البحرين وحولت الأراضى حولها الى حدائق جميلة ، ومزدحمة بالسكان ، وعملت على رواج التجارة ، كذلك أقام سدا على الشاطيء الايمن للنيل لكى يحمى البلاد من خطر الفيضان (٢٣٦) .

كذلك أقام السلطان المظفر حاجى جسرين على النيل لتخزين المياه للاستفادة منها وقت الشدة ، وأنفق على بنائهما أربعين ألف دينار ، جاءت عن طريق فرض درهمين على كل دكان ، ودرهم على كل نخلة (٢٣٧) . وفى عام ٨٢٢ هـ جدد السلطان المؤيد شيخ عمارة قناطر شـبـين ، وأنفق على ذلك ١٥٠٠٠ دينار (٢٣٨) . كذلك عمر السلطان الأشرف قايتباى فى عام ٨٩٦ هـ عدة قناطر فى شبرمنت بالجيزة ، وبلغت النفقة خمسة آلاف دينار (٢٣٩) . وفى عام ٩١٧ هـ قام السلطان قنصوه الغورى بتعمير احد الخلجان وأنفق عليه خمسين ألف دينار ، جمعها سن طريق أخذ خراج سنة كاملة من أصحاب الأراضى التى تروى من هذا الخليج (٢٤٠) .

٨ - ديوان الأوقاف :

سبق القول بأن الأوقاف فى عصر المماليك قد انقسمت الى ثلاثة أقسام :

أولها : الاحباس التى وقفت على المساجد والزوايا والصدقات .

وثانيا : الأوقاف الحكيمية التى حبست على الحرمين ، وفداء أسرى المسلمين .

ثالثا : الأوقاف الأهلية التى حبست على النواحي التى يريدها صاحب الوقف .

وتد تعددت نواحي النفقات داخل كل قسم من أقسام الأوقاف المملوكية ، الأمر الذى يدعو الى القول بأن الأوقاف لم تترك مجالا الا شملته بنفقاتها ، سواء كان ذلك داخل مصر أو خارجها .

وقد اقتصت نفقات الأعباس بجهات معينة كالصرف على المساجد ، والزوايا والمؤسسات الدينية ، ثم يوزع الفائض على شكل صدقات وعطايا للمحتاجين(٢٤١) . كذلك منح ديوان الجيش عدة أعباس — عرفت باسم الرزق الجيئسببة — الى الأمرء العاجزين أو المفصولين من أعمالهم ، والذين عرفوا فى ذلك الوقت باسم « الطرخان »(٢٤٢)

أما الأوقاف الحكيمية فكانت مرصودة للصرف على الحرمين الشريفين وجهات البر ، وكذلك الصرف على فداء أسرى المسلمين(٢٤٣) . فكانت أموال هذه الأوقاف تذهب الى أهل الحرمين مع أحد رجال الدولة الموثوق فيهم ، أو مع السلطان نفسه وتوزع على الفقراء . فمثلاً فى عام ٧١٨ هـ لما ذهب السلطان الناصر محمد للحج ، وزع على فقراء مكة عشرين ألف دينار(٢٤٤) . وفى عام ٧٦٦ هـ حدث غلاء بمكة فأرسل اليها اثنى عشر ألف أردب من القمح لتوزع على أهلها(٢٤٥) . كذلك كانت تنفق أموال الأوقاف على جبات البر المطلقة حسب الترتيب الآتى :

الأشراف (المنتسبون للرسول) — الفقهاء (شافعى — حنبلى — مالكى — حنفى) الصوفية — الفقراء — القراء — الأسرى — ابن السبيل — المريض — المجنون — تجهيز الموتى — أسوار النغور وقناطر الطرقات — عمارة المساجد — مصالح المدارس — الرباطات والخوانق — المشاهد — مواطن العبادة(٢٤٦) .

وقد رصد جزء من مال الأوقاف الحكيمية لفداء أسرى المسلمين وتحريرهم من الأسر(٢٤٧) . وأيضاً وقفت بعض الأراضى ليصرف ريعها على إصلاح الجسور(٢٤٨) . كذلك تولى ديوان الأوقاف الصرف على خزائن السلاح وشراء ما يلزمها من

بعدات وأسلحة ، فقد ذكر المقرئزى (٢٤٩) عدة أكار وقففت على خزائن السلاح منها : حكر خزائن السـلاح (كان يعرف بحكر الأوسـية ، ويقع ما بين الدكة وباب اللوق والمقس وتنطرة الموسكى) ، وحكر الحريرى .

وتعتبر الأوقاف هى العامل الأول فى تثبيت أركان المدرسة والتعليم المملوكى وذلك بما أنفقته فى هذه الناحية حتى بلغت جملة الأراضى المحبوسة على المدارس والمساجد وغيرها فى عهد السلطان الناصر محمد مائة وثلاثين ألف فدان (٢٥٠) . ولعل أكبر دليل على تقدم العلوم فى عصر المماليك هو معرفة أنواعها التى كانت سائدة فى تلك الفترة وقد حصرها البعض (٢٥١) فى أربعة أنواع :

(أ) العلوم الشرعية :

الفقه والتفسير والحديث .

(ب) العلوم الأدبية :

اللغة — الاشتقاق — التصريف — النحو — المعانى — البيان والبديع — العروض — القوائى — قرص الشعر — انشاء النثر — الكتابة — القرآن — المحاضرات ومنه التواريخ .

(ج) العلوم الرياضية :

التصوف — الهندسة — الهيئة — العلم التعليمى — الحساب والجبر — الموسيقى — السياسة — الأخلاق — تدبير المنزل .

(د) العلوم العقلية :

المنطق — الجدل — أصول الفقه — أصول الدين — العلم الالهى — العلم الطبيعى — علم الطب — علم الميقات — علم

النواميس — علم الفلسفة — علم الكيمياء . . . ويتفرع من ذلك علوم أخرى كعلم الأرتماطيقى (الأعداد وأصولها) وعلم المساحة — علم البيطرة — علم الفلاحة — علم السحر والطلسمات — علم الفراسة — علم تعبير الرؤيا — علم أحكام النجوم .

والى جانب ما سبق فقد ساهمت الأوقاف فى الصرف على العديد من أوجه البر ، وكذلك المساهمة فى العلاج عن طريق بناء البيمارستانات وغير ذلك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

٩ — ديوان الجـوالى :

كان ديوان الجوالى جهة ايراد لدولة المماليك ، ولم يكن جهة نفقات شأن سابقه ديوان الأوقاف ، وبالتالي كانت حصيلته تذهب الى ديوان بيت المال ، وعلى الأخير صرف هذه الأموال فى مجالاتها .

وقد ذكر البعض (٢٥٢) أن الخراج والجوالى ، وما كان يحصل من الثغور ، قد أنفق فى عمارة الدين وصلاح المسلمين كدفع إزاق الولاة والقضاة والعلماء والمقاتلة ، ورصد الطرق ، وعمارة المساجد والقناطر والرباطات ، وسد الثغور ، وصلاح الأنهار العمامة .

ويعتبر هذا الراى على جانب كبير من الصواب اذا ما طبق على عصر المماليك ، حيث نجد أن أحد الشيوخ — شمس الدين محمد الحنفى — كان مرتبه يوميا دينارين من الجوالى (٢٥٣) . كذلك كان المحتسب يأخذ راتبه من الجوالى فى عصر المماليك (٢٥٤) أما بالنسبة لتمويل العمائر فيبدو أنه كان على والى البلد جمع الجوالى ، ثم ارسالها الى بيت المال ، وعلى الأخير صرفها على العمائر . ويؤيد ذلك ما ذكره ماير (٢٥٥) من أنه فى عام ٧٤٠ هـ /

١٣٤٠ م تعرض تنكر نائب سورية للقتل بسبب استخدامه لمال الجوالى فى بناء أحد المساجد دون أن يرسل هذا المال الى السلطان أولا .

كذلك كان جزء من أموال الجوالى يذفع فى تكاليف عمل الأسمطة خاصة السماط المسمى « سماط الحلال » (٢٥٦) .

١٠ - ديوان المواريث الحشرية :

لم يدل أى من المصادر المملوكية بشىء عن مصارف ديوان المواريث . وقد رجح البعض (٢٥٧) أن نفقات هذا الديوان فى عصر الأيوبيين كانت خيرية بحتة : كالصرف على دفن الفقراء ، وتقديم المعونات لليتامى . ويبدو أن ذلك لم يتغير فى عصر المماليك وربما زيدت على هذه النفقات صرف الدواء للفقراء ، وعلاجهم ، والصرف على اللقيط (٢٥٨) .

١١ - ديوان الزكاة :

لقد حدد الله تعالى مصارف الزكاة بقوله : « انهما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والفارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » (٢٥٩) .

من ذلك يتضح أن الزكاة كانت تنفق على الفقراء ، وأرزاق عمال الدولة ، وفى تحصين الثغور والقلاع ، ومساعدة الأيتام . من العرض السابق لنفقات ديوان النظر وفروعه تتضح مجموعة من النتائج :

١ - كانت دولة المماليك ذات عمر طويل ، وبعد أن استقرت قواعدها اتجهت الى الراحة ، وجنى ثمار تعبهم فى بدء قيام

دولتهم ، وأسسرفوا فى النفقات ، ومالوا الى كل الوان اللهو والطعام ، وتفننوا فى البناء والزخارف ، وكل ذلك كاد يودى بعمر دولتهم . وقد عبر القلقشندى (٢٦٠) عن كثرة هذه النفقات بقوله : « حتى كاد ذلك ينهك الملكة ويودى بمحصلاتها من آخرها » والشىء الوحيد الذى فعله الممالك وجعله يطيل عمر دولتهم ، هو أنهم لم يعتمدوا على أولادهم المرهفين ، واعتمدوا على الممالك المجلوبين من الخارج ، مما كان يعطى عمرا جديدا لدولتهم .

٢ — لم يراع الممالك مبدأ ترشيد النفقات فى مصروفهم ، مما نتج عنه خلو بيت المال أحيانا من الأموال ، ولجوء السلاطين الى فرض مزيد من المكوس لمواجهة متطلبات دولتهم .

٣ — لم يحسن الممالك اختيار الأفراد القائمين بتحصيل الموارد وانفاقها الأمر الذى ترتب عليه تضخم ثروة هؤلاء المباشرين وجعلهم هدفا للمصادرات .

٤ — لم تكن النفقات فى بعض الأحيان ملائمة للحالة الاقتصادية فى البلاد ، مما ألجأ السلاطين الى الاقتراض من ميسير التجار .

٥ — لم توزع النفقات بالعدل على شتى نواحي الدولة ، بل تدرجت من ناحية لأخرى ، واختص الجيش بالنصيب الأكبر من هذه النفقات بحكم كون دولة الممالك عسكرية الطابع ، ثم يليه فى ذلك ديوان بيت المال ، فالخراج ، ثم باقى الدواوين .

هوامش الفصل الرابع

- (١) المقدمة ، ص ٢٨٠ .
- (٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ ، ضوابط ، الدولة المملوكية ، ص ١٠٧ ، ماجد : نظم الممالك ، ج ١ ، ص ٨٠ .
- (٣) Pollak b Op. Cit., P. 1; Encyclopadia of Islam, Vol. 1, Art Bahriyya P. 944, Pool : A History P, 242.
- أحمد صادق الحمال : الأدب العامى فى مصر فى العصر المملوكى (القاهرة ١٩٦٦) ص ٣ - ٤ .
- Heyed : Op. Cit., T. 2. P. 555. (٤)
- Ayalon . D. : The Wafidiya in the Mamlouk Kingdom, in (Islamic Culturs Vol. XXV Part, 1, Hydarabd-Daccan 1953) P. 89. (٥)
- (٦) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٢ ، ضوابط ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- Heyed : Op. Cit., P. 558. (٧)
- (٨) محمد بن عبد الله بن بطوطة الرحلة (دار مصادر بيروت) ص ٤٢ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، Muir : Op. Cit., P. 42 No. 1.
- (٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣ .
- (١٠) النسبى : معيد النعم ، ص ٤٦ .
- (١١) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٧٨ .
- (١٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ١١٦ ، Pollak : Op. Citti., P. 6.
- Ayalon : The Wafidiya P. 98. (١٣)
- Ayalon : Op. Cit. (١٤)

- Wiet : L'Egypte , T. IV, P. 391. (١٥)
- (١٦) المقرئزى : المرجع نفسه ، ص ٢١٤ ، ضومط : المرجع السابق ،
Irwin : Op. Cit., P. 108. ص ٢٤ .
- Poilak : Op. Cit. (١٧) المرجع نفسه ، ص ٤٨ ،
- (١٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ ، العمري : مسالك
الأنصار ، التمهيد ، ص ٥٣
- (١٩) أحمد الرمال بن زنبيل : آخرة الماليك (تحقيق عبد المنعم عامر /
Dozy : Supplement, T. 1, P. 168. ص ١٧ حاشية (٢) ،
- (٢٠) المقرئزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٤ .
Pollak : Op. Cit., P. 4.
- (٢١) عاشور : المجتمع المصري ، ص ١٦ ،
Pollak : Op. Cit., PP. 2 — 3.
- Mameluk , P. 83. (٢٢)
- (٢٣) الخالدى : القصد ، ورقة ١٢٦ ، ابن شاهين ، المرجع السابق ،
ص ١٠٣ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٦٥ .
- (٢٤) الخالدى : المرجع نفسه ، عاشور : مسر ، ص ١٤٦ ،
Pollak : Op. Cit., P. 19.
- (٢٥) القلقشندى : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٥ ، المقرئزى : المرجع
السابق ، ج ١ ، ص ٩٥ ، عاشور : المجتمع المصري ، ص ١٩ ، على حسن ،
Pollak : Op. Cit., P. 4. دراسات ، ص ٢٦٤ .
- Pollak : Op. Cit., P. 18. (٢٦)
- (٢٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٨ ، ص ٢ ، المقرئزى : المرجع السابق ،
ص ٨٨ .
- (٢٨) المقرئزى : المرجع نفسه ،
- Pool : The Art of the Saracens P. 16; Rable : the size and
value, P. 129.
- (٢٩) الكنى : عيون التواريخ ، ج ١٢ ، ورقة ٨٥ ،
Irwin : Op. Cit., P. 109.
- (٣٠) العمري : مسالك الأنصار ، ص ٩٤ ، القلقشندى : المرجع السابق ،
المقرئزى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ضومط : المرجع السابق ،

ص ١١٢ — ١١٥ ، عاشور : المجتمع المصري ، ص ١٩ ، على حسن : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٢ ،
Pollak : Op. Cit., P. 21.

(٣١) عاشور : المرجع نفسه ،
Fable : Op. Cit., P. 129 ; Pollak Op. Cit., P. 19.

(٣٢) الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٧ — ٢١٩ .

(٣٣) التيسر والاعتبار ، ص ٦٨ — ٧٢ .

(٣٤) العمري مسالك الأبصار ، التمهيد ، ص ٦٣ — ٦٦ ، على حسن :

دراسات ص ٢٦٩ ،
Pool : A History of Egypt, P. 248, Pollak : Op. Cit., P. 21.

(٣٥) الظاهري : زبدة ، ص ١١٥ ،
Quatremere : Sultan Mandous, PP. 158 — 159.

(٣٦) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٨٠ حاشية (٩٦) .

Pollak : Op. Cit., P. 21; Reble : Op. Cit., P. 132. (٣٧)

(٣٨) النويري : نهاية الارب ، ج ٣٠ ، ورقة ١٠٥ ، المقرئزي : سلوكه

ج ١ ، ق ٣ ، ص ٩٣٥ .

(٣٩) زبدة ، ص ١٠٤ — ١٠٦ .

(٤٠) المقرئزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، التلثسندى : المرجع السابق ،

ج ٤ ، ص ٥٠ ، العمري : مسالك ، ص ٩٤ .

(٤١) العمري : المرجع نفسه ، ص ٩٥ ، التلثسندى : المرجع نفسه ،

ص ٥١ ، المقرئزي : المرجع نفسه ،

Irwin : Op. Cit., P. 116;

Poliak : Op. Cit., P. 4.

(٤٢) العمري : المرجع نفسه ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٢ ،

ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

Demombyens : La Syria, P. 30.

(٤٣)

(٤٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٩٣ ، ج ٢ ، ص

١٩٢ ، ٣٧١ ، أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٢٦١ حاشية (٢) .

(٤٥) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٩٣ — ١٩٦ .

- Poliak : Op. Cit., P. 5. (٤٦)
- Wiet : Op. Cit., Tome IV, P. 400. (٤٧)
- (٤٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٠٥ .
- (٤٩) اس اياس : نفس المصدر والجزء ، ج ٢ ، ص ٥١٩ .
- (٥٠) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٣٢ .
- (٥١) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٠ .
- (٥٢) ضومط : مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- (٥٣) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ .
- (٥٤) ضومط : نفس المرجع والصفحة .
- Poliak · Op. Cit., P. 19. (٥٥)
- (٥٦) المقرئى : خطب ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٦٨ .
- (٥٧) ضومط : المرجع السابق ، ص ٧٠ .
- Poliak : Op. Cit., P. 4. (٥٨)
- (٥٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦٧٠ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ .
- (٦٠) العبرى : مسالك ، ص ١١٨ ، المقرئى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢٤ ، القلقشندى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٠ .
- (٦١) المقرئى : الخطب ، ج ٢ ، ص ٢١٥ — ٢١٦ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٣ ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤ — ١٦ ، Demombynes : La Syrie, P. XXX; Quatremere : Op. Cit., PP. 200 — 201.
- (٦٢) عاشور : مصر ، ص ١٤٥ ، المجتمع المصرى ، ص ٢٦ .
- (٦٣) القلقشندى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٨ .
- (٦٤) مؤلف مجهول : خزانة السلاح (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، القاهرة ١٩٧٨ م) ص ٩ .
- (٦٥) النويرى : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٠٤ — ٢٠٥ .
- (٦٦) المجهول : المصدر السابق ، ص ٩١ ، حاشية (٦٠) .
- (٦٧) حسين عليوة : الكتابات الاثرية ، ص ٣٣ .

- (٦٨) حسين عليوة : دراسة لبعض الصواع والفتاوى ، ص ٩٧ .
- (٦٩) حسين عليوة : الاسلحة الاسلامية بمتحف قصر النيل بالقاهرة (ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) ص ١٩ .
- (٧٠) الطقشندى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ .
- (٧١) انظر المؤلف المجهول : المرجع السابق ، ص ٢٣ - ٨٢ ،
Ayalon : Gunpowder, P. 137.
- (٧٢) ابن مباتى : المرجع السابق ، ص ١٥ - ١٦ ، الطقشندى : المرجع
نفسه ، ص ٤٩٢ .
- (٧٣) المقربرى : ج ٢ ، ص ١٩٤ .
- (٧٤) المتريزى : المرجع نفسه ، ص ١٨٩ ، ماجد : مرجع سابق ، ص ١٨٩ ،
ابراهيم حسن سعيد : البحرية فى عصر سلاطين المماليك (دار المعارف -
١٩٨٣) ص ٣٣ .
Heyed : Op. Cit., T, 2, P. 500.
(٧٥)
- (٧٦) ماجد : مرجع سابق ، نفس الجزء ، ص ١٨٩ ، عاشور : مصر ،
ص ٢٢٠ .
- (٧٧) الشوانى : ستم حربية كبيرة اقيمت بها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم ،
وتكونت هذه الأبراج من عدة طبقات كان فى أعلاها جند مسلح بالاقواس والسهام
وفى أسفلها ملاحون بالمجاديف ويبلغ عدد المجاديف ١٤٠ مجدانا . عاشور :
ماليكى ، ص ٢٩٠ .
- السيد عبد العزيز سالم : محاضرات فى تاريخ لحضارة الاسلامية (الاسكندرية
١٩٨٤) ص ١١٣ .
- Quatremere : Op. Cit., 1, P. 142 No. 15.
- (٧٨) المتريزى : خطط ، ج ٢ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- Quatremere : Op. Cit., 1, P. 157 No. 33.
- (٧٩) الحراريق : مراكب حربية كبيرة ، مفردا حراقة ، يعبر اسمها من
وظيفتها فى احراق سفن العدو بالنفط ، وكان يجذف بها ما يقرب من مائة مجداف .
ماجد : نفس المرجع والجزء ، ص ١٩٢ ، عاشور : نفسه ، السيد سالم : نفس
المرجع والصفحة .
- Dozy : Supplement P. 274.

- (٨٠) الطرائد : سفن حربية مخصصة لحمل الخيل وكانت تسع ما بين
٤٠ و ٨٠ فرسا . عاشور نفس المرجع والصفحة ، على حسن : دراسات ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 144 No. 18. ص ٢٨٢ .
- Syedah Fatima Sedeque : Baybars 1 of Egypt (٨١)
(Oxford, 1956) P. 25.
- Encyclopadia of Eslam, Tom 1, P. 945. (٨٢)
- (٨٣) محيي الدين بن عبد الظاهر : الالطاف الخفية من السيرة الشريفة
السلطانية الملكية الأشرافية (لبيسك ١٩٠٢) ص ٥٩ .
- (٨٤) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٩٥ .
- (٨٥) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٧ — ٢٨ .
- (٨٦) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٩٨ . الأخرية : مراكب حربية
كبيرة تشبه رأس الغراب ، يسيرها ١٨٠ مجدانا ، ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
- (٨٧) السخاوى : التير ، ص ٦٢ .
- (٨٨) العمري : مسالك ، ص ١٤٢ ، المقرئى : نفس المصدر والجزء ،
ص ٢١٠ ، ابن اياس : نفس المصدر والجزء ، ق ١ ، ص ٣٧٩ .
- (٨٩) ابن شاهين الظاهري : زبدة ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .
- (٩٠) ابن دقماق : الانتصار ، ج ٥ ، ص ١٥ ، ابن اياس : بدائع الزهور
ج ١ ق ٢ ، ص ٤٤٩ ، المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، ابن عبد الظاهر :
المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٠١ ،
Irwin : Op. Cit., P. 115.
- (٩١) ابن اياس : المصدر سابق ، نفس الجزء والقسم والصفحة .
- Mulr : Mamlouk, P. 65. (٩٢)
- (٩٣) المقرئى : نفس المصدر والجزء والصفحة .
- (٩٤) المقرئى : نفسه ، السبكي : معيد النعم ، ص ٤٦ ، على حسن :
دراسات ، ص ٣٦٤ .
- Mulr : Op. Cit., P. 82 No. 1 ; IrKin : Op. Cit., (٩٥)
P. 115.
- Pool : Op. Cit., P. 316. (٩٦)

(٩٧) القرينى : نفسه ، على حسن : نفسه ، عاشور : المجمع المصرى ،
Dozy : Supp. P. 748; Irwin : Op. Cit., P. 114. ص ٦٩ ،

(٩٨) العبرى : المرجع السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ ، التلقيندى : المرجع
نفسه ، ج ٤ ، ص ٥٤ ، القرينى : المرجع نفسه ، ص ٢١٦ ، السبكي : معبد
Irwin : Op. Cit., P. 115
النعم ، ص ٤٥ حاشية (١) ،
Irwin : Op. Cit., P. 116. (٩٩)

(١٠٠) للمزيد عن ذلك. أنظر : بيبرس المنسورى : تحفه ، ص ٤٣ ، ١٢٦ ،
١٧٧ ، ابن شاهين : زيدة ، ص ١٣٦ - ١٤٥ ، ابن حبيب : درة الأسلاك ، ج ١ ،
ورقة ٤٨ ، ١٥٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٠٥ ، ٣٦٨ ،
٤٨٣ ، ج ١ ق ٢ ، ص ١٨٣ ، ٦٠٠ ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ج ٣ ، ص ٢٥١ ،
أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٨٦ ، حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة
المماليك الثانية (القاهرة ١٩٦٧) ص ١٢١ - ١٦٢ ، عاشور : صمر ، ص ٢٢٠ ،
العصر المماليكى ، ص ٢٦ - ١٠٢ ، جوزيف نسيم يوسف : هزيمة لويس لانتاسع
على ضفاف النيل (سلسلة مع العرب ، رقم ٥ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة)
ص ٤٨ ،

Weit : Op. Cit., P. 418 ; Pool : Op. Cit., P. 256.

Smail R. C. : The Crusaders in Syria and the (١٠١)

Holyand (First published, Thomas and Huson, 1973) P. 121.

Kirk : Op. Cit., P. 51. (١٠٢)

(١٠٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٠ ،
Pool : Op. Cit., P. 269.

(١٠٤) ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ، ص ٥٦٩ - ٥٧٣ .

(١٠٥) ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٦٠٠ .

(١٠٦) ابن اياس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٧١٥ - ٧١٦ .

(١٠٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ (تحقيق ابراهيم طرخان - القاهرة

- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١) ص ٤٥٧ .

(١٠٨) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ .

(١٠٩) ابن زنبيل : آخرة المماليك ، ص ٣٢ .

(١١٠) العبرى ، ص ١٢٣ .

- (١١١) سورة الانفال ٨ : آية ٤١ .
- (١١٢) الام ، ج ٤ ، (القاهرة ١٩٦٩) ص ٧١ .
- (١١٣) الخراج ، ص ٢٢ .
- (١١٤) الخط ، ج ٢ ، ص ١٩٥ .
- (١١٥) التحفة الملوكية ، ص ٨١ .
- (١١٦) البيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٧ .
- (١١٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٣٣١ .
- (١١٨) الاسدى : التيسير والاعتبار ، ص ١٩٦ ، القلتشندى : الصبيح ، ج ١٣ ، ص ٤٨ ، طرخان : نظم ، ص ٤٩٧ ، عاشور : مهالكى ، ص ٤٥٤ .
- (١١٩) الاسدى : نفس المصدر ، ص ٨١ ، القلتشندى : نفسه ، ضومط : مرجع سابق ، ص ١٢٣ .
- (١٢٠) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٨٧ .
- (١٢١) الحريرى : الاعلام ، ص ١٠٢ .
- (١٢٢) الحريرى : نفسه ، ص ١٠٤ .
- (١٢٣) الحريرى : نفسه ، ص ١٠٥ ، عاشور ، مهالكى ، ص ٧١ .
- (١٢٤) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .
- (١٢٥) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦٣٠ .
- (١٢٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٤ .
- (١٢٧) النويرى : نهاية الاب ، ج ٨ ، ص ٢١٤ — ٢١٥ .
- Demombyens : Op. Cit., P. 111.
- (١٢٨) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ١٠٣ ، Heyed : Op. Cit., 1 P. 441; 11, P. 422.
- Rabie : Financial, P. 82 ; Irwin : Op. Cit., P. 113.
- (١٢٩) العبرى : مسالك ، ص ١٣٠ — ١٣٢ ، القلتشندى : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١٣٤ ، ج ٤ ص ٥٢ — ٥٤ ، المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، باير : الملابس المملوكية ، ص ١٠٥ — ١٠٨ ، Dozy : Op. Cit., 11, P. 33, 492.
- (١٣٠) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٥٤ — ٥٥ .
- Demombyens : Op. Cit., P. XCVI

- (١٣١) المرجع السابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، المقریزی : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٧٣ ، ١١٨٩ ، العینی : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحبوى (تحقيق نيهم محمد شتلوت ، القاهرة ١٩٦٧) ص ٣٢٢ .
- (١٣٢) العبرى : مصدر سابق ، ص ١٣٢ - ١٣٣ ، المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، Dozy : Op. Cit., , P. 105, 11, P. 377.
- (١٣٣) المقریزی : نفسه ، العبرى : نفس المصدر ، ص ١٣٣ .
- (١٣٤) العبرى : نفس المصدر والصفحة ، المقریزی : نفس المصدر والجزم والصفحة .
- (١٣٥) القلقشندى : نفس المصدر : ج ٤ ، ص ٥٥ .
- (١٣٦) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٢٦٤ .
- (١٣٧) Quatremere : Op. Cit. Tome 1, P. 163 No. 44.
- (١٣٨) المقریزی : السلوك ، ج ٤ ق ٣ ، ص ١١٠٣ .
- (١٣٩) أبو المحاسن : النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٣٥ .
- (١٤٠) عن هذه السفارات انظر : Irwin : Op. Cit., P .117.
- (١٤١) ابن اياس : بدائع ج ١ ق ٢ ، ص ٤٨٥ ، للمزيد عن هذه السفارات انظر : Pool : Op. Cit., P. 266.
- (١٤٢) المقریزی : سلوك ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢١١ .
- (١٤٣) حسن أحمد محمود : البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك (محاضرة أقيمت فى الندوة التى نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن ابن اياس - القاهرة ١٩٧٣) ص ٤١ .
- (١٤٤) ابن شاهين الظاهرى : زبدة ، ص ١٢٢ .
- (١٤٥) ابن عبد الظاهر : اللطاف الخفية ، ص ٢٤ .
- (١٤٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٥ - ١٠٨٦ .
- Rable : Op. Cit., P. 84.
- (١٤٧) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- (١٤٨) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .
- (١٤٩) العبرى : مسالك الأنصار ، التمهد ، ص ٢٠ .
- Oleg Grabar : The Architecture fo the Middle Eastern City from Bast to Present, in (Middle Eastern Cities, California 1965) P. 40.

(١٥١) كمال الدين سامح : العبارة الاسلامية ، ص ٣٦ - ٥٠ ، حسين مؤنس : المساجد (سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٣٧ ، الكويت ١٩٨١) ص ٢٥٨ - Pool : Op. Cit., P. 276, 344. ٢٦٤ ،

• (١٥٢) على حسن : دراسات ، ص ٣١٤ حاشية (٣) .

(١٥٣) ناصر الدين محمد بن الفرات : تاريخ الدول والملوك ، ج ٨ (تحقيق تسطنطين زريق ، نجلاء عز الدين ، بيروت ١٩٣٩) ص ٢٢٩ .

(١٥٤) المقرئزي : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ابن اياس . بدائع ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٥ ، بول كازانوفنا : تاريخ ووصف قلعة القاهرة (ترجمة أحمد دراج - القاهرة - ١٩٧٤) ص ١٢٧ ،

Mul. : Op. Cit., P. 80 ; Pool : Op. Cit., P. 315.

• (١٥٥) ابن كثير : مصدر سابق ، ج ١٣ ، ص ٢٦٥ .

• (١٥٦) حسين مؤنس : المساجد ، ص ١٧٧ .

• (١٥٧) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٩١ .

• (١٥٨) حسين مؤنس : مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(١٥٩) أحمد تيمور : التصوير عند العرب (أخرجه زكي محمد حسن - القاهرة ١٩٤٢) ص ١٧٢ .

• (١٦٠) المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٨١ .

The Middle East, P. 117. (١٦١)

(١٦٢) كازانوفنا : تاريخ القلعة ، ص ١٢١ ،

Pool : Op. Cit., P. 315.

• (١٦٣) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

Les Mosquée du Caire (Paris, 1966) P. 31. (١٦٤)

• (١٦٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٤ .

(١٦٦) ابن اياس : نزهة الأمم ، ورقة ١٢١ ، على حسن : دراسات ،

ص ٣١١ .

• (١٦٧) عاشور : مجتمع ، ص ١٧٩ .

• (١٦٨) ابن الفرات : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ١ .

• (١٦٩) ابن اياس : بدائع ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٩ .

• (١٧٠) العمري : التعريف ، ص ٩٤ .

- (١٧١) بيبرس المنصور : التحفة ، ص ٥٧ .
- (١٧٢) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٨ ، عاشور ، مصر ، ص ٢٢٠ ، على حسن : مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى الى الفتح العثمانى (القاهرة ١٩٥٧) ص ٢٨٤ ، Pollak : Op. Cit., P. 4.
- (١٧٣) المقرئى : سلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٨٦ ، Demombynes : Op. Cit., T. 2, P. 132.
- (١٧٤) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ١٥ ، ص ٥٠ ، ابن اياس : بدائع ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .
- (١٧٥) ضومط : مرجع سابق ، ص ٧٥ حاشية (٣٤) .
- (١٧٦) القلقشندى : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٥١ ، العربى : مسالك ، ص ١١٠ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٩٤ ، عاشور : مجتمع ، ص ٣٤ .
- (١٧٧) السبكى ، معيد النعم ، ص ٤٤ .
- (١٧٨) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء والقسم ص ١٨ .
- (١٧٩) زينر ستين : تاريخ سلاطين المماليك ، ص ٢٠٧ .
- (١٨٠) البيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧١ .
- (١٨١) المرجع نفسه .
- (١٨٢) Rable : Op. Cit., P. 189.
- (١٨٣) التيسير والاعتبار : ص ١١٢ - ١٢٣ .
- (١٨٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٠ ، ٢٤ ، ج ٥ ، ص ٩١ . وقد تحصل أمراء المائة مقدمو الألوفا على مبالغ مالية كبيرة فى عصر الشراكسة ، بلغت فى عهد المؤيد شيخ ١١٠٠٠ دينار شهريا ، ثم توالفت فى الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت فى عهد برسناى ، ثم وصلت ٢٨٠٠٠ دينار فى عهد جقمق ، وأخيرا استقرت على ٤٦٠٠٠ دينار فى عهد قايتباى ، Poole : Op. Cit., P. 342 No. 1.
- (١٨٥) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٧ ، ص ١٩٧ .
- (١٨٦) الخالدى : المقصد : ورقة ١٣٥ ، المقرئى : سلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٤٤ ، أن عبد الظاهر ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
- (١٨٧) العربى : مصدر سابق ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .
- (١٨٨) النويرى : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٢٢١ ، الخالدى : مصدر سابق ، ص ١٣٥ .

- (١٨٩) العبرى : مصدر سابق ، ص ١١٠ .
- (١٩٠) انظر الجدول السابق فى هذا الفصل .
- (١٩١) السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ، التلقائى :
مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ .
- (١٩٢) زيتى ستين : مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .
- (١٩٣) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ١٩٧ ،
Syedah Fatima : Op. Cit., P. 24.
- (١٩٤) الاسدى : مصدر سابق ، ص ١٤٢ .
- (١٩٥) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٥٦ .
- (١٩٦) النويرى : نفس المصدر والجزء ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ ،
Poliak : Op. Cit., P. 4.
- (١٩٧) الاسدى : مصدر سابق ، ص ٧٣ ،
Irwin : Op. Cit., P. 116.
- Irwin : Op. Cit., P. 111.
- (١٩٨) المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ، التلقائى : مصدر سابق ،
ج ٤ ، ص ٥٦ .
- (١٩٩) المقرئى : نفسه ، عاشور : مجتمع ، ص ١٩٠ .
- (٢٠٠) ضومط : مرجع سابق ، ص ٩٠ ،
Pool : Op. Cit., P. 248, Quatermer : Op. Cit., T. 1.
P. 162 No. 42.
- (٢٠١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٨١ ،
Pool : Op. Cit.
- (٢٠٢)
- (٢٠٣) المقرئى : نفسه .
- (٢٠٤) أبو المحاسن : مصدر سابق ، نفس الجزء والصفحة ،
Quatremer : Op. Cit., T. 2. P. 138 No. 170.
- (٢٠٥) نفس المصدر ، والجزء ص ١٢ — ١٣ .
- (٢٠٦) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء والقسم ، ص ٥٧٤ .
- (٢٠٧) ضومط : مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- (٢٠٨) عاشور : مرجع سابق ، ص ١٨٧ — ١٨٨ .

- (٢٠٩) ابن اياس : نفس المصدر ، والجزء ، ق ٢ ، ص ٦٧٨ .
- (٢١٠) عاشور : المرجع السابق ، ص ١٩١ .
- (٢١١) اس اياس : نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٣٣٧ .
- (٢١٢) ابن اياس : نفس المصدر ج ١ ق ٢ ، ص ١٠٩ .
- (٢١٣) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٢٣ .
- (٢١٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٧٦٧ .
- (٢١٥) النوير : المرجع نفسه ، ص ٢٢٥ .
- (٢١٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ، عاشور المرجع السابق ، ص ١٧٨ .
- (٢١٧) السخاوى : التبر المسوك ، ص ١٤ .
- (٢١٨) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ١ ق ١ ، ص ٥١٦ .
- (٢١٩) مصدر سابق ، ص ٧٣ .
- (٢٢٠) مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٩ .
- (٢٢١) بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٧٩ .
- (٢٢٢) ابن الفرات : نفسه .
- (٢٢٣) الأسدى : نفسه .
- (٢٢٤) اس رجب الحنبلى : الاستخراج ، ص ١٤٤ — ١٥١ ، بيبرس المنصورى : تحفة ، ص ٦٩ ، عاشور : مماليكى ، ص ٢٨٥ ، على حسن : دراسات ، ص ٣١٣ ، مصر ، ص ٣٨٤ ، خريوطلى : حضارة ، ص ٣٤٥ ، ماجد : نظم ، ج ١ ص ٧١ ، عيسى الصفتى : عطية الرحمن فى ارساد الجوامك والأطيان (نشر أحمد أسعد — ١٣١٤ هـ) ص ١٦ — ١٨ ، ابن بطوطة : الرحلة ، ص ١٧١ ، Quatremere : Op. Cit., T. 2. P. 152 No. 187.
- (٢٢٥) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، ابن ظهير : روضة ، ص ١٠٨٣ ، Quatremere : Op. Cit., P. 152 No. 187.
- (٢٢٦) الباشا : فنون ، ج ٢ ، ص ٩٢٢ .
- (٢٢٧) أبو المحاسن : نجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٠١ ، حاشية (٢) .
- (٢٢٨) أبو المحاسن : نفسه ، ابن زنبيل : مصدر سابق ، ص ٧ ، الظاهرى : زبدة ، ص ١٢٩ ، الباشا : مرجع سابق ، ص ٩٣٢ .
- (٢٢٩) الخالدى : مخطوط سابق ، ص ١٠٩ .

- (٢٣٠) ابن بهادر : فنوح النصر ، ص ١٥٥ .
- (٢٣١) السخاوى : التمر ، ص ١٠٥ ، النویری : مصادر سابق ، ج ٣١ ، ورقة ٦ ، ابن ایاس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٤٤٤ .
- (٢٣٢) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٢١ ،
- Muir : Op. Cit., P. 79.
- (٢٣٣) ابراهيم حسن سعيد : البحرية ، ص ٢٨ .
- (٢٣٤) مصدر سابق ، ص ٩٢ .
- (٢٣٥) بهرس المنصوری : نفس المرجع ، ص ٦٩ ، ابن ایاس : نفس المصدر ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣١٨ .
- Irwin : Op. Cit., P. 116 ; Muir : Op. Cit. PP. (٢٣٦)
- 79 — 80.
- (٢٣٧) ابن ایاس : نفس المصدر والجزء والقسم ، ص ٥٢١ ، المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، كازانونا : مرجع سابق ، ص ١٤٤ — ١٤٥ ،
- Pool : Op. Cit., P. 316.
- (٢٣٨) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٤٣ .
- (٢٣٩) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٨ .
- (٢٤٠) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٢٢٨ .
- (٢٤١) المقریزی : خطط ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ ، عاشور : مصر ، ص ١٥٠ ، ماير : حجة وقف الملك الأشرف برسباي (لندن ١٩٣٨)
- (٢٤٢) محمد أمين : الاوقاف ص ١٠٩ .
- (٢٤٣) المقریزی : نفسه .
- (٢٤٤) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٠ .
- (٢٤٥) ابن ایاس : مصدر سابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦ ،
- Muir : Op. Cit., P. 72.
- (٢٤٦) الجيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٩٢ — ١٠٩٣ ، قاسم عبده : أهل الذمة ، الملحق الثانى وهو عبارة عن وثيقة وقف عن وثائق دير سانت كاترين ، ص ٢٠٥ ، وأنظر أيضا وثائق وقف السلطان قلاوون وابنه السلطان محمد والسلطان حسن بن محمد . قام بنشرها محمد أمين كمالق فى كتاب الحسن بن صر : تذكرة النبيه ، ج ١ — ٣ ، (القاهرة ١٩٧٦ — ١٩٨٦) .

- (٢٤٧) القلقشندى : مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ١٩١ .
Dozy : Op. Cit., Tome 2, P. 832. (٢٤٨)
- (٢٤٩) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١١٩ - ١٢٠ .
(٢٥٠) عاشور : مجتمع ، ص ١٤٧ .
- (٢٥١) أبو يحيى زكريا الأنصارى (ب ٩٢٦ هـ) : اللؤلؤ التنظيم فى روم
التعلم والتعليم (صححه أحمد عمر الحمصانى - مصر ١٣١٩) ص ٧ - ١٥ .
- (٢٥٢) خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٣٨ .
- (٢٥٣) أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ١٦ ، ص ٤ .
- (٢٥٤) ابن حجر : انباء الغبر ، ج ٣ ، ص ٢٣٨ .
- Op. Cit., P. 78. (٢٥٥)
- (٢٥٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .
- (٢٥٧) حسنين ربيع : نظم الأيوبيون ، ص ٧٩ .
- (٢٥٨) خلاف : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (٢٥٩) التوبة : آية ٦٠ .
- (٢٦٠) صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٢ .



الفصل الخامس

ديوان النظر والاقطاعات

قطع الشيء : فصل بعضه وأبانه ، والقطعية : الجزء من الأرض يعطيه الحاكم لمن يرغب من أتباعه منحة (١) . وأقطعه قطيعة : أى طائفة من أرض الخراج (٢) .

والاقتطاعية المملوكية . كانت عبارة عن أرض تعرف باسم « الخبز » (٣) ، تمنحها الدولة الى أمرائها وفرسانها ، وتعتبر ملكاً مؤقتاً لهم ، وعليهم استغلالها كما يريدون لى يسدوا حاجاتهم (٤) . ثم ترجع هذه الأرض الى السلطان : اذا ما أخل المقطع بشروط العقد القائم بينه وبين الدولة ، أو اذا ما انتهت مدة الاقطاع المنفق عليها ، أو اذا ما توفى المقطع (٥) . ومن خلال ذلك يتضح جلياً أن الاقطاع المملوكى ، كان عبارة عن اقطاع استغلال فقط ، ولم يكن اقطاع تملك . أما نى الاقطاع الغربى فقد كان المقطعون بذلوا جهوداً كبيرة للمحافظة على حقوقهم الاقطاعية ، وحرصوا من خلال مشاركتهم فى وضع قوانين الدولة على ايراد نصوص تكفل لهم عدم تدخل الملك فى اقطاعاتهم (٦) .

وفى هذا الفصل سوف نتعرض لمناقشة علاقة ديوان النظر بالاقتطاعات فى عصر المماليك وذلك من خلال عدة نقاط :

- (أ) لمن تمنح الاقتطاعات ، وسلطة منحها .
- (ب) مثلث التوزيع الاقطاعى .
- (ج) العملة التى يحاسب بها المقطعون .

- (د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة .
- (هـ) الاقطاع والموارد الاقتصادية لديوان النظر .
- (و) عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر .

(أ) لمن تمنح الاقطاعات ، وسلطة منحها :

اهتم المماليك بالنظام الاقطاعى حتى غدا بحق عماد الاقتصاد المملوكى ، وقاموا بتوزيع الاراضى والبلاد على الأمراء والأجناد لبضمنوا بذلك ولاءهم ، ولايجاد قوة دائمة فى البلاد قادرة على صد الأعداء وقمع الثورات .

وقد كانت كل البلاد المصرية والشامية تقع تحت طائلة الاقطاع ، ماعدا جزءا قليلا تمثل فى الرزق الأعباسية(٧) ، وزايد القانون(٨) . ولم يمثل هذان سوى $\frac{1}{2}$ من جملة أرض مصر حسب تقسيم ابن اياس(٩) . بل انه فى كثير من الحالات امتدت يد السلاطين الى هذه الأعباس رغبة فى اقطاعها وكذلك أقطعوا زايد القانون اذا زحف عليه العمران .

وقد كانت الاقطاعات المصدر الأساسى للنفقة على الجيش ، ومن ثم كان رجال السيف — وعلى رأسهم السلطان — وهم أكثر طبقات حائزى الاقطاعات ، يليهم فى ذلك رجال القلم ، فالبدو والعربان . أما السلطان فباعتباره الحاكم الأول حاز كثيرا من الاقطاعات ، خاصة الجيد منها والمريح(١٠) . وقد كانت حصته فى أوائل دولة المماليك — هو وأجناده — تبلغ أربعة قراريط من مساحة أرض مصر التى تبلغ أربعة وعشرين قيراطا(١١) . ثم أجرى تعديل بمقتضى الروك الحسامى ٦٩٧ هـ وأصبح للسلطان

وحده أربعة قراريط ولماليكه تسعة قراريط(١٢) . وفى تطور ثالث حدث فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م عقب الروك الناصرى اختص السلطان نفسه بعشرة قراريط من أرض مصر(١٣) . وهذا يبين لنا أن السلطان كان صاحب النصيب الأكبر من خراج مصر حيث ازداد نصيبه فى غضون ثمانى عشر سنة — فارق المدة بين الروكبن — من السدس الى ما يقرب من نصف الخراج .

وكان الأمراء وأجناد الحلقة تلى السلطان فى التوزيع الاقطاعى ، الا أن اقطاعاتهم لم تبلغ الاقطاعات السلطانية فى المساحة أو الربيع . حيث تراوحت اقطاعات هؤلاء الأمراء والأجناد ما بين عشرة قراريط فى بداية الدولة ، وأحد عشر قيراطا عقب الروك الحسامى ، ثم استقرت بعد ذلك فى عام ٧١٥ هـ الى أربعة عشر قيراطا(١٤) . وقد تراوحت قيمة اقطاعات الأمراء والأجناد ما بين ٢٠٠٠٠ و ٢٥٠ ديناراً جيشياً(١٥) .

وقد أدى استيلاء السلطان وأمراء الدولة على معظم دخل الاقطاعات الى ضعف أجناد الحلقة — عصب الجيش المملوكى — مما جعل العامل الاقتصادى بحق يعد أول العوامل التى أدت الى انحدار العسكرية و ذلك بدءاً من نهاية القرن الـ ٨ هـ حتى بداية العصر العثمانى(١٦) .

والى جانب رجال السيف فقد تحصّل بعض رجال القلم والدين على اقطاعات فنجد مثلاً : قرية سنتريس البالغ مساحتها ٤٥ فداناً كانت مقطعة باسم الجمالى ناظر الجيش(١٧) ومثال آخر هو قرية دهشور التابعة لأعمال الجيزة كانت مساحتها ٢٠١٣ فداناً وكانت مقطعة لأمير المؤمنين المستنجد بالله تعالى أبى المظفر يوسف(١٨) .

وبالإضافة الى رجال السيف والقلم ، تحصّل التركمان والعربان القاطنون دولة الماليك على العديد من الاقطاعات . فمثلا قبائل التركمان أقطعها السلاطين مراعى لرعى مواشيهم وذلك خوفا من توتر العلاقات بينهم وبين الدولة (١٩) . ومن أشهر قبائل العربان التى حازت الاقطاعات نظير خدماتهم للدولة : عرب الجمارية فى الدقهلية ، وبنى الغوث فى دمياط ، وهوارة ولخم فى الوجه القبلى (٢٠) . وقد أجرى السلطان بيبرس الاقطاعات على العربان وسلمهم خفر البلاد حتى حدود العراق وذلك فى عام ٦٥٩ هـ (٢١) .

كذلك منحت الاقطاعات لبعض الوافدين على الديار المصرية وقد حدث مثل ذلك فى عهد السلطان بيبرس حينما منح مجموعة من قضاة بغداد — حين نزولهم مصر — اقطاعات وذلك فى عام ٦٦٠ هـ (٢٢) وفعل مثل ذلك أيضا سلار فى عام ٧٠٤ هـ حين قدم مجموعة من المغول الى مصر (٢٣) . أيضا منحت الاقطاعات لبعض التائبين من الشطار — قطاع الطرق — تشجيعا لهم على اتباع السلوك القويم . وقد حدث ذلك مع أحمد بن همز أحد الشطار فى عام ٧٤٣ هـ (٢٤) . وقد وصل الأمر ببعض السلاطين الى منح الاقطاعات لمن يساعدهم فى القبض على أحد غرماهم . وهذا ما فعله كل من السلطان قلاوون فى عام ٦٧٨ هـ (٢٥) والسلطان جقمق فى عام ٨٤٢ هـ (٢٦) .

ولا يعنى هنا ان منح الاقطاعات الى بعض الوافدين أو التائبين من الشطار ، أو المساعدين للسلطة كان يسرى كقاعدة عامة وإنما كان بمثابة حالات فردية قليلة الحدوث . بينما كان المتبع دوما هو منح الاقطاعات لرجال السيف كجوامك لهم ، مع اعطاء القليل منها لرجال القلم والعربان .

وفى تقرير كتبه الموفق ناظر الدولة ، بما استجد على الدولة المملوكية فى الفترة من ٧٤١ - ٧٥٠ هـ ، أوضح أن جملة ما أنعم به ، وما أقطع من بلاد الصعيد والوجه البحرى والفيوم ، وأراضى الرزق للخدم والجوارى والأمراء بلغ ٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ أردب ، و ٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم (٢٧) . ومن هذا نتبين بعض مظاهر توزيع الثروة فى عهد المماليك ونخلص الى أن غالبها ذهب كهبات الى النساء والجوارى . بينما ظل الفسلاح القائم بالعمل فى هذه الاقطاعات هدف لمطامع سيده المقطع وغدا لا يتحصل على مقابل لاتعابه .

وثمة تساؤل يبدر الى الذهن وهو : من كان صاحب الحق فى منح الاقطاعات لمستغليها ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يجدر الإشارة الى أن دولة المماليك تعتبر دولة عسكرية اقطاعية لا احترام فيها لمبدأ وراثة العرش ، بل كان يتسلم مقاليد السلطة أقوى الأمراء جاهها وسلطانا . وبالتالي كان كل سلطان يحكم البلاد شديد الحرص على التصرف فى أمور الدولة بنفسه وبالطريقة التى تضمن له طول البقاء فى الحكم . ومن ثم كان السلطان هو صاحب السلطة الأولى فى منح الاقطاعات وتعيين الأمراء فى المناصب الكبرى بالدولة .

وهناك اتفاق بين العديد من الكتاب (٢٨) لتأكيد هذه الحقيقة . إلا أنه فى بعض الحالات القليلة كان يقوم أشخاص آخرون بتوزيع الاقطاعات ، فمثلا فى عام ٧٦٤ هـ قام أتاك العسكر بتوزيع الاقطاعات (٢٩) . وفى عام ٧٧٥ هـ فوض الوزير منجك اليوسفى من قبل السلطان الأشرف شعبان بإخراج الاقطاعات التى عبرتها ستمائة دينار فأقل (٣٠) وفى رأى آخر سبعمائة دينار فأقل (٣١) ، أما فى عام ٧٧٨ هـ ففرق نائب السلطنة أقتمر الحنبلى الاقطاعات (٣٢) .

والملاحظ هنا أن هؤلاء الأمراء الذين وكل اليهم تخريف الاقطاعات أو منحها لم يقووهوا بهذا العمل من تلقاء أنفسهم بل بتفويض من السلطان ، وكان عليهم الالتزام بما كلفوا به والا تعرضوا للضرب، والاهانة مثلما حدث فى عام ٧٨٦ هـ لناظر الجيش وهذا لأنه زاد فى اقطاع أحد العربان دون الرجوع للسلطان(٣٣) وفى بعض الحالات القليلة لم يقنع السلاطين بما لديهم من خيرة الاقطاعات بل قاموا بأخذ رشوة ممن يرغب فى الحصول على اقطاع ما وهذا ما فعله السلطان الكامل شعبان فى عام ٧٤٧ هـ مما جعل البعض يصفه بالطبش(٣٤) .

(ب) مثلث التوزيع الاقطاعى :

كان ديوان الجيش المملوكى هو الادارة الأولى المسئولة عن توزيع الاقطاعات على المقطعين حتى لقب البعض هذا الديوان باسم « ديوان الاقطاع »(٣٥) وشارك ديوان الجيش فى هذه المهمة ديوانى النظر والانشاء وكان ديوان الجيش هو المسئول عن اصدار المثال للجندى المراد اقطاعه ، ثم بحمل ناظر ديوان الجيش هذا المثال ويقدمه للسلطان أثناء جلوسه بدار العدل فإذا ما وافق عليه السلطان ، أرسل هذا المثال الى ديوان النظر فيقوم مباشرة الديوان بتسجيل المثال فى جرائدهم ، ثم يحفظونه فى سجلاتهم ويكتبون بذلك ورقة تسمى « مربعة » تشتمل على اسم المقطع الجديد ، وربته ومساحة اقطاعه ، ثم ترسل هذه المربعة الى ديوان الانشاء فيحيلها كاتب السر الى أحد كتابه ليكتب بها منشورا ، وهو بمثابة وثيقة أخيرة يصبح بمقتضاها الاقطاع شرعيا لصاحبه(٣٦) . ومن هذا يتضح ان ديوان الجيش كان عليه اصدار الوثيقة الأولى فى سلم الاقطاع ، أما ديوان النظر فكان عليه تسجيل الاقطاع وحدوده وما بشتمل عليه ، وذلك حتى

يتسنى له محاسبة المقطع اقتصاديا فيما يختص بالخراج والجزية والمكوس التى تشمل عليها اقطاعه ، وأخيرا بصدد ديوان الانشاء عقد الاستغلال للمقطع حتى يتسنى له بموجبه ممارسة كافة حقوقه الاقطاعية .

ولم يكن دور ديوان النظر هامشيا فى عمليات الروك للبلاد ، بل كان يوفد من قبله مستوفين لتسجيل البيانات على أرض الواقع ، وهذا من منطلق أن الروك كان هدفة الأساسى تنفيذ الخراج المستحق على البلاد لديوان بيت المال . وقد كان من المتبع بعد اجراء عملية الروك أنه اذا تسلم الأمير أو المقطع اقطاعه كتب له الموقعون محضرا بالتسليم يشتمل على ما فى ذلك الاقطاع من المال والخراج ، والمساحة ، والتقاوى وعدد الفلاحين ، وحدود الأراضى والمقطع ، وعدد الجسور ، وهذا لى يعرف المقطع ما يخصه ، ولا يأخذ من اقطاعه الا ما نصت عليه الجرائد الحسابية(٣٧) فاذا ما نظرنا الى مشتملات محضر التسليم السابق فسنجد أنها أشياء تختص بتصميم عمل ديوان النظر وفروعه ، حيث كان هو المسئول عن جمع الخراج والمكوس ومن أجل ذلك اهتم بتسجيل المساحات لى يتم على أساسها محاسبة المقطعين كما اهتم بمعرفة عدد الفلاحين حتى يتسنى له محاسبتهم سواء كانوا مستأجرين ، أو ضمانا ، أو أهل ذمة تجب عليهم الجزية .

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام وهى أن عملية الروك وما يتبعها من توزيع الاقطاعات كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للدولة ولديوان النظر ، حيث تبلورت هذه الأهمية فى اخراج كثير من الاقطاعات عن المرضى والمناوئين للسلطة ، والمهملين فى استغلال الاقطاع ثم قيام الدولة بنفسها على استغلال هذه الاقطاعات الشاغرة لصالحها مما عاد على ديوان النظر - ممثلا فى دواوين

بيت المال والخراج ، والخزانة — بايرادات كبيرة بسبب عدم وجود مقطع يقتسم هذا الإيراد مع الدولة . وقد أشاد البعض (٣٨) بهذا الاجراء من الناحية العسكرية ، واعتبروه بمثابة اضافة دماء جديدة الى الجيش ، وحذف العناصر الرديئة منه من أجل أن يبقى قويا قادرا على الدفاع عن البلاد .

(ج) العملة التي يحاسب بها المقطعون :

كانت العملة السارية فى عصر المماليك تتكون من : الدينار ، والدرهم النقرة ، والفلوس (٣٩) والمعروف أن الدينار كان من الذهب ، والدرهم من النضفة ، أما الفلوس فمن النحاس والى جانب هذه العملات الثلاث استخدمت مفرداتها فى التعامل مثل : « نصف دينار — نصف — درهم ثلثين — فلس الكبير — قيراط — قيرط — خروبة — حبة » (٤٠) وتداول الناس ذلك سواء فى بيعهم أو ابتياعهم ، أما دخل (٤١) الاقطاعات — والمعبر عنه بالعبرة — فكان يحاسب بعملة تسمى « الدينار الجيشى » (٤٢) وليست هذه العملة ولادة عصر المماليك ، بل ورنوها عن أسلافهم الأيوبيين (٤٣) . وقد كانت هذه العملة الاسمية تختلف قيمتها من اقطاع لقطاع ، ومن طائفة لأخرى فى عهد الأيوبيين ، حيث تراوحت ما بين دينار كامل للأجناد ، وثمان دينار للعربان (٤٤) .

أما فى عصر المماليك فقد تعرضت النقود لفترة من الاضطراب لم تشهد مثيلا لها فى العصور السابقة (٤٥) . حيث اهتم كل سلطان بضرب نقود تحمل رنكه أو شعاره ، وظلت مصر تتعامل بالنقد الكامل الأيوبى ، والنقد الظاهرى المملوكى الى أن فسد كل ذلك فى عام ٧٨١ هـ بدخول الدراهم الحموية فى عهد برقوق (٤٦) . وقد أراد هذا السلطان اصلاح مسار النقد فأمر بضرب دنانير فى عام ٨٠٣ هـ بوزن المثقال (٤٢٥ جرام) لكى يتلافى الالتجاء

الى الوزن عند الدفع ، وسمى هذه الدينابر باسم « السالى »
الا أن ذلك فسد بعد وقت قصير(٤٧) .

وأدت قلة الذهب بمصر فى عهد المماليك الجراكسة الى قيام
نظام التجارة بالمقايضة(٤٨) وانتشر استخدام الفلوس المصنوعة
من النحاس الأحمر بمصر منذ عام ٧٥٩ هـ ، وكانت تساوى القطعة
منها $\frac{1}{3}$ درهم(٤٩) .

أما الدينار الجيشى فلم يكن عملة متداولة بين المقطعين
والدواوين ، وإنما كان بمثابة وحدة قياس لدخل الاقطاعات . حيث
كان لكل اقطاع عبرة دنانير جيشية معينة ، بل ان بعض الاقطاعات
أخذت من العبرة ، لعدم فائدتها(٥٠) . ومن ثم لم تكن قيمة الدينار
ثابتة على الدوام بل تأثرت بعدة عوامل منها : مساحة الاقطاع ،
ومدى جودته ، والرتبة التى ينتمى اليها المقطع ، والأسعار
السائدة فى العصر ، والتغيرات التى تطرأ على العملات أو بمعنى
آخر مدى ثبات سوق النقد ان جاز التعبير .

وعلى ضوء هذه العوامل كان يتحدد سعر الدينار الجيشى ،
نمثلا فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م تراوح سعره ما بين ٧ و ١٠
دراهم ، بينما ارتفع السعر فى عام ٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م حتى
وصل الى $13\frac{1}{3}$ درهم(٥١) . وظل الدينار الجيشى ساريا طوال
عصر المماليك ، الا أنه يبدو فى عصر دولة المماليك البرجية أنه
صار اسما وهميا لا علاقة له بالعملات السارية(٥٢) .

والى جانب الفلوس المستخدمة فى عصر المماليك الجراكسة
انتشر استخدام الدوكات البندقية بسبب دقة سكها من حيث
الاستدارة ووزنها الثابت (٣٤٥ جرام) وعيارها البندقى
المرتفع(٥٣) .

(د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة :

تمة تغيرات كبيرة قد طرأت على النظام المالى فى مصر منذ صدر الاسلام حتى عصر المماليك ولب ذلك التغير يتضح جليا فى استبدال نظام العطاء بالاقطاعات . حيث كان على الجنـد والولـاة وجميع العاملين فى الدولة القيام بمهام أعمالهم مقابل اعطية أو أجر يتحصلون عليه من بيت المال (٥٤) . وبعد أن برز العنصر الفارسى والتركى فى الدولة العباسية نمت بذور النظام الاقطاعى — التى كانت محدودة للغاية فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه (٥٥) — حتى غدت فى العصر الأيوبى والملوكى فى أوج نضجها ، وحلت محل نظام الراتب أو العطاء فغدا الجنـد والولـاة وأرباب الوظائف يتحصلون على اقطاعات مقابل خدماتهم ليعيشوا منها . لذلك روعى فى هذه الاقطاعات ألا تضم غابات أو جبالا أو صحارى بل كانت صالحة للزراعة وتعطى مبلغا محددًا من المال (٥٦) . ومقابل كون الاقطاع جزءا من أرض السلطة المملوكية ، فقد كان على المقطعين بعض الالتزامات المادية تجاه الدولة مقابل حق الاستغلال ، وأشرف على الوفاء بهذه الالتزامات ديوانا الجيش والنظر . وفيما يلى أهمها :

١ — دفع الأموال الخراجية والهلالية التى نص عليها منشور اقطاعه (٥٧) : حيث كان كبير من الاقطاعات يحوى أراضى زراعية وطواحين ونخبلا وغيرها ، وكان على مقطعيها تسديد ضريبة الخراج السنوية ، بينما شملت اقطاعات أخرى حوانيت ، وحمامات وأفرانا وغيرها وكان على مقطعيها تسديد أجرها شهريا . وهذه الأموال كانت محددة بدقة ومثبتة فى سجلات ديوان النظر وفروعه . وفى وقت السداد كان على كل مقطع — أو مندوبه — حمل ما عليه من غلال أو أموال ، وتوريدها الى ديوان الخزانة أو بيت المال أو الأهراء أو غيرها ، ويحصل بمقتضى ذلك على إيصال أو رجعة

تفبد بالسداد منعا للمساءلة(٥٨) . ولم يقتصر هذا الالتزام فقط على المقطعين بدولة الممالك ، بل كان له منيل فى الغرب الأوربى حيث كان على المقطعين دفع الضرائب بانتظام(٥٩) .

٢ — تدعيم وسائل النقل بالدولة : كتقديم الخيل للبريد ، والجمال لحمل الغلال الى الأهراء(٦٠) وكانت أكثر الخيول والجمال التى تصل الى الاصطبلات والمناخات تأتى من قبل التركمان والبذو والعربان(٦١) . وكانت تفد الى القاهرة وتختتم بالخطاتم السلطانى(٦٢) .

٣ — عمارة الجسور البلدية(٦٣) : سبق القول بأن الجسور العامة كانت الدولة مسئولة عنها ، وعليها عمارتها بمقتضى ما تجمعه من مكوس وضرائب برسم عمارتها . أما الجسور البلدية فكانت تقع داخل نطاق الاقطاعات ويعتبر نفعها خاصا لا عاما ومن ثم كان على المنتفعين بها تعميرها بالمشاركة مع الفلاحين الواقعين داخل نطاق الاقطاع .

٤ — تلبية النداء وقت الحرب للدفاع عن البلاد أو لقمع احدى الثورات : ويتعبّر ذلك من المهام الأولى التى التزم بها الأمراء وأجناد الحلقة . ويبدو أن هذا الالتزام قد فتر فى عهد الممالك الجراكسة وقابل السلاطين ذلك باخراج الاقطاعات عن المتكاسلين فمثلا فى عام ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦ م شدد السلطان الأشرف برسباى على أجناء الحلقة لكى يخرجوا بتجريدة الى احدى النواحي منزل أكثرهم عن اقطاعه وهرب من مصر(٦٤) . وهذا يبين أن بقاء الاقطاع بيد صاحبه كان مرتبطا بمدى وفاء هذا المقطع بما عليه من التزامات .

٥ - على العربان والتركمان المقيمين على حدود الدولة رد هجوم القبائل المعادية والمشاركة فى الحروب اذا ما تم استدعاؤهم(٦٥) .

٦ - على المقطعين مساعدة الدولة ماديا فى وقت الحروب اذا ما عجز بيت المال عن سد متطلبات الحرب . ففى عام ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م عندما أراد السلطان الناصر فرج بن برقوق تجهيز الجيش لحرب تيمور لئلا يفرض على اراضى مصر كلها ضرائب وجبى من اقطاعات الأمراء وبلاد السلطان واجناد الحلقة وبلاد الأوقاف عن عبرة كل الف دينار خمسمائة درهم(٦٦) وكان على كل مقطع لا يرغب فى الخروج للحرب أن يخرج عنه بديلا(٦٧) .

هذه بعض الالتزامات المادية التى كان على المقطعين تأديتها للسلطة المملوكية التى كانت تمس ديوان النظر خاصة فى مجال المساهمة بجزء من نفقات الدولة .

(ه) الموارد الاقطاعية وديوان النظر :

لم يقتصر الاقطاع المملوكى على الأرض الزراعية فحسب بل شمل كذلك معظم الموارد الاقتصادية : الشرعى منها وغير الشرعى . حيث تطرق الاقطاع الى الخراج ، والجزية وزكاة المواشى وما ينحصل من المعادن والعشر وكذلك المكوس بأنواعها رغم تعفف البعض من أخذها(٦٨) .

وظلت هذه الموارد تقطع حتى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م حيث قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإبطال عدة مكوس ، الا أنه سرعان ما عاد الحال بعد وفاته ، وعادت الموارد تقطع حتى نهاية العصر المملوكى(٦٩) . وبلا شك أدى نظام اقطاع الموارد الى خسائر

كبرى سواء للدولة أو للأفراد . حيث هدفت السلطة المملوكية من وراء هذا الاجراء الى ايجاد مورد رزق يتعشب منه المقطع ليس الا . لذلك اشتط المقطع فى جمع المورد الذى أقطع له دون العمل على تنميته . ولعل هذا راجع الى حركات عدم الاستقرار التى سادت معظم فترات دولة المماليك وخوف المقطعين من ذهاب اقطاعانهم — لعامل من العوامل — قبل أن يجنوا منها ثروة كبيرة . الأمر الذى عاد على الدولة بالخسارة وأمسست معظم الموارد لا تعطى عائدا مجزيا . فعلى سبيل المثال فى عام ٦٥١ هـ أقطع فارس الدين أقطاى ثغر الاسكندرية ، وكان يتحصل منه على أموال طائلة (٧٠) . وفى نفس الوقت لم يذكر أن أقطاى قد قام بأية انشاءات فى هذا المبناء من أجل تعميره وزيادة موارده .

وإذا كان هذا قد حدث فى التجارة فإن الصناعة لم تكن بأحسن حالا منها . حيث تعرض أربابها الى العديد من المظالم سواء من قبل السلطة أو من قبل المقطعين . ومن هذه المظالم :

سياسة الاحتكار ، والضرائب الباهظة ، وثمان السلع المرتفع التى يشترىها الحرفى بعد أن يكون المقطع قد دفع عنها الخراج ورنع سعرها ثم كانت المصادرات لمعظم الحرفيين (٧١) . وذلك إذا لاح عليهم شبح الثراء . لذلك لم يكن غريبا أمام هذه العراقيل أن تقل أسعار بعض السلع المستوردة كالملابس عن نظيرها المصرى (٧٢) وهذا شىء يرثى له لأنه فى تلك الفترة كانت فنون مصر المملوكية فى أوج عظمتها بسبب حرص الفنانين على اتقان صنعتهم ، ووجود العديد من الصناع المهرة فى شتى أنحاء البلاد وتأثرهم بالفنون الأخرى من خلال مرور تجارة الغير بديار مصر (٧٣) .

وفىما بلى عرض لأهم الموارد المالية التى تعرضت للاقطاع :

١ - الخراج :

ذكر البعض (٧٤) ان الدواية المملوكية منذ عهد السلطان لاجين قامت باستغلال الأرض لصالح طبقة الجيش ، وهو ما أطلق عليه « الخراج » وكانت تحصاه الدولة نقدا وعبنا . والحقيقة أنه لم تورد المراجع ما يؤيد هذا الافتراض وان كان بعضه على جانب كبير من الصواب عتقا كانت الدولة تحصل الخراج نقدا وعبنا ، الا أن الأرض المقطعة كان يقوم على استغلالها المقطع نفسه بما بحوزه من فلاحين ووكلاء (٧٥) وكان ذلك تحت رعاية الدولة المملوكية التي اوفدت من قبلها مباشريين لمنابعة ما يجرى نى الاقطاع من مسح وجنى وري . وهذه اثباتية قد ذكرها النويرى (٧٦) بالانفصل .

قام بالاشراف على اقطاعات السلطان دباوان الخاص — مع غيره من الدواوين السلطانية — تحت رعاية ناظر الخاص ، بينما كان مدير اقطاعات الأدياء دواوينهم تحت اشراف ناظر « ومرجعه اللى مخدومه من الأمراء (٧٧) ، وتبلورت مهام هذه الدواوين فى : تحصيل المكوس ، وجباية الخراج من الفلاحين ومعاقبة الفلاحين المناوئين نى السداد « ومحاسبة الفلاح وتقرير ما يجب عليه دمه » (٧٨) وهذا بسبب حرص الأمراء أنفسهم على الإقامة فى المدن (٧٩) لكى يكونوا قريبين من مجريات الأمور العامة فى الدولة وثمة دليل آخر ذكره العمري (٨٠) ونفر من الكتاب يشير الى استغلال الأمراء والجنود لقطاعاتهم بنفسهم فقال : « واقطاعات الأمراء والجنود . . بلاد يسـتغلها مقطعها كيف شاء » . بينما اقتصر نفوذ الدولة على هذه الاقطاعات حين تقطعها الى أمير أو جندي آخر (٨١) وقد نيط بدواوى الجيش والنظر تقدير وتحصيل الخراج وخره بن الرسوم المالية المروضة على المقطعين (٨٢) .

لقد كانت هناك علاقة قوية بين مورد الخراج الاقطاعى ، وعملية فك زمام الاراضى التى اصطلح على تسميتها بالروك . حيث كان من اهم اهداف الروك الاقتصادية مسح الاراضى الزراعية فى اى بلد من البلاد من اجل تقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال (٨٣) .

وقام السلاطين بعملية الروك من اجل اعادة النظر فيما طرأ على الارض من اصلاح أو عمارة أو اهمال ، يقتضى زيادة الخراج أو انقاصه ، وايضا بسبب نظلم المقطعين من تراكم الخراج عليهم بحيث أصبحوا لا يستطيعون سداده وايضا بسبب تظلم الفلاحين من كثرة المكوس المفروضة عليهم والتي الحقت بهم الضرر من قبل الضمان والمقطعين القائمين على جبايتها (٨٤) . فكل ذلك كان يستدعى من السلاطين القيام بتوزيع جديد للأرض . ناهيك عن ان السلاطين استغلوا عملية الروك لابعاد العاجز من الأمراء (٨٥) وكذلك الحد من نفوذ بعض الأمراء الآخرين . وهو ما حدث مع الأمير سنقر السعدى نقيب الجيوش فى عام ٧٢٦ هـ حيث أنشأ قرية التحريرية بالغريرية — وكانت مساحتها ١٢٧٠ فداناً (٨٦) — وعمر بها مسجدا وطاحونا وخانا ومعصرة ، وأسكن بها الفلاحين مما عمل على رفع خراجها الى ١٥٠٠٠ دينار سنويا فلما علم بذلك السلطان الناصر محمد أخذها منه وضمها الى بلاده السلطانية فلم يتحمل سنقر السعدى الصدمة وتوفى بعد مدة وجيزة (٨٧) .

وقد أولى سلاطين المماليك أمر الخراج أهمية كبرى ليس حرصا منهم على مصالح المقطعين بل حرصا على حقوق بيت المال . لذلك لم يكن غريبا أنهم تدخلوا فى شئون الاقطاعات بدءا من التمهيد لعمليات الزراعة حتى وقت جنى المحاصيل . وكان الأساس الأول

الذى قام عليه نظام الخراج فى الاقطاعات هو : نوع الأرض وطريقة الري ، التى كانت تعتمد على النيل بينما قامت فى غالب بلاد الشام على المطر (٨٨) . وغنما بلى أهم الخطوات التى كانت تتبع مع المقطعين لتحديد مسربة الخراج :

— يقوم دنوان النظر — ممثلا فى دنوان الخراج — بالزام خولة البلاد بارسال كثوف مصلاة بما روى من الأرض وما شرق (٨٩) فمثلا كانت قرية سدفة (٩٠) التابعة لأسبوط مساحتها ٦٥٨٦ فداناً منها ٣٦٢٨ فداناً نقا ، بينما كان الخرس والمستبحر ٢٩٥٨ فداناً (٩١) .

— يلى ذلك ان يقوم مباشر الخراج بتوزيع الأرض على الفلاحين فى بدء كل عام ويسند أمر الزراعة الى احدى العشائر التى تسكن القرية (٩٢) ولم يخرج هذا التوزيع عن ثلاث حالات : أما مقاسمة وأما ايجارا وأما فصلا وضمانا .

فالمقاسمة : كان يراعى فيها عدة شروط منها : نوع الأرض ونوع ربيها ومدى الكثافة السكانية فى البلاد ومدى قرب الأراضى من البحر وبلاد العدو (٩٣) لذلك تراوحت قيمة المقاسمة ما بين مناصفة فى الأراضى الصالحة للرى الى مثالثة ومرابعة فى الأراضى العادية الى مخايسة ومسادسة فى الأراضى حديثة الاستعمار الى مسابعة ومثامنة فى الأراضى الواقعة قرب السواحل (٦٤) . فمثلا قرية طوخ الخيل التابعة لاقليم الأشمونين كانت مساحتها ٢٩٦٨ فداناً بها رزق ٨٦ فداناً وعبر القرية كانت ستة آلاف دينار وكانت القرية بحق النصف (٩٥) .

أما ايجار : فقد أجازته علماء ذلك العصر فى الاقطاعات (٩٦) . وروعى فيه أيضا : نوع الأرض وربها وحالة العصر الاقتصادية من رخاء او غلاء (٩٧) . وتراوح ايجار الفدان بين الفئات الآتية :

✳ **الباقى** : ظلت حتى عام ٧٩٠ هـ يؤجر فدانها بأربعين درهما ثم زاد السعر بعد ذلك حتى جاوز المائة درهم ثم تزايد السعر مرة أخرى بعد عام ٨٠٠ هـ حتى صار أيجار الفدان يتراوح ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ درهم .

✳ **البرايب** : كانت حتى عام ٧٩٠ هـ يؤجر فدانها بثلاثين درهما ، وبعد ذلك غلا السعر حتى جاوز الثمانين ثم ظل السعر نى ازدياد بعد عام ٨٠٠ هـ ، الا ان ايجار فدان البرايب لم يبلغ ٤٠٠ درهم ، بل كان اقل من ذلك .

✳ **البرثى** : وتدد وصل ايجار الفدان بها فى فترة الغلاء التى سبقت عام ٨٠٠ هـ الى ٢٠٠ درهم (٩٨) .

أما بالفصل والضمان (٩٩) : فكانا سـارـيـن فى العصر المملوكى ، وأغلب الظن أنه عمل بهما فى بلاد الشام . حيث كان بكل قرية شامية ملتزم أو متدرك : حاكم العمل أو شيخ من البدو ، أو رجل ذو مال وجاه ، كان عليه تحصيل الضرائب من الفلاحين (١٠٠) . وكان هذا الملتزم يقوم بعمله وفق نوعين :

الأول — وهو الفصل : وكان عبارة عن ضرائب محددة تدفع سنويا على الفلال واتبع هذا فى الأراضى المطلة على شاطئى سوريا وفلسطين .

الثانى — وهو الضمان : وكان عبارة عن عقد يجدد كل عام ومقدر به المبلغ الواجب دفعه سنويا وساد هذا النوع فى معظم الأراضى التى تزرع النمار خاصة فى قرى سهل دمشق (١٠١) .

وكان ديوان النظر بمثابة الرئيس أو المشرف على هؤلاء الملتزمين (١٠٢) وقد كفل هذا النظام المحكم تحصل الدولة المملوكية

على مواردها كاملة . وعلى العكس من ذلك كان الضمان فى القرب الأوربي يستولون على معظم المبالغ التى يحصلونها ولا يصل الدواة منها الا القليل(١٠٣) .

— ثم بعد عملية التوزيع يتم صرف التقاوى للمقطعين الذين تقوم دواوينهم بدورها على صرف هذه التقاوى للفلاحين من أجل زراعة الأرض المخصصة فقط(١٠٤) . وان كان هذا من باب الاستغلال الأمثل للاقطاع ، فانه فى بعض الأحيان كان يجيء وبالا على المقطع وعلى بيت المال اذا ما فسد الزرع(١٠٥) وهذا لأنه لم يكن مسموحا للفلاح بصرف تقاوى الا مرة واحدة .

— بعد ان ينبت الزرع تمسح الاراضى على يد مفتش ديوان الخراج — الشداد — ويعاونه قصابون وكتاب ثم يدونون هذه القياسات فى أوراق تسمى « فنداق » ثم يكتبونها فى سجلات المساحات المسماة « التاريح » ليصدروا بها بعد ذلك أوراقا مدونا بها اسم المزارع ومساحة أرضه ونوع المزروع فيها وتسمى « مكلفة »(١٠٦) .

وكان يتم حفظ نسخة من هذه المكلفات فى ديوان المقطع(١٠٧) وكان ديوان الجيش لا يسجل الزيادة التى طرات على دخل الاقطاع ، بل ان يسجل النقص وقد علل بوليياك(١٠٨) ذلك بأن الديوان لو سجل الزيادة لأخفى المقطعون ما تغله اقطاعاتهم خوفا من انقاص الدولة منها عندما تشعر بازدهارها معتبرة أن ذلك يزيد على حاجة المقطع وهذا رأى على جانب كبير من الصواب خاصة اذا علمنا أن الأمراء المماليك قد دأبوا على انكار ثرواتهم الطائلة اذا ما تعرضوا للمصادرات وتعللوا بأنهم لا يملكون شيئا .

بعد الاجراءات السابقة من مسح وتوزيع للاقطاعات تظل

المتابعة من قبل الدولة والمقطعين حتى يحصد المحصول فيتحصل كل طرف على حقه :

فالدولة تأخذ حصتها المتمثلة فى الخراج . سواء عينا أو غلة من المقطع . وقد سبق بيان مقدارها من قبل . وإلى جانب ذلك تأخذ تقاويها التى اعطتها للمقطعين ، وما تأخر عليهم من بواق سالفة . كذلك كان لها الحق فى ثلث الأتبان وان احتاج الفلاح الى هذا الثلث اشتراه من الديوان بسعر أربعة دنانير ونصف للمائة حمل (١٠٩) وكان كاتب ديوان بيت المال هو المكلف بعمل كشوف سنوية — جامعة — بما يصله من الخراج مبنا فيها جهانه ، ومقداره ، وأصحابه (١١٠) . أما المقطع فكان له إيرادات الاقطاع من خراجى وملالى ، وذلك بعد اقتطاع حق الدولة وحق الفلاح . بجىء بعد ذلك الفلاح حيث كان يتحصل على بعض الخراج بمقتضى الاتفاق المبرم بينه وبين الدولة والمقطع : سواء كان بحق النصف أو السبع كما سبق القول . كذلك كان له ثلث الأتبان . رغم ذلك فقد كان ما يدفعه الفلاح يفوق كثيرا ما يتحصل عليه .

كان للفلاح دور مهم فى النظام الاقطاعى المملوكى ، ولعن مرجع ذلك الى كونه القائم على شئون الزراعة فى الاقطاعات ، ومن ثم كان حجم ما تغله الاقطاعات مرتبطا بمدى جهد الفلاحين فيها ، حيث أن الفلاح كلما نشط فى عمله انعكس ذلك على ديوان المقطع وديوان النظر فنزید حاصلتهما .

ومن الملاحظ أنه فى غالب الأوقات كان الفلاح عرضة للظلم خاصة من قبل مباشرى ديوان المقطع ، وهذا ما حدا بالأسدى (١١١) الى اعتبار هذا الظلم من أهم أسباب دخول الظل الى دولة

الماليك . حيث دأب هؤلاء المباشرون على التعسف بالفلاحين وضربهم وأخذ أموالهم ، وتقاويهم ، والزامهم بضرورة رد ما عليهم من بواقى الخراج سنويا وكان الدافع وراء أعمال المباشرين هذه هو رغبتهم فى كسب ود أسانذتهم(١١٢) .

وقد ازداد هذا الظلم فى عهد المالك الجراكسة ، فنجد فى عام ٨٠٩ هـ عندما ارتفعت أسعار المبيعات عمداً أرباب الاقطاعات الى جعل كل فدان بستة أمثاله فانتشر الغلاء فى أسعار الغلال وثمر البذور وأجرة الحصادين(١١٣) وفى عام ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م انخفض منسوب النيل ، ووقع طاعون فى هذا العام ، ومع ذلك لم يقدر السلطان جتق هذه الظروف الطبيعية الصعبة التى لا دخل للفلاح فيها ، وقام بمضاعفة الخراج على الفلاحين حينما قل المحصول(١١٤) . كما قامت دولة المالك بفرض العديد من المكوس على الفلاحين فى اقطاعات الأمراء . وهذا ما جعل الاقطاع المملوكى يشبه فى احدى نواحيه الاقطاع الأوروبى(١١٥) . وقد استاء المقطعون من هذا الوضع لأن المكوس المجبية كانت تقلل من دخل اقطاعاتهم(١١٦) ومن هذه الضرائب باستثناء الخراج ما يلى :

ضريبة العشر التى تقدر على الغلال قبل حصادها ، ومقرر الضيافة وهو عبارة عن دجاج وكشك ومأكولات أخرى تؤدى للمقطعين واعتبرت جزءا من عبء اقطاعاتهم بعد عام ٧١٥ هـ ، وضريبة المراعى ، وضريبة صيد الأسماك ، وضريبة البسط ، وضريبة عشر العرق المستخرج من التمر ، ورسم الأعياد والخميس ، وضريبة طواحين المياه وضريبة انشاء الجسور لتحسين وسائل الري(١١٧) وثمة اتفاق بين نفر من المؤرخين(١١٨) الاقدمين والمحدثين على أن الفلاح لم يجن فى الاقطاعات سوى السخرة ودفع الأموال ، وتبلورت كل آماله فى الايباع والا يعنى

بل يبقى قنا هو وأولاده ، وكان قانعا ببعيثة الشظف وبما يتلقاه من فتات يكفى قوته ، أما من ساورته فكرة الهرب من الفلاحة فقد كان يعاد قهرا .

وقد وصف البعض(١١٩) حال الفلاح فى تلك الفترة بأنه يستبقل قبل شروق الشمس ويظل يحرق فى الأرض ويعمل فيها حتى وقت الغروب . وكان لهذه المغارم التى تعرض لها الفلاح الأثر الكبر على مالية الدولة المملوكية ، ولاحظ ذلك أحد شهاد العصر ووصفها بقوله : « فأما دهى أهل الريف بكثرة المغارم ، وتنوع المظالم ، اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم ، فقلت مجابى البلاد ودهصلها ، لقللة ما يزرع بها ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقى منهم»(١٢٠) وهذا النص يؤكد أنه كلما تدهدت الدواة والمقطعون فى جباية الضرائب أتت النتيجة عكسية على كليهما ، حيث ان فرار الفلاحين من زراعة الأرض كان يترتب عليه نقص فى الدخل العام فيتأثر بهذا النقص ديوان نظر الدولة ، كذلك يتأثر المقطع حيث لا يجد أموالا كائنية نغضى نفقاته ونفقة مماليكه .

وبالإضافة الى ما سبق فقد تعرض الفلاحون فى الاقطاعات الى أضرار كبيرة من جراء هجوم العربان على أراضيهم وعقاراتهم والقيام بنهبها . وهذا الأمر ألجأ الفلاحين الى البحث عن حام لهم يصد عنهم هذه الأخطار ومن هنا نشأ ما يسمى بـ « مكس الحمايةات » فى عصر المماليك . ومضمونه ضريبة يفرضها السلطان أو الأمير على بعض الأراضى والمتاجر وغيرها نظير القيام بحماية الشخص الذى يدفع هذه الضريبة(١٢١) . ورغم قيام بعض السلاطين بالغاء هذا المكس فإنه فى عهد السلطان الناصر فرج ابن برقوق أنشأ له ديوانا وأقام به العديد من المباشرين عرفوا

باسم « استنادارية الحميات » (١٢٢) وبذلك أعطى لهذا المكس صفة التقنين . ويبدو أنه ظل طوال عصر المماليك بدليل قيام السلطان الأشرف برسباى بنهى الأمرء عن الحميات فى عام ٨٢٩ هـ / ١٤٩٦ م (١٢٣) ولم يوجد فى عصر المماليك شواهد أخرى توشى بتخفيف السلاطين عن الفلاحين وانصافهم سوى بعض الاشارات القليلة منها فعلة برسباى الآنفه وأيضا ما فعله السلطان الناصر محمد بن قلاوون فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م حيث قرر أنه اذا تعرض أحد من الفلاحين للظلم من قبل المقطع أو الأمرء أو المباشرين عليه رفع أمر ذلك الظالم الى ديوان السلطان لينظر فى أمره ثم يرفع الى الوزير ونائب السلطان فان أجمع الأخيران على سحرة الشكوى كان عليهم تأديب أو تعنيف ذلك الظالم ، والا رفعوا أمره الى السلطان لكى يعزله (١٢٤) ورغم أن هذا الاجراء الذى اتخذه السلطان الناصر محمد كان على جانب كبير من الصواب وفيه انصاف للمظلوم فانه لم ينفذ حيث لا توجد حادثة واحدة فى ذلك العصر تؤيد أن السلاطين أنصفوا صغار الفلاحين . ويبدو أن الدافع وراء اتخاذ هذا هو رغبة السلطان فى اظهار القوة لارهاب الأمرء ، خاصة أنه قرر ذلك عقب تولبه السلطة للمرة الثالثة .

واذا كان هذا هو حال الفلاح مع السلطة الحاكمة ، فانه على العكس من ذلك كانت العلاقة بين الفلاحين تقوم على الرحمة والمعاشرة والدين ، وقد ظل ذلك سائدا فى كل أرجاء العالم الإسلامى بدءا من مصر حتى وسط آسيا ومن القرن الحادى عشر الميلادى حتى القرن الخامس عشر (١٢٥) .

تأتى بعد ذلك نقطة أخيرة تتعلق بالخراج الاقطاعى ويمكن تسميتها بالمحاسبة الاقطاعية وهذه كانت تتم عند حالات ثلاث :

اما عند انتقال المقطع من اقطاع لآخر ، واما عند عزل المقطع ،
واما عند وفاته(١٢٦) . وفى هذه الحالات يعد كاتب ديوان الجيش
جريدة تعرف بالجريدة الجيشية لمحاسبة المقطع كما سبق القول .
بينما كان يقوم بعملية المحاسبة للمقطعين ديوان آخر عرف باسم
«ديوان المرتجع»(١٢٧) وشاركه فى هذه المهمة ثلاثة دواوين أخرى
هى : ديوان الجيش ، وديوان النظر ، وديوان المسوارىث
الحشرية(١٢٨) وعلى ذلك يمكن القول بأن ديوان المرتجع كان
يقوم باجراء المحاسبة العامة للمقطع بناء على المستندات الواردة
النه من دواوين الجيش والنظر والموارىث . وهذه المحاسبة كانت
لا تجرى الا عند النقل أو العزل أو الوفاة وفيما عدا ذلك كان ديوان
النظر يتولى مباشرة الاقطاعات . وكان مستوفى المرتجع عند
المحاسبة يجمع ما قبضه المقطع نظير خدمته فان وجد أن المقبوض
كثير من مقابل الخدمة استعاد منه (أو من ورثته) الزيادة الى بيت
المال ، وان كان أقل أعطى للمقطع ما بقى له ، أما ان كان ما قبضه
نظير خدمته « فلا شئ له ولا عليه »(١٢٩) . وقد عرفت
الاقطاعات الشاغرة — من جراء النقل أو العزل أو الوفاة — باسم
المطلولات أو — المرتجمات(١٢٩) . وقام بإدارتها ديوان عرف باسم
« ديوان الذخيرة »(١٣٠) . ثم كانت تجرى مراسم التسليم للمقطع
الجديد على نحو ما تبين فى بداية هذا الفصل . الا أنه فيما يتعلق
بالمرتجمات كان على المقطع الجديد دفع مبلغ من المال الى مستوفى
المرتجع ، وذلك حسب رتبته . حيث قرر السلطان الناصر فرج
ابن برقوق فى عام ٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م أن يدفع الأمير المقدم خمسين
الف درهم والأمراء الطبلخاناه عشرين ألف درهم ، وأمير عشرين
عشرة آلاف درهم ، وأمير عشرة خمسة آلاف درهم ، وأمير خمسة
ألفين وخمسمائة درهم(١٣١) .

وقد كان من المتبع عند إجراء عملية المحاسبة أن يسقط من حق المقطع فى كل سنة ١١¼ يوم وهو مقدار الفرق بين السنة الشمسية والقهرية (١٣٢) ، وقد أطلق على هذا الفرق اسم « التفاوت الجينسى » وهو عبارة عن مال حصل من الأمراء والجنود عن المدة السابقة (١٣٣) . وفى بعض الأحيان كان يرغب الفلاحون على دفعه (١٣٤) . ويبدو أن جملة المال المحصلة من التفاوت كانت كبيرة مما دعا البعض (١٣٥) الى جعلها أحد موارد الدولة المملوكية . والغالب أن جملة هذه الأموال لم تشكل الا نسبة ضئيلة جدا من دخل الدولة كما أنها لم تمثل دخلا ثابتا وهذا لأنها كانت معرضة دائما للتناقص بسبب كثرة المسامحات التى صدرت من السلاطين : سواء للأشخاص أو للبلاد بما عليهم من بواق وتفاوت جديشى . فمثلا فى عام ٧٠٥ هـ أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون مرسومحا للأمير بدر الدين بكتاش أمير سلاح بما عليه من تفاوت وتقاوى (١٣٦) .

وفى عام ٧١٤ هـ صدر مرسوم لأهل الشام بما عليهم من بواق من عام ٦٩٨ هـ — ٧١٣ هـ / ١٢٩٦ — ١٣١٤ م (١٣٧) . وفى عام ٧١٥ هـ أمر السلطان الناصر محمد بمسامحة جميع البلاد المصرية بما عليها من بواق ديوانية واقطاعية (١٣٨) . وفى عام ٧٤٦ هـ سمح لجميع الأمراء والجنود بما عليهم من بواق أو تفاوت (١٣٩) . وفيها يلى نص مرسوم المسامحة التى صدرت من السلطان الناصر محمد الى الجنود وأهل الشام فى عام ٧٠٢ هـ ، وذلك بعد حذف — المقدمة والخاتمة : « فلذلك رسم بالأمر الشريف — لزال بره عميما ، وفضله لحسن النظر فى مصانع رعاياه مديما — أن تسامح مدينة دمشق المحروسة وسائر الأعمال الشامية بما عليها من البواقى المساقطة فى الدواوين المعمورة الى المدد المعينة فى التذكرة الكريمة المتوجة بالخط الشريف ، وجملة

ذلك من الدراهم ألف ألف وسبعمائة ألف وستة وأربعون ألفاً ومائة ألف وخمسة وأربعون درهماً ، ومن الغلال المذوعة تسعة آلاف وأربعمائة واننان وأربعون غرارة ومن الحبوب مائتان وثمان وعشرون غرارة ومن الغنم خمسمائة رأس ، ومن الفولاذ ستمائة وثمانية أرطال ومن الزيت ألفان وثلاثمائة رطل ومن حب الرمان ألف وستمائة رطل «(١٤٠) .

والملاحظ أن كثيراً من المسامحات صدرت فى عصر دولة المماليك البحرية ، وتكاد تندر فى عصر الجراكسة ، ولعل هذا راجع الى حاجة الدولة الى مزيد من المال حتى يتسنى لها مواجهة الفتن التى أخذت طابع الاستمرار فى تلك الفترة ، ناهيك عن كثرة البذخ والنفقات التى تطلبها البلاط المملوكى .

وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن هذه المسامحات لم يستند منها الشعب كثيراً بقدر ما استفاد منها المقطعون ، وهذا لأنها كانت تعنى المقطعين من سداد البواقي المتراكمة عليهم وفى نفس الوقت لم نسمع أن مقطعا ما — سواء فى مصر أو الشام — أعفى فلاحه من سداد الرسوم المتأخرة عليهم . ويبدو أن الذى حدا بالسلطين الى اصدار هذه المسامحات هو رغبتهم فى الاحتفاظ بولاء الجند والأمراء ، وليس هذا غريباً فى دولة عسكرية كان بقاء مقاليد السلطة فى يد حكامها منوطاً بمدى رضاء الجند عنهم ، وأيضاً بما يملكه هؤلاء السلطين من أجناد وعصبة .

٢ - الجزية :

ظلت الجزية طوال السنوات الأولى من دولة المماليك (٦٤٨ - ٧١٥ هـ / ١٢٥٠ - ١٣١٥ م) تجبى لصالح السلطان وكانت بمثابة مورد خاص له (١٤١) وأحياناً قليلة كانت تتنازل

عنها الدولة للمقطعين في تلك الفترة (١٤٢) ومنذ عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م أضاف السلطان الناصر محمد بن قلاوون جزية كل بلد الى خراجها وأعطاهما للمقطع (١٤٣) وقد أدى ذلك الى ضياع كثير من الأموال على المقطعين وعلى الدولة ، وهذا لأن الجزية وقت تبعيتها للسلطان كانت تحصل بمقدار ٥٦ درهما للفرد أما في عهد المقطعين فلم يزد مقدارها عن أربعة دراهم (١٤٤) . وقد أرجع نفر من المؤرخين (١٤٥) سبب ضياع هذا المورد الى أن النصارى بعد الروك الناصري كانوا ينتقلون بين الاقطاعات ، فلم يكن في مقدور مقطع بلادهم مطالبتهم بها لأنهم خارج حدود الاقطاعية ، كذلك لم يكن لمقطع البلاد التي انتقلوا اليها تحصيل الجزية منهم بسبب ادعائهم بأنهم ليسوا من أهل بلده .

وقد أبقن ذلك السلطان الناصر محمد صاحب الروك السابق لذلك ضاعف الجزية وقت الاضطرابات التي أحدثها أهل الذمة وأصدر مرسوما في عام ٧٢١ هـ / ١٣٢١ م بأن تؤخذ جاليتان من أهل الذمة في الوجه القبلي : الأولى للمقطع والثانية لديوان السلطان الخاص ولم يربط ذلك بأماكن اقامتهم بل « مهما كان مستقرا بسائر النواحي بالوجه القبلي في الاقطاعات (١٤٦) .

وفي الاقطاعات تم التعامل مع الجزية على حكم الشهور الهلالية وذلك عند انتقال الاقطاع من شخص لآخر فكان المنتقل يأخذ حصته عما مضى من شهور السنة الى حين انتقاله أما اذا ظل الاقطاع شاغرا مدة بين « المنفصل والمتصل » كان على ديوان النظر تحصيل قسطها (١٤٧) . وبذلك يمكن القول أن اقطاع الجزية لم يعد على الدولة بمبالغ مالية كبيرة ، وذلك بسبب خفض قيمتها في الاقطاعات وأبضا بسبب تهرب أهل الذمة من دفعها الى الاقطاعات المجاورة لهم .

٣ - ما يتحصل من المعادن :

سبق القول بأن مصر كان بها ثلاث معادن :
الشب والنطرون والزمرد وكان ما يتحصل منها يمثل موردا مهما للدولة . وقد تعرضت هذه المعادن للاقطاع خاصة معدن النطرون الذى كان يستخرج من مكانين :

الأول : الطرانة بالبحيرة ، وهذه كانت مساحتها ١٦٨١ فدانا وعبرتها ٨٠٠٠ دينار وكانت مقطعة لأحد الأمراء ويدعى على باى المحمدى (١٤٨) .

الثانى : فاقوس بالشرقية ، ويبدو أن غالبها كان بساتين وعبرتها ٣٥٠٠ دينار ، وكانت لعدة مقطعين (١٤٩) .

وقد أكد صحة ما سبق صاحب الخطط (١٥٠) بقوله : « وأدركنا النطرون اقطاعا لعدة أجناد » وقد قام السلاطين فى نهاية دولة المماليك الأولى باحتكار النطرون ، ثم قام السلطان برقوق بعد ذلك بضم هذا المعدن الى ديوانه المفرد واحتكر حرية التصرف فيه (١٥١) كذلك تعرض معدن الشب للاقطاع مثل نظيره النطرون حيث كان يستخرج من الواحات كما سبق ذكر ذلك وهذه الواحات كان عددها خمسين وعبرتها ٥٤٠٠٠ دينار وكانت مقطعة للأمير ملكتمر عبد الله الصفوى ثم ضمها السلطان برقوق الى ديوانه المفرد بعد ذلك (١٥٢) وبالطبع لم يكن للمقطعين حرية التصرف فى هذه المعادن الا تحت اشراف مباشرى الدولة وربما قام البعض بدفع مبلغ للسلطان - ضمان - مقابل حق استغلاله للمعدن (١٥٣) .

٤ - الزكاة :

كانت تؤخذ على ما يجلبه التجار من ذهب أو فضة وكذلك على مواشى أهل برقة التى تجيء الرعى من مصر (١٥٤) وغالبا

كانت تفتع زكاة العداد لأحد الأمراء ، الذى بدوره كان يخرج قصادا من قبله لتحصيلها(١٥٥) فمثلا فى عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م كانت جملة الزكاة فى برقة ٨٠٠٠ دينار وكانت مقطوعة للأمير خليل بن عرام وأيضا كان العداد والمرعى والعشر بثغر الاسكندرية مقطوعة للأمير السابى(١٥٦) وأيضا كانت هناك مناطق بالاسكندرية تدعى « الكبس والسعبة والضريبة » تنسب للزكاة ببرقة وكانت مقطوعة باسم اياس المصر غنمى(١٥٧) . وفى عهد دولة المماليك الثانية أصبحت معظم الزكاة تابعة لديوان المفرد ، بينما خرجت عدة مناطق كانت تؤخذ منها الزكاة(١٥٨) .

٥ - الأقباس :

كانت الرزق الأقباسية تمثل $\frac{1}{7}$ الأراضى المملوكية ورغم احقية السلاطين فى التعرض لها فان بعضهم حاول حلها واقطاعها من جديد - ربما طمعا فى ريعها أو ثارا من واقفها - ومن هؤلاء السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى استولى على الأوقاف التى وقفت على خانقاه بيبرس الجاشنكير ووزعها اقطاعات(١٥٩) . وكذلك قام السلطان الناصر محمد بعزل أحد قضاة الحنفية بسبب اعتراضه على أحد مراسيم السلطان الخاصة بالسماح لأحد أتباعه بملكية أرض موقوفة مقابل تسليم أرض مساوية لها فى ناحية أخرى ، هذا وقد كان القاضى أعلن أن تبادل الاقطاعات لا يوافق عليه الشرع(١٦٠) . وفى عام ٧٥٩ هـ أم السلطان الناصر حسن بحل ٢٥٠٠٠ فدان كانت محبسة على الأديرة والكنائس وقام باقطاعها للأمراء زيادة على ما معهم من اقطاعات(١٦١) . كذلك قام السلطان قانصوه الغورى فى عام ٩١٤ هـ بإخراج العديد من الاقطاعات والرزق الأقباسية والأوقاف - بلغ عددها ٣٠٠٠ اقطاع ورزقة - واقطعها لعدة ممالك(١٦٢) . هذا الى جانب العديد من المحاولات الأخرى التى

قام بها سلاطين الماليك لحل الأوقاف التى سبق التعرض لها على الفصول السابقة (١٦٣) . ومن الملاحظ أن كثيرا من السلاطين عجزوا عن حل الأوقاف وذلك بسبب تصدى علماء الدين لهم . لذلك كثيرا ما كان السلاطين يلجأون فى هذه الحالة الى فرض أموال على الأوقاف وبذلك لم تسلم الرزق الأحباسية والأوقاف من التوزيع الاقطاعى شأنها فى ذلك شأن باقى الموارد المالية .

٦ - المكوس :

قسم العمرى (١٦٤) الاقطاعات الى نوعين : « منها ما هو بلاد يستغلها مقطوعا كيف شاء ومنها ما هو نقد على جهات يتناولها منها » . والمقصود بالنقد هنا المقررات المالبة العينية ، ومنها الضرائب غير الشرعية التى اصطلح على تسميتها فى ذلك العصر باسم « المكوس » ورغم عدم شرعية هذه الضرائب فانها تعرضت للاقطاع ومن ثم كان اقطاعها غير جائز . وهذا ما دعا البعض (١٦٥) الى الأخذ على الماليك - بعد اقطاعهم للمكوس - مخالفتهم للمفهوم الحقيقى للاقطاع فى الاسلام . وقد زاد القلقشندى (١٦٦) الصورة وضوحا عند وصفه لاقطاع المكوس بقوله : « عمت البلوى » وهذا يبين لنا فداحة الضرائب وفى نفس الوقت الشدة التى اتبعت فى تحصيلها سواء من قبل الدولة أو المقطعين .

والملاحظ أن المكوس كانت تقطع أحيانا كثيرة ، بينما تلغى فى أحيان أخرى ، أى أن مواقف السلاطين تجاهها كانت متباينة . فمنهم من عمل على الاستزادة منها مثل : المعز ابيك التركمانى ، وقطرز ، والناصر فرج ، والمؤيد شيخ ، ومنهم من عمل على الغاء الكثير منها مثل : الظاهر بيبرس ، وقلاوون ، والناصر محمد بن قلاوون ، والأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون ، والأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون ، وبرقوق (١٦٧) .

وكانت المكوس موزعة فى جميع أنحاء البلاد فان كانت بإدء ما جارية فى ديوان من الدواوين كان متحصل مكوسها يذهب لهذا الديوان ، وان كانت هذه المكوس جارية فى اقطاع بعض الجند أو الأبراء كان متحصلها يذهب لصاحب الاقطاع (١٦٨) وفيما يلى أهم المكوس التى جرى عليها الاقطاع ، والتى سبق بيانها فى الفصل الثالث (١٦٩) :

١ - مكس ساحل الغلال وكان مقطعا لـ ٤٠٠ جندى وأمير وبلغ ايراد هذا المكس سنويا ٦٠٠٠٠٠ درهم ، وكان اقطاع الجندى منه يتراوح ما بين ١٠ و ٣ آلاف درهم ، بينما كان يتحصل الأمير على مبلغ يتراوح ما بين ٤٠ و ١٠ آلاف درهم (١٧٠) .

٢ مكس قطيا : أقطعه الناصر محمد لضعفاء الأجناد ، حبث جعل لكل منهم فى السنة ثلاثة آلاف درهم (١٧١) . وكانت تؤخذ بقطيا الزكاة من التجار لذلك كان بها دواوين وعمال وكتاب وشهود وكان منحصل جبايتها يوميا ألف دينار ذهب (١٧٢) .

٣ - مكس صيد الأسماك : وكان ذلك ببركة الفيل التى كانت مقطعة لأولاد السلطان الظاهر ببيرس وبركة الرطلى التى كانت مقطعة لأولاد الأمير بكنمر الحاجب ، وكانت أسماك البحيرتين مضمنة لهما (١٧٣) كذلك كان هناك ضمان لصيد الأسماك فى دمياط والبرلس وأسوان ونهر النيل (١٧٤) .

وبالإضافة الى هذه المكوس كانت كانت هناك مكوس أخرى - سبق التعريف بها (١٧٥) - مقطعة أيضا لمجموعة من الدالين والضمان والجند والأمراء منها :

مكس طرح الفراريج ، مكس سوق العطارين بدمشق ، نصف السمسرة ، ضمان القراربط ، رسوم الولاية ، ببوت

الفواحش ، مقرر السجنون ، رسم الأفراح ، متوفر الجراريف ،
مقرر المشاعلية ، حقوق القينات والمغانى ، ضمان المزر ، مقرر
الحوائص والبغال ، مكس الحشيش والملح ببلاد الشام (١٧٦) .

(و) عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على ديوان النظر :

هناك مجموعة من العوامل تضافرت على مدى ما يقرب من
ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٢٥ — ١٥١٧ م) وكانت فى
مجموعها سببا فى انهيار النظام الاقطاعى الملوكى ، ويمكن حصر
هذه العوامل والأسباب فيما يلى :

١ — قام نظام الاقطاع الملوكى على الاستغلال لا التمليك ،
ومن ثم اهنم صاحبه بنزف طاقات اقطاعه دون العمل على تنميتها ،
ما ترتب عليه ضعف موارد الاقطاعات على المدى البعيد ، وبالطبع
كان لذلك أثر سببىء على موارد ومالية الدولة الملوكية .

٢ — كثرة الضرائب التى وضعت على كاهل الفلاحين ، مما
جعلت أكثرهم يهرب من الفلاحة ومن ثم أدى ذلك الى قلة الخدمة
فى الاقطاعات وضياع جزء ليس بالقليل من المحاصيل التى تعتبر
عماد الاقتصاد الملوكى .

٣ — الأوقاف والأحباس : حيث أدت كثرتها الى تدهور
النظام المالى بصفة عامة والقطاعى بصفة خاصة . وذلك لأن
اغلب الأمراء قاموا بوقف ممتلكاتهم وذلك لحمايتهم من المصادرات
وقد علق على ذلك كلود كاهن (١٧٧) بقوله : « ان هذه الأوقاف
قد جردت أشكال الاقتصاد فكانت عاملا من عوامل الانحطاط » .

٤ — العوامل الطبيعية : كثيرا ما أدت الى خسائر فادحة
فى الاقطاعات خاصة موارد المياه حيث كانت الزراعة فى الاقطاعات

المصرية تعتمد على النيل بينما في بلاد الشام على الأمطار وقلما انتظم هذان الوردان على الدوام حيث كان بطراً عليهما كثير من من التعبير فيقل النيل أو ينعدم الأمطار مما يندج عنه بوار العديد من الأراضي بل هجره سكانها عنها في تلك السنة المجدية . وإلى جانب ذلك كانت هناك أخطار أخرى تفسد الزرع مثل الرياح المحرقة واسراب الجراد (١٧٨١) .

٥ - فلة روك البلاد (١٧٩) : فعناية فك زمام الأراضي كان لابد من اجرائها مرة كل ثلاثين عاماً (١٨٠) الا أن الواقع بثبت أنه لم تنم هذه العناية في دولة المماليك سوى مرسن : الأولى في عام ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م على يد حسام الدين لاجين والنايبة في عام ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م على يد محمد بن قلاوون . بينما كان من المفروض ان تتم هذه العملية ثمان مرات على الأقل وذلك لتحقيق عدة أهداف :

- (أ) منع تراكم الخراج على المقطعين .
- (ب) الحد من زيادة المكوس على الفلاحين .
- (ج) الحد من نظام الحمامات .
- (د) منع تعدى الأمراء على حقوق المماليك .
- (هـ) الحد من سطوة قطاع الطرق التابعين للأمراء .
- (و) العمل على تقليل حد التفاوت في مقادير الاقطاعات بين فرق الجيش .
- (ز) الوقوف على الحالة الصحية للمقطعين فيعطى للقادر اقطاع يستغله ويعوض العاجز براتب يكتفيه .

(ح) الوقوف على حالة الأرض لمعرفة الصالح منها للزراعة وغير الصالح وذلك حتى توضع الضرائب على أساس عادل ومئين (١٨١) .

من الواضح هنا أن عملية الروك كانت مهمة جدا للنظام الاقطاعي في مصر وبمناسبة تنشيط للمقطعين والفلاحين والأرض وبيت المال (١٨٢) ولعل من أهم المساويء التي يمكن أخذها على التوزيع الاقطاعي الذي كان يعقب عملية الروك هو نشأتبت اقطاعات الأمراء في أماكن مختلفة وبعيدة عن مناطق خدمتهم (١٨٣) وإذا كان المقصود من هذا هو الحد من نفوذهم فإنه نى نفس الوقت عمل على عدم تمكينهم من مراعاة شئون الاقطاع والعمل على تنميته مما عاد بنتائج وخيمة على مالية الدولة .

٦ — التنازلات والمقايضات الاقطاعية : لا يعرف على وجه الدقة تاريخ نشأة هذه المقايضات الا ان من المرجح أنها نشأت عقب وماء السلطان الناصر محمد بن قلاوون بدليل قول صاحب السلوك (١٨٤) أن الأير الحاج آل ملك أبطها في عام ٧٤٤ هـ .

والتنازلات والمقايضات الاقطاعية ظاهرة انتشرت بين أجناد الحلقة في عهد السلطان الكامل نسعبان بن محمد بن قلاوون وملخصها أن الجندي كان يبيع — أو يتنازل — عن اقطاعه لآى فرد مقابل مبلغ من المال كذلك تعنى مقايضة الجندي لاقطاعه باقطاع آخر مقابل أخذ ما يطلبه من مال . وقد أبطل كل ذلك في عام ٧٤٤ هـ على يد الأمير الحاج آل ملك . وذلك عندما صادر مبلغ ألفى درهم لصالح بيت المال من أحد الأجناد كان قد قبضها مقابل مقايضة اقطاعه بآخر (١٨٥) وفي عام ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م طرأ تطور خطير على هذه العملية إذ أصبحت مقننة وتباركها الحكومة المملوكية ، وتمثل ذلك في نساد — مفتش — الدواوين شجاع الدين أغرلو (١٨٦) الذي شجع المقايضات والنزول عن

الاقطاعات وذلك من أجل ايجاد سبولة نقدية لببت المال . فقد كان على الراغب فى التنازل عن اقطاعه ان يدفع رسما ماليا يقدره له أغرلو الى بيت المال ، وايضا كان على الراغب فى احدى الاقطاعات — الاستبدال — ان يدفع مقدارا من المال — وهو قدر الايراد السنوى للاقطاع المرغوب فيه — الى بيت المال (١٨٧) . ومن أجل ذلك أنشأ أغراو للراغبين فى المقايضة ، أو النزول ، أو شغل الوظائف ديوانا سماه « ديوان البديل » وأخذ موافقة السلطان الكامل عليه لتصبح بذلك المقايضة والنزول والرشاوى شرعية من قبل الدولة وتولى ديوان البديل اخراج المناشير محددًا بها المبلغ المدعوع (١٨٨) .

بعد فترة وجيزة ضج الأمراء من هذا الوضع والحوا على السلطان حتى أبطل هذا الديوان الا أنه لم يبلغ نهائيا وعاد للظهور مرة أخرى فى عام ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م على يد الوزير منجسك البوسفى ، والذي منح الأجناد حق بيع اقطاعاتهم الى من يرغبون وقد وصل زمن الاقطاع آنذاك عشرين ألف درهم فأقل وكان للوزير رسم مقابل اتمام عملية البيع وبعد مدة أبطل ذلك (١٨٩) . وفى عام ٧٥٣ هـ فتح باب المقايضات مرة ثالثة وقام بذلك جماعة عرفوا « بالمهيسين » كان عددهم ثلاثمائة مهيس وهؤلاء قاموا بترغيب الأجناد فى النزول عن اقطاعاتهم وبيعها وكان نصيب المهيس عن كل بيع ١٠٪ — مائة درهم عن كل ألف درهم — وأبطل ذلك شيخون العمري رأس النوبة ومدبر أمور الدولة وأجبر بمباشرة ديوان الجيش بالألا يأخذوا فى رسم المنشور والمحاسبة سوى ٣ دراهم بدلا من عشرين درهما (١٩٠) .

وكانت المحصلة النهائية لكل ذلك هو خروج كثير من الاقطاعات من يد أصحابها وتحول هؤلاء الأجناد الى العمل بمهن

مختلفة تاركين سلك الجندية الأمر الذى ترتب عليه ضعف عام فى الجيش كما أعطت هذه التنازلات الفرصة لكثير من العامة وأرباب المهن المختلفة فى تملك الاقطاعات . نمثلا كان منهم الخبساطون والأساكفة(١٩١) والملاحظ أن هذه المقايضات والتنازلات لم يكن لها تأثير كبير على ديوان النظر بقدر ما كان لها تأثير أكبر على ديوان الجيش ، ومرجع ذلك الى أن ديوان النظر كان يستفيد فى كلتا الحالتين : التنازل أو البقاء ففى الأولى كان له رسم يحصله علاوة على الالتزامات المقررة على الأراضى سنويا من أصحابها الجدد ، وفى الثانية كان يتحصل الديوان على جميع مستحقاته السارية على جميع الأراضى ولعل أخطر ما فى هذه الظاهرة هو تسريع الرشاوى وتولية رجال غير أكفاء لكثير من مناصب الدونة مما ترتب عليه انتشار الفساد فى معظم شئون الإدارة الداخلية .

٧ — كثرة المكوس التى كانت تجبى فى الموانئ البحرية أدت بالتجار الأجانب الى البحث عن طرق بعيدة عن مصر ، وأثمر بحثهم هذا عن اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح وفقدت مصر بذلك موردا مهما من مواردها كان موزعا بعضه على العديد من المقطعين .

٨ — كثرة تزييف العملة وعدم استقرارها على سعر ثابت وقبام معظم السلاطين بضرب عملات خاصة بعصرهم مع الغاء العملات السابقة لهم كل ذلك أضر بالعامة وبالمقطعين والدولة ككل .

الموازنة العامة فى المالية العامة لدولة المماليك :

تعرف الموازنة العامة بأنها عبارة عن بيان لابرادات الدونة ونفقاتها وأن هذا البيان تقديرى وليس فعليا وأنه عن فترة زمنية

محددة تكون في العادة سنة وأنه معتمد من السلطة التشريعية (١٩٢). • والموازنة بتعريفها هذا تنطبق على ما كان يعده المباشرون في ديوان النظر من التقرير المسمى بالارتفاع الذي يشتمل على إيرادات الدولة ونفقاتها مفصلة بمختلف نواحيها ، وعلى ذلك يمكن اعتبار الارتفاع موازنة عمامة للمالية دولة الممالك مع الاختلاف في الاسم فقط عن الموازنات الحديثة ، وهذا انجاز يعتبر مفخرة لاقتصادنا المالي الحديث اذ سبق غيره من النظم المالية الحديثة في اعداد الموازنات بقرون كثيرة تصل الى اربعة قرون بالنسبة لانجلترا وستة قرون بالنسبة لفرنسا وما يقرب من ستة قرون ونصيف بالنسبة لظهور أول موازنة مصرية عامة في عام ١٨٨٠ م بناء على طلب صندوق الدين نتيجة للديون التي استدانها الخديو اسماعيل (١٩٣) .

والموازنة العامة اعم واشمل من الميزانية لان الأخيرة عبارة عن جدول مبين به قيمة أصول مشروع ما وخصومه في نهاية السنة المالية ويعبر عن المركز المالي الحقيقي لذلك المشروع (١٩٤) أي أن الميزانية بذلك تشبه الختم والتالي والعمل والسياسة التي أعدت في عصر الممالك لبان المركز المالي الحقيقي السنوي لكل ديوان من دواوين الدولة الفرعية لديوان النظر حيث اشتملت هذه التقارير على ذكر لرأس المال ومقدار الخصم أو المصروف السنوي وبعد ذلك لا يمكننا الجزم بأن دولة الممالك قد جهلت عمل الموازنات العامة بل برع بمباشرو ديوان النظر في صياغتها وألوهها اهتمامهم بحيث أحصت كل شيء في الدولة وأتبعوا في كل ذلك الدقة والبساطة .

وبالقياس الى الموازنة التي أوردها قطب ابراهيم (١٩٥) عن عصر عمر بن الخطاب يمكن للباحث تصور موازنة عامة للنظم المالية في عصر السلاطين الممالك على النحو التالي :

موازنة الزكاة عن السنة المالية

| المنتجات المساهمة | المبلغ | الايرادات المساهمة | المبلغ |
|---|-----------------------|-----------------------------|--------------|
| <p>باب ١ - رواتب و المعاملين عليها .</p> <p>باب ٢ - نفقات جارية - اعانات الفقراء و المساكين و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل .</p> | <p>x x</p> <p>x x</p> | <p>باب (٢) موارد الزكاة</p> | <p>x x x</p> |
| جملة المنتجات المساهمة | x x | جملة الايرادات | x x x |

موازنة الغنائم عن السنة المالية

| النفقات المساهمة | المبلغ | الايرادات المساهمة | المبلغ |
|--|---------------------|------------------------------|-----------|
| <p>باب ١ - رواتب :</p> <p>نفقات الجند الطارئة التي تعطى لهم من العديد من المناسبات .</p> <p>باب ٢ - نفقات جارية :</p> <p>شراء أسلحة الجيش - واعانات الفقراء والمساكين وانباء السبيل .</p> <p>باب ٣ - مشروعات علمية :</p> <p>مما كان مخصصا للرسول (ص) وآل بيت المال بعد وفاته « وانفق في الكراع » .</p> | <p>xx</p> <p>xx</p> | <p>باب (٣) موارد الغنائم</p> | <p>xx</p> |
| جملة النفقات | xx x | جملة الايرادات | xx x |

موازنة الموارث الحشرية عن السنة المالية

| النتائج المساهمة | المبلغ | الايرادات المساهمة | المبلغ |
|---|--------|-------------------------|--------|
| باب 1 - اعانات للفقراء : (صرف الدواء للمريض ، الصرف على اللقيط ، دفن الأيتام ، مساعدة الأيتام) . | X X X | باب (4) الموارث الحشرية | X X X |
| | | | |
| جملة النتائج | X X X | جملة الايرادات | X X X |

موازنة الخراج والمعشور عن السنة المالية

| النفقات المعاملة | المبلغ | الايرادات المعاملة | المبلغ |
|--|--------|-------------------------------------|---------|
| باب ١ - رواتب (للمجاهدين والفقهاء والعلماء والفقراء والولاة والقضاة وغيرهم) | x x | باب (٥) الخراج الجزية المعشور | x x x x |
| باب ٢ - نفقات جارية : (قنساء الدين - دفع الديات - توزيع الأعزب - عمل سباط الحلال) | x x | | |
| باب ٣ - مشروعات عامة : (ترميم واقامة المساجد - عمارة القناطر - والجسور - اصلاح الغور والانهار - عمارة الكعبة) | x x | | |
| جملة النفقات | x x x | جملة الايرادات | x x x |

وبالنظر الى هذه الموازنة يتضح انها عبارة عن اخصائية اوارد العوامة وبنسبتها : كل مورد والنفقات المخصصة لها . وكل ذلك اورده الاذخاع الذي عمل في سيد المالك ، بل تفوق الارتفاع على تلك الموازنات بالتفصيل والدقة .

هوامش الفصل الخامس

- (١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، ص ٥٠٨ .
- (٢) الرازي : مختار الصحاح ، ص ٥٤٣ .
- (٣) Poliak : Op. Cit., P. 18.
- وربما سميت بهذا الاسم — الخبز — لما فيها من معنى التعمين .
- (٤) كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية (ط ٣ ، تعريب بدر الدين القاسم ، بيروت ١٩٨٣) ، ص ٩٢ ، ٢٦٤ ،
- (٥) المقرئزي : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٠٩ ، القلقشندي : صبيح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، تاريخ ، مصر ، ص ٢٤٣ ، علي حسن : دراسات ص ٣٣٠ — ٣٣١ .
- (٦) Fisher, H.A.L. : A History of Europe. (Vol. 1, London 1938). P. 302.
- (٧) سبق التعريف بها في الفصل الثاني ، والفصل الرابع .
- (٨) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥١ ، المقرئزي : السلوك ج ١ ، ص ٣ ، طرخان : المرجع السابق ص ٢١٥ — ٢١ ،
- Rabie : the size and value, P. 129.
- ويسننچ من كلام المقرئزي (السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٣١) أن زائد القانون عبارة عن أرض قفر لا تزرع بسبب عدم وصول ماء النيل لها .
- (٩) نزهة الأمم ، ورقه ١١٣ .
- (١٠) Rabie : Op. Cit.,
- (١١) الخالدي : المقصد ، ص ٧١ ، المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٨ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤١ ،
- Rabie : Op. Cit., P. 135.

- (١٢) عاشور : العصر المالكي ، ص ٣٦١ ، ضومط : المرجع السابق ،
ص ١٠٧ .
- (١٣) المقرئ : الخطط ، نفس الجزء والصفحة ، الأسدي : المرجع السابق ،
ص ٧٢ .
- فمثلا نجد السلطان الناصر محمد خص نفسه بالجيزة وأعمالها ، والكوم
الأخضر ومنفلوط والمرج وغيرهم .
Pool : Op. Cit., P 312 ; Rabie : Op. Cit., P. 137.
- قاسم عبده : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، عصر السلاطين المالكي ،
ص ١٥ .
- (١٤) المقرئ : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٧ - ٩٠ ، نسواهطط : المرجع
السابق ، ص ١١٢ ،
- (١٥) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، العمري : مسالك
الأصهار السابق ، ج ٤ ، ص ٥٠ ،
Rabie : Op. Cit., P. 129.
- (١٦) Neustadt. D. : the Plague, P. 67.
- (١٧) ابن الجيعان : التحفة السنوية ، ص ٣٢ .
- (١٨) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ١٤٤ .
- (١٩) Poliak : Op. Cit., P. 19.
- (٢٠) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٥٦ ، مصر ، ص ٢٣٥ .
- (٢١) العيني : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٢٩٠ ، اسدي : المرجع السابق ،
ص ٩٤ .
- (٢٢) العيني : المرجع نفسه ، ص ٣٣٣ .
- (٢٣) المقرئ : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٥ ،
Ayalon : The Waffdiya,, PP. 92 — 98.
- (٢٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ١٤٣ .
- (٢٥) المقرئ : المرجع السابق ، ج ١ ق ١ ، ص ٦٧٤ .
- (٢٦) المقرئ : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١١٢١ .
- (٢٧) المقرئ : المرجع نفسه ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٨٠٩ .
- (٢٨) العمري : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، المقرئ : الخطط ، ج ٢ ،

ص ٢١٧ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٥ ، الأسدی : المرجع نفسه ، ص ٦٢ .
Poliak : Op. Cit., P. 19

طرخان : مصر ، ص ٢٢٥ ،

(٢٩) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٦ .

(٣٠) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

(٣١) السيوطى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٣٢) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ١٩١ .

(٣٣) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٣٤٧ .

(٣٤) ابو المحاسن : النجوم ، ج ١٠ ، ص ٣٤ ، ابن اياس : المرجع

السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٠٨ .

(٣٥) القطنندى : المرجع السابق ، ج ١٣ ، ص ١٥٤ ، سومط : المرجع

Poliak : Op. Cit., P. 20.

السابق ، ص ١٢٢ ،

(٣٦) النويرى : نتيجه الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٠٩ ، القطنندى : المرجع

السابق ، المقربرى : السلوك ، ج ١ ق ٢ ، ص ٤٩٠ حاشية (٣) ، العمري :

المرجع السابق ، الأسدی : المؤرخ السابق ، سومط : المرجع السابق ، ص ١٢٢ —

١٣٢ ، على حسن : دراسات ، ص ٣٣١ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٥ — ١٤٦ ،

طرخان : مصر ، ص ٢١٧ ، Demombynes : La Syrie, P. XL 1 V;

Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 200 No. 82, 202; Poliak : Op. Cit.,

PP. 20 — 21.

(٣٧) الأسدی : المرجع نفسه ، ص ٧٤ ، النويرى : المرجع نفسه ، ص

٢٠٢ ، ٢٠٨ ، طرخان : المرجع نفسه ، ص ٢٣٨ .

(٣٨) العمري : المرجع السابق ، التبييد ، ص ٦٧ ، طرخان : مصر ،

ص ٢١٨ ، النظم الاقطاعيه ، ص ٦٨ ، ٢٧٨ ، على حسن : المرجع السابق ،

ص ٣٣٥ .

(٣٩) القطنندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٣٦ — ٤٣٩ ، حسن

محمود الشافعى : النقود بين القديم والحديث (دار المعارف — القاهرة ١٩٨٣)

ص ١٠ .

(٤٠) حسن الشافعى : المرجع نفسه .

(٤١) الصواب هنا قول : « دخل » لا « ربيع » وهذا لأن الدخل

هو ما يدخل للإنسان من مال سواء من زراعة أو صناعة أو تجارة أو

- غيرها أما الربيع فهو ما يدفعه المستأجر للمالك متناول استعمال الأرض (الوجيز ،
ص ٢٢٢ ، ٢٨٤) والمقصود من سياق الحديث هنا هو الدخل لا الربيع .
Rabie : Op. Cit., P. 132. (٤٢)
- Rabie : Op. Cit. ، ص ٣٥ - ٣٦ ، المرجع نفسه ، (٤٣)
- (٤٤) ابن ممانى : المرجع نفسه ، الفلقسندى : المرجع نفسه ، ص ٤٣٨ .
- (٤٥) عبد الرحمن فهمى محمد : النقود العربية ماضيها وحاضرهما (سلسلة
المكتبة الثقافية رقم ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) ص ٨٤ .
- (٤٦) انستانس ماري الكرملى : النقود العربية وعلم النسيب (المطبعة
العصرية - القاهرة ١٩٣٩) ص ٦١ - ٦٢ .
- (٤٧) عبد الرحمن فهمى : المرجع السابق ، ص ٩٨
- (٤٨) عبد الرحمن فهمى : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
- (٤٩) حسن الشافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٥٠) انستانس الكرملى : المرجع السابق ، ص ١١٢
- (٥١) ابن الجيعان : التحفة ، ص ٣ ، المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ،
ص ٢١٧ ، Rabie : Op. Cit.
- (٥٢) Pollak : Op. Cit., P. 21.
- (٥٣) عبد الرحمن فهمى : المرجع نفسه ، ص ٩٧ .
- (٥٤) Demombynes : Op. Cit., P. 39.
- (٥٥) انظر فى ذلك الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٦٤ .
- (٥٦) Pollak : Op. Cit., P. 18.
- (٥٧) ابن شاهين : زبدة ، ص ٩٧ ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ،
ص ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، طرخان : المرجع السابق ، ص ١٩٩ ، ضومط : المرجع نفسه ،
ص ١١٨ .
- (٥٨) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢١٧ ، ٢٢٠ .
- (٥٩) Fisher : Op. Cit., P. 293.
- (٦٠) ضومط : المرجع نفسه .
- (٦١) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، طرخان : مرجع ، ص ٢٣٧ .
- Poliak : Op. Cit., PP. 9 — 10. ; Irwin : Op. Cit., P. 115.
- (٦٢) العبرى : التعريف ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

- (٦٣) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، الاسدي : المرجع
للسابق ، ص ٩٢ .
- (٦٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، د ٢ ، ص ١٧١ .
- (٦٥) طرخان : محسر ، ص ٢٢٧ ، النظم الاتطاعية ، ص ١٥٩ ،
Pollak : Op. Cit., P. 9, 11
- (٦٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٦١٩ .
- (٦٧) ابن اياس : المرجع نفسه ، ص ٢٨١ .
- (٦٨) النويري : المرجع السابق ، د ٢ ، ورقة ٩١ ، القلقشندي : المرجع
نفسه ، د ١٣ ، ص ١١٧ ، النجدي : المرجع السابق ، ص ١٥٢ حاشية (٣) .
- (٦٩) طرخان : محسر ، ص ٢١٦ ، النظم الاتطاعية ، ص ٦٥ .
- (٧٠) بيرس المنصوري : التحفة المملوكية ، ص ٣٤ .
- (٧١) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .
- Depping. G.B : Histoire du Commerc entre le (٧٢)
Levent et l'Europe depuis le Croisades jusqu'a le fonation , des
Colonies d'Amérique (2 Tomes, Paris 1865), T. 1. P. 68.
- (٧٣) حسين عليوه : دراسة لبعض الصناعات ، ص ٨٩ - ٩٠ .
- (٧٤) ماجد : المرجع السابق ، ص ٧٠ .
- Rebie : Op. Cit., P. 130. (٧٥)
- (٧٦) نهاية الأرب ، د ٨ ، ص ٢٤٧ - ٢٦١ .
- (٧٧) ابن شاهين : المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، الباشا : الفنون ، ج ٢ ،
ص ٥٤٠ ، طرخان : النظم الاتطاعية ، ص ٢٣٣ .
- (٧٨) الباشا : المرجع نفسه .
- Charles Issawi : Economic change and Urbaniza- (٧٩)
tion in the Middle East in (Middle Eastern Cities, California
1969) P. 05.
- (٨٠) مسالك الأندلس ، ص ١١٠ ، المتريزي : الخطوط ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .
- على حسن : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ .
- (٨١) على حسن : المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .
- (٨٢) النويري : المرجع نفسه ، ص ٢١١ ، ضوامط : المرجع السابق ، ص
١٢٥ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

- (٨٣) المقرئزى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٤١ .
- (٨٤) طرخان : المرجع السابق ، ص ٩٧ ، صومط ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ ، النجيدى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .
- (٨٥) Demombynes : Op. Cit., P. 45.
- (٨٦) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ٧٠ .
- (٨٧) ابن اياس : بدائع الزهور : ج ١ ق ١ ، ص ٤٥٨ .
- (٨٨) العمري : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٩٠ ، القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٨٦ .
- (٨٩) القلقشندي : المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٥٤ ، النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٤٧ .
- (٩٠) ذكر ابن دقماق (الانتصار ، ج ٥ ، ص ٢٤) أن سدفة وسديفة كانت مسأحيهما ٦٥٦٠ فدايا وهما تابعتان لآسيوط ، ويرجع محمد رمزي (القاموس الجغرافى للبلاد المصرىة من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ - العسم الأول ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٤ - ص ١٧٥) أن سدفة هى البلاد المسرومة اليوم باسم الدوير بمرکز ابو تيج لأن زمامها الحالى صدمما مجموععها يعادل زمام سدفة وسديفة فى الروك الناصرى . وبالإستعلام عن هذه القرية حاليا اتضح أن السنة العامة حرمت سدفة الى صدفنا وأصبحت من مراكز آسيوط منذ أكثر من أربعين عامًا وبذلك استقلت عن أبو تيج كما اتضح أن الدوير احدى القرى التابعة لصدفنا .
- (٩١) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
- (٩٢) Poliak : Op. Cit., P. 19.
- (٩٣) النويرى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ ، ٢٩ ، طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٣٨ ، صومط : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، كلود كاهن : المرجع نفسه ، ص ٩ .
- (٩٤) النويرى : المرجع نفسه ، ثقى لدين أبى العباس أحمد بن تيمية : الحسبة فى الاسلام (سر الميمنة العلمية ، الحجاز) ص ٢٦ ، Pollak : Op. Cit., P. 65.
- (٩٥) ابن الجيعان : المرجع نفسه ، ص ١٨١ .
- (٩٦) ابن تيمية : المرجع نفسه .

- (٩٧) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٠ ، ضوامط : المرجع نفسه .
- (٩٨) القلقشندي : المرجع نفسه .
- (٩٩) الفصل : ترجع الى الكلمة الفرسيه *Vassal* مسال ، ويعنى التابع الذى أخذ من متنوعه اقطاعا مقابل واجبات يؤديها ، وتقابل الاجارات من مصر . وقد حرفت السنة العامة الشاميين هذا اللفظ من الفصل الى الفصل . طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٥٧ ، النويرى : نهاية الارب ، ج ٨ ، ص ٢٦١ حاشية أحمد الزين رقم (١) .
- (١٠٠) كاهن : المرجع السابق ، ص ٩١ ، ابن زئبل : المرجع السابق ، Pollak : Op. Cit., P. 45. ص ٧ ،
- (١٠١) Pollak : Op. Cit.
- (١٠٢) Pollak : Op. Cit.
- (١٠٣) Fisher : Op. Cit., P. 301.
- (١٠٤) المقريزى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٨٠٨ حاشية (٥ ، ٦) ، الخطط ، ج ١ ، ص ٩١ ، طرخان : مصر ، ص ٢٣٨ ، النظم الاقطاعية ، ص ٢٢٨ - Rabie : Op. Cit., P. 137.
- (١٠٥) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
- (١٠٦) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٥٠ ، Rabie : The Financial, P. 74.
- (١٠٧) القلقشندي : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٤ .
- (١٠٨) Op. Cit., P. 32.
- (١٠٩) المقريزى : خطط ، ج ١ ، ص ١١٠ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٥٠ .
- (١١٠) النويرى : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٢١٨ .
- (١١١) المصدر السابق ، ص ٩٤ .
- (١١٢) الاسدى : المرجع السابق ، ص ٩٤ ، المقريزى : اغناء الامة ، ص ٤٥ ، Kirk : Op. Cit., P. 53.
- (١١٣) ابن اياس : المرجع السابق ج ١ ، ق ٢ ، ص ٧٥٨ ، Ayalon : Cunpowder, P. 104.

- (١١٤) طرخان : مصر ، ص ٢٥٤ .
 Pollak · Op. Cit., P. 67. (١١٥)
 Pollak : Op. Cit. (١١٦)
- (١١٧) المقریزی : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٧ ، النويری : المرجع نفسه ،
 ص ٢٦١ — ٢٦٤ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٩ — ٢٥١ ، ميسر ،
 ص ٢٤١ — ٢٤٢ ؛
 Rable : the size. P. 137 ; Pollak : Op. Cit., P. 67.
- (١١٨) المقریزی : المرجع نفسه ، ص ٨٥ ، السبکی ، معيد النعم ، ص
 ٣٣ ، عاشور : مصر ، ص ١٩٩ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ماجد .
 المرجع السابق ، ص ٦٩ ، طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٥١ — ٢٥٢ ،
 عبد الرحمن عبد التواب : قايتباي ، ص ١٢٠ .
 Kirk : Op. Cit., P. 53.
 Ira, M. Lapidus : Muslim Cities, P. 74. (١١٩)
- (١٢٠) المقریزی ، اغائة الامة ، ص ٤٤ .
- (١٢١) المقریزی : الخطط ، ج ١ ، ص ١١١ ، السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص
 ٨٧٥ حاشية (٣) ، الاسدی : المرجع السابق ، ص ٩٦ ، ماشور : العصر المالكي
 ص ٤٣١ ، ضومط : المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .
 (١٢٢) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٤٧٩ .
 (١٢٣) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١١٠ .
 (١٢٤) الاسدی : المرجع السابق ، ص ٧٤ .
 Lapidus : Op. Cit., P. 51. (١٢٥)
- (١٢٦) المقریزی : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٩ ، النويری : المرجع
 السابق ، ص ٢٠١ ،
- (١٢٧) كان قائما في عصر دولة المماليك البحرية فقط ، ثم قام بهذا العمل
 بعد ذلك شخص يدعى « مستوفى المرتجع » وكان يحكم في القضايا الديوانية ، مثل
 الاختلافات الواقعة بين مباشرى الأمراء والجند وفق قوانين الديوان ويسجل ذلك
 عنده . وقد أطلق على نظر المرتجعات بعد ذلك اسم « ديوان السلطان » وأحيانا
 كان السلطان يصدر مسامحات للمقطنين فلا يحاسبهم مستوفى المرتجع . الخالدي :
 المقصد ، ورقة ١٣٥ ، الفلتسندی : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٢ ، ابن حبيب :
 Pollak : Op. Cit. تذكرة ج ٣ ، ص ٨٩ ، طرخان : مصر ، ص ٢٤٧ ،

- (١٢٨) طرخان : النجم القطاعية ، ص ٢٨٥ .
- (١٢٩) الأسدى : المرجع نفسه رؤية النويرى . المرجع نفسه .
- (١٣٠) طرخان : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .
- Poliak : Op Cit. (١٣١)
- (١٣٢) ابن اياس : مصدر سابق ، ج ١ ق ٢ ، ص ٥٤١ .
- (١٣٣) تفسر ذلك ان أيام السنة الشمسية تبلغ $365\frac{1}{4}$ يوم ، أما السنة الهلالية فمجموع أيامها $354\frac{1}{4}$ أى أن الفرق بينهما $11\frac{1}{4}$ يوم ، وبذلك يكون زيادة السنة الشمسية عن الهلالية فى كل ثلاث سنين $22\frac{1}{4}$ يوم وفى كل ثلاثة وثلاثين عاما سنة بالقرب ومد اقتضى هذا التفاوت تقديم السنة الهلالية عاما كاملا وذاك كل ٣٣ سنة من أجل تنظيم عهده حياة الخراج وهذا لأنه ربما يحصل الخراج فى أول السنة الهلالية وفى مرة قادمة يحصل فى نصفها أو آخرها أو فى السنة التى تليها ، وحينئذ يحى الخراج عن السنة السابقة فى السنة التى تليها ، وهذا ما دعا المالك الى تحويل السنة الخراجية السابقة الى التى تليها وذلك بعد جباية خراج سنتين دفعة واحدة ويلقى خراج السابقة . أى أنه ينقل خراج سنة ٣٣ الى سنة ٣٥ ويلقى خراج سنة ٣٤ وذلك حتى تتوافق السنتان وهذا الالفاء كان نظريا فقط فى الدفاتر بينما جرت عملية تحصيل الخراج عادية .
- انوير : نفسه ، القلقشندى : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٥٥ ، المقرئى : خط ج ١ ، ص ٢٧٣ — ٢٨٢ ، السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٤٥ حاشية (١) ، طرخان : المرجع السابق ، ص ١٠٦ ، كاهن : مرجع سابق ، ص ٩٢ ،
- Rabie : Financial P. 133 ; Poliak : Op.
- (١٣٣) ابن معاتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠ .
- Poliak : Op. Cit. (١٣٤)
- (١٣٥) النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .
- (١٣٦) المقرئى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٩ .
- (١٣٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٣٦ .
- (١٣٨) ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .
- (١٣٩) ابن حبيب : مصدر سابق ، نفس الجزء والصفحة .
- (١٤٠) القلقشندى : مصدر سابق ، ج ١٣ ، ص ٢٨ — ٣٠ .

- (١٤١) المقریزی : المصدر السابق ، ص ١٥٠ ، ابن بهادر : المصدر السابق ،
على حسن : مرجع سابق ، ص ٢٣٣ ،
Rabie : Op. Cit., P. 111 ; the size , P. 136.
Poliak : Op. Cit., P. 68. (١٤٢)
- (١٤٣) المقریزی : المصدر السابق ، وخط ، ح ١ ، ص ٨٨ ، ابن بهادر :
المصدر السابق ،
Poliak : Op. Cit., ; Irwin : Op. Cit., P. 109 ; Rabie , Financial
P. 111.
- (١٤٤) النويری : مصدر سابق ، ح ٣٠ ، ورقة ٩١ .
- (١٤٥) المقریزی : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٩٠ ، سلوك : ح ٢ ،
ق ١ ، ص ١٥٤ ح (١) ، النويری : المصدر السابق ، طرخان : مرجع سابق ، ص
Irwin : Op. Cit., P. 110. ، ١٠٥
- (١٤٦) النويری : مصدر سابق ، ح ٣١ ، ورقة ٧ ، المقریزی : المصدر
السابق ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٦٠ .
- (١٤٧) النويری : مصدر سابق ، ج ٨ ، ص ٢٤١ .
- (١٤٨) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
- (١٤٩) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ٣٨ .
- (١٥٠) المقریزی : ج ١ ، ص ١١٠ .
- (١٥١) القلقشندي : مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٦ — ٤٥٧ ، ابن الجيعان :
المصدر السابق ، ص ٣٨ ، ١٢٠ .
- (١٥٢) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٧٣ ،
Pool : Op. Cit. P. 304 No 1.
- (١٥٣) طرخان : مرجع سابق ، ص ٧٧ ،
Rabie : Op. Cit., P. 87.
- (١٥٤) القلقشندي : المرجع السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٥٧ — ٤٥٨ ،
Pool : Op. Cit. ; Rabie : Op. Cit., P. 95.
- (١٥٥) القلقشندي : المصدر السابق ، كاهن : مرجع سابق ، ص ٩٢ .
- (١٥٦) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ١٣٨ ، ضومط : مرجع سابق ،
ص ١٠٥ . ابن عرام : هو صلاح الدين خليل بن عرام ، تولى ثغر الاسكندرية عدة
مرات وتولى أيضا الوزارة لدى مصر الى جانب العديد من الوظائف الأخرى وكان

محبيا للنقهاء وتعرض للعديد من المصادرات وفى النهاية سهر على جعل ، وقتل بيد
دماليك مقتوله الأمير بركة ، ودفن بالمدرسة التى أنشأها . أبو المحاسن : النجوم ،
ج ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٧ .

(١٥٧) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(١٥٨) ابن الجيعان : المرجع نفسه .

(١٥٩) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٤١٧ ، طرخان : المرجع السابق ،
ص ٦٩ ، خاتناه ببيرس : أسسها ببيرس الجاشنكير ٧٠٦ هـ قبل توليه السلطنة :
وتم بناؤها فى عام ٧٠٩ هـ . وأوقف عليها عدة أوقاف ورتب بها العديد من القراء
والمتصوفة أنظر المقرئى : المرجع نفسه .

Muir : The Mamlouke or Slave Dynesty, P. (١٦٠)

83. No. 3.-

(١٦١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ١ ، ص ٥٦٤ .

(١٦٢) ابن اياس : المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٣٦ .

(١٦٣) انظر الفصل الثانى ، والفصل الثالث .

(١٦٤) مسالك الأنصار ، ص ١١٠ .

(١٦٥) صومط : مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(١٦٦) المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ١١٧ .

(١٦٧) ابن اياس : نزهة الأعم ، ورقة ١٢٠ - ١٢٢ .

(١٦٨) الملقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

(١٦٩) أنظر ص :

(١٧٠) المقرئى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٨ ، سلوك ، ج ٢ ق ١ .

ص ١٥٠ ، ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ١ ، ص ٢٨٦ ، طرخان : مرجع سابق ، ص
٧٨ ، صومط : مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، Rable : Op. Cit., P. 104.

(١٧١) المقرئى : خطط ، ج ١ ، ص ٩٠ .

(١٧٢) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٥٤ ، Rable : Op. Cit., P. 101.

(١٧٣) ابن الجيعان : المرجع السابق ، ص ٦ ، المقرئى : الخطط ، ج ١ ،

ص ١٠٨ .

بركة الفيل : كانت تقع بين الفسطاط والقاهرة فى مكان مهجور ، ثم عبرت
حولها النيوب بعد عام ٦٠٠ هـ . أما بركة الرطلى : فكانت تقع فى الأرض المسماة

بأرض الطيباله ، وكان يصب فيها الخليج الكبير الذي حفره السلطان الناصر محمد
وسميت بهذا الاسم لأنه كان يوجد في شرفها شخص يصنع الأبطال التي يستخدمها
الباعة في موازينهم فسموها الناس بركة الرطلى . المقریزی : المرجع نفسه ج ٢ ،
ص ١٦١ - ١٦٢ .

Rabie : Op. Cit., P. 89.

(١٧٤)

(١٧٥) انظر ص :

(١٧٦) ابن حجر : انباء ، ج ١ ، ص ١٢٧ ، ابن بهادر : فتوح النصر ، ج ٢ ،
ص ٢٣٥ ، ابن اياس : المرجع السابق ، النويرى : المرجع السابق ، ج ٢٠ ، ص
٩١ ، المقریزی : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ، السلوك ج ٢ ق ١ ، ص ١٥٠ - ١٥١ ؛
ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٣٥ .

Rable : the size , P. 138 ; the Financial, PP. 103 — 105.

(١٧٧) تاريخ العرب ، ص ٢٦٤ .

(١٧٨) المقریزی : اغائة الامة ، ص ٣٢ - ٤٣ .

(١٧٩) ضومط : المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(١٨٠) المقریزی : الخطط ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(١٨١) المقریزی : المرجع نفسه ، ص ٨٨ ، الاسدى : المرجع السابق ، ص

Rable : the size, P. 136.

٧٥ ، ضومط المرجع نفسه ،

(١٨٢) ضوامط : مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

Poliak : Op. Cit., P. 19.

(١٨٣)

(١٨٤) المقریزی : ج ١ ق ٢ ، ص ٦٤٣ . الأمير الحاج آل ملك : كان نائبا

للسلطنة في عهد السلطان الكامل شعبان ٧٤٦ هـ ، ثم نقل الى نيابة صند وظل
بها مدة حتى اقيم بشرط الخمر لكنه برأ نفسه وبعد مدة قضى عليه وظل مدة حتى
افرج عنه وبعدها لزم بيته وكان آل ملك عادلا ، أمر بهدم خزانة البنود المسجن
وانشأ مكانها مسجدا للعبادة : أبو المحاسن : مصدر سابق ، ج ١٠ ، ص ١١٩ -
١٢٧ ، ابن اياس : بدائع الزهور ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٩٩ .

(١٨٥) المقریزی : المصدر السابق .

(١٨٦) شجاع الدين اغرلو : كانت تسميه العامة اغرلو ، وتعنى بالتركية

« له نم » وأصله من مماليك الحاج بهادر العزى ، وخدم بعده عند بكتمر الساقى
وصار أمير آخور ثم خدم بعد ذلك عند بشتك ، وبعدها تولى ناحية أشموم
ثم نيابة الشوبك ، ثم صار والى القاهرة وقد تقرب الى الملك الكامل شعبان ،

واسحبوا عليه ، وحبب اليه أخذ الأموال في الاقطاعات وتولية المناصب . الا أنه
صدا نولى تقى الدين بن مراحل الوزارة عزل أغرلو عن شد الدواوين وولاه امره
سلاح . وبعد ذلك بشهور قبض السلطان على أغرلو بسبب اقامته للفتن بس الأمراء
وحنق أمرلو ودمى في القرافة في عام ٧٤٨ هـ . فلما علم العامة بذلك توجهوا الى
قبره وأحرقوه . أبو المحاسن : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٦٧ — ١٦٨ ،
بن اياس : نفس المصدر ، والجزء والقسم ، ص ٥١٥ .

(١٨٧) المتريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٩ ، السلوك ج ٢ ، ق ٣ ، ٦٨٧ ،
حاشية (٣) .

(١٨٨) المتريزي : المصدر السابق ، اسدى : مصدر سابق ، ص ٩٥ .

(١٨٩) المتريزي : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٩ ، طرخان : مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ،

سرامط ، مرجع سابق ، ص ١٤١ ، النجيدى : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(١٩٠) المتريزي : المصدر السابق ، على حسن ، دراسات ، ص ٣٣٨ .

(١٩١) طرخان : مصر ، ص ٢٤٤ .

(١٩٢) قطب ابراهيم محمد : النظم المالية ص ١٦٧ .

(١٩٢) قطب ابراهيم : المرجع السابق ، ص ١٧٥ — ١٧٦

(١٩٤) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٩٥) النظم المالية ، ص ١٨٠ — ١٨١ .



الخاتمة

بعد هذا العرض المتواضع لديوان النظر العام فى عصر المالك يتضح أن الديوان كان بمثابة هيئة مالية عليا مهمتها الاشراف على ايرادات ونفقات الدولة وكذلك ادارة املاكها والقيام بالأعمال التي تعود عليها بالنفع وذلك من خلال الاشراف أو النظر على عدة دواوين اختصر كل منها بنواحي معينة وبالطبع اقتصر هذا الاشراف على النواحي المالية فقط لهذه الدواوين والديوان بذلك يشبه وزارة المالية الحديثة التي كانت تسمى الى وقت قريب بنظارة المالية ومن خلال دراستنا لموضوع ديوان النظر فى عصر المالك يمكن استخلاص النتائج الآتية :

١ - ترجع نشأة ديوان النظر الى فترة غير معلومة من تاريخ الدولة العباسية وكان له الاشراف على أربعة دواوين ذات صبغة مالية الا انه لم يبلغ حينئذ من الشهرة ما يجعله بارزا على غيره من الدواوين وقد نال هذه الشهرة فى عهد الفاطميين وأصبح يهيمن على ثلاثة عشر ديوانا ، ثم شاركه فى مهمته الاشرافية ديوانا التحقيق والمجلس فى عهد الأيوبيين أما فى عهد المالك فقد وصل الديوان الى أوج نضجه وانحصرت الدواوين المالية التي يشرف عليها فى تسعة دواوين وأصبح مقره الثابت فى القلعة .

٢ - اتبع سياسة الدولة الدقة فى اختيار المباشرين واشترطوا العديد من الشروط لتوليهم العمل كما يلاحظ غلبة أهل الذمة فى

الاعمال المالية بالدواوين كذلك سرى على المباشرين ما كان يسرى على أرباب الأقاليم من أرباب ومربيات وغيرها .

٣ - قام النظام الداخلى بديوان النظر على اسس متينة ومنظمة حيث كان هناك رئيس يليه نائب ثم وكلاء ومساعدون وأخيرا طبقة الكتاب وهو بذلك يشبه العديد من مؤسساتنا الادارية الحديثة كما اتسول الديوان على العديد من الدفاتر والمستندات التى مازال بعضها ساريا حتى اليوم .

٤ - انعكس استقرار النظام المالى المملوكى على نظار ديوان النظر وغدت العلاقة بينهما طردية فكما نعمت الدولة بالاستقرار ، طالبت مدة ولادة النظر حتى بلغت مدة بعضهم - هبة الله بن صاعد الفائزى - عشرين عاما ، كذلك احتكرت كثير من الأسرات المملوكية العمل بالناظم المالى وأشهرهم فى ذلك عائلات : صصرى ، مكناس ، الهبصم . وقد كان أغلب المشتغلين بالأعمال الحسابية ينتمون الى أهل الذمة لبراعتهم فى الحساب وعدم خوف السلاطين من غدرهم . وقد كانت هناك قاعدة ثابتة مؤداها أن ناظر الدولة اذا رقى كان يصبح وزيرا ، واذا انفصل الوزير كان يعين ناظرا للدولة . وبسبب الثراء الذى تمتع به موظفو ديوان النظر فقد كانوا عرضة للمصادرة دائما .

٥ - قام المباثرون بعمل العديد من التقارير المالية السنوية تشبه الميزانيات الحديثة مثل : الختم للأموال والتالى للغلال والعمل للمبيعات أو المتحصلات والسياسة لبيان الاعداد وتجلت مهارة هؤلاء المباثرين فى عمل الموازنة العامة للدولة التى عرغمت باسم « الارتفاع » لبيان الإيرادات والنفقات السنوية ومما يؤكد قرب الارتفاع من الموازنة السنوية التى تقوم عليه الموازنات

الحديثة ، حيث كانت هناك بعض الموارد المالية فى عصر المماليك معلوما موعدا جبايتها السنوية كالجزية تجمع فى المحرم ، والخراج بفتتح جبايته فى طوبة وبنتهى فى مسرى . وعلى ذلك يمكن القول بأن المماليك عرفوا عمل التوازنات قبل ظهورها فى العصر الحديث عدة قرون وسبقوا فى ذلك انجلترا وفرنسا مما بعد مفخرة للاقتصاد المالى المصرى الحديث . وقد تلخص الارتفاع أو الموازنة العامة المملوكية فى ايراد جميع أنواع الموارد وبيان أوجه نفقاتها المختلفة فى ذلك العصر .

٦ — حرص المماليك على عنصر الانسجام والتداخل بين نظام دولتهم فلم يوجد هناك نظام قائم بذاته بل كانت هناك العديد من العديد من الارتباطات بين هذه النظم مما جعل الدولة تنعم بالرخاء والقوة على مدى ما يقرب من ثلاثة قرون وهو مدة حكمها .

٧ — حرص المماليك على تنويع مصادر دخلهم واتسم نظامهم الضريبى بالعمومية حيث لم يترك صغيرة أو كبيرة فى الدولة الا احصاها وقد جاءت مواردهم عن طريق وراثة بعضها عن الدول السابقة بينما استحدثوا البعض الآخر خاصة العديد من المكوس .

٨ — لم تمثل الموارد الشرعية نسبة كبيرة فى الاقتصاد المملوكى بينما استأثرت المكوس بالنصيب الأوفر فى الدخل رغم عدم ثباتها وخضوعها لنزعات السلاطين الدينية . ومثلت الضرائب التجارية النصيب الأوفر فى دخل المماليك تبعها فى ذلك الخراج فالواردت وغيرها من الموارد .

٩ — رغم أن موارد الدولة المملوكية كانت كبيرة فان نفقاتها كانت أكبر وذهب معظمها الى الصرف على الجيوش وعلى

العمائر وبذخ السلاطين ولم يقابل السلاطين ذلك بالاقتصاد فى الاسراف بل يفرض مزيد من الضرائب تحت مسميات جديدة .

١٠ - من الصعب فى عصر دولة المماليك ايجاد تفرقة بين مالية الدولة العامة ومالية السلاطين الخاصة .

١١ - أخذ العديد من سلاطين المماليك بنظرية المصالح المرسله التى تقضى بأحقية فرض مال على الأغنياء فى حالة خلو بيت المال وهناك خطر محقق بالبلاد .

١٢ - تعتبر الدولة المملوكية دولة عسكرية اقطاعية ولم يكن الاقطاع فيها مجرد أرض توزع بل شريان حياة وعصب اقتصاد ومع ذلك كان الاقطاع أحد أسباب انهيار اقتصادها .

١٣ - ظل ديوان النظر وأجهزته المتعددة يحكم ماله البلاد حتى نهاية عصر المماليك رغم تعمد العديد من السلاطين الى اضعافه اثباعاً لنههم فى حب المال . ومع ذلك بقى الديوان على حاله طوال السنوات الأولى لسلاطين العثمانيين .

١٤ - من خلال دراسة موضوع ديوان النظر فى عصر سلاطين المماليك يمكن للدولة الأخذ بالتوصيات الآتية :

(أ) العمل بنظرية المصالح المرسله لتمويل المشروعات وسداد الديون .

(ب) المرونة فى النظام الضرائبى بما يتلاءم مع حالة البلاد الاقتصادية .

(ج) بيع أو تأجير بعض ممتلكات الدولة لأفرادها بقصد استغلالها الاستغلال الأمثل .

(د) العمل على التنسيق بين الوزارات منعا للتضارب
وضباع الحقوق .

(هـ) إلغاء ما يسمى بالتسويق التعاونى للمحاصيل ومعاملة
الفلاح بالأسعار الحرة .

(و) العمل على استمرار سياسة اقطاع الأراضى
المستصلحة للخريجين لكي يتعبثوا منها ولكى يضيفوا مساحات
جديدة للرقعة الزراعية التى مازال الاقتصاد المصرى قائما عليها .

(ز) تحرير الاقتصاد المحلى من بعض الضرائب التى تعوقه
كضريبة أبراج الحمام وضريبة النخل وما شابههما وذلك لتشجيع
الاكتفاء الذاتى .

* * *

اللاحق

ملحق رقم (١)

(١) جدول بأسماء سلاطين الدولة السلجوقية الأولى (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م)

| مدة الولاية | فترة الحكم | اسم السلطان |
|-------------|------------|---|
| بوم | شهر سنة | |
| ٢٠ | ٢ | ١٠ صفر ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م |
| | | شجرة الدر |
| ٢٧ | ١٠ | ٣٠ ربيع الأول ٦٤٨ هـ - ١٤ ربيع الأول ١٢٥٧ م |
| | | المعز أيك التركماني |
| ٣ | ٨ | ٢٦ ربيع الأول ٦٥٥ هـ - ٢٨ ذي القعدة ٦٥٧ هـ / ١٢٥٨ م |
| | | المنصور علي بن أيك |
| ١ | ١ | ١٤ ذي القعدة ٦٥٧ هـ - ١٥ ذي القعدة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م |
| | | المنظر سيف الدين قطز |
| ١ | ١ | ١٥ ذي القعدة ٦٥٨ هـ - ٢٧ محرم ٦٧٦ هـ / ١٢٧٧ م |
| | | الظاهر ركن الدين بيبرس |
| ١ | ١ | ٢٦ صفر ٦٧٦ هـ - ١٠ ربيع الآخر ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م |
| | | المسعود بركة خان ابن بيبرس |
| ١ | ٢ | ٧ ربيع الآخر ٦٧٨ هـ - ٢٠ رجب ٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م |
| | | المعادل سلامش بن بيبرس |

| مدة الولاية | فترة الحكم | اسم السلطان | | |
|-------------|------------|-------------|--|-------------------------------------|
| يوم | شهر | سنة | | |
| ١١ | ٣ | ١٥ | ٢٠ رجب ٦٧٨ - ٦ ذى القعدة ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م | المنصور سيف الدين علاون |
| ٣ | ٢ | ٤ | ٧ ذى القعدة ٦٨٩ - ١٢ محرم ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ - ١٢٩٣ م | الاشرف خليل بن علاون |
| — | ١١ | ٢٧ | ١٦ محرم ٦٩٣ - ١١ محرم ٦٩٤ هـ / ١٢٩٣ - ١٢٩٤ م | الناصر محمد بن علاون |
| ٢ | — | ١٧ | ١١ محرم ٦٩٤ - ١٨ محرم ٦٩٦ هـ / ١٢٩٤ - ١٢٩٦ م | العادل زين الدين كيتنا |
| ٢ | ٣ | — | ٢٧ محرم ٦٩٦ - ٢١ ربيع الآخر ٦٩٨ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٨ م | المنصور حسام الدين لاجين |
| ١٠ | ٥ | ١٩ | ٢ جمادى الاولى ٦٩٨ - رمضان ٧٠٨ هـ / ١٢٩٨ - ١٣٠٨ م | سلطنة الناصر محمد ابن علاون الثانية |
| — | ١١ | ٢ | ١٣ شوال ٧٠٨ - ١٦ رمضان ٧٠٩ هـ / ١٣٠٨ - ١٣٠٩ م | الظفر ركن الدين بيبرس 'اجاشنكير |
| ٢٢ | ٢ | ١٩ | ٢ شوال ٧٠٩ - ٢١ ذى الحجة ٧٤١ هـ / ١٣٠٩ - ١٣٤١ م | سلطنة الناصر محمد الثالثة |

| مدة الولاية | فترة الحكم | اسم السلطان |
|-------------|------------|------------------------------|
| سنة | يوم | شهر |
| — | ٢ | — |
| ٢٠ | ٢١ | ذى الحجة ٧٤١ — ٢٠ صفر |
| ١٣٤١ م | ٧٤٢ | ١ / ١٣٤١ م |
| ٢١ | ٢١ | صفر ٧٤٢ — ١ شعبان |
| ١٣٤١ م | ٧٤٢ | ١ / ١٣٤١ م |
| ٥ | ١٠ | — |
| ٢٢ | ٢١ | ١٠. ثنوال ٧٤٢ — ٢١ محرم |
| ٢٣ | ٧٤٣ | ١٣٤٢ م / ٧٤٣ |
| ٢ | ٢٨ | ٧٧ محرم ٧٤٣ — ٤ ربيع الآخر |
| ١ | ٢٨ | ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م |
| ١ | ٢٨ | ٤ ربيع الآخر ٧٤٦ — ١ جمادى |
| ١ | ٢٨ | ٧٤٧ هـ / ١٣٤٥ م |
| ١ | ٢٨ | ١ جمادى الآخرة ٧٤٧ هـ — ١٢ |
| ١ | ٢٨ | ١٣٤٦ م / رمضان |
| ١ | ٢٨ | ١٤ رمضان ٧٤٨ — ٢٤ جمادى |
| ١ | ٢٨ | ٧٥٢ هـ / ١٣٤٧ م |
| ١ | ٢٨ | ٢٨ جمادى الآخرة ٥٧٢ — ٢ ثوال |
| ١ | ٢٨ | ٧٥٥ هـ / ١٣٥٤ م |

المنصور أبو بكر بن محمد قلاوون
الاشرف كجك بن محمد بن قلاوون
الناصر أحمد بن محمد ابن قلاوون
الصالح اسماعيل بن محمد بن قلاوون
الكامل شمعان بن محمد بن قلاوون
المظفر حاجي بن محمد ابن قلاوون
الناصر حسن بن محمد ابن قلاوون

| مدة الولاية | اسم السلطان |
|-------------|---|
| يوم | فترة الحكم |
| ٦ ٧ ٧ | سلطنة الناصر حسن الثانية |
| ٢ ٣ ٥ | الناصر محمد بن حاجي بن محمد بن قلاوون |
| ١٤ ٢ ١٥ | الانشرف شمعان بن حسين بن محمد بن قلاوون |
| ٥ ٣ ٢٠ | الناصر علي بن شمعان بن حسين |
| ١ ٦ ٢٥ | الناصر حاجي بن شمعان بن حسين |

(*) تم اعداد هذا الملحق بعد الرجوع الى العديد من المراجع منها :
 عند الناصر بن شهابين : نزهة الاساطين ، ص ٦٧ - ١٥٥ ، عماد الدين اسماعيل أبي الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ج ١ - ج ٤ (القاهرة ١٩٢٥) ، ابن التبرات : تاريخه ، ج ٨ ، أبو الحسن : النجوم الراهمة ، ج ٧ - ج ١٦ : المتريزي : السلوك ، ج ١ - ج ٤ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ - ٢٤٤ .

(٢) جدول بأسماء سلاطين الدولة المملوكية الثانية ٧٨٤ هـ - ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧ م

| مدة الولاية | اسم السلطان | فترة الحكم | يوم شهر سنة |
|-------------|--------------------------------|---|-------------|
| ٦ ٨ ١٧ | الظاهر برقوق بن أنص عثمانى | الأربعاء الساعة السادسة ١٩ رمضان ٧٨٤ - ٥ جادى الأخرى ١٣٨٨ م - ١٣٨٢ هـ / ٧٩١ | ٦ ٨ ١٧ |
| — ٨ ١٦ | سلطنة الصالح حاجى الثانية | ٧٩١ - ٧٩٢ هـ / ١٣٨٨ - ١٣٨٩ | — ٨ ١٦ |
| ٩ ٨ ١ | سلطنة الظاهر برقوق الثانية | ١٤ صفر ٧٩٢ - ١٥ شوال ١٣٨٩ هـ / ١٣٩٨ م - ٨٠١ | ٩ ٨ ١ |
| ٦ ٥ ١٠ | الناصر فرج بن برقوق | الجمعة ١٥ شوال ٨٠١ - الأحد ٢٥ ربيع الأول ٨٠٨ هـ / ١٣٩٨ م - ١٤٠٥ م | ٦ ٥ ١٠ |
| — ٢ ١٠ | المنصور عبد العزيز بن برقوق | الاثنين ٢٦ ربيع الأول ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م | — ٢ ١٠ |
| ٦ ١٠ — | سلطنة الناصر فرج الثانية | ٥ جادى الأخرى ٨٠٨ - ١٦ صفر ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م - ١٤٠٥ م | ٦ ١٠ — |

| مدة الولاية | بئرة الحكم | اسم السلطان |
|-------------|---|-----------------------------------|
| يوم شهر سنة | | |
| ٧ ٤ — | السبت ٥ محرم ٨١٥ — الاثنين ١ شعبان ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م | الخليفة المستنصر بالله العباسي |
| ٨ ٥ ٤ — | الاثنين ١ شعبان ٨١٥ — الاثنين ٨ محرم ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ م — ١٤٢١ م | المؤيد شيخ الحمودي |
| ٧ ٢٠ — | الاثنين ٨ محرم ٨٢٤ — ٢٩ شعبان ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م | المظفر أحمد بن شيخ |
| ٣ ٢ — | ٢٩ شعبان ٨٢٤ — ٢٤ ذي الحجة ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م | الظاهر ططر الظاهري |
| ٣ ١٤ — | ٢٤ ذي الحجة ٨٢٤ — الاربعاء ٨ ربيع الآخر ٨٢٥ هـ / ١٤٢١ م — ١٤٢٢ م | الصالح محمد بن ططر |
| ١٦ ٨ ٥ — | ٨ ربيع الآخر ٨٢٥ — ١٣ ذي الحجة ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ م — ١٤٣٧ م | الاشرف برسبای الدمياقي |
| ٣ ٦ — | السبت ١٣ ذي الحجة ٨٤١ — الاربعاء ١٩ ربيع الاول ٨٤٢ هـ / ١٤٣٧ م — ١٤٣٨ م | العزیز يوسف بن برسبای |

| مدة الولاية | اسم السلطان | فترة الحكم | يوم شهر سنة |
|-------------|--|---|-------------|
| ١٤ ١٠ ٢ | الظاهر جقمق الظاهرى | الأربعاء ١٩ ربيع الأول ٨٤٢ - ٣ صفر ٨٥٧ هـ / ١٤٢٨ هـ - ١٤٥٣ م | ١ ١٣ |
| ٨ ٢ ٧ | المنصور عثمان بن جقمق | الخميس ١١ محرم ٨٥٧ هـ - الجمعة ٥ ربيع الأول ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م | ١ ١٣ |
| ١٨ ٤ ٣ | الانشرف اينال الغلائى | الثنين ٨ ربيع الأول ٨٥٧ هـ - الخميس ١٥ جمادى الأولى ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ م - ١٤٦٠ م | ٨ ٢ ٧ |
| ١٩ ٥ ٢١ | المؤيد أحمد بن اينال | ١٤ جمادى الأولى ٨٦٥ هـ - السبت ١٨ رمضان ٨٦٥ هـ / ١٤٦٠ م | ١ ٤ ٣ |
| ١٠ ١ ٢٦ | الظاهر خشقدم الناصرى | ١٩ رمضان ٨٦٥ هـ - السبت ١٠ ربيع الأول ٨٧٢ هـ ١٤٩٠ - ١٤٦٧ م | ١ ٥ ٢١ |
| ١ ١ ٢٩ | الظاهر بلباي الاينالى الظاهر تبريفنا الظاهرى | ١٠ ربيع الأول ٨٧٢ هـ - ٧ جمادى الأولى ٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م السبت ٧ جمادى ٨٧٢ هـ - الاثنين ٦ رجب ٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م | ١ ١ ٢٩ |

| مدة الولاية | فترة الحكم | اسم السلطان |
|-------------|------------|--------------------------|
| شهر | يوم | |
| ١ | ١٣ | اللاشرف طومان باي I |
| ١١ | ١٣ | اللاشرف قانصوه الغوري |
| ١ | ١٣ | اللاشرف طومان باي II |
| ١ | ١٣ | اللاشرف طومان باي III |

تعقيب

* حكم الماليك مصر ما يقرب من ثلاثة قرون (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) وبلغ عدد الحكام طوال هذه الفترة خمسين سلطانا منهم سيده وهى شجر الدر وهذا واقع تاريخى لا يجب المساس به أو انكاره مثلما فعل البعض (١) . بل لا يعيبنا كعرب أن تكون سيده قد تولت حكم البلاد وليست هذه أول سابقة من نوعها حيث بحدتنا التاريخ القديم عن الملكة بلقيس والملكة تى ، وكليوباترة وغيرهن من النساء فى العصر الإسلامى اللائى برعن فى العبدد من النواحي . كما أن شجر الدر تولت فى مرحلة من أخطر مراحل تاريخنا الوسيط ، واستطاعت بذكائها أن تأخذ بالبلاد الى بر الأمان والانتصار على الصليبيين فى المنصورة وهذا مفخرة للمرأة العربية المعاصرة التى أصبح الآن من الأمور العادية أن تتقلد أرفع المناصب .

* تولى بعض هؤلاء السلاطين — أمثال الأشرف كجك بن محمد بن قلاوون ، المظفر أحمد بن شيخ — الحكم ، ولم يتعد الأول ثماني سنوات بينما كان الثانى مازال فى المهد صبيا . مما جعل الأمراء يعزلونهم ، وهذا يوضح عدم اتباع الماليك لمبدأ وراثة العرش الذى كان ساريا عند أسلافهم الأيوبيين .

* حكم غالبية السلاطين فترة واحدة بينما حكم بعضهم فترتين مثل الناصر حسن بن محمد ، وبرقوق العثمانى ولم يوجد سوى الناصر محمد بن قلاوون الذى انفرد بالحكم ثلاث مرات .

* تكون اسم كل سلطان من خمسة مقاطع (وقد جاء فى الجدول على سبيل الاختصار) : اللقب الملكى ، ثم لقب التكريم والتشريف ، ثم لقب الاستاذ والحامى ، ثم الاسم الخاص ، ثم

الاسم الملكى . ومثال ذلك : السلطان الملك المنصور حسام الدين
لجين المنصورى (٢) .

وقد زاد الدكتور حسن الباشا (٣) الأمر ايضاحا حيث ذكر
أن 'اللقاب' المملوكية كانت تفتتح « باللقب الأصل » كالمقام والمقر
وغيرها ، يليه الألقاب المفردة كالأشرف والكريم والعالى والسامى ،
يتبع ذلك الكنية أو النعت كالظاهر بالنسبة لبيرس وحسام الدين
لكل الترك من الأجناد ، ثم اللقب المركب ، ونى نهايته يؤتى بالاسم
العلم الشخصى لصاحب اللقب مثل لجين أو بيرس أو غيره ،
ثم يتبع ذلك بلقب النسبة : اما للتاجر أو الأستاذ ، أو المربى ،
أو البلد الذى نشأ فيه أو السعر الذى بيع به أو السلطان الذى
عينه وحينئذ تضاف (ي) الى النعت الشخصى للسلطان
كالمنصورى وغيره .

✽ تباينت سنوات حكم سلاطين المماليك ما بين الزيادة
والنقصان فكان أطولهم حكما : الناصر محمد بن قلاوون يلبه
الأشرف قايتباى المحمودى ثم الظاهر ركن الدين بيرس ، أما
أقصرهم حكما فكان قانصوه خمسمائة حيث حكم ثلاثة ثلاثة أيام
فقط . كذلك تباين مبدأ وراثه العرش بين الأسرات المملوكية
الحاكمة وجاء بيت قلاوون على رأس هذه الأسرات حيث احتل
أكثر من ثلثى تاريخ دولة المماليك البحريةية ، يليه فى ذلك بيت الظاهر
برقوق فى عهد المماليك الجراكسة .

✽ اختلفت نهايات سلاطين المماليك ، فنجد أن أربعة عشر
سلطانا قتلوا منهم : (أيبك ، قطز ، لاجين ، قنصوه الغورى ،
طومان باى) وأحد عشر توفوا وفاة طبيعية منهم : (ببيرس ،
قلاوون ، محمد بن قلاوون ، برقوق ، شيخ ، ططر ، برسباى ،
قايتباى) (٤) ، وخمسة وعشرون خلعوا أو تركوا الحكم منهم :
(شجرة الدر ، على بن أيبك ، كتبغا ، المستعين ، جقمق ، اينال ،
بلباى) .

معلق (٢) (٥)

نسخة توقيع بنظر الدواوين ، المعبر عنها بنظر الدولة ،
كتب بها لتاج الذين بن سعيد الدولة (٦) ، وهى :

« الحمد لله الذى خص من أخلص فى الطاعة من آلائنا بحسن
النظر ، وأجنى من غرس فى قلبه أصل الايمان من عوارف ايامنا
الزاهرة يانع الثمر ، ورفع من استضاء فى دولتنا القاهرة بأنوار
الهدى من حجول الرتب الى مكان الفرر ، وأظهر لوامع السعادة
من نعمنا على من أضاء له الرشده فرآه بعين البصيرة قبل البصر .

ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة هى أرفع
ما يقتنى وأنفع ما بدخر ، وأنضل ما نجت به الفرقة الموحدة وهلكت
به الفرق الأخر ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله أشرف البشر ،
وأرف البدو والحضر ، والمبعوث الى الأمم كافة لما قضاه الله
تعالى من سعادة بن آمن وثقاوة من كفر ، صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه الميامين الفرر ، صلاة دائمة الورد والصدر ، باقية
العين والأثر ، وسلم تسليمًا كثيرا .

وبعد فان أولى من خصه برنا بالنظر الحسن ، وشمله
كرمنا من الرتب بما يهجر فى بلوغ مثله الوسن ، واشتمل عليه
معروفنا بما يجعل يراعه فى مصالح الدولة القاهرة جميل العبارة
حسن اللسن ، من سمت به نفسه الى سعادة الآخرة فأنته سعادة
الدنيا تابعة ، وسلك فى مرضى الدولة القاهرة طريق الاخلاص
فغدنت لكل خير حاوية ، ولكل يمن جامعة مع كفاءة جاءت المناصب
على قدر ، ومعرفة ما لحظت المصالح بأقرب نظير ، الا نمت الأموال
وبدرت البدر ، وخبرة ما اعتبرت فيها محاسن سيرته فى كل

ما يبائسره الا صفر خبرها الخبر ، ونزاهة سلكت به فى كل ما يليه
أحسن المسالك ، وعفة رفعته من الرتب الديوانية الى مفارقها ولا
رتبة للنتاج الا ذلك .

ولما كان فلان هو الذى اجتنى من احسان الدولة القاهرة
بالطاعة أفضل الجنى ، وفاز من عوارفها العميمة بجميل المخالصة
ما زاد على المنى ، وانتمى من أدوات نفسه الى كمال المعرفة
والعفة وهما أغخر ما بدخر للرتب الجليلة وانفس ما يمتنى ، وعنى
من أسباب استحقاقه المناصب بما اقتضى احسان الدولة القاهرة
أن يحتفل بتقدمه وأن يعتنى .

فلذلك رسم أن يفوض اليه نظر الدواوين المعمورة : فليباشر
ذلك محليا هذه الرتبة بعقود تصرفه الجميل ، ومجليا فى هذه
الحلبة بسبق معرفته الذى لا يحتاج الى دليل ، ومبينا من نتائج
قلمه ما يبرهن على أنه موضع الاختيار ، ومن كوامن اطلاعه ما لا
يحتاج الى برهان الا اذا احتاج اليه النهار ، فلا يزال فرع يراعه
فى روض المصالح مثرا ، وليل نفسه فى ليل الأعمال مقهرا ،
وحسن نظره الى ما قريب ونأى من المصالح محققا ، ولسان قلمه
لما دق من أمور الأقاليم محققا ، ورسم خطه لما يستقر فى الدواوين
المعمورة مثبتا ، ورسم تحريره لما يجتنى من غروس المصالح
منبنا ، ولدر أخلاف الأعمال بحسن الاطلاع محتلبا ، ولوجوه
الأموال بانفاق التوجه الى ثمرها ان أقبليت محتلبا وان أعرضت
محتلبا ، فان الأمور معادن يستثمرها التصرف الجميل ، ومنابت
ينميتها النظر الجاى والانتان الجليل ، وملاك كل أمر تقوى الله
تعالى . فليجعلها أمامه ، ويتخيلها فى كل حال أمامه والله تعالى يوقفه
بمنه وكرمه ! » .

تعقيب

— هذا توقيع أو قرار تعيين لناظر الدولة الذى يرأس ديوان النظر فى دولة المماليك موضوع البحث .

— نسخة التوقيع خالية من ذكر الأسماء أو المصطلحات المتداولة فى عصر المماليك ويعتبر أغلبها جملا انشائية استخدمت كافتتاحية أو ككتب أو وصية أو دعاء .

— التوقيع يأتى فى الدرجة الرابعة فى المكاتبات بعد «عهود» الخلفاء والملوك ، « وتقاليد » كبار النواب والوزراء ، « والتفاويض » لعامة القضاة ثم « التواقيع » لعامة الوظائف جليلها وحقيرها (٧) .

— يبدأ التوقيع بالتحميد أو الحمد ، لأجل الوظائف التى تأتى فى المرتبة الأولى من التواقيع وكان يكتب بذلك للقضاة وكاتب السر وناظر الجيش ، وناظر الدواوين (٨) .

— اتبع كتاب ديوان الانشاء بعد التحميد والتشهد ، الصلاة على الرسول وآله وصحبه .

— جاء فى بداية الفقرة الثالثة كلمة « وبعد » وكان هذا متبعا مع أصحاب الوظائف التى تأتى فى الدرجة الثانية بعد أصحاب العهود والتقاليد التى كانت ترد فى مكاتباتهم كلمة « أما بعد » (٩) .

— يابى ذلك وصف لناظر الدولة ومدح يتلاءم مع نوع عمله مثل رعايته لمصالح الدولة ، وترفعه عن الدنيا ، وسيرته الحميدة ، واستثماره للأموال ، ومهارته فى المباشرة .

— فى بداية الفقرة الرابعة جاءت كلمة « فلان » ولم يذكر اسم متولى العمل ، ربما هدف الكاتب من ذلك الى كتابة نسخة توقيع لتؤلى هذه الوظيفة تصـبح بمثابة مثال يقتدى به الكتاب المستجدون .

— يلى ذلك ذكر لالقاب متولى هذه الوظيفة مثل : المطيع ، العارف ، العفيف .

— فى بداية الفقرة الاخيرة جاءت عبارة « ان يفوض » وهى من العبارات الشائعة المختصة بالتواقيع(١٠) — مثل « الحمد لله » — وتبعها ذكر لنوع العمل المكلف به المتولى وهو نظر الدواوين .

— يعقب ذلك العديد من الوصايا التى عليه مراعاتها مثل : ان يكون عند حسن الظن وعلى دراية بخبايا عمله ومعرفة كيف تحصل الاموال وفيم تنفق ..

— ويختتم التوقيع بالدعاء للمتولى ان يوفقه الله فى عمله .

نخلص من هذا التحليل المبسط ان الدولة المملوكية راعت فى ناظر الدواوين ان يكون محمود السيرة عالما بصنعتة ومنفذا لسياستها المالية وقت الرخاء والشدة واجملت الدولة له كل ذلك فى قرار تعيينه حتى يشحذ همته ولا يتوانى فى أداء مهامه .

محقق رقم ((٣))

جدول باسماء نظار الدولة — هتولى ديوان النظر المملوكى — وسنوات
توليهم ، والسلاطين الذين تولوا فى عهدهم

٠٢٨٠

| اسم السلطان | ناظر الدولة | سنة الولاية |
|---|--|--|
| المعز أيبك التركمانى ١٢٤٨ — ١٢٥٥ / ١٢٥٠ | شرف الدين هبة الله بن مساعد الفاخرى (١١) | ١٢٥٠ هـ / ١٢٥٢ م |
| المنصور تالاون الالفى ١٢٧٨ — ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ | شرف الدين أبو طالب النابلسى (١٢) عز الدين ابراهيم بن مقلد بن أحمد ابن شاکر (١٢) . | ١٢٧٨ هـ / ١٢٧٩ م قبل عام ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م |
| | تاج الدين السنهورى ، وشرف الدين بن النابلسى (١٤) | ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م |
| | تقى الدين نصر الله ، تاج الدين ابن السنهورى ، جمال الدين الحرانى ، فخر الدين بن الطبرى (١٥) | ٦٨٧ هـ / ١٢٨٨ م ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م |
| | جمال الدين بن مصرى (١٦) | ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م |

| اسم السلطان | ناظر الدولة | سنة الولاية |
|---|---|-------------------------|
| الاشرف خليل بن تلاوون • | محيى الدين بن النحاس (١٧) | قبل علم ٦٩١ هـ / ١٢٩١ م |
| ٦٨٩ — ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ — ١٢٩٤ م | جمال الدين ابراهيم بن مصرى (١٨) | ١٢٩١ هـ / ١٢٩١ م |
| المنصور ٦٩٤ — ٦٩٦ م / ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م | فخر الدين الخليلى عمر بن مجد الدين (١٩) | ١٢٩٢ هـ / ١٢٩٢ م |
| المنصور حسام الدين لاجين ٦٩٦ — ٦٩٨ هـ / ١٢٩٦ — ١٢٩٧ م | أمين الدين بن مصرى (٢٠) | ٦٩٥ هـ / ١٢٩٥ م |
| الناصر محمد بن تلاوون | أمين الدين بن هلال (٢١) | ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م |
| ٦٩٨ — ٧٠٨ هـ / ١٢٩٩ — ١٣٠٨ م | تاج الدين الشيرازى (٢٢) | ٦٩٩ هـ / ١٣٠٠ م |
| ٦٩٨ — ٧٠٨ هـ / ١٢٩٩ — ١٣٠٨ م | تاج الدين عبد الرحيم بن السنهورى ، شهاب الدين غازى ابن الواسطى (٢٣) | ٧٠٣ هـ / ١٣٠٤ م |

| اسم السلطان | ناظر الدولة | سنة الولاية |
|-----------------------------------|---|-----------------|
| المظفر بيبرس الجاشنكير | أمين الدين بن الدقاقى ، شرف الدين بن مر (٢٤) | ٧٠٨ هـ / ١٣٠٩ م |
| ٧٠٨ هـ - ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م - ١٣١٠ م | شرف الدين بن مزهر (٢٥) | ٧٠٩ هـ / ١٣١٠ م |
| الناصر محمد بن قلاوون | أمين الدين بن الغنم ، التاج عبد الرحمن الطويل (٢٦) | ٧١١ هـ / ١٣١٢ م |
| ٧٠٩ هـ - ٧٤١ هـ / ١٣١٠ م - ١٣٤١ م | تقى الدين أسعد بن أمين الملك المعروف بكاتب برلقى ، أمين الدين بن الغنم (٢٧) | ٧١١ هـ / ١٣١٢ م |
| | كاتب برلقى ، كريم الدين أكرم بن الخطيرى (٢٨) | ٧١٣ هـ / ١٣١٤ م |
| | أمين الدين بن الغنم ، كريم الدين أكرم بن الخطيرى المعروف بالصغير (٢٩) | ٧١٦ م / ١٣١٧ م |
| | أسعد الاحول (٣٠) | ٧١٦ هـ / ١٣١٧ م |
| | كريم الدين أكرم الصغير (٣١) | ٧١٨ هـ / ١٣١٨ م |

سنة الولاية

ناظر الدولة

اسم السلطان

| | | |
|-----------------------|---|--|
| ١٢٢٤ / قبل عام ٧٢٤ هـ | الموفق ، شرف الدين بن زبور (٣٢) | شهاب الدين بن الافتهى ويسميه النويرى شهاب الدين بن سنعبد |
| ١٣٢٤ م / ٧٢٤ هـ | الدين الافطاسى (٣٣) | |
| ١٣٢٤ م / ٧٢٤ هـ | شمس الدين غيريال (٣٤) | |
| ١٣٢٦ م / ٧٢٦ هـ | شرف الدين بن عبد الرحمن (٣٥) | |
| ١٣٢٩ م / ٧٢٩ هـ | شمس الدين بن قزوينة (٣٦) | |
| ١٣٢٢ م / ٧٣٢ هـ | علم الدين ابراهيم بن الحاج (٣٧) | |
| ٣٤١ - قبل عام ٧٤١ هـ | امين الدين (٣٨) | |
| ١٣٤١ م / ٧٤١ هـ | الموفق بن سعيد الدولة الخزائنى (٣٩) | |
| ١٣٦٣ / قبل عام ٧٦٤ هـ | تقى الدين أبو الربيع سليمان بن على (٤٠) | الانشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون |
| ١٣٦٦ م / ٧٦٧ هـ | سعد الدين بن الريشة (٤١) | ٧٦٤ - ٧٧٨ هـ / |
| ١٣٧٣ م / ٧٧٤ هـ | كريم الدين بن الرويب (٤٢) | ١٣٦٣ - ١٣٧٧ م |

سنة الولاية

ناظر الدولة

اسم السلطان

م ١٣٧٥ / هـ ٧٧٦

سعد الدين بن الريشة ، وأمين الدين (٤٣)

المنصور نور الدين على ابن الأشرف شعبان بن

م ١٣٧٥ / هـ ٧٧٦

ثرف الدين موسى بين الأركشي (٤٤)

حسبين ٧٧٨ هـ — ١٣٧٧ هـ / ٧٨٣ م ١٣٨١ م

م ١٣٧٦ / هـ ٧٧٧

أمين الدين حصيص المعروف بهين (٤٥)

م ١٣٧٨ / هـ ٧٧٩

كريم الدين بن الرويهب (٤٦) سعد الدين بن الريشة (٤٧)

تاج الدين النشو الملكي (٤٨)

م ١٣٧٨ / هـ ٧٧٩

كريم الدين عبد الكريم بن عبد الرازق (٤٩)

علم الدين يحيى طباهجه بن الفخر ابن شاكرا (٥٠) .

م ١٣٧٩ / هـ ٧٨٠

سعد الدين بن الريشة (٥١) علم الدين يحيى (٥٢)

الصالح حاجي بن الأشرف شعبان / ٧٨٣ هـ — ٧٨٤ هـ / ١٣٨١ م — ١٣٨٢ م

م ١٣٧٩ / هـ ٧٨٠

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

م ١٣٨١ / هـ ٧٨٣

| سنة الولاية | ناظر الدولة | اسم السلطان |
|-----------------|--|--|
| ١٤٢٥ هـ / ٨٢٨ م | أمين الدين ابراهيم بن الهيصم ويسميه السخاوي الاميني ابراهيم | الظاهرى / ٨٢٥ هـ - ٨٤١ م |
| ١٤٢٤ هـ / ٨٣٧ م | ابن الهيصم (٥٤) فرج بن النحال (٥٥) | ١٤٢٢ - ١٤٣٧ م |
| ١٤٥٣ هـ / ٨٥٧ م | تغرى بردى التلاوى الظاهرى (٥٦) | الظاهر جقمق الملائى الظاهرى / ٨٤٢ هـ - ٨٥٧ م / ١٨٥٣ - ١٤٣٨ م الاشرف اينال الملائى / ٨٥٧ هـ - ٨٦٥ م / ١٤٥٣ - ١٤٦٠ م |
| ١٤٥٣ هـ / ٨٥٧ م | التاج الخطيرى (٥٧) | |
| ١٤٥٤ هـ / ٨٥٨ م | حمزة بن البشيرى (٥٨) | |
| ١٤٥٤ هـ / ٨٥٨ م | تقى الدين بن نصر الله (٥٩) | |
| ١٤٥٥ هـ / ٨٥٩ م | حمزة بن البشيرى (٦٠) | |
| ١٤٥٥ هـ / ٨٥٩ م | ابن كاتب الشعير (٦١) | |
| ١٤٥٨ هـ / ٨٦٢ م | منصور بن الصفى (٦٢) | |
| ١٤٦٢ هـ / ٨٦٧ م | مجد الدين بن منصور الاسلمى (٦٣) ظل ثلاثة ايام ويقض عليه وغرم سنة الالف دينار المعلم شمس الدين محمد البيلى (٦٤) | الظاهر خشمقدم / ٨٦٥ هـ - ٨٧٢ م / ١٤٦٠ - ١٤٦٧ م |
| ١٤٦٢ هـ / ٨٦٧ م | كان ايماء | |

| اسم السلطان | ناظر الدولة | سنة الولاية |
|---------------------------|--|-------------------------------|
| الإشرف قايقباي المحمدي | عبد القادر الطويل (٦٥) | ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م |
| ٨٧٢ - ٩٠١ هـ / | محمد بن شمس الدين محمد الاهناسي (٦٦) | ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م |
| ١٤٦٨ - ١٤٩٦ م | قاسم شفقية . بعد توليه بعلهين عزل وصوذر ثم أعيد توليته مرة ثانية ٨٧٩ هـ ثم اختفى بعد ذلك (٦٧) | ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م |
| | موفق الدين الإسلامي بن القمص (٦٨) | ٨٧٢ هـ / ١٤٦٩ م |
| | قاسم شفقية (٦٩) | ٨٨٧ هـ / ١٤٨٢ م |
| | شرف الدين بن البقري (٧٠) | ٨٨٧ هـ / ١٤٨٢ م |
| | موفق الدين الإسلامي بن القمص (٧١) | ٨٩٠ هـ / ١٤٨٥ م |
| | شرف الدين بن البدر حسن (٧٢) | ٨٩٢ هـ / ١٤٨٧ م |
| | شمس الدين محمد أبو البركات (٧٣) | ٨٩٢ هـ / ١٤٨٧ م |
| | علم الدين سنيرة (٧٤) | ٧٨٨ هـ / ١٣٨٦ م |
| | فخر الدين بن مكاس (٧٥) | ربيع الآخر ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م |
| | مسعد الدين بن البقري (٧٦) | ذو القعدة ٧٩٢ هـ / ٣٩٠ م |
| | | ٧٩٢ هـ / ١٣٩٠ م |
| | | ٧٨٤ - ٧٩١ هـ / |
| | | ١٣٨٢ - ١٣٨٩ م |

| سنة الولاية | ناظر الدولة | اسم السلطان |
|-----------------|-------------------------------------|---|
| ١٣٩٧ هـ / ٧٩٩ م | سعد الدين الهيصم (٧٧) | الناصر فرج بن برقوق |
| ١٣٩٩ م / ٨٠١ هـ | زين الدين عبد الرحمن بن الكويز (٧٨) | ٨٠١ هـ - ٨٠٨ هـ / ١٣٩٩ م - ١٤٠٥ م |
| ١٤٠١ م / ٨٠٣ هـ | بدر الدين محمد الاقضي (٧٩) | المؤيد ششيخ ٨١٥ هـ - ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ م - ١٤٢١ م |
| ١٤١٧ هـ / ٨١٩ م | علم الدين ابو كم (٨٠) | الانشرف برسباي الدقماقي |
| ١٤١٧ م / ٨٢٠ هـ | تاج الدين بن الرملي (٨١) | |
| ١٤٢٥ م / ٨٢٨ هـ | ابن كاتب جكم (٨٢) | |
| ١٤٩٨ م / ٨٩٣ هـ | تاسم شغيفة (٨٣) | |
| ١٤٩٢ م / ٨٩٧ هـ | عبد القادر الطويل (٨٤) | |
| ١٥٠٢ م / ٩٠٧ هـ | مجد الدين بن كراوية (٨٥) | الانشرف قانصوه الغوري |
| ١٥٠٤ م / ٩٠٩ هـ | شرف الدين الصغير (٨٦) | ٩٠٦ هـ - ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م - ١٥٠١ م |
| ١٥٠٤ م / ٩٠٩ هـ | وفيه دخل المماليك | |
| ١٥١٧ م / ٩٢٢ هـ | ظل يرأس الديوان حتى عام | |

ملحق رقم « ٤ »

كشاف المصطلحات التي ورد ذكرها في الدراسة

الأتاك :

لفظة تتألف من كلمتين مركبين : اطا : بمعنى أب ، بك : بمعنى السيد . أى السيد الأب ، أو أبو الأمراء ومهمته الموصاية على أولاد السلطان وتربيتهم وفى عصر المماليك أطلق على القائد العام لجيوش الدولة (٨٨) .

الأحباس والأوقاف :

حفظ العقار من التبديد ، وتخصيص دخله اما لأسرة مؤسس الوقف واما الى مؤسسة دينية (٨٩) وفى عصر المماليك انفصلت الأحباس عن الأوقاف وصار لكل منهما ديوان مستقل (٩٠) .

آدر الضرب :

مفردها دار ، ويقصد بها : دور سك العملة (٩١) .

الارتفاع :

تقرير سنوى يبين إيرادات الدولة المالية والنواحي التي أنفقت فيها هذه الأموال (٩٢) ، ويشبهه فى عصرنا الحديث الموازنة .

الاستادار :

هو المتحكم فى أمر البيوت السلطانية كلها : من مطبخ وحاشية وخدم ، وله استتعاء ما تحتاج اليه هذه البيوت من متطلبات ونفقات وكساوى (٩٣) .

الاسـتـيـمار :

أوراق رسمية كانت تستخدم فى دواوين الدولة ، وتشتمل على العطاء والرسوم المقررة فى بداية كل سنة وكذا باقى النفقات (٩٤) .

الأغـرـبة :

مراكب حربية كبيرة تشبه رأس الغراب وتعمل بمائة وثمانين مجدافا (٩٥) .

الأمـسـين :

كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويساعد الشاهد ، وينوب عنه فى غيابه (٩٦) .

الأهـراء :

هى شون غلال الدولة أو حواصلها (٩٧) . وبها كانت تحفظ الحبوب .

الأوارج :

لفظة فارسية معناها المنقول ، ونيه يثبت ما يدفعه كل فرد على دفعات أو أقساط حتى يستوفى ما عليه (٩٨) .

الأوجـاقية :

لفظ أعجمى مفردا أوجاقى ، ويقصد به من يتولى ركوب الخيل للرياضة (٩٩) .

بازهنجات :

فتحات فى كم الثوب الواسع الكمين والمشقوق من الأمام الذى يسمى « حبة » (١٠٠) .

البراءة :

برىء من الشيء : خلص وخلا منه ، والبراءة حجة بعطيها
الخازن للمؤدى بما بدفعه اليه(١.١) أى أنها بمثابة اىصال سداد
يعطى للدافع .

البرش النقا :

نوع من الأرض ، ترتيبه السابع من حيث القيمة وهى الأرض
التي خلت بها زرع بالعام السابق(١.٢) .

البروبية :

أو العرائب وهى نوع من الأرض يحتل المرتبة الثالثة من
حيث الجودة وسعرها دون الباق وتصلح لزراعة القرط والمقائى
وتصير فى العام القابل أرض باق(١.٣) .

البطال :

المغضوب عليه من قبل الدولة ولا يعمل بسبب جرم سياسى
وله مكان محدد لاقامته لا يجوز له مغادرته(١.٤) .

الباق :

اجود أنواع الأرض وأغلاها سعرا ويصلح لزراعة القمح
والكتان(١.٥) .

الباقى

هو ما يتأخر كل عام من مال الخراج وغيره على الضمان
والمتقبلين ولم يستخرج بعد(١.٦) .

البقماهية :

وهى البقماهة والسقماهية . نوع من أنواع الأراضى يجىء فى المرتبة الرابعة من حيث الجودة وهو أثر الكتان لا تنتج قمحا وإذا زرع فيها كان دقيقه أسود(١٠٧) .

البيمارستان :

كلمة فارسية مشتقة من لفظى : بيمار : أى مريض ، ستان : وتعنى المكان أو الموطن أى المكان الذى يوجد نيه المرضى(١٠٨) . وهو ما نسميه بالمستشفى .

التأريخ :

لفظة فارسية معناها النظام . والتأريخ عبارة عن دفتر يشمل أسماء الأفراد وما يسدده كل منهم مكتوبا تحت اسمه حتى يسهل محاسبتهم(١٠٩) وهو بذلك يشبه الأرواح .

التالى :

تقرير مالى سنوى يعمل للغلال ، يبين كمية الوارد منها والمنصرف(١١٠) .

التسمير :

وسيلة عقاب ، ويبدو أنها عبارة عن دق المسامير فى جسد المحكوم عليه(١١١) .

تطبيق المياومة :

نوع من الدفاتر يضعه المباشر ويسجل فيه كل ما يحدث له فى يومه حيث يذكر تاريخ اليوم والشهر حسب السنة الهلالية والوارد والصادر وغيره(١١٢) .

التفريغ :

- العطاء من بيت المال (١١٣) .

التوسيط :

نوع من العقاب عبارة عن وضع الشخص على خشبة تشبه الصليب بعد تجريده من ملابسه ، ثم يضربه صاحب السفب بشدة فيقسم جسمه الى نصفين من الوسط (١١٤) .

الجمالية :

تطلق على اهل الذمة لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من وجبت عليه الجزية من اهل الذمة وان لم يجلوأ عن أوطانهم (١١٥) .

الجامكية :

وهى الرواتب التى تصرف للمحاربين ، واصلاها كلمة فارسية (١١٦) .

الجريدة السوداء :

من دفاتر ديوان الجيش ويكتب فيها أسماء الرجال وأنسابهم وأرزاقهم وسائر أحوالهم (١١٧) .

الجريدة المسجلة :

- وهى المختومة بخاتم السلطان (١١٨) .

الجهبذ :

- وهو محرر ايصالات الدنع والتبض (١١٩) .

الحاشر :

أحد كتاب المال المكلفين بحراسة الأجران ويمنع الفلاحين من التصرف فيها إلا بإذن كتابي من العامل (١٢٠) .

الحائز :

أحد الكتاب المكلفين بإحصاء أهل الذمة (١٢١) .

الحاصل :

ما يكون في بيت المال (١٢٢) .

الحراريق :

مفردها : حراقة وهي مراكب حربية كبيرة يعبر اسمها عن وظيفتها في إحراق سفن العدو بالنفط وكان يجذف بها ما يقرب من مائة مجداف (١٢٣) .

الحسبة :

وظيفة دينية قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٢٤)

الخازن :

أحد الكتاب المكلفين بقبض وتخزين الفلال وإخراجها وقت الطلب (١٢٥) .

الخاصكية :

فرقة من الجند مقربون للسلطان وملازموه في خلواته ويسوقون المحمل الشريف . ومنهم يؤمّر كبار الأمراء كالنائب والوزير (١٢٦) .

الخِـنَاقَة :

لفظ فارسي يعنى المائدة أو المكان الذى يأكل فيه الملك ثم أطلق اللفظ على الدور الضخمة التى يقوم على انشائها الملوك والأمراء من أجل إيواء غرباء المسلمين وتعنى أيضا رباط الصوفية (١٢٧) .

الخِـتْم :

كتاب يعده الجهاز سنويا ، ويختص بجهات العين من سائر الأموال ويبين فيه الوارد والمنصرف (١٢٨) لذلك يسمى الختمة الجامعة .

الخِـمَّة :

كتاب يعده الجهاز شهريا بجملة المتحصل والمنصرف (١٢٩) .

الخِـرَاج :

ما يخرج من غلة الأرض ، وأيضا المال الذى يحصل فى أوقات معينة (١٣٠) .

الخِـرَاجِى :

المقررات المالية التى تحصل على الاراضى الزراعيية سنويا (١٣١) .

الخِـرْجِيَّة :

عامه الامراء ودون الخاصكية فى المركز الادبى والمادى (١٣٢) .

الخِـبْرَس :

الأرض الفاسدة بسبب ما فيها من موانع للزراعة ولا يتم

زراعتها الا بعد ازالة هذه الموانع وتعتبر تاسع انواع الاراضى من حيث القيمة(١٣٣) .

خمس الغنائم والمعادن :

مقدار المال المحصل لصالح بيت المال من اسلاب الحرب والمعادن المستخرجة .

الـخـوـلـة :

مفردها خولى ، وهو عامل حكومى يتولى مراقبة العمال أثناء العمل(١٣٤) .

الـدـسـتـور :

نسخة منقولة من الجريدة السبوءاء(١٣٥) .

الـدـفـتـر :

يقال أنه لفظ عربى لا يعرف له اشتقاق ، وينطق دفتر بالكسر ويقال أيضا تفتتر ، وفى القاموس الدفتتر هو الكراسية وهى اضمائة من الورق تهيأ للكتابة فيها(١٣٦) .

الـدـلـيـل :

كاتب مكلف برفع القوانبن والسجلات عند المساحة ويميز انواع الاراضى وأسماء مزارعيها(١٣٧) .

الـدـوـادار :

اسم فارسى مكون من لفظين : دوات : وهى دواة الحبر ، ودار : بمعنى المنزل أو الدار . والمعنى حامل الدواة . وصاحب

هذه الوظيفة عليه تبليغ الرسائل من والى السلطان وتقدم البريد
ويأخذ الخط على عامة الكتب والمناشير (١٣٨) .

الدوكة :

دينار يضرب في البندقية نسبة الى صاحبها الدوك او
الدوق ، وكانت منتشرة بمصر ويتعامل بها (١٣٩) .

الدينار الجيئسى :

لم يكن عملة سارية في التعامل بل مقياسا لدخول
الامتطاعات (١٤٠) .

رجيسة :

حساب يعده الكاتب اذا رجع عطاء احد العساكر الى
الديوان (١٤١) .

رزق احباسية :

وهى الاطيان التى يعطيها السلاطين بمقتضى حجج شرعية
الى بعض الناس على سبيل الاحسان ومنها ما يوقف على
المساجد (١٤٢) .

رزنامج :

لفظة فارسية وتعنى الجريدة او كتاب اليوم وكان يكتب فيها
ما يجرى يوميا (١٤٣) .

رقاع :

اوراق يكتب فيها اهل الذمة اسماءهم (١٤٤) .

روك :

كلمة قبطية تستخدم للدلالة على عملية قياس الأرض وحصرها فى سجلات وتقييمها لتقدير الخراج عليها(١٤٥) وتقابل اليوم علميتى فك الزمام وتعديل الضرائب .

رى الشراقى :

الأرض التى لا يصلها ماء النيل ، أما لقصور ماء النيل وأما لعلوها ، وأما بسبب سد طريق الماء عنها وتجىء فى المرتبة العاشرة من حيث الجودة والقيمة(١٤٦) .

زايد القانون :

أرض قنر لا تزرع بسبب عدم وصول ماء النيل لها(١٤٧) وتشبه الشراقى .

الزكاة :

البركة والنماء ، وفى الشرع ، جزء من المال ونحوه يوجب الشرع دفعه للفقراء بشروط خاصة(١٤٨) .

السائمة :

الماشية التى ترعى حيث تشاء ولا تملف(١٤٩) .

السياهرة :

فرقة من اليهود .

السباح :

أردا أنواع الأراضى لكثرة الملح بها ، ولا يزرع بها سوى الباذنجان(١٥٠) .

السلف :

أخذ الشيء قبل موعد استحقاقه (١٥١) .

السياقة :

تقرير مالى يعده المباشرون لبيان العدد سواء : خيل أو أسرى أو غير ذلك (١٥٢) .

الشاهد :

ايصال ذو عدة صور تعطى صورة منه لصاحب الحق وصورة أخرى تثبت بالديوان (١٥٣) . وهو اسم فاعل من شهد ، وكان أحد كتاب الأموال غير المكلفين بعمل الحسابات لكنه يشهد بمتعلقات الديوان (١٥٤) .

السطب :

كلمة تعنى فى اصطلاح الدواوين التقبيل والنقل من المستندات الى الدفاتر ، أى التحرير (١٥٥) .

الثوانى :

سفن حربية كبيرة بها أبراج وقلاع للدفاع والهجوم يعلوها جنود مسلح بالسهم والأقواس وفى أسفلها ملاحون بالمجاديف التى تبلغ ١٤٠ مجدافا (١٥٦) .

الصاحب :

استخدم لفظ الصاحب أولا كنعيت شخصى ثم كلقب فخري عام واسم وظيفية . وقد أطلق لقب « الصاحب » فى عصر المماليك على الوزراء المدنيين « (١٥٧) .

الصك :

عمل يكتب به أسماء المستحقين للعطاء وعددهم ويوقع السلطان في آخره بالسماح لهم بصرف مستحقاتهم (١٥٨) .

الصيرفي :

الشخص الذي يتولى تحصيل الأموال وصرفها (١٥٩) .

الضامن :

وهو الكفيل أو الملتزم الذي يتولى لحسابه جمع ضريبة من الضرائب التي يفرضها السلطان ، ويضمن في مقابل توليه ذلك مبلغا معيناً من المال يدفعه للجهة المختصة سنويا (١٦٠) .

الطبلخانا :

البيت الذي يحوى الطبول وأمراء الطبلخانا : رتبة في الجيش كان يسمح لحاملها بحيازة أربعين فارسا (١٦١) .

الطرائد :

سفن حربية مخصصة لحمل الخيل وكانت تسع ما بين ٤٠ و ٨٠ فارسا (١٦٢) .

الطراز :

كلمة فارسية الأصل تعنى « التطريز » ، ثم صارت تطلق على الثوب الموشى الذى يرتديه الملوك والأمراء ، وأخيرا أطلق هذا اللفظ على الدار التى يصنع فيها الثياب وأيضا على المادة المستخدمة فى التطريز ، وأيضا على الكتابة التى تكتب على درج البردى فى دار صناعة أوراق البردى (١٦٣) .

الطَّرْحَةُ ؛

- رداء مشرشر يوضع على المناكب ويشبه الطيلسان (١٦٤) .

الطَّرْخَان :

- الامير المتقاعد عن الخدمة بسبب العجز أو كبر السن وكانت له حربة الاقامة فى أى مكان (١٦٥) .

الطُّومار :

- ورقة كبيرة استخدمت للكتابة فى عصر المماليك وسميت بالفرخة وكانت على عدة أنواع (١٦٦) .

المامل :

- أحد كتاب الاموال المكلنين بنظم واعداد الحسابات (١٦٧) .

المعبرة :

- مقدار الربوط من الاموال على كل اقطاع من الارض (١٦٨) .
• أى أن هذا الاصطلاح المالى يعبر عن الايراد .

العرصة والقوف :

- ضريبتان تمثلان الخمس المفروض على بضائع الروم وكان يتم جبايتهما على المراكب لصالح الوالى وباقى المباشرين (١٦٩) .

العريضة :

- كشف حساب يعده المباشر لمعرفة الباقى من الدين بعد سداد كل قسط (١٧٠) .

غسل الخابية :

أقل أنواع العسل جودة لأنه يستخرج من أوساخ القصب (١٧١) .

العشور :

ما يحصل من زكاة الأرض التي أسلم أهلها عليها (١٧٢) . وأيضا ما يحصل على التجارة .

العصر :

نوع من التعذيب يوقع على المذنب حيث يحضّر له آلة تسمى المعصرة يمكنها عصر أى جزء من جسمه أو تضغط عليه بشدة مما يسبب له ألما شديدا (١٧٣) .

الفذلة :

مجل ما فصل وخلصته أو حاصل الحساب (١٧٤) .

الفرجية :

ثوب واسع من الصوف طويل الكمين (١٧٥) .

الفصل :

أحدى طرق جمع ضرائب الغلال السنوية وكان ساريا فى الشام (١٧٦) .

الفنّداق :

أوراق تسجل بها القياسات وقت اجرائها (١٧٧) .

الفهرست :

سجل يذكر فيه جميع الأعمال والدفاتر الموجودة فى الديوان (١٧٨) . أى بمثابة أرشيف .

قانون الخراج :

سجل مفصل به أنواع الأراضى وأسماء مزارعيها ، ويرجع اليه فى أمور الجباية(١٧٩) .

القرطاس :

ورق يكتب فيه وكان يستعمل فى صدر الاسلام .

القصبية الحاكمة :

ترجع نسبتها الى الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وكانت تستعمل فى قياس الأرض وطولها خمس أذرع بالنجارى (ذراع النجار) ، وستة أذرع بالهاشمى وبلغ الفدان ٤٠٠ قصبية حاكمة أى ٢٠ × ٢٠ وبالحساب نجد أن طول القصبية آنذاك ٤ مم و ٨٨ سم و ٣ م ومساحة الفدان ٦٠٣٤ر١٨٢ متر مربع(١٨٠) .

القطر :

عصير القصب المقطر الخالى من الشوائب(١٨١) .

القند :

عسل القصب اذا جمد(١٨٢) .

الكاتب :

أحد مباشرى الأموال ، ويؤدى اختصاصات العامل اذا: غاب(١٨٣) .

كاتب السر :

ناظر ديوان الانشاء وهو المسئول عن قراءة الكتب للسلطان والرد على الرسائل وقراءة القصص بدار العدل(١٨٤) .

الكارم :

أصلها الكانمى نسبة الى الكانم وهم فرقة من السودان كانوا بمصر يتاجرون فى البهار المجلوب من اليمن فعرف بهم (١٨٥) .

الكاغد :

ورقة كبيرة يكتب فيها (١٨٦) مثل القرطاس والطومار .

كتاب الدرج :

أحد موظفى ديوان الانشاء ، وعليهم الرد على ملاحظات كتاب الدست وناظر الديوان . وسموا بذلك بسبب تحريرهم كتبهم على دروج وهو ورق مستطيل مركب من عشرين وصلا متلاصقة (١٨٧) .

كتاب الدست :

وهم كتاب بديوان الانشاء ، وسموا بذلك نسبة الى دست السلطان وهى المرتبة التى يجلس عليها وهم من حوله للكتابة (١٨٨) .

الكراع :

كلمة تطلق على الدواب والخيل وآلات الاضطبل والأعلاف (١٨٩) .

الكخا :

القطيفة الحرير (١٩٠) .

كنبوش :

برذعة تكون تحت السرج على الخيول (١٩١) .

المسح

موظف بديوان النظر كانت مهمته قياس الأرض الزراعية (١٩٢) .

مال اللقطة :

هو المال انذى يعثر عليه ولا يعرف له صاحب (١٩٣) .

المثال :

أول ما يكتب من الوثائق اللازمة لتولية شخص جديد على الاقطاع (١٩٤) .

مخزومة :

دفتر يضعه المباشر ويسجل به أسماء الأفراد وأجورهم والمحضر والمصروف والمستخرج (١٩٥) .

المستبحر :

الأرض المنخفضة التي تغمرها الماء ويصعب ازلتها ، حتى يمر زمن الزراعة فلا ينتفع بهذه الأرض (١٩٦) .

المستوفى :

موظف مالى عليه مراجعة حسابات المباشرين ومحاسبية أصحاب الكيل على استحقاقاتهم والتنبيه على حمل الموارد الى بيت المال وعمل المقايسات (١٩٧) .

المشرف :

أحد كتاب المال ، وكان مسئولاً عن الاشراف على الحاصل والختم عليه وعمل جميع الحسابات والتوقيع عليها اذا توفى العامل (١٩٨) .

المشدد :

موظف مالى له سلطة المراقبة والإشراف والتفتيش وغالبا
يلجأ الى الشدة فى عمله (١٩٩) .

المعين :

مساعد ومعين للكتاب فى أعمالهم (٢٠٠) .

المكس :

الجباية وهو ما يأخذه اعوان الحاكم على البيع والشراء (٢٠١)
وكان يحصل فى الموائىء وجميع الدولة .

مكفلة :

أوراق تبين مساحة الأراضى التى تخص كل مزارع وتفصيل
أنواع ما يزرع فيها (٢٠٢) .

مهاميز :

حديدية تكون فى رجل الفارس يوخز بها الحصان فيسرع (٢٠٣)

المواريث العثسرية :

تركة من لا وارث له — من أصحاب الفروض أو العصبية أو
ذوى الأرحام — أو له وارث لا يستحق كل ميراثه (٢٠٤) .

المؤامرة :

عمل تجمع فيه الموافقات الصادرة لأصحاب الرواتب والموقعة
من السلطان باجازه ذلك (٢٠٥) .

الموقع :

كاتب مكلف بكتابة التوقيعات والمراسيم. وتعرض عليه
الاجوبة (٢٠٦) .

النائب :

كاتب يتبع صاحب الديوان ، ويطالب بالحسابات والاجابة عن
الرسائل (٢٠٧) ونائب السلطنة هو من ينوب عن السلطان (٢٠٨) .

نقا :

أرض خالية من المزروعات ، ولا يوجد بها شاغل يمنع ما يزرع
فيها من مزروعات (٢٠٩) .

نمجاه :

خنجر صغير مثل السيف (٢١٠) .

الهلالى :

ضرائب ومكوس تجبى على حكم الشهور العربية (٢١١) .

الوسسخ :

أرض أنبتت مراعى تمنمها من الزراعة (٢١٢) .

الوكالة :

فندق ينزل به التجار وبضائعهم ودوابهم للقيام بعمليات البيع
والشراء (٢١٣) .

هوامش المسالحي

- (١) طرخان : النهى الاتطاعية ، ص ٣٥٧ ، النجيدى : موارد ، ص ٢٧١ .
- (٢) Pool : A History of Egypt, P. 258 No. 1.
- (٣) الالجاب الاسلاميه ، ص ١٠٣ — ١١١ .
- (٤) طرخان : المرجع السابق ، ص ٣٥٣ — ٣٥٦ .
- (٥) نقلًا عن القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .
- (٦) ابن سعيد الدولة : هو أحد المسالمة الذين كانوا يعملون فى الوظائف المالية وفى عام ٦٩٨ هـ عين مستوفيا بديوان النظر ، وبعد فترة فصل عن العمل وغرم أموالا كثيرة وفى عهد بيبرس الجاشنكير تولى ابن سعيد مديرا للدولة وأصبح ذا هبة كبيرة وفى عام ٧٥٣ هـ ، تولى نظر ادولة . المقريزى : السلوك ج ١ ق ٣ ، ص ٨٧٨ ، ٩١٧ ، ٩٤٢ ، ج ٢ ق ٣ ، ص ٨٧٩ ، أبى بكر عبد الله بن أيبك الدواادرى : كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٩ (تحقيق هانس روبرت رويبر ، القاهرة ١٣٧٩ — ١٩٦٠) ص ١٢٥ — ١٢٦ .
- (٧) العمري : التعريف ، ص ٨٤ — ٨٥ .
- (٨) القلقشندي : المصدر نفسه ، ص ١١٥ — ١١٦ .
- (٩) القلقشندي : المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .
- (١٠) العمري : المصدر السابق ، ص ٨٧ .
- (١١) المقريزى : الحطط ، ج ١ ، ص ١٠٥ .
- (١٢) المقريزى : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٧ .
- (١٣) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧١٧ .
- (١٤) المقريزى : نفس المصدر والصفحة .
- (١٥) المقريزى : المصدر السابق ، ص ٧٤١ .

- (١٦) الكتبي : هيون التاريخ ، ج ١٢ ، ورقة ١٠ .
- (١٧) الكتبي : نفس المخطوط والجزء ، ورقة ٣٧ .
- (١٨) الكتبي : نفس المخطوط والجزء والصفحة .
- (١٩) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ورقة ٨١ ، المقرئزي : نفسه ، ص ٨٠٨ ، بيبرس المنصوري : التحفة ، ص ٢١٠ .
- (٢٠) الكتبي : مصدر سابق ، ورقة ٦٥ .
- (٢١) الكتبي : المصدر السابق ، ورقة ٨٥ .
- (٢٢) الكتبي : مصدر سابق ، ورقة ١٠٢ .
- (٢٣) المقرئزي : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ .
- (٢٤) الكتبي المصدر السابق ، ص ١٢٥ .
- (٢٥) الكتبي : المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
- (٢٦) المقرئزي : مصدر سابق ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٠٦ .
- (٢٧) المقرئزي : نفس المصدر والجزء والصفحة ،
- (٢٨) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ٥ ، المقرئزي : نفسه ، ص ١٢٣ .
- (٢٩) المقرئزي : المصدر السابق ، ص ١٦٦ ، أبو المحاسن : المنهل الصافي #
- ج ٣ ، ص ٣٣ .
- (٣٠) المقرئزي : نفسه ، ص ١٦٩ .
- (٣١) المقرئزي : المصدر السابق ، ص ١٨١ ، أبو المحاسن : المرجع نفسه .
- (٣٢) النويري : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ورقة ١٨ ، المقرئزي : نفسه ، ص ٢٥٦ ، ابن أيك : كز الدرر ، ج ٩ ، ص ٣١٢ .
- (٣٣) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ورقة ١٨ ، المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ٢٥٦ .
- (٣٤) المقرئزي : المصدر السابق ، نفس الصفحة ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٧٠ .
- (٣٥) النويري : المصدر السابق ، ورقة ٦٦ .
- (٣٦) النويري : نفس المصدر ، ورقة ٩٥ ، ابن أيك : مصدر سابق ، نفس الجزء ، ص ٣٦٤ .
- (٣٧) ريتز ستين : تاريخ سلاطين المماليك ص ١٨٥ .
- Irwin : Op. Cit., P. 110.
- (٣٨) زيتز ستين : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

- (٣٩) زيتر مستين : المرجع السابق ، نفس الصفحة .
- (٤٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٧ .
- (٤١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٧ .
- (٤٢) ابن حجر العسقلاني : انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٣٦ .
- (٤٣) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ٧٣ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
- (٤٤) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الصفحة .
- (٤٥) ابن حجر : المصدر السابق ، ص ١٠٤ ، ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
- (٤٦) ابن اياس : مصدر سابق ، ص ١٩٢ .
- (٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .
- (٤٨) ابن حجر العسقلاني : المصدر السابق ، ص ١٥٦ .
- (٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .
- (٥٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .
- (٥١) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .
- (٥٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .
- (٥٣) ابن حجر العسقلاني : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٥ .
- (٥٤) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٦ ، العينى : عقد الجبان ، ج ٢٥ ورقة ٦٠٠ ،
- (٥٥) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٢ .
- (٥٦) السخاوى : المصدر السابق ، ص ٤٢٣ .
- (٥٧ - ٦٢) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ٣١٨ ، ٣٢١ ،
- ٣٤٦ .
- (٦٣ - ٦٤) ابن اياس : بدائع ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، ٤١٠ .
- (٦٥ - ٧٢) ابن اياس ، بدائع ، ج ٣ ، ص ١٠ ، ١١ ، ٢٢ ، ٩٩ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٢٣ ، ٢٤٤ .
- (٧٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٣٨٠ .
- (٧٤) ابن حجر : نفس المصدر والجزء ، ص ٣٩٦ .
- (٧٥) ابن حجر : نفسه ، ص ٣٩٥ .

- (٧٦) ابن اياس : المصدر السابق ، نفس الجزء والقسم ، ص ٤٤٢ .
- (٧٧) ابن اياس . نفسه ، ص ٤٨٥ .
- (٧٨) ابن اياس : المصدر لسابق ، ص ٥٤٤ .
- (٧٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٦٣٦ .
- (٨٠) العيني : السيف المهند ، ص ٢٤٣ .
- (٨١) ابن حجر : المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص ١٧١ .
- (٨٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٩٧ .
- (٨٣-٨٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٩٢ .
- (٨٥-٨٦) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٢٢ ، ٦٠ .
- (٨٧) تم التعقيب على هذا الملحق مثل غيره من الملحق الا انه ضم الى الفصل الأول .
- (٨٨) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ، ص ٢٠ ، الباشا : الفنون ، ج ١ ، ص ٣ - ١١ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٢٣ ، عاشور : مصر ، ص ١٤٠ .
- (٨٩) السيد سالم : التاريخ والمؤرخون ، ص ١٣٩ ، حسين عليوة : اكتابات الأثرية ، ص ٣٧ حاشية (٧) ، محمد محمد أمين : الأوقاف ، ص ١١ .
- (٩٠) انظر الفصل الثاني من
- (٩١) عاشور : العصر المالكي ، ص ٤١٠ .
- (٩٢) الزبيرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٨٥ ، الأسدى : التيسير ، ص ٧٤ ، القلقشندي : المرجع نفسه ، ج ١٣ ، ص ٢٣ .
- (٩٣) العمري : مسالك ، ص ١١٨ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣١ ، القلقشندي ، المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٠ .
- (٩٤) القلقشندي : المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٩ .
- (٩٥) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ .
- (٩٦) الهيلة : النظم الادارية ، ص ١٠٨٢ .
- (٩٧) الخالدي : المقصد ، ص ١٣٥ ، ابن شاهين : زبدة ، ص ١٢٢ .
- (٩٨) الخوارزمي : مفتاح العلوم ، ص ٨١ .
- (٩٩) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥ ، العمري : مسالك ، ص ٩٧ ، ١٠٣ .
- (١٠٠) العمري : المرجع السابق ، ص ١١٣ ، حاشية (٥) .

- (١.١) المعجم الوجيز ، ص ٤٢ ،
- (١.٢) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٧ .
- gkThe Encyclopaedia of Islam, Vol. 1, PP. 1026 — 1028.
- (١.٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، الهيلة : المرجع نفسه ،
ص ١٠٧٧ .
- (١.٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ، ص ٢٩ .
- (١.٥) المقرئى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع السابق .
- (١.٦) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .
- (١.٧) المقرئى : المرجع السابق ، الهيلة : المرجع نفسه .
- (١.٨) محمد أمين : الاوقاف ، ص ١٥٥ ، حاشية (١) .
- (١.٩) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨١ — ٨٢ ، لاشين : التنظيم
المحاسنى ، ص ٢١٣ — ٢١٤ .
- (١١٠) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٧٦ — ٢٧٨ .
- (١١١) عاشور : العصر المالكي ، ص ٤٢٢ .
- (١١٢) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٠٨ — ٢١٠ ، لاشين : المرجع
السابق ، ص ٢٢٥ .
- (١١٣) الرازى : مختار الصحاح ، ص ٤٩٥ .
- (١١٤) ابن اياس : المرجع السابق ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٠٠ ،
Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 72 No. 103.
- (١١٥) ابن ممتى : قوانين ، ص ١٣ ، البقلى : التعريف بمصطلحات صحح
الاعشى ، ص ٩٤ .
- (١١٦) ابن زنبل : آخرة الماليك ، ص ٥٧ ، حاشية (٢) .
- Dozy : Supplement , T. 1, P. 168 ; Pollak : Op. Cit., P. 4.
- (١١٧) الخوارزمى : المرجع السابق .
- (١١٨) الخوارزمى : المرجع نفسه .
- (١١٩) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .
- (١٢٠) الهيلة : المرجع نفسه .
- (١٢١) الهيلة : المرجع نفسه .
- (١٢٢) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(١٢٣) ماجد : نظم ، ج ١ ، ص ١٩٢ ، السيد سالم : محاضرات ، ص ١١٢ ،
Dozy : Op. Cit., P. 274.

(١٢٤) ابن تيمية : الحسبة ، ص ١١ .

(١٢٥) الهيلة : المرجع نفسه .

(١٢٦) ابن شاهين الظاهري : زبدة ص ١١٥ ،

Quatremere : Op. Cit., PP. 158 — 159.

(١٢٧) المعجم الوجيز ، ص ٣١٢ ، عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ،

ص ٢١٣ ، حمزة : الحركة الفكرية ، ص ١٠٤ .

(١٢٨) النويري : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

(١٢٩) الخوارزمي : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(١٣٠) المعجم الوجيز ، ص ١٩٠ ، الحنبلي : الاستخراج ، ص ٩ .

(١٣١) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

(١٣٢) طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٨٠ ، حاشية (٩٦) .

(١٣٣) المقرئزي : المرجع نفسه ، ص ١٠٠ ، الهيلة : المرجع السابق .

(١٣٤) الخولي : عرفه محقق السير الثاني من نهاية الارب للنويري

(ص ٢٤٧ حاشية ١) بأنه الشخص الذي يقيس الأرض بقصب المساحة ، الا ان

النويري قال بعد ذلك أن هؤلاء القياسين يسمون بالقصابين . ولم نعتد على معنى

لكلمة الخولي في كتب اللغة الا ان هذا اللقب مازال ساريا حتى الان ويطلق

على الموظف الحكومي الذي يراقب حركة العمال أثناء عملهم . وأغلب الظن ان

الخولي الملوكي يشبه في عصرنا مدير الجمعية الزراعية حيث أنه مكلف بحصر

الأراضي في ناحيته ومعرفة مساحتها وأنواع مزروعاتها وإرسال كشوف بذلك الى

المديريات الكبرى ليتم وضع الضرائب المقررة على تلك الأراضي .

(١٣٥) الخوارزمي : المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(١٣٦) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٩٨ ، المعجم الوجيز ، ص ٢٢٩ ،

الغزولي : مطالع البدور ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

(١٣٧) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .

(١٣٨) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ج ٥ ، ص ٤٦٢ ،

المقرئزي : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ .

(١٣٩) جوزيف نسيم : علائق مصر بالممالك التجارية الايطالية ، ص

ص ١٩٥ — ١٩٦ .

(١٤٠) ابن ممتى : قوانين ، ص ٢٥ ، القلقشندى : المرجع السابق ،
ج ٣ ، ص ٤٢٨ ، المقرئى : خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٨ : انستانس الكرملى : النقود ،
ص ١١٢ ،
Poliak : Op. Cit., P. 21 ; Rabie : Op. Cit., P. 132.

- (١٤١) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٢
- (١٤٢) ماشور : العصر المالىكى ، ص ٤٤١
- (١٤٣) الخوارزمى : المرجع نفسه ، ص ٨١
- (١٤٤) حسنين ربيع : نظم الأيوبيين ، ص ٤٦
- (١٤٥) المقرئى : السلوك ج ١ ، ق ٢ ، ص ٨٤١ حاشية (٣) ، الخالدى :
المقصد ، ورقة ٧١ — ٧٣ . وللمزيد عنه انظر ص
- (١٤٦) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٠ : الويله : المرجع السابق .
- (١٤٧) المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٣١
- (١٤٨) المعجم الوجيز : ص ٢٩٠
- (١٤٩) المعجم الوجيز ، ص ٣٣٠
- (١٥٠) المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، الهيلة : المرجع نفسه .
- (١٥١) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٩١
- (١٥٢) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥
- (١٥٣) النويرى : المرجع نفسه ، ص ٢٠٨
- (١٥٤) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ، الباشا : الفنون ،
ج ٢ ، ص ٦٢٢ .
- (١٥٥) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، النويرى : المرجع
السابق ، ص ٢٠٢ حاشية (٦) ، المعجم الوجيز ، ص ٣٤٣
- (١٥٦) ماشور : العصر المالىكى ، ص ٢٩٠ ، السيد سالم ، محاضرات ،
ص ١١٣ .
- (١٥٧) الباشا : المرجع السابق : ج ٢ ، ص ٦٥١
- (١٥٨) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٣
- (١٥٩) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦
- (١٦٠) المقرئى : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٩٥٣ حاشية (١) ، الخطط ،
ج ١ ، ص ٨٢ ، الباشا : المرجع نفسه ، ص ٧٢٥

- (١٦١) وعن هذه الرتبة انظر :
 Pollak : Op. Cit., PP. 2 — 3 .
- (١٦٢) عاشور : العصر المالكي ، ص ١٩٠ ،
 Quatremere : Op. Cit., T. 1, P. 144 No. 18.
- (١٦٣) جروهمان : أوراق البردي ، ج ١ ، ص ٣ — ٤ .
- (١٦٤) العبري : مسالك ، ص ١١٢ ، مايرل : الملابس ، ص ٤ — ٤٥ ،
 المعجم الوجيز : ص ٣٨٨ .
- (١٦٥) الأسدي : المرجع نفسه ، ص ١٩٦ ، القلقشندي : المرجع السابق ،
 ج ١٣ ، ص ٤٨ : طرخان : نظم ، ص ٤٩٧ .
- (١٦٦) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ١٩٠ ، حسين عليوه :
 الكتابات ص ١٧ ، ٤٣ حاشية (٥٤) .
- (١٦٧) الباشا : الفنون ، ج ٢ ، ص ٧٤٥ .
- (١٦٨) الخوارزمي : ارجع السابق ، ص ٨٦ ،
 Rabie : The size, P. 181.
- (١٦٩) عفاف صبرة : العلاقات ، ص ١٤٠ ، حاشية ٨١ ، ٨٢ .
- (١٧٠) الخوارزمي : المرجع نفسه ، ص ٨٢ .
- (١٧١) النويري : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٧١ .
- (١٧٢) المعجم الوجيز ، ص ٤١٩ .
- (١٧٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٦٦ ، ٢٧٩ .
- (١٧٤) المعجم الوجيز ، ص ٤٦٥ .
- (١٧٥) المعجم الوجيز ، ص ٤٦٥ ،
 Dozy : Vêtements , P. 327.
- (١٧٦) Poliak : Op. Cit., P. 45.
- (١٧٧) النويري : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ،
 Rabie : The Financial, P. 74.
- (١٧٨) الخوارزمي : المرجع السابق ، ص ٨٣ .
- (١٧٩) الخوارزمي : المرجع نفسه ، ص ٨١ .
- (١٨٠) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٩ ، ص ٩٠ حاشية (٣) .
- (١٨١) النويري : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٧١ .

- (١٨٢) المرجع السابق .
- (١٨٣) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٤ .
- (١٨٤) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، الخالدي : المقصد
ص ١٢٥ ، ماجد : المرجع السابق ، ص ٥٥ .
- (١٨٥) الخالدي : المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .
- (١٨٦) عبد النعيم حسنين : قاهوس الفارسية ، ص ٥٢٨ .
- (١٨٧) الخالدي : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، القلقشندي : المرجع
السابق ، ج ١ ، ص ١٣٧ ، على حسن : دراسات ، ص ٢٤٧ .
- (١٨٨) القلقشندي : المرجع نفسه ، العبري : مسالك ، ص ١١٩ ، ابن
شاهين ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .
- (١٨٩) الخوارزمي : المرجع السابق ، ص ٨٥ ، الباشا : النون ، ج ٣ ،
ص ١٠٨٦ .
- (١٩٠) ماير : الملابس ، ص ١٠٧ .
- Dozy : Supplement, T. 11, P. 488.
- (١٩١) البقلي : مصطلحات ، ص ٢٨٩ .
- (١٩٢) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ .
- (١٩٣) خلاف : السياسة الشرعية ، ص ١٢٨ .
- (١٩٤) المقرئزي : السلوك ، ج ١ ق ٣ ، ص ٧٤٤ ، حاشية (٦) .
- (١٩٥) أبو المحاسن : المنهل ، ج ٣ ، ص ١٦٧ ، حاشية () ، النويري :
المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .
- (١٩٦) المقرئزي : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ ، الهيلة : المرجع السابق ،
ص ١٠٧٧ .
- (١٩٧) ابن ممتي : المرجع السابق ، ص ، النويري : المرجع السابق ،
ج ٨ ، ص ٣٠١ .
- (١٩٨) النويري : المرجع نفسه ، ص ٣٠٤ ، الباشا : المرجع السابق ،
ج ٣ ، ص ١٠٩٢ .
- (١٩٩) الباشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٠٤ - ٦١١ .
- (٢٠٠) الباشا : المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ١١١٦ .

- (٢٠١) المقرئزى : المصباح المنير ، ج ٢ ص ٨٩١ ،
 Rabie : Op. Cit., P. 74. (٢٠٢)
- (٢٠٣) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ،
- (٢٠٤) القلقشندى : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ،
 Pool : A History of Egypt, P. 304.
- (٢٠٥) الخوارزمى : المرجع السابق ، ص ٨٣ ، لاشين : التنظيم المحاسنى ،
 ص ٢١٣ .
- (٢٠٦) الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٢٠٧) العمري : التعريف ، ص ٦٥ ، هاشور : مصر ، ص ١٤٠ ،
 الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .
- (٢٠٨) ابن شاهين : زيدة ، ص ١١٢ ، على حسن : دراسات ،
 ص ٢١٤ .
- (٢٠٩) المقرئزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٠ .
- (٢١٠) عبد النعيم حسنين : قاموس الفارسية ص ٧٦٦ ،
 Quatremere : Op. Cit., T. 11, P. 202
- (٢١١) النويرى : المرجع السابق ، ج ٨ ، ص ٢٢٨ ، محمد كامل مرسى :
 الملكية ، ص ٧٣ .
- (٢١٢) المقرئزى : المرجع السابق .
- (٢١٣) هاشور : العصر المالىكى ، ص ٤٨٤ ،



الفهارس

٤١٧

(م ٢٧ — النظم المالية)

فهرس المصادر والمراجع

أولا : المصادر :

١ - الوثائق

- * وثائق وقف السلطان قلاوون على البيمارستان المنصوري .
- * وثائق وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون .
- * مصارف وقف السلطان حسن .
- قام بنشرها محمد محمد أمين كملاحق فى كتاب تذكرة النبیه فى أيام المنصور وبنیه ، الأجزاء الأول والثانى والثالث (الهیئة المصریة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ - ١٩٨٦) .
- * مجموعة معاهدات تجارية بین بعض سلاطین الممالیک البحریة والبندقیة .
- قامت بنشرها عفاف سید صبرة فى کتابها العلاقات بین الشرق والغرب ، (دار النهضة العربیة ، القاهرة ١٩٨٣) .
- * مجموعة وثائق خاصة بالصادرات المصریة الى بلاد الغرب الأوروبی .
- نشرها فاروق عثمان أباطة فى کتابه أثر تحول التجارة العالمیة الى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر . (الاسكندریة ١٩٨٨) .

- * مجموعة وناائق خاصة باعفاء رهبان الأديرة من بعض المكوس والضرائب وتوزيع ميراث من يتوفى منهم على مستحقيه .
- قام بنشرها أحمد دراج فى كتابه وناائق دبر صهيون بالقدس الشريف . (القاهرة ١٩٦٨) .
- * حجة الملك الأشرف قايتباى .
- نشرها ماير (لندن ١٩٣٨) .
- * ونيقة بيع من أملاك المال باسم السلطان قايتباى من ق ٩ هـ / ١٥ م .
- * ونيقة بيع من أملاك ببت المال باسم السلطان خشقدم من ق ٩ هـ / ١٥ م .
- * قام بنشرهما محمد محمد أمين ضمن ملاحق فهرست وناائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك . (المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقبة بالقاهرة)
- * وثيقة وقف من وناائق دير سانت كاترين . نشرها قاسم عبده قاسم فى كتابه أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى (ط ٢ دار المعارف ، ١٩٧٩) .

٢ - المخطوطات

١ - ابن اياس :

- أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م) :
- نزهة الأمم فى العجائب والحكم (نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٦٣) .

٢ — ابن بـمـرة :

بنصورا الذهبى الكاملى ق ٧ هـ / ١٣ م .
كشف الاسرار العميلة ، دار الضرب المصرية . (نسخة
مصورة على ميكروفيلم — ١٣٢٥٢ ، ٣٤٧٥ — بدار
الكتب المصرية تحت رقم ٢١ كيمياء وطببعة) .

٣ — ابن بهادر :

محمد بن محمد (ت ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م)
فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر . (نسخة مصورة
بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦١٦٦) .

٤ — ابن حبيب :

الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م)
درة الاسلاك فى دولة الأتراك ، ج ١ — ج ٣ (نسخة
مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٦١) .

٥ — الخالدى :

عبد الله بن لطف الله محمد بن بهاء الدين (ت ٩٣٧ هـ /
١٥٣٠ م) المقصد الرفيع المنشأ الهادى لديوان الانشاء
نسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٤٥) .

٦ — بنسبـط الماردىنى :

محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمشقى (ت ٩٠٧ هـ /
١٥٠٢ م) شرح اللمع فى علم الحساب لابن الهائم
(نسخة مصورة على ميكروفيلم — ٤٥٢٠٠ — بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٣١٥ حساب) .

٧ - السيوطى :

جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) .
الانصاف فى تمييز الأوقاف (نسخة مصورة على ميكروفيلم
- ٥٠٩٩ - بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢ مجاميع
فقه حنفى) .

٨ - العينى :

بدر الدين أبو محمد محمود (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥٢ م)
عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ج ٢٣ (مخطوط بدار
الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ تاريخ ، غير مرقم ،
ميكروفيلم ٣٦٤١١) .

٩ - الفلستادى :

دين الدين على بن محمد
غاية السرور فى أعمال المحاطات والكسور (نسخة
مصورة بجامعة القاهرة ضمن مجلد رقم ٢٤٠٥٧) .

١٠ - الكتبى :

فخر الدين محمد بن شاکر (ت ٧٦٤ هـ / ١٣٦٢ م)
عيون التواريخ ، ج ١٢ (نسخة مصورة بدار الكتب
المصرية تحت رقم ١٤٩٧ تاريخ ، ميكروفيلم ٢٣٤٨٣٢) .

١١ - مؤلف مجهول :

بغية الطلاب فى أعمال الحساب . (مخطوط بجامعة القاهرة
تحت رقم ٢٤٠٥٧) .

١٢ — مؤلف مجهول :

(ق ٨ هـ)

مرسوم بعض الملوك الصلاحية فى الزام أهل الذمة بالشروط الشرعية (مخطوط مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٣١٤ تاريخ) .

١٣ — النابلسى :

عثمان بن ابراهيم (ت ٦٥٦ هـ — ١٢٥٨ م)
لع القوانين المضيئة فى دواوين الدار المصرية (نسخة مصورة على ميكروفيلم بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٢٢ تاريخ) .

١٤ — النويرى :

شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
نهاية الأرب فى فنون الأدب .

ج ٢٨ (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم ٤٣٣١ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

ج ٣٠ (نسخة مصور بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم ٤٢٧٠٨ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

ونفس النسخة مصورة بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥ .

ج ١٣ (نسخة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم ٤٣٣٣ تحت رقم ٥٥١ معارف عامة) .

والنسخة نفسها بجامعة القاهرة تحت رقم ٢٦٠٨٥ .

٣ - المصادر المطبوعة

* القرآن الكريم

* ابن الأثير :

أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) .
الكامل في التاريخ ، ج ٢ (ط ، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٠١ هـ)

* ابن اياس :

محمد بن أحمد (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م)
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ١ - ج ٥ (ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ م)

* ابن بطوطة :

محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم (ت ٧٧٧ هـ / ١٣٧٦ م)
(الرحلة : تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (دار صادر - بيروت) .

* ابن تغرى بردى :

جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠ م)
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ج ٣ (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٦) .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ،

من الجزء الثامن حتى الجزء الحادى عشر (دار الكتب
المصرية — القاهرة ١٩٣٩ — ١٩٤٢)
الجزء الخامس عشر : تحقيق ابراهيم طرخان ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧١ .

*** ابن تيمية :**

تقى الدين أبو العباس أحمد (ت ٧٢٨ هـ / ١٤٢٤ م)
الحسبة فى الاسلام (نشر المكتبة العلمية — الحجاز)

*** ابن الجيمان :**

شرف الدين يحيى بن علم الدين شاکر (ت ٨٨٥ هـ / ١٤٨١ م)
التحفة السننية بأسماء البلاد المصرية (تحقيق مورتز ، القاهرة
١٩٧٤) .

*** ابن حبيب :**

الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م)
تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، الأجزاء الأول والثانى
والنالت (تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب — القاهرة ١٩٧٦) .

*** ابن حجر العسقلانى :**

شهاب الدين أحمد بن على (ت ٨٥٢ م / ١٤٤٨ م)
أنباء الغمر بأبناء العمر (الأجزاء الأول والثانى والنالت تحقيق
حسن حبشى ، القاهرة ١٩٦٩ — ١٩٧٢)

*** ابن حوقل :**

أبو القاسم محمد (ق ٤ هـ / ١٠ م)
صورة الأرض (الطبعة الثانية — ليدن ١٩٦٧)

*** ابن خلدون :**

عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م)
المقدمة . (الطبعة السادسة ، دار القلم بيروت ١٩٨٦) .

*** ابن دقماق :**

صارم الدين ابراهيم بن محمد (٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م)
الانتصار لواسطة عقد الأمصار (الجزءان الرابع والخامس ،
تقديم فولرز ، الطبعة الأولى ، مصر ١٨٩٣) .

*** ابن رجب الحنبلي :**

أبو بكر عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥ هـ / ١٣٩٣ م)
الاستخراج لأحكام الخراج (الطبعة الأولى ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م) .

*** ابن زنبيل :**

أحمد الرمال (ت ٩٦٠ هـ / ١٥٥٤ م)
آخرة الممالك (تحقيق عبد المنعم عامر)

*** ابن شاهين الظاهري :**

غرس الدين خليل (ت ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م)
زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك (صححه بولس
واريس ، باريس ١٨٩٤) .

*** ابن شاهين الملطي :**

عبد الباسط بن خليل (ت ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م)
نزهة الأساطين فبين ولى مصر من السلاطين (الطبعة
الأولى ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، مكتبة
الثقافة الدينية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م)

* ابن شـيـث :

عبد الرحيم بن على
معالم الكتابة ومفانم الاصابة (نشره الخورى قسطنطين
الباشا المخلصى ، المطبعة الأدبية - بيروت ١٩١٣) .

* ابن طباطبا :

محمد بن على بن الطقطقى (ق ٧ هـ / ١٣ م)
الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية . (مكتبة
صبيح ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م)

* ابن عيد الظاهر :

محيى الدين أبو الفضل عبد الله (ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٢ م)
الالطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الملكية
الأشرفية . (ليبسك ١٩٠٢)

* ابن الفرات :

ناصر الدين محمد بن على (ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م)
تاريخ الدول والملوك ، الجزء الثامن (تحقيق قسطنطين
زريق ، نجلاء عز الدين ، بيروت ١٩٣٩) .

* ابن كثير :

عماد الدين اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٣ م)
- البداية والنهاية . (الجزء الثالث عشر والجزء الرابع
عشر ، القاهرة ١٩٣٣)
- تفسير القرآن الكريم (الجزء الثانى ، نشر دار المعرفة
بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

* **ابن ماسويه :**

أبو زكريا يحيى أو يوحنا الخوزي (ت ٢٤٣ هـ — ٨٥٧ م)
الجواهر وصفاتها (تحقيق عماد عبد السلام ، القاهرة
١٩٧٦ م) .

* **ابن ممتي :**

الاسعد شرف الدين أبو المكرم (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م)
قوانين الدواوين . (القاهرة ١٢٩٩) .

* **ابن منظور :**

جمال الدين محمد (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م)
لسان العرب (العدد ٤٩ ، تحقيق عبد الله على الكبير
وآخرين ، دار المعارف)

* **أبو الفدا :**

عماد الدين اسماعيل (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
المختصر في أخبار البشر (من الجزء الأول حتى الرابع ،
القاهرة ، ١٩٢٥) .

* **أبو نونسيف :**

بعقوب بن ابراهيم (١٨٢ هـ — ٧٩٨ م)
الخراج (نشر قصى محب الدين الخطيب ، الطبعة السادسة،
القاهرة ١٣٩٧)

* الأَسَدِي :

محمد بن محمد بن خليل ت ٨٥٤ هـ / ١٤٥٠ م (تحقيق عبد القادر التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار) تحقيق عبد القادر أحمد طلبمات ، القاهرة ١٩٦٧ .

* الأَنْصَارِي :

أبو يحيى زكريا (ت ٩٢٦ هـ)
اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم (صححه أحمد عمر المحمّصاني — مصر ١٣١٩)

* البَطَايُوسِي :

أبو عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١ هـ — ١١٢٥ م)
الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . (القسم الأول تحقيق مصطفى السقا ، وحامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١) .

* البِلَادَرِي :

أبو الحسن (ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م)
فتوح البلدان (راجعه رضوان محمد رضوان ، بيروت ١٩٨٣)

* النَّوْمَسَانِي :

أبو الحسن علي بن محمد الخزاعي (ت ق ٧ هـ)
تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد الرسول من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية (تحقيق أحمد محمد أبو سلامة ، القاهرة ١٤٥١ هـ — ١٩٨١ م)

*** الجهشياري :**

أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ)
الوزراء والكتاب . (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة
الثانية ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٤٠١ - ١٩٨٠) .

*** الجوبري :**

زين الدين عبد الرحيم بن عمر (ق ٨ هـ
المختار في كشف الأسرار (مصر ١٣٠٢)

*** الحريري :**

أحمد بن علي (ق ١٠ هـ)
الإعلام والتبين في خروج الفرنج الملاحين على ديار المسلمين
(تحقيق سهيل زكار ، دمشق ١٩٨١)

*** الخوارزمي :**

محمد بن أحمد (٣٨٧ هـ / ٩٩٨ م)
مفاتيح العلوم (الطبعة الأولى ، تحقيق إبراهيم الأبياري ،
بيروت ١٩٨٤) .

*** الدواداري :**

أبو بكر بن عبد الله بن أبيك (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
كنز الدرر وجامع الغرر
الجزء الثامن ، الدرّة الزكية في أخبار الدولة التركية (تحقيق
أولرخ هارمان ، القاهرة ١٩٧١) .

الجزء التاسع ، الدر الفاخر فى سيرة الملك الفاضل
(تحقيق هانس روبرت روبر ، القاهرة ١٣٧٩ هـ -
١٩٦٠ م) .

* الـرـازى :

محمد بن أبى بكر
مختار الصحاح (رتبه محمود خاطر ، دار الحديث القاهرة) .

* الـسـبـكى :

تاج الدين عبد الوهاب بن تقى الدين على (ت ٧٧١ هـ /
١٣٧٠ م) معيد النعم ومببد النقم (الطبعة الأولى ، بيروت
١٤٠٧ - ١٩٨٦)

* الـسـخاوى :

على بن أحمد بن عمر بن خلف بن محمود . (ت ٩ هـ)
تحفة الاحباب وبغية الطلاب ، (الطبعة الثانية ، القاهرة
١٩٨٦)

* الـسـخاوى :

محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٣ هـ / ١٤٩٨ م)
التبر المسبوك فى ذل السلوك (مكتبة الكليات الأزهرية -
القاهرة)

* الـسـيوطى :

جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)
حسن المحاصرة فى تاريخ مصر والقاهرة ، جزءان (المطبعة
الشرقية بالقاهرة) .

* **الشبامى :**

الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م)
الام . (الجزء الرابع ، القاهرة ، ١٩٦٩)

* **الشيرازى :**

عبد الرحمن (ت ٨٩ هـ / ١١٩٣ م)
نهاية الرتبة فى طلاب الحسبة (تحقيق السيد الباز العرينى ،
القاهرة ١٩٤٦) .

* **الصايبى :**

أبو الحسن الهاللى بن المحسن بن ابراهيم (ت ٤٤٨ هـ /
١٠٥٦ م) .
تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء (بيروت ١٩٠٤) .

* **الصفتى :**

عيسى (ق ١٢ هـ)
عطية الرحمن فى ارضاد الجوامك والاطيان (نشر أحمد
أسعد ، ١٣١٤ م) .

* **الطبرى :**

أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ / ٩٢١ م)
تاريخ الرسول والملوك ، الجزء الرابع (الطبعة الاولى ،
الطبعة الحسينية المصرية) .

* **العمري :**

شهاب الدين أحمد بن يحيى بن نضل الله (ت ٧٤٩ هـ /
١٣٤٩ م) .

— التعريف بالمصطلح الشريف (مطبعة العاصمة القاهرة
١٣١٢) .

— مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (الطبعة الأولى .
تحقيق دوروتبا كرافولسكى ، المركز الاسلامى للبحوث ،
بيروت ١٩٨٦) .

* العينى :

بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م -
— السيئ المهند فى سيرة الملك المؤيد شمسبغ المحمودى
(تحقيق فهيم محمد ثلثوت ، دار الكتاب العربى ، القاهرة
١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م)

— عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (الجزء الأول ، تحقيق
محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧ هـ —
١٩٨٧ م) .

* الفزولى :

علاء الدين على بن عبد الله البهائى (ت ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م .
مطالع البدور فى منازل السرور . (جزءان فى مجلد ، طبع
مصر ١٣٠٠ هـ) .

* القلقشندى :

أبو العباس أحمد بن على (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)
— صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ١٤ جزءا ، نسخته
مصورة عن الطبعة الأميرية ، القاهرة)
— ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح البدر ، الطبعة الأولى .
مصر ١٩٠٦) .

* الماوردى :

على بن محمد بن حبيب البصرى (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٢ م)
الأحكام السلطانية والولايات الاسلامية . (الطبعة الأولى ،
دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٣)

* المقبرى :

أحمد بن محمد بن على (ت ٧٧٠ هـ / ١٣٦٩ م)
المصباح المنير فى غرب الشرح الكبير للرافعى الجزء الثانى ،
(الطبعة الثانية ، المطبعة الأميرية ، مصر ١٩٠٩ م)

* المقريزى :

تقى الدين أبو العباس أحمد بن على (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م) .
— اغانة الأمة بكشف الغمة . (نشره محد مصطفى زيادة
وجمال الدين محمد الشيال ، القاهرة ١٩٤٠ م)

— السلوك لمعرفة دول الملوك . أربعة أجزاء (تحقيق
محمد مصطفى زيادة ، سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ؛
١٩٥٦ — ١٩٧٢)

— المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان (دار
صادر بيروت) .

* المنصورى :

ركن الدين بيبرس (ت ٧٢٥ / ١٣٢٥ م)
التحفة الملوكية فى الدولة التركية . (تحقيق عبد الحميد
صالح ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٧) .

*** مؤلف مجهول :**

خزانة السلاح (تحقيق نبيل محمد عبد العزيز ، القاهرة ،
١٩٧٨) .

*** النابلسي :**

أبو عثمان بن ابراهيم الصفدى (ت ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م)

* تاريخ الفيوم وبلاده (تحقيق مورتز ، القاهرة ١٨٩٨)

*** النويرى :**

شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م)
نهاية الأرب فى فنون الادب ، الجزءان السادس والثامن
(مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م)

ثانيا : المراجع :

١ - المراجع العربية

*** ابراهيم أحمد العدوى (دكتور) :**

تاريخ العالم الاسلامى . (الجزء الأول ، مطبعة جامعة
القاهرة ١٩٨٣)

*** ابراهيم حسن سعيد :**

البحرية فى عصر سلاطين المماليك . (دار المعارف ١٩٨٣)

*** ابراهيم على طرخان (دكتور) :**

* مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (سلسلة الألف
كتاب ، كتاب رقم ٢٧٩ ، القاهرة ١٩٦٠) .

- * النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى
دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٨) .
- * أحمد إبراهيم أبو سنن (دكتور) :
الادارة فى الاسلام (الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٤) .
- * أحمد تيمور (باشا) :
التصوير عند العرب . (أخرجه زكى محمد حسن —
القاهرة ١٩٤٢) .
- * أحمد دراج (دكتور) :
وثائق دير صهيون بالقدس الشريف (القاهرة ١٩٦٨) .
- * أحمد عبد الرازق (دكتور) :
البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (الهيئة المصرية العامة
للكتاب ١٩٧٩) .
- * أحمد عبد السلام :
الشرطة فى مصر الاسلامية . (الطبعة الأولى ، القاهرة
١٩٨٧) .
- * أنستانس ماري الكرولى :
النقود العربية وعلم النميات . (المطبعة العصرية ، القاهرة
١٩٣٩) .
- * أنطوان خليل ضومط (دكتور) :
الدولة المملوكية ، التاريخ السياسى والاقتصادى والعسكرى .
(الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٢) .

* **بطرس البستاني :**

دائرة المعارف ، ج ٨ (بيروت ١٨٨٤) .

* **بول كازانوف :**

تاريخ ووصف قلعة القاهرة (ترجمة أحمد دراج ، القاهرة ١٩٧٤) .

* **جورجى زيدان :**

تاريخ التمدن الاسلامى (الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، مصر ١٩٢٢) .

* **جوزيف نسيم يوسف (دكتور) :**

— علاقات مصر بالماليك التجارية الايطالية فى ضوء وثائق صبح الأعشى (بحث مقدم فى الندوة التى أعدت عن أبى العباس القلقشندى ، القاهرة ١٩٧٣) .

— هزيمة لويس التاسع على ضفاف النيل (سلسلة مع العسرب ، العدد رقم ٥ ، مؤسسة المطبوعات الحديثة القاهرة) .

* **حسان على حلاق :**

تعريب، النقود والدواوين فى العصر الاموى (ط ٢ ، بيروت ١٩٨٦) .

* **حسن ابراهيم حسن (دكتور) :**

تاريخ الدولة الفاطمية (الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٤)

* **حسن إبراهيم حسن ، على إبراهيم حسن :**
النظم الاسلامية (الطبعة الرابعة ، مكتبة النهضة المصرية ،
القاهرة ١٩٧٠) .

* **حسن إبراهيم حسن وآخرون :**
النظم الاسلامية (الطبعة الخامسة ، مصر ١٩٥٢)

* **حسن الباشا (دكتور) :**
(أ) الألقاب الاسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار (دار
النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٧) .
(ب) الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية . (ثلاثة
أجزاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ م) .
(ج) دراسات فى الحضارة الاسلامية . (القاهرة ١٩٧٥) .

* **حسن أحمد محمود (دكتور) :**
البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك . (محاضرة
أقيمت فى الندوة التى نظمتها الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية عن ابن اياس ، القاهرة ١٩٧٣) .

* **حسن محمود الشافعى (المحامى) :**
النقود بين القديم والحديث . (دار المعارف ، القاهرة
١٩٨٣) .

* **حسني محمد ربيع (دكتور) :**
النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين . (مطبعة جامعة
القاهرة ١٩٦٤) .

*** حسين عبد الرحيم عليوة (دكتور) :**

١ — دراسة لبعض الصناعات والفنانين بمصر فى عصر المماليك . (مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد الأول ، مايو ١٩٧٩) .

٢ — المكان والفن الاسلامى . (مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد الثانى ، ١٩٨١) .

٣ — الأسلحة الاسلامية بمتحف قصر المنيل بالقاهرة . (الطبعة الأولى ١٩٨٤) .

٤ — الكتابات الأثرية العربية . دراسة فى الشكل والمضمون . (الطبعة الثانية ١٩٨٨) .

*** حسين فوزى النجار :**

الدولة والحكم فى الاسلام . (كتاب الحرية ، العدد الرابع ، ١٩٨٥) .

*** حسين مؤنس (دكتور) :**

المساجد (سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٣٧ ، الكويت ١٩٨١)

*** حكيم أمين عبد السيد (دكتور) :**

قيام دولة المماليك الثانية . (القاهرة ١٩٦٧) .

*** حمدى عبد المنعم (دكتور) :**

ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنة بالنظم القضائية الحديثة (الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٣) .

- ✧ **عمود بن مشهد بن على النببى :**
 الموارد المأية لمصر فى عهد الدولة الملوكية الأولى .
 (رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام
 محمد بن سعود الاسلامبة ، السعودية ، ١٩٨٤) .
- * **راسم رشدى :**
 مصر والشراكسة . (القاهرة ١٩٤٨) .
- * **راشد البراوى (دكتور) :**
 حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين . (الطبعة الأولى ،
 القاهرة ١٩٤٨) .
- * **زاهر رياض (دكتور) :**
 التجارة البرية عبر الصحراء الكبرى خلال العصر الوسيط .
 (مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس ، العدد
 الثانى ، القاهرة ١٩٦٣) .
- * **زكى صالح :**
 الخط العربى . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) .
- * **زكى محمد حسن (دكتور) :**
 كنوز الفاطميين . (مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة
 ١٩٧٣) .
- * **زيتر ستين :**
 تاريخ سلاطين المماليك . (ليدن ١٩١٩) .

* سادى أحمد عبد الحليم (دكتور) :

(١) مسجد الأمير آق سنقر الناصرى . (مجلة كلية الآداب ،
جامعة المنصورة ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٨٢) .

(ب) قضاء المظالم فى عصر الدولة العباسية . (مجلة كلية
الآداب — جامعة المنصورة العدد الخامس ، مايو ١٩٨٤) .

* سعاد ماهر (دكتورة) :

مخلفات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية فى
العصر الاسلامى (القاهرة ١٩٦٦) .

* سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :

١ — المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (الطبعة
الأولى ، القاهرة ١٩٦٢) .

٢ — كتاب صبح الأعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر فى
العصور الوسطى (أبحاث الندوة التى أعددتها الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية عن القلقشندى وكتابه صبح
الأعشى ، القاهرة ١٩٧٣) .

٣ — العصر المماليكى فى مصر والشام (الطبعة الثانية ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٦) .

٤ — مصر فى عصر دولة المماليك البحرية . (سلسلة الألف
كتاب ، كتاب رقم ٢٢٧ ، ب ت) .

* سليمان محمد الطماوى :

المطول فى مبادئ القانون الإدارى . (دار الفكر العربى)

- * **سهام مصطفى أبو زيد :**
الحسبة فى مصر الاسلاميه من الفتح العربى الى نهاية
العصر المملوكى . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة
القاهرة ١٩٨٦) .
- * **السيد عبد العزيز سالم (دكتور) :**
— التاريخ والمؤرخون العرب (الاسكندرية ١٩٨١) .
— محاضرات فى تاريخ الحضارة الاسلاميه (الاسكندرية
١٩٨٤) .
- * **سيده اسماعيل الكاشف (دكتور) :**
— مصر فى عهد الأخشيديين (القاهرة ١٩٥٠)
— مصر فى عصر الولاة (الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ١٩٨٨) .
- * **صوفى أبو طالب (دكتور) :**
تطبيق الشريعة الاسلاميه فى البلاد العربيه (الطبعة الثالثة
القاهرة ١٩٨٦) .
- * **عادل زيتون (دكتور) :**
العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور
الوسطى . الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٨٠) .
- * **عبد الرحمن فهمى محمد (دكتور) :**
النقود العربيه ماضيها وحاضرها (سلسلة المكتبة الثقافية
رقم ١٠٣ ، القاهرة ١٩٦٤) .

- * **عبد الرحمن محمود عبد التواب :**
قايتباى المحمودى (سلسلة الأعلام ، رقم ٢٠ ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- * **عبد الفنى محمود عبد العاطى (دكتور) :**
التعليم فى مصر زمن الأيوبيين والمماليك . (دار المعارف ،
ب ت)
- * **عبد اللطيف حمزة (دكتور) :**
الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي والمملوكى
الأول . (الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٧) .
- * **عبد المجيد أبو الفتوح بدوى (دكتور) :**
مصر الاسلامية فى كتابات الرحالة المسلمين . (مجلة كلية
الآداب . جامعة المنصورة ، العدد الثانى ، ١٩٨١) .
- * **عبد المنعم ماجد (دكتور) :**
نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر (الجزء
الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩) .
- * **عبد النعيم حسنين (دكتور) :**
قاموس الفارسية . (الطبعة الأولى ، دار الكتاب المصرى
واللبنانى ، القاهرة ١٩٨٢) .
- * **عبد الوهاب خلاف (الشيخ) :**
السياسة الشرعية . (دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٧٧) .

- ✽ **عصام عبد الرؤوف (دكتور) :**
 تاريخ الإسلام في جنوب غرب آسيا في العصر التركي .
 (القاهرة ١٩٧٥) .
- ✽ **عفاف سيد صبرة (دكتورة) :**
 العلاقات بين الشرق والغرب . (القاهرة ١٩٨٣) .
- ✽ **على ابراهيم حسن (دكتور) :**
 (أ) مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح
 العثماني . (القاهرة ١٩٤٧) .
 (ب) دراسات في تاريخ الممالك البحرية وفي عصر الناصر
 محمد بوجه خاص (الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٨) .
- ✽ **على حسن الخربوطلى (دكتور) :**
 — حضارة العالم الاسلامي (معهد الدراسات الاسلامية ،
 ب ت) .
 — مصر العربية الاسلامية (القاهرة ، ب ت) .
- ✽ **على محمد الشاذلى الخولى :**
 دور المساجد التاريخي في التنقيف العلمى ، (القاهرة
 ١٩٦١) .
- ✽ **عمر شريف (المستشار) :**
 نظام الحكم والادارة في الدولة الاسلامية . (معهد الدراسات
 الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٦) .

- * **عمر طوسون (الأمير) :**
 مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن (الاسكندرية ١٩٣١) .
- * **عيسى عبده (دكتور) :**
 النظم المالية فى الاسلام (معهد الدراسات الاسلامية ،
 القاهرة ١٣٩٦) .
- * **فاروق عثمان أباطة (دكتور) :**
 أثر تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على
 مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر .
 الاسكندرية ١٩٨٨) .
- * **فتحية النبراوى (دكتورة) :**
 تاريخ النظم والحضارة الاسلامية (الطبعة الاولى ، دار
 النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩) .
- * **فون كريهر :**
 الحضارة الاسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الاجنبية .
 (تعريب مصطفى طه بدر ، دار الفكر العربى ، الجيزة ،
 ١٩٤٧) .
- * **قاسم عبده قاسم (دكتور) :**
 — أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى . (الطبعة
 الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩) .
- دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى : مصر سلاطين
 الماليك . (الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٨٣) .

✽ **قطب إبراهيم محمد :**

النظم المالية فى الاسلام . (القاهرة ١٩٨٠) .

✽ **كلود كاهن :**

الربح العرب والسعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية
الامبراطورية العثمانية (تعريب بدر الدين القاسم ، الطبعة
الثالثة : بيروت ١٩٨٣) .

✽ **كمال الدين سامح (دكتور) :**

العمارة الاسلامية فى مصر (الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ١٩٨٧) .

✽ **ماير . ل . ا . :**

الملابس الملوكية (ترجمة صالح الشيتى ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب . القاهرة ، ١٩٧٢) .

✽ **دجمع اللغة العربية :**

النسخ الوحيد . (الطبعة الاولى ، مصر ١٤٠٠ هـ /
١٩٨٠ م) .

✽ **محمد جمال الدين سرور (دكتور) :**

دولة بنى قلاوون فى مصر — الحالة السياسية الاقتصادية
فى عهدها بوجه خاص . (القاهرة ١٩٤٧) .

✽ **محمد الحبيب الهدلة (دكتور) :**

النظم الادارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال

كتاب روضة الأديب ونزومة الأريب لمحمد بن إبراهيم بن ظهير
الحنفى الحموى (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ،
القاهرة ١٩٧١) .

* **محمد حلمى اسماعيل :**

ديوان الجند والجنديّة فى عهد عمر بن الخطاب . (رسالة
ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسلاميّة ،
القاهرة ، ١٩٨٦) .

* **محمد حمدى المناوى :**

نهر النيل فى المكتبة العربية (القاهرة ١٩٦٦) .

* **محمد رمزى :**

القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين
الى سنة ١٩٤٥ .
(القسم الأول ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٤) .

* **محمد سيد طنطاوى (الدكتور) :**

ضريبة التركات غير شريعة . (فتوى بجريدة الأهرام
المصرية ، العدد ٣٧٢٥٧ ، السبت ١٢/١/١٩٨٨) .

* **محمد ضياء الرئيس (دكتور) :**

الخراج والنظم المالية للدولة الاسلاميّة . (الطبعة الرابعة ،
دار الأنصار ، القاهرة ١٩٧٧) .

* **محمد قنديل البقلى :**

التعريف بمصطلحات صبح الأعشى . (القاهرة ١٩٨٤)

- * **محمد كامل مرسى (دكتور) :**
 الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراغة حتى الآن . (مطبعة نورى بمصر ١٩٣٦) .
- * **محمد محمد أمين (دكتور) :**
 الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر . (الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٠) .
- * **محمود المرسى لاشين :**
 التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الإسلامية . (الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٧) .
- * **محيى الدين طرايزونى (دكتور) :**
 النظام المالى الإسلامى . (وقائع ندوة النظم الإسلامية بأبو ظبى الجزء الثانى ، أبو ظبى ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٤ م) .
- * **مصطفى الشكعة (دكتور) :**
 معالم الحضارة الإسلامية (الطبعة الرابعة ، بيروت ١٩٨٢)
- * **مصطفى طه بدر (دكتور) :**
 مصر الإسلامية ، الجزء الأول والثانى (مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩) .
- * **معبد على الجارحى (دكتور) :**
 النظم المالية فى الإسلام . (وقائع ندوة النظم الإسلامية ، الجزء الثانى ، أبو ظبى ١٤٠٥ — ١٩٨٤) .

✽ وزارة الأوقاف :

المنتخب فى تفسير القرآن الكريم (الطبعة الثانية عشرة ،
أشرف على إصداره محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة
١٩٨٦) .

✽ وسام عبد العزيز شرح (دكتور) :

الدولة والتجارة فى العصر البيزنطى الأوسط . (حوليات
كلية الآداب . جامعة الكويت ، الحولية التاسعة ، الرسالة
١٩٨٨ ، ٥٣) .

٢ - المراجع الأجنبية

1. *Ali, Mohyamed* :
The Religion of Islam. (Cairo U.A.R.).
2. *Ali, Syed Ameir* :
A short history of the Saracens (London 1949).
3. *Ayalon, David* :
The Wafidiya in the Mamluk Kingdim, in (Islamic
Culturs . Vol. XXV. Part 1, Hyderabad - Deccan
1953L.
— Gunppowder and Firearms in the Mamluk King-
dom. (London 1956).
4. *Demombynes* :
La Syrie a l'epoque des Mamelouks. (Paris 1923).
5. *Depping, G.B.* :
Histoire du Commerce entre le levant et l'Europe

depuis les Croisades jusqu'à la fondation des Colonies d'Amérique. (Tome 1, Paris 1865).

6. *Dozy, R.* :

Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes (Amsterdam 1845).

— Suppléments aux Dictionnaires Arabes. (2 Tomes, Paris 1927).

7. The Encyclopædia of Islam. (2 Vols, London-Leiden. 1960).

8. *Fisher, H.A.L.* :

A History of Europe. (Vol. 1, 1933).

9. *Grabar, Oleg*:

The Architecture of the Middle East from Past to Present in (Middle Eastern Cities, California 1969).

10. *Grohmann* :

Arabic papyri in the Egypt Library. (Vol. 111, 1955).

11. *Hassan, Zaki* :

Les Tulunides; (Paris 1933).

12. *Heyed, W.* :

Histoire du Commerce du Levant au moyen-Age. (2 Tomes, Amsterdam 1967).

13. *Irwin, Robert* :

The Middle East in the Middle Ages. The early Mamluk Sultanate. (London 1986).

14. *Issawi , Charles :*
 Egypt. (London 1947).
 Economic Change and Urbanization in the Middle
 East in (Middle Eastern Cities, California 1969).
15. *Jomier, Jacques, O.P. :*
 Le Mahmal et la Caravane Egyptienne des Pelerins
 de la Mesqu- (Le Caire 193).
16. *Kirk, George. E. :*
 A short history of the Middle East from the Rise of
 Islam to modern times. (Fourth Edition. London
 1957).
17. *Kromer, Alfred Von :*
 Culturgeschichte orientis unter den Chalifen (2Vols,
 Vienna 1875).
18. *Lapidus, Ira. M. :*
 Muslim Cities and Islamic Societies. in (Middle
 Eastern cities, California 1969).
19. *Lehranstalt, K-K Offentlichen :*
 Jahresbericht Für orientalische sprachen. (Wien
 1884).
20. *Muir. W. :*
 The Maneluke or Slave Dynasty of Egypt. (Amester-
 dam 1968).
21. *Neustadt, David :*
 The Flague and its Effects upon the Mamluk Army.
 in (Journal of the Royal Asiatic, Society, Part 1.
 London 1946).
22. *Nofal, Abd El Razzak :*
 Al Zakat. (Cairo).

23. Poliak, A.N. :
Feudalism in Egypt, Syria, Paestine and Lebanon.
(London 1939).
24. Pool, S.L. :
The Art of the Saracens in Egypt. (London).
— A history of Egypt in the Middle Ages. (Fourth
Edition. London 1925).
25. Quatremere, M. :
Histoire des Sultans Mamlouks, de l'Egypte (2 Tomes,
Paris 1837).
26. Rabie, H.M. :
The Size and Value of the Iqta'in (Cook, ed. M.A. :
Studies in the Economic History of the Middle East.
Oxford 1970).
— The Financial System of Egypt 564 — 741.
(London 1972).
27. Sadeque, Syedah Fatima :
Baybars I of Egypt. (Oxford. 1956).
28. Smail, R.C. :
The Crusaders in Syria and the Holy Land. (First
Published, Thames and Hudson, 1973).
29. Toussoun, Omar :
Etude Sur le Wadi Natroun, ses Moines et ses cou-
vents. (Alexandrie 1931).
30. Weil, Gaston :
L'Egypte Arabe de la Conquête Arabe a la conquête
Musulman (642 — 1517). (Tome 1v, Paris, 1937).
— Les Mosquées du aire. (Paris, 1966).

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|-------------------------|--------|
| تقديم | ٥ |
| اهـداء | ٧ |
| تقديم | ٩ |
| مقدمة | ١٧ |
| هوامش المقدمة | ٢١ |

الفصل الأول :

| | |
|---|----|
| (ديوان النظر فى عصر المماليك) | ٢٣ |
| — نشأة وأصل الديوان | ٢٦ |
| أولاً : ديوان النظر فى عهد العباسيين | ٢٧ |
| ثانياً : ديوان النظر فى عهد الطولونيين والاختشيديين | ٣٢ |
| ثالثاً : ديوان النظر فى عهد الفاطميين | ٣٣ |
| رابعاً : ديوان النظر فى عهد الأيوبيين | ٣٥ |
| خامساً : ديوان النظر فى عهد المماليك | ٣٦ |
| ١ — حتمية وجود الديوان | ٣٦ |
| ٢ — مقر ديوان النظر المملوكى | ٣٧ |
| ٣ — الدواوين والفروع التابعة لديوان النظر فى عصر المماليك | ٣٧ |
| ٤ — عمال ديوان النظر المملوكى ومباشروه | ٤٠ |
| ٥ — الشروط الواجب توافرها فى كتاب المال | ٥٢ |
| ٦ — أزياء موظفى ديوان النظر وأرزاقهم | ٥٤ |

الصفحة

الموضوع

- ٧ - سلطة تعيين الموظفين بديوان النظر ٥٦
٨ - الوصايا التي يوصى بها كتاب دواوين الأموال ٥٧
٩ - انواع الورق المستخدم فى ديوان النظر ٦٢
١٠ - الدفاتر المستعملة فى دواوين المال المملوكية ٦٣
١١ - تسجيل البيانات داخل فروع ديوان النظر
المملوكى ٦٧
١٢ - التقارير السنوية المالية ٨٠
هوامش الفصل الاول ٩٠

الفصل الثانى :

- (ديوان النظر وعلاقته بالدواوين الأخرى) ١١١
١ - علاقة ديوان النظر بديوان الانشاء والمكاتبات ١١٤
٢ - علاقة ديوان النظر بديوان الأوقاف ١١٧
٣ - علاقة ديوان النظر بنظام الحسبة ١٢٣
٤ - علاقة ديوان النظر بديوان الخاص ١٢٧
٥ - علاقة ديوان النظر بديوان المفرد ١٣٢
٦ - علاقة ديوان النظر بديوان المظالم ١٣٤
٧ - علاقة ديوان النظر بنظام الولاية (الشرطة) ١٣٧
هوامش الفصل الثانى ١٤١

الفصل الثالث :

- ١ موارد ديوان النظر المملوكى (.) ١٥٣
اولا : الموارد الشرعية ١٥٦
١ - الخراج ١٥٦
٢ - الزكاة ١٦١
٣ - الجـوالى ١٦٤
٤ - الموارىث الحثـسرية ١٦٨

| الموضوع | الصفحة |
|--|---------------|
| ٥ — ما يتحصل من المعادن | ١٧١ |
| ٦ — آدر الضرب | ١٧٧ |
| ٧ — الثغور | ١٧٩ |
| ثانياً : الموارد غير الشرعية | ١٨٦ |
| — المكوس | ١٨٧ |
| — المصادرات | ٢٠٦ |
| — ما يتحصل من بيع املاك بيت المال | ٢٠٧ |
| هوامش الفصل الثالث | ٢٠٩ |
| الفصل الرابع : | |
| (نفقات ديوان النظر الملوكى) | ٢٣١ |
| ١ — ديوان الجيش | ٢٣٤ |
| ٢ — ديوان الخزانة | ٢٥٧ |
| ٣ — ديوان بيت المال | ٢٦٢ |
| ٤ — ديوان الأهراء | ٢٦٩ |
| ٥ — ديوان البيوت السلطانية | ٢٧٠ |
| ٦ — ديوان الصندوق | ٢٧٤ |
| ٧ — ديوان الخراج | ٢٧٤ |
| ٨ — ديوان الأوقاف | ٢٧٧ |
| ٩ — ديوان الجوالى | ٢٨٠ |
| ١٠ — ديوان المواريث الحشرية | ٢٨١ |
| ١١ — ديوان الزكاة | ٢٨١ |
| هوامش الفصل الرابع | ٢٨٣ |
| الفصل الخامس : | |
| (ديوان النظر والاقطاعات) | ٢٩٩ |
| (١) لمن تمنح الاقطاعات وسلطة منحها | ٣٠٢ |

الصفحة

الموضوع

| | | |
|-----|-----------|--|
| ٣٠٦ | • • • • • | (ب) مثلث التوزيع الاقطاعى |
| ٣٠٨ | • • • | (ج) العملة التى يحاسب بها المقطعون |
| ٣١٠ | • • | (د) التزامات المقطعين المادية تجاه الدولة |
| ٣١٢ | • • • • | (هـ) الموارد الاقطاعية وديوان النظر |
| ٣١٤ | • • • • • | ١ — الخراج |
| ٣٢٥ | • • • • • | ٢ — الجزية |
| ٣٢٧ | • • • • • | ٣ — ما يتحصل من المعادن |
| ٣٢٧ | • • • • • | ٤ — الزكاة |
| ٣٢٨ | • • • • • | ٥ — الأحياس |
| ٣٢٩ | • • • • • | ٦ — المكوس |
| | | (و) عوامل تدهور النظام الاقطاعى وأثر ذلك على |
| ٣٣١ | • • • • • | ديوان النظر |
| ٣٣٥ | • | — الموازنة العامة فى المالية العامة لدولة المماليك |
| ٣٤٢ | • • • • • | هوامش الفصل الخامس |
| ٣٥٥ | • • • • • | الختامة |
| ٣٦٣ | • • • • • | الملاحق |
| ٣٦٥ | • • • • | ١ — ملحق بأسماء سلاطين المماليك |
| ٣٧٦ | • • • • • | ٢ — توقيع بنظر الدواوين |
| ٣٨٠ | • • • • • | ٣ — ملحق بأسماء نظار الدولة |
| ٣٨٨ | • • • • • | ٤ — كشف المصطلحات |
| ٤٠٧ | • • • • • | هوامش الملاحق |
| ٤١٧ | • • • • • | الفهارس |
| ٤١٩ | • • • • • | فهرس المصادر والمراجع |
| ٤٥٣ | • • • • • | فهرس الموضوعات |

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر ،
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عبد الحلیم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د. عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،
د. علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د. محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ،
محمود فوزى ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القضاة ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨

- ١٣ - أكتوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر فى عصر الولاية ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى ،
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د. حلمى احمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د. احمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر ،
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام
التصوف فى مصر : الشعرانى ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمعى المطبعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنود الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

- ٣٥ = أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ = المجتمع الإسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ = الشيخ على يوسف وجريدة الأويد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربيع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ = فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى في العصر
العثمانى ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ = قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د. جميل عبد ، ١٩٩٠
- ٤٠ = الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عبد المنعم الدسوقي الجمعى ، ١٩٩٠
- ٤١ = محمد فريد : الموقف والأساسة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت السعيد ، ١٩٩١
- ٤٢ = تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ = رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ = الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩١
- ٤٥ = الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم : د. حسين
حبشى ، ١٩٩١

- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الأسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ،
(أبحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١) اعدتها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن
الثامن عشر ،
د. الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،
د. محمد عفيفى ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشى ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الرأسمالى فى قصر محمد على : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د. حلمى أحمد شلبي : ١٩٩٢

- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة ،
 د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
 د. ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم
 (١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
 د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
 عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
 د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
 لمعى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
 تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
 وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم
 رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
 وثائقية ،
 د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
 سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
 د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
 (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

- الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات ،
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣ ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة ونعاليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . نرتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتملال
البريطانى) ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر العربية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربيني ، ١٩٩٥

- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) .
اعداد : تريهور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرزق ،
احمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد نوفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الوانسي المصرية في العصر العثماني ،
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د. نريمان عبد الكريم احمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) .
د. نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) .
ج ٢ ،
د. سهر اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدتها للنشر د. عبد العظيم رمضان

- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني -
الروماني) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبد العصور : تاريخ مصر القديمة ،
١ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
أ . د . محمد ابراهيم بكر ، أ . د . ابراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضي ، أعدتها للنشر : أ . د . عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة بوليف والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
د . تسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد

- ١٠٥ - السلطنة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ -
١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليب هبرو ، ترجمة : عبد الحميد الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . البومى اسماعيل الشربيني
- ١١١ - مصادر الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . البومى اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصرى) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح

- ١١٥ -- مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
احمد شافق باشا
- ١١٦ -- اديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ -- تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى

رغم الاداع ١٩٩٧/٨١٤٦

الترقيم الدولي 8 — 5333 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الصحافة

أهمية هذا الكتاب تتبع من معالجته لموضوع بالغ منه
الكثير من الباحثين وهو الساحة الاقتصادية والمالية، لقلة
المعلومات الواردة عنه في الشواجع المختلفة، ومن هنا فهو
يغطي جانباً مهماً من تاريخ عصر السلاطين المماليك

To: www.al-mostafa.com